



سلطنة عمان
وزارة التربية والتعليم

منهج الطالبين
و
منهج الراغبين

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

منهج الطالبين بلاغ الراغبين

تأليف
محمد بن سعيد بن علي بن سعوي
الشفيعي الرساني

الجزء التاسع عشر

تحقيق
هالم بن محمد بن سليمان الحارثي

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه
• شارع خان جعفر بشيدنا الحسين

طبع على نفقة
حضرة صاحب الدولة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان والمسلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة المحقق

لقد انتهى - والحمد لله - تصحيح وعرض الجزء التاسع عشر ، من كتاب
« منهج الطالبين وبلاغ الراغبين » .

ويبحث هذا الجزء ، في الوصايا وأحكامها ، والجائز منها وغير الجائز .
وفي الوصي والموصى والموصى به .

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله ، النبي الأمين ، وعلى
آله وصحبه أجمعين .

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

٣ من شومان ١٤٠٢ هـ
الرافق ١٩٨٢/٥/٢٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

القول الأول

في وجوب الوصايا والحث عليها

قال الله تعالى : « كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ » . فنسخ الله تعالى أمر الوصية للوالدين، بآية الموارث . وبقي حكم الوصية للأقربين .

ثم قال : « فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ » يعني على الوصية ويبدأ منه الميت .

ثم قال : « فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جُنْفًا أَوْ إِثْمًا » وهو الميل والحيث والخطأ والظلم ، والتمدد للجور في الوصية فقد أحل الله لوصيه، أو لمن ولاه أمر ورثته ، أن يصلح بقسم الميراث بينهم، على عدل كتاب الله - تبارك وتعالى . ويترك جور الميت « فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم » يعني لا وصى ، حين أصلح .

ونهى الله تعالى ، من يحضر الوصية : أن يأمر الموصى ، إلا بالحق والعدل . وقال تعالى : « وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضُعَافًا مَا خَانُوا عَلَيْهِمْ . فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا » .

وقيل : من عدل في وصيته ، عند الموت ، فكأنما وجه ماله في سبيل الله .
وله عظيم الأجر عند الله .

وقيل : سأل ابن أبي وقاص النبي ﷺ : بكم يومى من ماله ؟ قال له :
بالثلاث . والثلاث كثير . وقال له : لأن تدع عيالك في غنى خير من أن تدعهم
يتسكفون الفاس .

وقال النبي ﷺ : إن الله جعل لكم ثلث أموالكم زيادة لكم
في أعمالكم ، وإذا لكم عند الموت .

وقال أبو بكر - رضى الله عنه - : رضى الله من الغنائم بالخمس ، وأنا أومى
بخمس مالى .

وقال النبي ﷺ : (١) ألا لا تجوز وصية لوارث .

وقال الربيع عن أبي عبيدة : إن أحق ما صدق الناس عند الموت . والموصى
في وصية ، كأنه قضى في قضيته . والله تعالى يقول : « إن الله يأمركم أن تؤدوا
الأمانيات إلى أهلها . وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » . وقال ﷺ :
ألا لا تجوز وصية لوارث ، ولا لمملوك وارث .

وقيل (٢) : درهم واحد ، يقدمه المرء من ماله لنفسه ، في الصحة ، خير من ستمائة
درهم ، عند الموت .

(١) أخرجه الربيع عن ابن عباس . وهو في كتب الحديث ، من طرق متعددة .

(٢) أخرج أبو الشيخ عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : درهم الرجل
ينفق في صحته خير من عتق رقبة ، عند موته .

وقيل : سأل النبي ^(١) ﷺ : أى الصدقة أفضل ؟ فقال : أن تنصق ، أنت صحيح شحيح ، تأمل الغنى ، وتخاف الفقر . ولا تأهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا ، ألا وقد كان لفلان كذا .

وروى عن النبي ﷺ أنه قال : لا ينفى لرجل أن يبيت ليلة ، لا ووصيته مكتوبة تحت رأسه .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : كان رجل من المسلمين ، يقال له : خيار ، من أهل سمائل ، من همدان ، من طيء . وهو خيم-ار بن سالم . فقيل له : أوص . فقال : بما ذا أوصى ؟ ما على درهم ، ولا لى على أحد درهم . وكان يضرب به المثل : « موته كموته خيار » . وكان رجلاً فاضلاً . وكان يقول لأبى عبيدة - فى بعض كلامه - : إذا جاوزت نهر البصرة ، فأنا أفعه منك . لو كنت بيتاً ، ما أجابك أحد . أنت شديد على الناس . فضحك أبو عبيدة - رحمه الله .

وقيل عن أبى الحواري - رحمه الله - فيمن أحب أن يوصى به له كله ، أو بأكثره ، من قبل ديون عليه ، وحقوق للناس ، يحتاط بها عن نفسه . منه شيء يعرفه ، ومنه شيء يشك فيه . فإذا كان لا يريد بذلك الأثرة لأحد ، دون وارثه ، فلا بأس بذلك . وله أن يحتاط بآله ، فى طلب الخلاص لنفسه .

وكان أصحابنا يرون . أنه إذا لم يكن لمرضى الله ، ولا ولد ولد ، ولا والد ، ولا إخوة أوصى بالثلث . وإن كان له ورثة من هؤلاء ، فالثلث ، أو السدس . فإن كان للمال كثيراً ، فالثلث عندهم كثيراً .

(١) أخرجه أحمد والبيهقي وأبو داود ، عن أبى هريرة .

وسئل أبو معاوية ، عن رجل عليه دين أو ارثه . فمات ولم يوص له به .
فأخذ ذلك الوارث ماله ، القى له عليه .

قال : لا يبرأ ؛ لأنه لم يوص له به ، ولو ظن أن ذلك يبرئه من الدين .
والذى نحب له الوصى - إذا حضره الموت - أن يقر بذنبه ، ويوصى بإنفاذه .
وكذلك كل تبعه عليه ، من أرش الأنفس والأموال لورثائه ، أو غيرهم .
ويوصى لهم بمحقوقهم ، على اجتهد منه الله ، في خلاص نفسه .
وإن أشكل عليه . كم يلزمه من الحقوق لورثائه أو غيرهم ، احتاط في ذلك
بمجهوده ، بلا قصد إلى حيف .

فإن كان أقر لوارثه في احتياطه ، بأكثر مما عليه ، أو لغير وارثه ، إلى أكثر
من الثلث عند الله . وكان ذلك اجتهدا ، فلا بأس عليه في ذلك . ويرجى السلامة
عند الله - إن شاء الله .

ونحب له الوصى : أن يحقن بكفارة يمين ، وكفارة صلاة ، بلا أن يلزمه .
ذلك . إلا أن يكون ذلك لازما عليه بعلمه ، فيوصى بما يلزمه من ذلك .

ويوصى في أبواب البر ، بما أراد ، إلى ثلث ماله ، ما لم يقصد إلى حيف .
وعليه وصية للأقربين ، إذا لزمه ذلك . ولا عذر له عندنا ، في تركها ، إلا أن
يفسى ذلك . فالله أولى به عند الفسيان . ويرجى له السلامة ، إذا دان الله ، بجميع
ما يلزمه ، من حقوق الله ، وحقوق عباده ، علم ذلك ، أو جهله . وعليه الخلاص ،
والخروج مما عليه ، إذا قدر على ذلك .

ومن كان على ولاية المسلمين ، ومات فجأة . وعليه دين ، وحقوق للناس ،
ولم يوص بها . فهو على ولايته . ولا يهلك . والحق في ماله ، إذا صحت .

فصل

ويوجد في الأثر : أن الوصية بالخلافة جائزة على الأمة ، إذا أوصى بها الإمام ، على من يصلح لها بعده ؛ لما روى أن أبا بكر - رضى الله عنه - أوصى بها إلى عمر ابن الخطاب - رضى الله عنه . وجعل عمر - رضى الله عنه - أمرها إلى أهل الشورى ، ورضي الصحابة بذلك . واجتمعوا عليه .

ومن ثبتت له الولاية ، على مال ولده ، جاز له أن يوصى فيه إلى غيره ، إذا لم يكن له ولي بعده ، من جهة النسب .

ويجوز للأب أن يوصى بتزويج بناته ولا يجوز لأحد من الأولياء غير الأب ، أن يوصى بذلك . ولا تجوز الوصية ، بما لا تكون قربة لله تعالى ، كوصية للكنيسة ، وكتب التوراة والإنجيل ، وحمل السلاح إلى دار الحرب ؛ لأن الوصية جعلت كاستدراك ما فات ، وللازيادة في الحسنات . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثاني

في المرض والمريض وجواز الوصية

روى عن النبي ﷺ أنه قال : من عاد مريضاً ، فقد قعد في غرف الجنة ، حتى إذا قام ، وكل به سبعون ألف ملك ، يصلون عليه إلى الليل .
وقال ﷺ : إذا عاد الرجل المريض ، خاض في الرحمة . فإذا قعد عنده ، قُرب من الله .

وقال ﷺ : إذا عاد المسلم أخاه وزاره . قال الله - عز وجل - : طابت وطاب لمشاك ، وتبوأتم منزلاً في الجنة .

وقال ﷺ : إذا مرض العبد ، بعث الله إليه ملائكة ، لينظروا ماذا يقول لعواده ، إذا جاءوه . فإن حمد الله وأثنى عليه ، رفعاه بذلك ، إلى الله عز وجل . وهو أعلم بذلك . ويقول الله تعالى : لعبدى هلى ، إذا توفيته ، أن أدخله الجنة . وإن أنا شفيعه ، أن أبدله لهما خيراً من لهما ، ودما خيراً من دمه ، وأكفر عنه سيئاته .

وقيل : إن المريض المسلم ، إذا أصابه مرض شديد ، إن ذلك كفارة له من ذنوبه ، لما سلف ضمنها .

ويقال : إن الملك الذي عن يمين المريض ، يقول للملك الذي عن يساره : انظر

(١) أخرج معناه مسلم عن ثوبان . وفيه : لم يزل في خرفة الجنة حتى يرجع . قيل : وما خرفة الجنة ؟ قال : جناها .

ما كان له من حسنة ، فاكتمها له عشرأ وما كان عليه من سيئة ، فلا تسكتها عليه ، حتى يبرأ وروى عنه عليه السلام أنه قال : لا تمارضوا فتمرضوا . ولا تتأوتوا فتموتوا .

فصل

قال أبو عبد الله : المريض لا بأس عليه أن يقول للناس : إني سهرت من الوح ، وعنتني حمى ومرض شديد . ويصف الذي عناه ، إذا كان ذلك على وجه الإخبار ، لا على وجه الإشكاء . وستر ذلك أفصل من إظهاره .
ولا بأس بعيادة المريض المماق وله الفعل ، إذا قصد بذلك الفعل ، وحسن الأخلاق ، وصلة المرضى .

وجاء في عيادة المريض ، من الترغيب في لأجر الجليل ، مما لا يمكن إحصاؤه ، في كتابنا هذا . وقصدنا في هذا الكتاب غير هذا المعنى . ولم ينص في الأخبار فضل عيادة المريض المؤمن في المماق وذلك عندي أنه يخرج على مقدار قصد العائد ، لا على قدر المعاد .

فصل

قال محمد بن جعفر : واعلم أنه لا ترك عند الموت ، ولا عطية ، ولا بيع ، ولا شراء ، إلا أن يبيع المريض في مرضه ، لما يحتاج إليه ، من مؤننه ومؤنة عياله .

وكذلك الذي يكون في الحرب . والذين يكونون في البحر ، ومرض لهم

الخب الذى يخاف منه الفرق ، والحامل عقد الميلاد . إنفكل هؤلاء يرد بهمهم ،
إلا فى ما قد أجازاه المسلمون ، فيما لا بد لهم منه .

واختلف فى حكم الحامل .

قول : إذا تبين حملها .

وقول : إذا دخل شهرها .

وقول : إذا ركزت للميلاد .

وأما المجذوم والمفلوج والمسلول ، ومن يحىء وينهب من المرضى . فم هؤلاء
جائز لهم ، ما فعلوا فى أموالهم ، بلا مضاررة لوارث .

وقال بعض أهل العلم : إن حد المريض - الذى يؤمر بالوصية ، ويكون حكمه
حكم المريض فى الوصايا والمطايا - : هو كل مريض ، يخاف عليه من مرضه ذلك
الموت . ولولا ذلك المرض ، لم يوص ، ولم يتصدق بماله . وإنما أوصى وأعطى
وأحل وأبرأ ، ونحو هذا ، من أجل ذلك المرض ، من لقة ، أو برسام ، أو
برسام ، أو ضرب ، أو خراج ، أو بطن ، أو حمى ، أو غير ذلك ، مما يتعارف
أنه يموت به صاحبه ، أو أنه يحىء ، أو يموت . فحكمه حكم المريض . وسنبين ذلك
فى موضعة - إن شاء الله .

فصل

والريض إذا صار فى حال للشدة . فجائز أن يقطر فى فيه للماء ، أو الدهن ،
إذا كان ذلك يرفع به الصلاح للريض ، أمر المريض بذلك ، أو لم يأمر . تسكلم به ،
أو لم يتسكلم ؛ لأنه ربما صار المريض فى حال ، لا يمتل ما يصلحه .

وإن شق المريض بذلك ومات. فلا بأس على من فعل، إذا كن في التعرف،
أن ذلك مما يصلح المريض وله .

والمريض الصائم ، إذا أعجم ، وخيف عليه الموت . فلا بأس أن يصب في
فيه الماء ، أو الدهن ، أو الدواء ، بلا رأيه . ونحن نحب أن يكون ذلك ، برأى
أرلياء المريض .

فصل

ومن كان عليه حقوق للناس وتبعات . وحضره الموت . ولم يكن معه شيء ،
إن عليه أن يدين . ويوصى ويقر بما عليه ، من ما يوق القوبة والإخلاص والإقرار .
ولأجل أنه ربما حدث له مال ، من ميراث ، أو إقرار ، أو وصية ، أو وجه من
الوجوه ، وجوه الحق ، من حيث لا يعلم هو به .

وقال أبو المؤثر : وقد يستحب المسلمون الوصية في المرض ، وعند الخروج
إلى السفر ، وعند التجهز للحرب . فهذا ما لا ينبغي للمسلم ، أن يقرر في الوصية
فيه ، ولا يتوانى . قال : ومن أوصى في الصحة ، فهو الحزم . وهو أفضل .

وجاء الأثر عن بعض المسلمين : أنه كان يأمر بالوصية كل جمعة . ويجدد
وصيته كل جمعة .

وقال بعض المسلمين : كل سفر سفره ، ولو كان ذلك السفر في حوائجه ،
وطلب مميسته بين القرى .

— ١٦ —

وقال بعض: إن الوصية واجبة في المرض لذي يحاف منه الموت، وعند ركوبه البحر؛ لأنه في المخافات، وأسباب الموت

ومن لم يجد نوصى إليه، ويقبل منه الوصية، أو لا مال له، أو في موضع لا يجد أحداً، بوصى إليه، من بر، أو بحر، فليتكلم به، بما يسمعه المسكن عليهم السلام.

وقول: إنه يدين بذلك. وهو سالم - إ - شاء الله. والله أعلم وبه التوفيق.

القول الثالث

فى الأمر بالإشهاد على الوصية وكتابتها

وحكم الصكوك

قال الله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا شهدوا بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم » .

قال الحسن : يعنى من المسلمين ، من غير العشيرة .

وقال بعض : غير أهل الميراث .

وعن عكرمة : من غير حية .

وعن ابن عباس : من غير أهل دينكم ، ولو كانوا من المشركين .

قال أبو سعيد : معى أن قوله من الورثة ، يخرج فائدته : أن الورثة وغيرهم سواء فى الإشهاد . وكذلك من غير حية ، ومن غير عشيرته .

ومدار هذا كله : التأكيد ، فى أن لا يدع لإشهاد على الوصية ، على كل حال ويشهد من حضرها لفوات أمرها .

وأما قول من قال : من غير أهل دينه ، يعنى من المشركين . فأحب أنه كذلك إجازة شهادة المشركين على الوصية ، خاصة على المسلمين ، لفوات أمرها .

وقيل : إن شهادة المشركين - فى هذا - منسوخة ، لرد شهادتهم فى غيرها . بقوله : « وأشهدوا ذوى عدل منكم » وقوله أيضاً : « ممن ترضون من الشهداء » .

ومن أوصى إلى رجل مأمون ، وأشهد على وصيته إياه رجلين ، من أهل
الزبلة ، لا يعرفان بنقته ، ولا خيانه . ففى الحكم لا تثبت إلا شهادة العدول .
وأما إذا استتر ذلك ، فللوصى أن ينفذ الوصية ، من مال الموصى مرساً .
جائز له ذلك .

ومعنى قول الله تعالى : « ولا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ
وَلْيَمْلِكِ الْقَدَى عَلَيْهِ الْحَقُّ » . فهذا فرض واجب ، إذا كان الشاهد فى حال ضرورة
إلى الكتاب ، وعدم من يقوم مقامه فى الكتاب ، وإثباته فى ذلك .
وإن كان بحضوره من يكتب غيره ، إلا أنه لا يعلم ، ما حاله ، فى إثبات
الكتاب ، وحضروا مع الرضى . فلا يضيق عليه ذلك ، إذا كان بالحضرة غيره .
ولم يجمعوا على ترك ، ما يلزمهم من ذلك .

والقول فى حمل الشهادة وتأديتها ، كالقول فى الكتاب .
وقوله : « ولا يَأْبَ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » الله أعلم أن معناه : إلى أداؤها .
وحملها .

فصل

وعن أبى عبد الله ، إلى أبى على - فى رجل حضره الموت . فقل : كتاب
وصيتى مع فلان . فما كان فى الذى فيه ، فخذوا به . إنه لا يجوز ذلك ، إلا أن
يكون مع الرجل الذى فى يده الكتاب ، شاهد آخر ، بما فى الكتاب .
قال أبو سعيد : معنى أنه حتى يصح للوصية شاهدان عليها ، أو يقرها نفسها ،
أو يشهد عليها الشهود .

وعن أبي الحسن في امرأة ، أمرت أن يدعى لها شهود ، يشهدون على وصيتها ،
أو كان ذلك في صحتها ، أو . مرض موتها . ثم إن زوجها ، حرم على الشهود ،
أن يدخلوا على امرأته ، بغير رأيه ، كراهية مفعلة لوصية . فإن نظرنا فيما يشبهه
هذا . فإن كانت المرأة صحيحة ، وحرم الزوج على الشهود ، أن لا يدخلوا عليها ،
فلا يدخلوا بيته إلا بإذنه . وتخرج هي إلى الشهود ، وتشهدهم على وصيتها . وإن
كان ذلك في مرضها ، فتحتاج على زوجها ، إن كان لها حق . فإن أبي وامتنع ،
وخافوا فوات المرأة ، وبطلان وصيتها ، فليدخلوا عليها ، ولو حرم عليهم ، ويشهدوا
على وصيتها .

وقيل : إن المريض الثاوي ، إذا أسلم قرطاساً إلى رجل . وأمره أن يكتب
فيه وصية ، إن ذلك جائز .

وإذا أوصى المريض في الليل بالظلام . وأطمأنت قلوب الشهود ، أنه هو .
ولم يرتابوا فيه ، كمرقتهم إياه بالنهار ، إلا أن الظلام سائر بينهم . ففي الحكم
لا يجوز للوصي ، إنفاذ ما أوصى به المالك ، على هذه الصفة ، بإتمام الورثة ذلك .
وأما في الاطمئنان . فإذا لم يشك في ذلك ، ولم يحل بينه وبين ذلك حائل ، بحجة
حق . فأرجو أن لا يضيق عليه ذلك .

وقيل في الوصي - إذا سلم الصك إلى الكاتب - : فليس عليه أن يشاور
الشهود فيه . وهو أمين فيه . وعلى الشهود النظر لأنفسهم في شهادتهم ، إلا أن
يفعل ذلك احتياطاً للشهود ، حتى تكون الأمانة لهم قبلهم . وللوصي والموكل ،
أن يحمل الصك ، مع من أراد ، بغير مشورة الشهود ، إذا كان المجهول عنده ثقة ،

إذا لم ير الشهود ذلك ويقوموا به ، كان له أن يأتين على ذلك ، من شاء من أهل الأمانة .

وإن مات الشهود ، وطالب الموكل والموصى الصك ، فإنه لا يسلمه ، مادام فيه حق ثابت ، أو وصية ثابتة ، حتى يفضى حكم ذلك .

فصل

فإذا لفظ الموصى لفظاً ، لا يثبت فلا كتاب أن يستأذن الموصى ، أن يكتب له لفظاً ، يثبت عليه في الأحكام . فإن لم يستأذنه ، وكتب الكاتب برأيه . فإذا أفراه عليه . فأقر به ، جاز ذلك ، إذا اطمأن قلبه ، أنه أريد به ذلك .

فإن استراجه في وصيته . وخاف أن يحيف على أحد من الورثة ، فليأمره بتقوى الله وترك الحيف . ويكتب له ما يحتمل حقه وعسده ، ما لم يعلم أنه باطل وحيف .

فإن أمره بتقوى الله ، وعزم الموصى على الوصية ، لما استراجه الكاتب فيه . فما احتمل حقه ، كتب له ما يثبت ، ولم يقشه بعد ما يأمره بتقوى الله . فإن استراجه الكاتب ، فلا يمتنع من الكتابة ، بعد أن يأمره بتقوى الله . ولا أحب له الامتناع ، قبل مشاهدة الظلم .

فإن تبين للكاتب الحيف من الموصى ، بعد ما كتب . فليس على الكاتب شيء ، إذا كان حيفه في السريرة . وإن كان حيفه ظاهراً ، غير أن الكاتب خفى عليه ذلك ، في وقت الكتابة . وتبين له بعد ذلك . فإذا أعلم ذلك ، فلا يسمه أن يكتب .

وإن أقر لرجل من الورثة ، بماله كله ، دون الآخرين ، أو بشيء معروف من ماله . فهذا مما يحتمل حقه .

ومن كتب وصية ، ثم أشهد عليها ، ولم يقرأها على الشهود . وكان ممن يكتب . فقول : إن الشهادة عليه جائزة .

وقال أبو المؤثر : إذا قال للشهود : إني قد قرأته ، وعرفت ما فيه . فاشهدوا عليّ ، فهو جائز . وإن قال : قد قرأ عليّ ، فلا يجوز ، لأنه يمكن أن يففل الذي قرأه عن شيء .

وقد قيل : إنه إذا قال : قد قرأ علي وفهمته ، أو عرفته . فذلك جائز إذا أشهدهم على ما فيها . وقال : إنها وصية .

فصل

ومن كتب لآخر وصية ، ولم يشهد عليها ، ثم طلب أن يأخذها منه . وقد كتب عليه فيها حقوا للناس ، من إقرار وضمائم ووصايا . فله أن يسلمها إليه ، ما لم يشهد على ذلك .

وإن كتب الكاتب الوصية ، وشهد على ذلك الشهود . ثم قال أحد الشهود لبعضهم : خذ الكتب عندك ، وسكت الباتون . فجائز أن يدفع الكاتب إليه . وإن أراد الشهود أن يشبثوا ذلك لأنفسهم ، فذلك لهم . وإن كان مذهبهم ، بأنهم إنما يشهدون على ما حفظوا ، لا على الوصية مجمله . فلا معنى لذلك . وأين كانت الوصية ، فلا شيء على الشهود ، إذا حفظوا ، ما شهدوا به .

— ٢٢ —

ومن كانت معه صكوك للناس . وحضره الموت ، فإنه يسلم كل صك ، إلى
الشهود الذين أسماهم في الصك .
فإن لم يكن في الصك شهود ، سلم الصك إلى أصحابه الذين لهم الحق . والله
أعلم . وبه التوفيق .

القول الرابع

في صفة كتاب الوصية

وقيل : إن كاتب الوصية ، إذا كان بمنزلة من يستفتى . ولم يكن بمنزلة من يرفع عنه خطؤه في الفتيا . فسكتب الوصية . ولم يقل : عرضوها على المسلمين . ولا تأخذوا بها ، حتى تعرضوها على المسلمين . فإذا كان كذلك ، وكان فيها شيء مخالف للحق ، ليس فيه اختلاف ، ولا مخرج . فهو ضامن . وإن كان فقيها ، بمنزلة من يرفع عنه الخطأ في الفتيا ، لم يكن عليه ضمان .

وكذلك إن كان جاهلا ، فإنما عليه التوبة من ذلك . ولا ضمان عليهما ، إذا كانا بتلك المنزلة .

وكذلك المعروضة عليه للوصية . فإن كان بمنزلة من يرفع عنه خطؤه في الفتيا ، أو جاهلا . فليس عليه ضمان .

وأما إذا كان غير فقيه ، ولا جاهل ، فعليه الضمان ، إذا أثبت من الوصية شيئا مخالفا للحق ، بلا اختلاف .

وكذلك الوصى إذا أنفذها ، ولم يعرضها . وكان فيها شيء مخالف للحق . ليس فيه مخرج ، ولا اختلاف ، أنه مخالف للحق ، فهو ضامن .

وأما الشاهدان على الوصية ، فعليهما التوبة . وليس عليهما ضمان . فإذا أنفذها الوصى ، بعد أن عرضها . وكان فيها شيء مخالف للحق . وقد عرضها على من لا يضمن في الفتيا . فلا ضمان على الوصى ، ولا على الفقيه . وهي تلك مال الهالك .

وإن أنفذها الوصى ، وقد عرضها على من يلزمه الضمان ، فى الفتيا ، فهو ضامن ، فى مال الذى عرضت عليه وأثبتها . وهى مخالفة للحق .

وإن أنفذ الوصى الوصية بمعرفته . وهو ممن لا يلزمه الضمان ، فى الفتيا ، من منزلة المعرفة . فلا ضمان عليه فى ذلك . وهى فى ثلث مال الهلاك .

وكذلك إذا كان للمعروضة عليه ، بمنزلة من لا يلزمه الضمان فى الفتيا ، من منزلة المعرفة . فلا ضمان على الوصى ، ولا السكاتب ، ولا المعروضة عليه .

وكذلك إذا كان السكاتب ، لا يلزمه الضمان من منزلته ، فى المعرفة ، فلا ضمان على الوصى ، ولا المعروضة عليه ، ولا السكاتب .

وكذلك إذا كان الوصى ، بمنزلة من لا يلزمه الضمان ، فى الفتيا . فأنفذها بمعرفته . وقد كتبها السكاتب . وهو بمنزلة من يلزمه الضمان فى الفتيا ، وعرضت على من لا يلزمه الضمان فى الفتيا . فلا يلحق أحدهم ضمان ، إذا كان أحدهم بمنزلة من لا يلزمه الضمان فى الفتيا ، من منزلته فى المعرفة . وإن كانوا كلهم ، ممن يلزمه الضمان فى الفتيا ، فإنهم يلزمهم الضمان بجملة ، على الأثلاث . فأيهما قاب ، كان عليه رد الجملة . وكان على الآخرين أن يردوا عليه ، إلا أن يردوا بجملة كل واحد منهم ، ما يلزمه بذلك إليهم .

وإذا كان أحد الثلاثة مقيماً . فأنفذت الوصية بمعرفته . وكان فيها ما هو مخالف للحق ، زال الضمان عنهم بجملة ، وإن كان فى ثلث المال .

وإذا عرضها الوصى ، على من هو فى موضع الفتيا . وكان ممن يلزمه الضمان ، فى الفتيا . فلا ضمان على الوصى . ويلزم المعروض عليه للوصى . وإيس لمن فى يده وصية الميت ، أن يدفعها للوصى ، إلا برأى الشهود ، لأن فيها شهادتهم .

وسئل أبو سعيد ، عن رجل ائتمنه رجل ، على كتاب ، فيه وصيته ودينه .
وما أقر فيه من دينه ، وأوصى فيه من وصاياه ومات ، وبقي الكتاب في يده .
قال : إنما يسلم الكتاب إلى الشهود الذين عليهم ، يشهدون على الحق ، يجمعهم
ويسلمها إليهم ، إذا كانوا أمناء على ذلك ثقة ، أو بعدم ذلك . فيأتمن عليه ثقة ،
على وجه الأمانة . وذلك إذا استطالب لهم القرباس ، من الدافع له .
وإذا لم يستطلب ذلك . فمعنا أن القرباس لمن دفعه . وهو لورثته ، والشهادة
للشهود .

ولا نحب أن يسلم الصك إلى الورثة ، فتتلف حقوق الناس . ولكنا نحب
أن يأتمن على هذا الصك ، رجلاً ثقة .

وكذلك قبل في رجل ، كتب وصية في مرضه ، ودفعها إلى الشهود ، أو إلى
رجل من الناس ثم إنه صح ، وطلب أن يأخذ كتاب الوصية . هل لهذا الرجل
المؤتمن على الوصية ، أن يدفعها إليه ، بنير رأى الشهود ؟

قال : ليس لأوصى في الوصية إذن . إنما يدفعها برأى الشهود ، إلا أن يعلم هو
أن ليس في الوصية حقوق واجبة . وإنما وصاياه لا يستحقها في الصحة . وكان
القرباس له هو ، أو لأوصى . أنه أن يسلمها إليه .

وأما إذا لم يحضر للوصية شهود ، يشهدون بما فيها . فلا يضيق على الكاتب
أن يسلم صك الوصية لأوصى . ويكون شاهداً على لأوصى ، بما أقر به على نفسه ،
من الحقوق للمباد . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الخامس

في صفة كتابة ألفاظ الوصايا

قال المؤلف : إنما الألفاظ التي تكتب في الوصايا كثيرة . ولو استقصينا ذلك ، لطال الكتاب ، ومله القارئ . ولكن نضع في كتابنا هذا ، ما يكون به الكفاية ، في هذا المعنى .

والذي معنا : أنه يكتب في الكتاب للوصايا : أن يكتب أولاً :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب ، ما أقر به ، وأوصى به : فلان ابن فلان للفلاني ، من أهل قرية كذا . ينسبه نسباً ، يعرف به ، ويتميز به من غيره .

فإن كان الموصي مريضاً كتب : وهو مريض . ولا نعلم في عقله نقصاناً .

وإن كان صحيحاً كتب : في صحة عقله وبدنه ، وجواز أمره وفعله . وهو يومئذ مقر بجملة الإسلام . يشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأن محمداً النبي ﷺ ، عبده ورسوله . وأن ما جاء به محمد رسول الله ﷺ عن الله . فهو الحق المبين ، مجلاً ومفسراً ، كما جاء به ، لا شك في ذلك ، ولا ريب . وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الموت حق ، وأن الجنة هي ثواب الله حق ، وأن النار هي عقاب الله حق ، وأن الحساب حق ، وأن الله يبعث من في القبور ، ودائن لله تعالى ، بجميع ما يلزمه ، في ماله ، وفي بدنه ، في الله - تبارك وتعالى - وخلقه ، من جميع الحقوق . وتائب إلى الله تعالى ، من كل سوء عملته ، من صغير وكبير ، بخطأ مني ،

أو عمد ، من قول وعمل ، سرّاً أو علانية ، بجهل مني ، أو غلط ، أو عمد ،
أو نسيان ، منذ بلغت الحلم إلى ساعتي هذه . ومعتقد أني لا أنقض توبتي هذه .
ولا أنكث عهدي ، إلى أن أموت - إن شاء الله .

وإن حدث لي ذنب ، بعد هذه التوبة - ففتي ما حدث لي ، فأنا تائب إلى الله
تعالى منه . ودينى دين المسلمين ، من أهل الاستقامة المؤمنين وقولى قولهم ، وواي
وليهم ، وعدوى عدوهم ؛ أتولى من تولاه الله ورسوله والمؤمنون ، وأبرأ من برىء
منه الله ورسوله والمؤمنون ، من أول ابتداء الدنيا ، إلى انقضائها . وبهذا أوصى
أهل وأولادى وإخوانى ، وجميع من بلغ كتابى هذا ، من المؤمنين . وأن لا يعبدوا
إلا الله ، مخلصين له الدين ، ولا يشركوا به شيئاً ، وأن يأخذوا من الدنيا القانية ،
زاداً إلى الآخرة الباقية . ولا يفتروا بالدنيا وزينتها ، فإنها متاع إلى حين ، والمآب
للمتقين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . وصلى الله على رسوله محمد النبي
 وآله أجمعين .

أوصى فلان ، المقدم ذكره ، فى صدر هذا الكتاب ، بجميع ما يحتاج إليه ،
من ماله بعد موته ، لعطوره وكفنه وحنوطه ، وجميع تجهيزه ، من تجهيز الموتى إلى
أن يوارى فى قبره ، وبكذا وكذا درهما فضة ، يشتري بها طعام ، يأكله الناس
عند رجوعهم من دفنه ، قربة إلى الله تعالى ، وبكذا وكذا درهما فضة ، يشتري بها
طعام وإدام وخل وحرص ، ينفذ ذلك فيه من يحضر عزاءه ومأتمه من البشر ، من
ماله ، على رأى وصيه بعد موته وبكذا وكذا درهما فضة ، لأقربائه الذى لا يرثون
منه شيئاً .

وأوصى فلان هذا . أن يؤجر له من ماله ، من يصوم عنه ، كذا شهرا .
زمانا ، بدلا وقضاء ، عما لزمه ، من بدل شهر رمضان ، ينفذ ذلك من ماله ،
بعد موته .

وأوصى فلان هذا : أن يكفر عنه من ماله ، بعد موته ، خمس كفارات
صلوات ، كفارة كل صلاة منهن : إطعام ستين مسكينا ، أو صيام شهرى زمان
متتابعين ، ينفذ ذلك من ماله ، بعد موته .

وأوصى فلان هذا : أن يكفر عنه ، كفارات أيمان مرسلات . كفارة كل
يمين ، من هذه الأيمان : عتق رقبة ، أو إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم .
وأن يكفر عنه ثلاث أيمان مغلطات . كل كفارة منهن : إطعام ستين مسكينا ،
أو صيام شهرى زمان متتابعين ، أو عتق رقبة . ينفذ ذلك من ماله ،
بعد موته . على رأى وصيه .

وأوصى فلان هذا : أن يؤجر عنه ، من ماله ، بعد موته ، من ي حج عنه ،
حجة الإسلام إلى بيت الله الحرام الذى بمكة . ويؤجر عنه قبر نبينا محمد - عليه
أفضل الصلاة والسلام - بمدينة بئرب . ويسلم له عليه ، وعلى صاحبيه : أبى بكر
وعمر . ويفعل عنه ، فى هذه الحجة والزارة ، ما يفعله الحاحون والزائرون ، من
فرض وسنة ، وواجب ومستحب ، من لدن إحرامها ، إلى تدم مناسكها ووداعه
ينفذ ذلك من ماله ، على رأى وصيه بعد موته .

وأوصى فلان هذا ، بمخلطه الفلانية ، التى له بموضع كذا ، وشربها من مائه
من فليح كذا ، للمسجد الفلانى ، من قرية فلانة ، وفقا عليه ، إلى يوم القيامة .

وببخلته الفلانية، في الموضع المذكور هنا ، وشربها من مائه ، من فلج كذا ، يؤجر بقاتها من يهوم عنها ، بدل شهر رمضان ، مؤبدة إلى يوم القيامة .

وأوصى فلان هذا ، بكذا وكذا درهما فضة ، وكذا وكذا جري حب ذرة وبكذا وكذا جراب تمر ، عما لزمه ، من زكاة ماله . وبكذا وكذا درهم فضة ، لفقراء المسلمين ، عما لزمه من ضمان ، لم يعرف له رباً .

وأوصى فلان هذا : أنه يوم يموت ، فملوكه فلان ، حر لوجه الله تعالى ، ولافتحام العقبة . وما أدرك ماالعقبة : فك رقبة ، لاسبيل عليه لأحد ، من ورثته ولا غيرهم ، إلا سبيل الولاء .

وأوصى له — بعد أن يستحق العتق — كذا نخلة ، من ماله الفلاني ، وشربها من مائه ، من فلج كذا وكذا . ينفذه إليه وصيه ، بعد موته .

وإذا أكمل جميع الوصايا ، وأراد أن يقر لأحد بشيء . كتب :

أقر فلان هذا ، بأن عليه لولده فلان ، كذا وكذا درهم فضة من ضمان ، ضمه منه ، وأن عليه لزوجته ، فلانة بنت فلان الفلانية ، كذا وكذا مثقالاً ذهباً أحر ، وكذا وكذا درهم فضة ولحف حرير وخادماً أنثى ، صداقها الآجل الذي تزوجها عليه ، يجب محل هذا الحق ، عليه لها ، إلى حدوث موت ، أو طلاق ، أو وجه ، من وجوه الفراق ، أو يئونة منه ، بحرمة بينهما ، أو تزويج غيرها ، أو يقسرى عليها . وأقر فلان هذا ، بكذا وكذا درهم فضة ، لولده فلان ، عوضاً عما أعطى أولاده الكبار .

فإذا أراد أن يرجع إلى الوصية . كتب : أوصى فلان هذا . ولا يكتب :

وأوصى

فإذا أراد أن ينتقل ، من الوصية إلى الإقرار . كتب : أقر فلان هذا .
ولا يكتب : وأقر فلان هذا ؛ لأنه لا تنسق الوصية على الإقرار ، ولا الإقرار على
الوصية ، ليميز كل شيء عن الآخر .

فإذا أكمل الإقرار الوصايا . كتب الوصى باسمه .

وذلك أن يكتب : وقد جعل فلان هذا فلان ابن فلان الفلاني ، وصيه بعد
موته ، في إنفاذ وصاياه ، وقضاء دينه ، واقتضاء ديونه . وأجاز له ، جميع ما يجوز له
أن يجيزه له ، من أمر الوصايا .

وقد جعل له كذا وكذا درهم فضة ، من ماله ، أجرة له ، بقيامه على إنفاذ
وصيته ، وقضاء دينه ، واقتضاء ديونه .

وقد جعل له أن يقتضى ذلك لنفسه ، من ثلث ماله ، بعد موته ، بنير مشورة
أحد ، من ورثته .

وقد جعل فلان هذا ، لوصيه فلان ، أن يقتضى عنه دينه ، وما عليه من الحقوق
والتعينات والضمانات ، من رأس ماله . وينفذ وصاياه ، من ثلث ماله ، بمشورة
من ورثته ، أو غير مشورة ، من ورثته . وقد جعله نافذ الأمر ، جائز الفعل ، في
جميع ما أوصاه به . وجعل له الحجة ، على جميع ورثته ، في بيع ما يشاء ، من ماله ،
بنظر المسلمين ، على من يشاء من الناس ، لقضاء دينه ، وإنفاذ وصاياه ، وما عليه
من التعينات والضمانات .

وقد أثبت فلان هذا جميع المكتوب عليه ، في هذا الكتاب ، ثابتا كان ،

أو غير ثابت . فقد أثبتته على نفسه . وأوصى بإثباته عليه ، وإنفاذ جميعه من ماله ،
بعد موته . ولا يعمل بما في هذه الورقة ، حتى تعرض على المسلمين .

ويكتب التاريخ والشهود ، إن حضره شهود . ثم ترفع في آخر الكتاب
كتبه وصح معه ، ما كتب في هذه الورقة ، فلان بن فلان بيده ، حامداً لله وحده
ومصلياً ومسلماً على رسوله محمد النبي وآله . وهذا ما أرجو أنه يكتب به الواقف
عليه ، عن كثير ، مما آثره الأولون في ألفاظ الوصايا . ونستدل به ، على معرفة
أصناف الوصايا والإقرار ، لمن أراد الله هدايته . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السادس في أفاظ الوصايا وما يثبت منها وما لا يثبت

وفي الأثر^(١) - وقيل في رقعة، معروضة على أبي سعيد: أشهدنا فلان ابن فلان،
الغازل حارة كذا، في قرية كذا بكذا وكذا على نفسه . ونحن به عارفون .
وهو رجل مانع الحلم ، لا نعلم في عقله نقصاناً ، أن عليه لزوجته فلانة بنت فلان ،
مائة نخلة ، حقاً لها ، وصداقاً عليه . وأوصى أن يقضى عنه ذلك ، من ماله .

قال أبو سعيد : هذا معي ثابت ، يخرج من رأس ماله .

وأقر أن عليه للفقراء مائة درهم وخمسين درهما . وأوصى أن يقضى عنه .
من ماله .

قال أبو سعيد : وهذا ثابت يخرج من رأس ماله .

وأقر أن عليه لفلان ابن فلان ، المعروف بكذا وكذا ، عشرة دراهم .

قال أبو سعيد : وهذا ثابت ، يخرج من رأس المال .

وأوصى للفقراء خمسين درهما

قال أبو سعيد : معي أنه ثابت . وهو من ثلث المال . للفقراء ثلثها ،

وللأقارب ثلثها .

(١) الأثر: اصطلاح معهم، عن أقوال العلماء وآرائهم. وبه نفس قوله تعالى : « أو آثاره-

من علم » .

وأوصى أن عليه كفارة صلاة . وأوصى أن يكفر عنه ، من ماله .

قال : وهذا معنى ثابت . وهو من ثلث ماله .

وأوصى للمسجد ، المعروف بمسجد البساتين ، الذي يؤم فيه فلان ابن فلان ، بعشر نخلات ، من جيد ماله ، من سقى فالحج كذا وكذا ، وشربها من مائه ، إلا أن يكون عواضد ، لئلا يكون هذه العشر النخلات ، لهذا المسجد ، المنسوب في هذا الكتاب ، وفي سراجة ، وحصير الحراب منه .

قال أبو سعيد : وهو ثابت عندي ، في ثلث ماله .

وأوصى أن عليه حجة الفريضة ، إلى بيت الله الحرام ، بمكة . وقد فرضها في ماله على نفسه ، أربعمائة درهم وعشرين درهما ، يحج له بهذه أربعمائة درهم والعشرين درهما ، حجة الفريضة . ويزار عنه قبر النبي محمد ﷺ .

قال أبو سعيد : هذا معنى ليس بثابت .

وأقر أن عليه لفلان ابن ملان ، النازل كذا وكذا بثلاثة دراهم إلا نصف دانق . وأوصى أن يقضى عنه ، من ماله .

قال أبو سعيد : هذا معنى ثابت . وهو من رأس المال .

قال : وأوصى لإصلاح نلج كذا وكذا ، بسبعة دراهم .

قال أبو سعيد : هذا لا يبين لي ثبوته . والله أعلم .

وقال لفلان ابن فلان هذا : إنه قد جعل زوجته فلانة بنت فلان ، وصية في أولاده . وقد جعل لها التصديق في ماله ، فيما ادعيته لنفسها ، أو لأحد من الناس من درهم وقيمتها ، إلى ألف درهم وقيمتها .

قال أبو سعيد : هذا معنى ثابت . والقيمة معنى ، والتصديق معنى .
وقال فلان ابن فلان هذا : إن لم يرثه ولد من صلبه ، فيراثه من أخيه فلان .
ابن فلان ، هو لابنة أخيه ، فلانة بنت فلانة .

قال أبو سعيد : إن كان قال : إن لم يرثه ولد من صلبه ، بطل ذلك ؛ لأننى وجدت الكلام ساقطاً .

وقال فلان ابن فلان هذا : إن حدث لى موت ، من مرضته هذه ، فقلامه
حر لوجه الله .

قال أبو سعيد : وهذا ثابت . وإن كان مريضاً ، ومات من مرضه ، فذلك
من ثلث المال .

وقال فلان ابن فلان : إن كان له ولد أنثى ، فنزله الذى يسكنه ، هو لولده .
الأنثى . وإن لم يكن له ولد ذكر ولا أنثى ، فنصف منزله الذى يسكنه هو ، لابنة
أخيه : فلانة بنت فلان .

قال أبو سعيد : هذا معنى ثابت ، على بعض القول ، على هذه الشريطة .
فإن كان له ولد أنثى ، فنزله الذى يسكنه ، على هذه الشريطة .
وإن كان له ولد أنثى ، فنزله الذى يسكنه ، على هذه الصفة ، لولده الأنثى .
وإن لم يكن له ولد أنثى ولا ذكر . فنصفه لابنة أخيه ، على هذه الصفة . وهذا
معنى من رأس المال ، إذا ثبت .

وأقر فلان ابن فلان هذا : أن عليه زوجته فلانة بنت فلان ، مائة درهم .
وثلاثين درهماً . وأوصى أن تقضى عنه ، من ماله .

قال أبو سعيد : هذا عندي ثابت . وهو من رأس المال .

وقال فلان ابن فلان هذا : إنه قد جعل فلان ابن فلان ، وكياله في حياته ،
ووصيه بعد وفاته ، في قضاء دينه ، وإنفاذ وصاياه . وقد جعل له التصديق ، في ماله ،
في ما يدعيه لنفسه ، أو لأحد من الناس ، من درهم وقيمته ، إلى ألف درهم وقيمتها .
قال أبو سعيد : هذا معي ثابت .

وأقر فلان ابن فلان هذا : بأن عليه لبني فلان ابن فلان ، الغالزين كذا
وكذا . من كذا وكذا ، عشرة دراهم .

قال أبو سعيد : هذا ثابت معي ، من رأس المال .

وقال : فلان ابن فلان هذا ، يشهد عليه جميع من حضر ، بجميع ما في هذا
الكتاب . فذلك بعد أن قرأ عليه . فأقر بفهمه ومعرفة حروفه . وشهد الله .
وكفى به شهيداً .

ووجدت مكتوباً على ظهر الرقعة : قد نظرت أخي - رحمك الله - في هذه
الوصية . وقد رددت في سؤالها ، ما أرجو أن يبين أمره كل أمر بعينه ، مثلاً مني .
ولا أعقله ولا أطول على نفسي في ذكره ، في موضع واحد .

فأما التصديق الذي جعله لزوجته ولوصيه . فذلك معي ثابت .

فأما ما أقر به ، المجمول له التصديق فيها ، أنه حق ، أو دين عليه . فهو من
رأس المال .

وما قال : إنه وصية ، فهو من ثلث ماله . وما كان من ذلك ، يخرج مخرج

الوصية ، أو اشتبه ذلك ، على المجمول في يده التصديق ، أنه إذا أوصى به ، أو أقر به ، إلا أنه يدعى عليه إثبات ذلك على نفسه ، وأن عليه ذلك في ماله . فذلك عندي من الثلث . وما كان يخرج مخرج الحقوق ، فهو عندي من رأس المال . ومن نظر فيما رتبناه ، في أمر هذه الوصية ، فليتدبره . ولا يأخذ من جميعه ، إلا ما وافق الحق والصواب .

والحمد لله كثيرًا . وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم تسليما .

ورقعة أخرى - من جواب أبي الحواري ، إلى عمر بن محمد - :

وبعد ، فإننا قد نظرنا ، في هذه الوصية : هذا ما أشهدنا به الوايد بن محمد بن مصعب : أن عليه في ماله للفقراء ، جريين حب ذرة . فهذا ثابت . وهو من رأس المال . وللايمان جريين حب ذرة . فهذا لا نراه ثابتا ، لأنه لم يقل : لايمانه . ولا سمى لمن تلك الأيمان .

قال غيره : وقد قيل : إن هذا يثبت . ويكون في كفارة الأيمان ، من رأس المال .

وأشهدنا الوايد بن محمد بن مصعب : أن على في ماله ثمانية عشر دينارا حبة ، يحج بها عني إلى بيت الله الحرام . فهذا ثابت . وهو من ثلث المال . وقال غيره : وقد قيل : إن هذا لا يثبت .

وقيل : يثبت من رأس المال . ولزوجتي أم الأحوص ابنة وهب ، ثمانين نخلة ، بأرضها وشربها ، صداقها ، على إقرار مني لها به . فهذا ثابت . وهو من رأس المال . ولزوجتي أم الأحوص ، منزلي هذا ، بجميع ما فيه : من تمر وحب وآنية ولها سكنها ، إلى أن تموت . فهذا ثابت . وهو من رأس المال .

وقال الوليد بن محمد بن مصعب : إن لزوجتي محمودى الكبير ، الذى فى المورجان ، إقراراً منى لها . فهذا ثابت وهو من رأس المال .

وقال الوليد بن محمد بن مصعب : إن لفضل بن محمد صرفانتي السكرية التى فى المورجان ، إقراراً منى له بها . فهذا ثابت . وهو من رأس المال .
قال غيره : انظر فى هذه ، فإنها عندى لاتصح .

وأشهدنا الوليد بن محمد بن مصعب : أن لأقربائه فى ماله جريين ذرة . فهذا ثابت . وهو فى ثلث المال .

وقد قيل : إنه ثابت . وهو من رأس المال ، وجريين لإماني . فهذا ثابت أيضاً ، من ثلث المال .

قال غيره : وقد قيل : لا يثبت .

وقيل : يثبت . وهو من رأس المال .

وقال الوليد بن محمد : إن المسجد المعروف بمسجد بنى محمد بن الوليد عشرة دراهم فى مالى . فهذا ثابت ، وهو من رأس المال .

قل غيره : وقد قيل : إن هذا لا يثبت ، حتى يقول : من مالى ، أو على .

وقال للوليد بن محمد : إن بلعقتى التى فى القطعة ، فى عاصد بنى هر . وهى ل محمد ابن العمان بن أخى . فهذا ثابت . وهو من رأس المال .

وقال الوليد بن محمد : إن المغيرة وكبلى ، ووصيى فى حياتى ، وبعد وفاتى ، ليس عليه حجة لأحد من ورثتى ، حتى يقضى عنى ، جميع ما أقررت به ، فى هذا الكتاب . فهذا وصية ثابتة . نهى للمنفقة . ولا يقطع حجة وارثه .

وقال الوليد بن محمد : إن عليّ^١ لمحمد بن نعيم أربعة ومكوكين لسير ،
أو القبض بسمد ، إقرارا منى له بها . فهذا ثابت . وهو من رأس المال .

قال المصنف : أحب النظر في هذا الجواب ، المنسوب إلى أبي الخوارى .

وقيل : وفيما أجاب به أبو الخوارى ، في وصية غالية بنت عمر : أما قولها :
إن نخلها التي بأدم تباع ، ويحج بها إلى بيت الله الحرام ، بنلاثمائة درهم . وما بقى
من ثمن نخلها ، للفقراء . ومئة عشرة دراهم لفقراء بسيا ، وخمسة دراهم لفقراء
المضيبي . خمسة دراهم تمامها . ولأقاربها عشرة دراهم . والصلاة لها عشرة دراهم .
فهو كما قالت . ويشتري بدراهم الأيمان ودراهم الصلاة حب . ويفرق على الفقراء ،
إن كان بر^٢ . فلكل مسكين نصف الكوك . وإن كان ذرة ، فلكل مسكين
أربعة أسداس ، ونصف سدس .

وأما قولها : على زوجها خالد ، سبعون نخلة بأرضها وشربها ، وما استعقت .
وقد تركته له ، ما لم يدخل مع ولدها ، في ميراثها . ويطلبها النخلة العقارية .
وما لها من الوالد ، هو لزوجها خالد بن محمد ، ما لم يدخل مع ولدها ، في ميراثها .

ونالت غالية ابنة عمر : إن دواها زوجها إلا عناقها الصغيرة ، فهي لا بنتها
ونصف ثمرة ، ما كان لها ، من المضيبي من الذرة وتمرها ، من المضيبي كله . فهو
لزوجها خالد بن محمد ، ما لم يدخل مع ولدها في ميراثها . فهذا كله باطل . ولا
يثبت لزوجها من هذا شيء . وهو بين ورثتها . ولزوجها ميراثها منها . وعاليه
صداقها إلا الدواب .

فإن كانت جعلتها لحقاً ، مع حبها وتمرها ، إنه لزوجها ، ما لم يدخل في الميراث . فهذا باطل .

وإن كانت لم تجعل الدواب لحقاً بذلك . فلزوجها دوابها ، إلا العناق الصغيرة ، فإنها لا بنتها .

وإن وقفت البينة . وقالوا : لا ندرى جعلتها لحقاً ، أو لم يجعلها . فدوابها لزوجها كما قالت ، إلا عناقها الصغيرة . ولزوجها ميراثه منها .

وأما قولها : لأختها خديجة ابنة النعمان نخلة من مالها ، من المضيبي . وقالت : إن نخلها محمد بن السهل صرفانه ، من مالها من سني ، فهو كما قالت . وهو من رأس المال .

وإن كانت هذه النخلة معروفة بأعيانها ، سلمت إلى أهلها . وإن لم تكن معروفة ، أعطى كل واحد منهم ، ما أوصى له به من النخل . وإن لم تكن معروفة بأعيانها ، أخرجت من وسط مالها .

وأما قولها : إن لعبد الرحمن بن عبد الله ، ما كان يأكله في حياتها ، إن حدث بها الموت . فإن صححت ، فهي أولى بمالها ، فهذا وصية لعبد الواحد . وهو ثابت ، إن ماتت من مرضها ذلك . وإن صححت فلا شيء له .

وأما قولها : إنه يفرق عنها مدخراته من تمرها على الفقراء . ويطعم منها من مالها جريئاً من بر ، وخمس مكوك . ويشتري شاة من مالها ، ويذبح على ما تمها وجراني من تمرها من مالها . فهذه وصية . وهو من ثلث المال . وهو ثابت ، إذا

ماتت في مرضتها تلك . وإن صححت ، فهو منقوض . وإن كانت رجعت عن ذلك فهو منقوض .

وأما قولها : إن ملحقها الزعفران ، ومرتبها العسوية ، وحايها لابنتها ، بإقرار منها ، بحق لها عليها تعلمه . وهي لا تعلمه . فهذا ثابت . وهو من رأس المال ، ولا تنقضه الصحة .

وأما قولها : إن من بعد كنفها ، مما بقى في ثيابها ، غير ما أوصت به ، فهو للفقراء غير الإزار الأصفر ، فهو لأختها فلانة ، بقيامها عليها . فهذا ثابت . والإزار الأصفر لفلانة . وهو من رأس المال . ولا تنقضه الصحة .

وأما إذا كان للفقراء ، فهو في الثلث . وتنقضه الصحة . ولها فيه الرجعة .
وأما قولها : إن لمسجد آدم الجامع نخلة في مالها . ومسجد المصبي نخلة في مالها . ومسجد السهل نخلة من مالها من سنى ، فهو ثابت . وهو من الثلث . وتنقضه الصحة . ولها فيه الرجعة ، لأن هذا لله .

وأما قولها : إنها قد وكأت أختها ، حبوة ابنة عمر ، في ولدها محمد بن أحمد . فأما هذا فلا يثبت . وليس للأُم أن توكل في ولدها أحداً . وإنما ذلك للأب خاصة . فإن اختار المصبي ، أن يكون مع خالته . فله ذلك ، ولا وكالة لخالته في ماله .

وأما قولها : إن إلى زوجها خالداً ، أن يعفى ما عليه . وله من بعد هذه الوصية . فما لها من سنى ، فهو لابنها أحمد بن محمد بن أحمد ، بإقراراً منها له به ، ونخلة لها بالمصبي يقال لها : المشيع . وفرض لها يقال له فرض القنطرة ، لابنها أحمد بن محمد بن أحمد .

فهذا ثابت . وهو لا ينهأ أحد بن محمد ، أبى زوجها ، أو لم ياب . ولا ينظر إلى قولها : إن أبى زوجها أن يعفى . ولبس ذلك بشىء . ومالها من سنى ، فهو لا ينهأ محمد . والفخلة المشيع والفرض هما لا ينهأ ، كما قالت . ولا تنقضه الصحة .

وأما قولها : قد وكلت إبراهيم بن عثمان ، وأقامته مكانها فى بيع ما لها ، وإنفاذ حجتها ، لا عليه ، فى بيعه مغادة ، ولا غيرها . وما لزمه فى السكراء والأؤونة له فى مالها ، فهذه وكالة ثابتة ، فى حياتها . فإذا ماتت المرأة ، لم يكن لها وكالة . حتى تقول : قد جعلته وكيلها ، من بعد موتها ، فى قضاء دينها ، وإنفاذ وصيتها . وإذا لم تجعل له ذلك ، فقد بطلت الوكالة . وهذا بيان الوصية الآخرة .

وأما قولها : إنها قد أبرأت زوجها خالد بن محمد ، فى كل حق لها عليه بقيام . فهذا لا يثبت لزوجها ، حتى تقول : بقيامه عليها . وعلى زوجها صداقتها لورثتها .

وأما قولها : لا ينهأ ما كان لها بسنى بقيام . فهذا مثل الأول . ولا يثبت هذا لا ينهأ ، حتى تقول : بقيامها عليها .

وأما قولها : لزوجها خالد ثلث مالها ، ولا ينهأ ثلثها . فهذا ثابت . وهو كما قالت : للزوج ثلث مالها ، ولا ينهأ ثلثها . وما كان فى الوصية الأولى من الحقوق ، فهو ثابت . وما كان فيها من الوصايا . فينقضه قولها هذا : لزوجها ثلث مالها ، ولا ينهأ ثلثها .

وكذلك ما كان في الوصية الأولى ، في الإقرار لابنتها ولغيرها ، فهو ثابت وإلما لزوجها ثلث مالها ، من بعد ما يبقى ، مما أقرت به ، من الحرق ، والوصية الأولى ، كما قلنا في الوصية الأولى : إنه ثابت . ولا تنقضه الصحة . وليس للزوج فيه شيء . وهو ثابت ، لمن سمى له ، في الكتاب الأول . والله أعلم بالصواب .

وفي جواب أبي الحواري ، إلى من كتب له :

وبعد ، فإنه قد وصل إلى كتابك ، تذكر فيه وصية تميم بن محمد . وفي كتابك : هذا ما أشهدنا به تميم بن محمد على نفسه ، أن عليه لزوجته أم خالد ابنة علي ، ستين نخلة ، بأرضها وشربها شرق البلد ، صداقا لها . فهذا ثابت . وأشهدنا تميم بن محمد : أن منزله بجميع ما فيه ، من حب وتمر وثياب وأداة ، ومالوت جدره ، وجميع ما فيه ، لزوجته أم خالد ، ابنة علي ، بحق عليه لها . وقيام هذا ثابت لها عليه بالحق

وأما القيام فلا يثبت ، حتى يقول : وبقيامها علي . فإذا ثبت بالحق لها ، كان للورثة الخيار - إن شاءوا أدوا قيمة المنزل ، وما فيه ، بما سمى ، فيردون قيمة ذلك على المرأة ، ويأخذوا ميراثهم منه . وإن أرادوا ، سلموا المنزل ، وما سمى لها فيه ، ولم يردوا القيمة . وأشهدنا أن عليه لأم القاسم بنت محمد ، عشرة دراهم مزبق في ماله . فهذا ثابت ، من رأس المال . وأشهدنا تميم بن محمد : أن عليه صلاتين ، تفرق عنه من ماله . فليس هذا بشيء ، حتى تقول : تسكفران عنه من ماله ، أو كفارتها عنه من ماله . أو يقول : يفرق عنه من ماله ، على سبعين سكيناً . وإن قال : عليه صلاتين ، تفرق عنه ولا يعرف هذا .

وأشهدنا تميم بن محمد : أن للفقراء والأقربين عشرين درهما ، تفرق عنه .
فهذا ثابت ، من ثلث ماله للفقراء ، ولأقاربه للأقربين ، الثلثان من العشرين .
وللفقراء الثلث .

وأشهدنا تميم بن محمد : أن عليه في ماله ، الذي بأدم عشرين مد جراب تمر
زكاة ، تفرق عنه . فهذا ثابت ، في ثلث ماله ، لفقراء آدم .

وأشهدنا تميم بن محمد ، القائم بسنى خمسة مداخير ، تفرق عنه ، حتى يسمى
على من تفرق ، إلا أن يريد الورثة ، أن يقوموا ذلك . فذلك إليهم ، إن لم يكن
مهمهم يقيم . وكذلك الصلاتان .

وأشهدنا تميم بن محمد : أن زوجته أم خالد بنت علي ، وكيلته في حياته ،
ووصيته بعد وفاته . وهي السلطنة في ماله ، حتى تنفذ هذه الوصية ، والمال في يدها .
هذه الوصية المسماة في هذا الكتاب . فهذا ثابت . ولها أن تنفذ هذه الوصية ،
بعد موته .

فأما قوله : إن لها أن توكل من شئت ، حتى تقضى هذا الحق . فليس لها
ذلك . وإنما يقضيها الورثة ، إذا كانوا بائنين .

وأما إن كانوا يتامى ، أقام لهم الحاكم ، أو جماعة المسلمين وكيلًا ، يقضيها
حقها . ولها أن توكل في حياتها ، من ينفذ عنها هذه الوصية ، التي أوصى إليها
زوجها إلا حقها .

وقوله : إن نازعها أحد في هذه الوصية ، فلها الأثونة في ماله ، إلى مائتي
درهم . فهذا ثابت لها .

وقوله : لها الخيار في ماله - إن شاءت ، أخذت صداقتها من آدم ، أو من سفي . فهذا ثابت لها .

وقوله : إن حدث لي حدث الموت ، نفى ماله أن يطعم منه جريين برا وشاة للأمت ، نفى ثلث ماله . والله أعلم .

وقال أبو سعيد : إذا قال الموصي : قد أوصيت بجميع ما في هذا الكتاب ، أن ينفذ عني من مالي ، أو ينفذ عني جميع ما في هذا الكتاب ، من مالي ، بعد موتي ، أو بعد موتي ، من مالي ، إذا ثبت ذلك في الوصية .

قال : فهذا معنى ثابت عليه . وينفذ ما فيه ، من الحقوق ، ورأس المال . وما كان من الإقرار ولو قصر ، من الألفاظ التي تثبت . وكذلك الوصايا ، تنفذ من ثلث المال ، ولو كانت ضعيفة اللفظ ، عند الوصية ؛ لأن الوصية ، أن ينفذ عنه جميع ما في هذا الكتاب ، هو إصلاح منه لذلك الأثر والآخر ، بما في هذا الكتاب . ضعيف في الأصل ، إلا ما كان من الحقوق الباطلة في الأصل ، من طرقي الباطل ، من الربا ، أو الحرام . وجميع ما صح أنه أريد به باطل ، من الخيف ، والإلجاء بالباطل . فذلك معنى لا يصلح لإثباته ، ولو أثبتته هو بعينه ؛ لأن الباطل لا يثبت أبدا . ولكن الجمولات التي لا تصلح ، إلا بالمباينات ، أو بصفة . فعدمت الصفة . فذلك عندي لا يقدر على إصلاحه ، وأشبه هذا . فإن هذا ومثله ، لا يصح إلا فيما يعرف ، أو يمين ، أو يوصف بصفة ، يستدل بها عليه . والكلام الذي يوصى به ، ويشهد به . وهو من بعضه بعض . ولو قطعه بنفسه ، إذا تم الباقي من الكلام . وإن قطعه بسكوت ، أو بكلام غير ذلك . فالكلام لأثر

ثابت . والثانى غير متصل به ، إلا أن يكون للسلام قد تم فى موضعه وثبت .
وهذا إذا كان يوصى بلا كتاب .

والذى عرفنا من قول الشيخ أبى سعيد - رحمه الله - : أنه إذا كتب وصيته ،
أو كتبت بأمره ، وقرئت عليه . فأقر بفهمها ومعرفتها . وأشهد بذلك ، جاز
ذلك . وكانت وصيته إذا كانت على ما ثبت من لفظها ، فى قول أهل العدل .

وقال أبو عبد الله : إذا أوصى الوصى . وكان فى وصيته : أوصى فلان ابن
فلان ، لافقراء كذا وكذا . والملاقربين كذا وكذا . ولفلان مائة درهم . ولفلان
نخلة ، وأمثال هذا . فهذه وصية جائزة من ماله ، ولو لم يقل : فى مالى ، ولا من
مالى ، لأن الوصية إنما تكون فى مال للوصى . هكذا قالوا .

قال : وإذا جاء شىء آخر . فقال : ولزوجتى صدق مائة نخلة . فليس لها شىء ،
حتى يقول : على ، أو فى مالى .

وقال أبو سعيد : معنى أنه إذا وجد فى الرصية : أوصى أن لفلان عشر نخلات ،
من ماله . وأوصى أن لفلان خمس نخلات ، من ماله . وأوصى أن لفلان خمس
نخلات .

فمى أن هذا ثابت ؛ لأنه قد تقدمه شىء ثابت ، على معنى قوله .

ومن قال فى مرضه الذى مات فيه : جعلت لفلان فى مالى ، كسوته ونفقته ،
مادام حيا فهو ثابت ، إذا جعله وصية ، فى ثلث ماله .
وإن جعله عطية ، أو هبة ، لم يثبت عدلى .

وإن جعله إقراراً ، يثبت عندي ، من رأس ماله ؛ لأن الجمل يختلف . وضعفه
من ضعفه ، حتى يبين فيما جعله .

وأما قوله : أوصى للفقراء ، بمائة درهم ، كفارات عليه ، وحقوق لازمة .
فالوصية بالمائة جائزة .

ويعجبنى أن يكون نصفها ، يشتري به حب . ويفرق على الفقراء ، على سبيل
الكفارات . لكل مسكين أربعة أسداس ونصف ، بالصاع من الذرة ، ونصف
الصاع من البر . ونصف المائة ، تنفذ دراهم على الفقراء ، كما أوصى .

ومن قال في وصيقه للذى يوصى إليه : إذا مت فأعط فلاناً نخلة . ولم يقل من
مالى فإذا لم يقل : من ماله . ولا كان على نسق لفظ وصية ، تثبت هذا اللفظ ،
بتقدم من الوصية ، فإنه لا يثبت ذلك فى ماله .

وإذا قال : قد أوصيت بكذا وكذا ، فهى وصية من ماله ، ولو لم يقل : فى
مالى . وإذا بدأ بوصية . فما بلغ ذلك من وصاياه . ولم يشرح فيه . فهذه وصية ،
حتى يقول : إنه بحق عليه ، وإقرار يقر به .

وكذلك إذا بدأ بالإقرار ، أو بالدين والحقوق . فما اتصل ، فهو منه ، حتى
يقول : إنه وصية . وما كان من الوصايا ، يقول فيه : بعد الموت ، أو إذا حدث
بى حدث موت ، ولو لم يبين فيه ، على أى الوجوه . فقول : إنه وصية ، حيث
قال : بعد الموت .

ومن قال فى صحته ، أو مرض قد صح منه ، أو مات فيه : إنى جمعت للفقراء ،

أو لله ، أو في أنواع البر ، كذا وكذا من مالى . ثم هلك ، ولم يوص بإنفاذه عنه ، من ماله .

فقال بعض الفقهاء : استضعف ذلك . وهو عندى بمنزلة الأيمان ، إذا حنث فيها ، فلا يؤخذ فيها الذى حلف ، ولا ورثته من بعده ، إذا لم يوص بإنفاذها .
وقيل : إن الوصية تكون على ما يكون نساقاة مبتدأ الكلام .
فإن قال : أوصيت بكذا وكذا ، لفلان ولفلان ، كذا وكذا ، ولفلان كذا وكذا . فكل ذلك وصية .

قال أبو سعيد : وقد قيل : حتى يقول : ولفلان بكذا وكذا .
وكذلك إذا قال : لفلان على كذا وكذا ، ولفلان ولفلان . فكل ذلك دين .

قال أبو سعيد : نعم . وكذلك إذا بدأ ، فأقر بشيء ، حتى يتطعم تلك الصفة ، بصفة غيرها .

ومن قال فى صحته : إذا مت فلفلان من مالى ، كذا وكذا . ولا يقول : عطية ، ولا وصية . فهذه وصية ، إذا قال : إذا مت ، فلفلان كذا وكذا .
قال أبو الحسن : وقيل : إنه إقرار .

ومن قال فى صحته ، أو فى مرضه : قد أوصيت لفلان ، بكذا وكذا بحق . ثبت ذلك للأجنبي ، من الثلث . ولا يثبت من طريق القضاء . ولا يثبت ذلك للوارث .

ومن قال في وصيته : هذا مما أوصى به فلان للفقراء ، كذا وكذا . والأقارب كذا وكذا .

فمن أبى عبد الله - رحمه الله - : إنه جائز .

فإن قال - على أثر ذلك - : ولزوجتي صدق مائة نخلة . فليس لها شيء ، حتى يقول : على ، أو من ماله .

وقول : إذا قال - على نسق هذا - : ولزوجتي مائة نخلة ، من مالى . فهذا يثبت . ولا يخرج مخرج الوصية من ماله .

وكذلك إن قال : على ، فهذا ثابت ؛ لأنه يمكن أن يكون الصدق لها على غيره . ويتحول في ماله ، أو عليه ، الذي يجب في الوصية ، أنه إذا قال : هذا ما أوصى به فلان ابن فلان ، للفقراء كذا وكذا . وفلان كذا وكذا ، إن هذا لا يثبت ، حتى يقول : من مالى ، أو فى مالى ، أو وصية منى لهم .

وأما إذا قال : للفقراء كذا وكذا ، وفلان بكذا وكذا ، إن ذلك ثابت ، ولو لم يقل : من مالى ، إذا كان معروفاً ؛ لأنه يخرج على التقديم والتأخير ، لأنه لو قال : أوصى فلان ابن فلان ، للفقراء ، كذا وكذا . وفلان كذا وكذا ، فهو لا يثبت ، حتى يقول : من مالى .

فإذا قال : من مالى ، ثبت ذلك ، على سبيل الإقرار ، من رأس المال ، إذا كان معروفاً .

وإذا قال : قد أوصيت أن لفلان على عشرة دراهم ، كان هذا جائزاً ، إن أراد لا وصية .

ولو قال : أقر لفلان ، بمشرة دراهم ، ولفلان عشرة دراهم ، كان الأول ثابتاً ، والآخر باطلاً .

ولو قال : قد أوصيت لفلان ، كذا وكذا ، ولفلان بكذا وكذا .
ففي الأثر : أنه جائز . وهي وصية . ولا يبين لي ذلك ، حتى يقول : ولفلان بكذا وكذا ؛ لأن قوله : كذا وكذا ، غير قوله : بكذا وكذا .

ولو قال : قد أوصيت . ولفلان بكذا وكذا . وقل : كذا وكذا ، لم يثبت ؛
لأن معنى الكلام يخرج . وأوصيت فلاناً كذا وكذا . فكأنه وصاه بذلك ،
لغير معروف . ولا شيء معروف . والله أعلم . وبه الترفيق .

القول السابع

فما يثبت من ألفاظ الوصايا والإقرار
وما لا يثبت

وفي الأثر : ومن قال في وصيته : مالى لفلان . وقد أوصيت لفلان بمالى ،
وعلى لفلان ألف درهم . فوجد ماله كله ألف درهم ، فإن الألف يكون لفلان
الذى أقر له بالمال . وهو الذى قال : مالى لفلان . وليس لصاحب الألف شيء ،
ولا للعموى له بالمال شيء .

ولو قال : قد أوصيت بمالى لفلان ، وعلى لفلان ألف درهم . ومالى لفلان ،
كان هذا كله سواء . والمال للذى أقر له بالمال . ويكون هذا إقراراً ثابتاً ، لمن
أقر له به .

ولو قال : قد أوصيت لزيد بمالى . ومالى لعمرى ، كان للال لعمرى . وكان
هذا إقراراً . ولم يكن لزيد فى الوصية شيء .

ولو قال : قد أوصيت لزيد بمالى . ولعمرى مالى ، كان هذا إقراراً لعمرى
بالمال . وليس لزيد وصية . وهذا كله سواء ، فى التقديم والتأخير .

ولو قال : قد أوصيت لزيد ، بمالى هذا وعينه . ومالى لعمرى ، كان ذلك
سواء . وكان ماله كله لعمرى المعين المبهم . وكان المال كله لعمرى ؛ بالإقرار .
وبطلت الوصية .

وكذلك لو قال : قد أقرت بمالى لزيد . وهذه النسخة من مالى لعمرى .

كان الإفراق الأول جائزا . وكان للمال كله لزيد . ولا يجوز الإفراق الآخر ، حتى يصح أنه استغاذ ذلك ، من بعد أن أقر بماله لزيد . ولو قال : هذه الفخلة ، أو هذه الأرض ، أو هذا البيت ، أو هذا العبد ، من مالى لفلان : أو لم يقل : من ماله ؛ إلا أنه فى يده . وقال : هو لفلان . ثم قل : مالى لفلان ، فإن ذلك ثابته الإفراق الأول . بما أقر به ، من ماله لزيد . وما بقى من ماله بعد ذلك ، فهو لفلان ، الذى قال : مالى لفلان .

فإذا وقع الإفراق بماله ، أو بشيء من ماله بعينه . ثم أقر بدين ، فالإفراق الأول ، أولى به .

ولو أنف بالدين ، قبل الإفراق بماله ، أو بشيء من ماله ، كان الإفراق بماله ، أو بشيء منه ، أولى من الإفراق بالدين . ولو قال : على لزيد ألف درهم . وقد أوصيت لعمرى بمالى . فوجد له ألف درهم ، كان المال لزيد بدينه . ولم يكن لعمرى شيء من ماله بوصية .

فإن قال : لزيد على ألف درهم . وقد أوصيت بمالى لعمرى . فوجد له ألفا درهم ، كان لزيد ألف درهم بدينه . ولعمرى ثلث الألف الآخر بوصيته . فعلى هذا يكون هذا الصنف - إن شاء الله .

وقيل فى الموصى ، إذا قال : وأوصى : أن يفرق عنه كذا وكذا ، من ماله كفارة ، أو غير ذلك . ولم يقل : بعد موته ، أو إذا مات ، أو وصية منه بذلك ، إنه قد اختلف فى ثبات الوصية ، بهذا اللفظ .

فقول : تثبت الوصية ، لأن المعنى إنما أريد به الوصية ، فى المعارف مع الناس .

وقول : لا يثبت في الحكم .

وعن أبي الحسن - رحمه الله - : إذا قال : قد أوصيت بكذا وكذا ، فهي وصية ثابتة ، ولو لم يقل : من مالي .

وكذلك إن قال : قد أوصيت للفقراء بمائة درهم .

وكذلك إن قل : على فلان كذا وكذا . ولم يقل : يقضى عني من مالي ، أو يؤدي عني من مالي ، وكأنه أخبر خبراً . ولم يقل : يقضى عنه .

فإذا قال : يقضى عنه ، فقد أمر أن يقضى من ماله ، أو أن ينفذ من ماله ، فهو سواء .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : إن قل : يقضى عنه ، أو ينفذ عنه من ماله ، فهما جائزان ، في الإقرار والوصية . وقال : يعجبني في معنى الاختيار : أن يوصى بقضاء ذلك عنه ، من ماله ، بعد موته في الديون . وفي الوصايا : أن يوصى بإنفاذ ذلك عنه ، من ماله ، بعد موته ، على معنى قوله .

قال أبو عبد الله - رحمه الله - في رجل أقر أن لفلان عشر نخلات ، وصية مني له . أو قال : لفلان مائة درهم ، وصية مني له . ولم يقل : من مالي ، إن هذا جائز من ماله .

وإن قال : للفقراء والأقربين عشرون درهما ، تفرق إليهم .

قال : هذا ثابت .

وعن هاشم بن غيلان - رحمه الله - في رجل ، له على أخيه دين ، فأشهد

أنه قد استوفاه ، مخافة من الورثة . وقال له : إن قدرت على شيء ، فأعطني .
فإن أنا مت ، فلا سبيل لأحد عليك .

قال : إن كان من الورثة ، فلا يجوز له ذلك . وإن لم يكن منهم ، فهو وصية ، يجوز ذلك منه له ، ما يجوز في الوصية .

وعن أبي الحسن - رحمه الله - في رجل ، أوصى في صحته لرجل ، بشيء من ماله ، إذا حدث به حدث موت ، فهو له وصية . وله فيه الرجعة .

وأما قوله : في صحته ، إن حدث على حدث موت . فوضع كذا وكذا لفلان ، بحق على له ، أو قل : إقراراً مني له . فإذا كان في صحته ، فهو إقرار . فلا رجعة له فيه .

وإن قال : وأوصى فلان ابن فلان ، لفلان عشرة دراهم ، لم يثبت ذلك ، لأن معناه : بأن لفلان بن فلان عشرة دراهم . فلما سقط الباء ، نصب أن .

فإن قال : هذا ما أوصى به فلان ابن فلان ، لفلان ابن فلان ، بعشرة دراهم من ماله ، فهو وصية .

فإن قال : هذا ما أوصى به فلان ابن فلان ، أن لفلان ابن فلان ، عشرة دراهم في ماله ، فهو إقرار .

فإن قال : أوصى فلان ابن فلان ، لفلان ابن فلان ، عشرة دراهم ، فإنها وصية .

فإن قال : هذا ما أوصى به فلان ابن فلان ، أن أوصى به فلان ابن فلان : أن لفلان ابن فلان ، عشرة دراهم من ماله ، فهو إقرار .

فإن قال : أوصى فلان ابن فلان ، لفلان ابن فلان ، بعشرة دراهم ، فإنها وصية .

فإن قال : هذا ما أوصى به فلان ابن فلان : أن الذى أوصى به ، لفلان ابن فلان ، عشرة دراهم ، فهو وصية .

فإن قال : هذا ما أوصى به فلان ابن فلان ، لفلان ابن فلان ، عشرة دراهم من ماله ، فهو إقرار .

فإن قال : هذا ما أقر به فلان ابن فلان : أن ما أوصى به لفلان ابن فلان ، عشرة دراهم ، فهو وصية ؛ لأنه أقر بها ، أنها وصية .

فإن قال : أقر فلان ابن فلان : أن عليه عشرة دراهم ، تفقد عنه من ماله ، بعد موته ، فهو إقرار .

فإن قال : هذا ما أوصى به فلان ابن فلان : أن الذى أقر به لفلان ابن فلان ، عشرة دراهم ، فى ماله ، فهو إقرار .

فإن قال : هذا ما أقر به فلان : أن وصيته لفلان ، عشرة دراهم . فهذا لا يثبت إقراراً ، ولا وصية .

فإن قال : من ماله ، والمسألة بحالها ، فهي وصية .

فإن قال : هذا ما أوصى به ، فلان ابن فلان ، من فلان لفلان ، عشرة دراهم ، فإنها وصية ، فى مال الموصى .

وإن قال فى وصيته : هذا ما أوصى به عبد الله لزيد ، عشرة دراهم ، إنه يثبت وصية ؛ أقوله : به ، كأنه قال : بعشرة دراهم .

فإن قال: هذا ما أوصى به فلان ابن فلان به، لفلان ابن فلان، عشرة دراهم، فإنه لا يثبت؛ لاستحالة الكلام بمعنى به، إذا دخلت بين أن وبين الكلام للتعذر في ذلك أن عليه. فلما لم يكن في الفسق المتقدم، أن عليه في إقرار قد تقدم. وكان هذا مبتدأ من كلام الموصى بطل.

فإن قال: قد أوصيت لزيد مالى كله، كان هذا إقراراً، لا وصية.

وإن قال: قد أوصيت بثلاث مالى، لزيد وعمرو، كانت الوصية بينهما نصفين. وكان عمرو لاحقاً بزيد، لأنه أدخل اللام في عمرو. وكان لاحقاً بزيد.

وكذلك الإقرار لو قال: مالى لزيد وعمرو، كان المال بينهما نصفين.

وكذلك لو قال: مالى لزيد وعمرو، كان سواء. والمال بينهما نصفان.

ولو قال: لزيد مالى وعمرو، كان بينهما نصفين.

وكذلك لو قال: لزيد وعمرو على مائة درهم، كان سواء.

ولو قال: ألف درهم على لزيد وعمرو، كان بينهما نصفين.

ولو قال: ألف درهم على لزيد وعمرو، كانت بينهما نصفين عليه. وكان هذا إقراراً ثابتاً.

ولو قال: قد أوصيت بثلاث مالى، لزيد وعمرو وعبد الله وخالد، كانت الوصية ثابتة. وكان لزيد وعمرو ثلث الثلث، في بعض القول. ولعبد الله ثلث الثلث، وخالد الثلث.

وحجة من قال بذلك، لقول الله تعالى، في الخمس: «فإن لله خمس» وللرسول

ولذى القربى واليتامى والمساكين . فقال : الله . . ورسوله ، ولذى القربى بينهم .
وللآخرين . لسكل واحد منهم ، لموضع إدخال اللام .

وقول : هم فى الثالث سواء ، لقول الله تبارك وتعالى : « ما أفاء الله على رسوله
من أهل القرى لله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين » إلى آخر الآية .
فلم يكن فى هذا ، تفضيل لأحد على أحد . وكانوا فيه سواء . ولم يضر إدخال اللام .
ولم ينفع إخراجها .

وعلى قول من يفرق فى ذلك ، لو قال : قد أوصيت بنات مالى ، لعمرى وزيد
وخالد وعقبة ، ولعبد الله وحفص ، كان لعمرى ربع الثالث ، ونخلة ربع الثالث ،
ولعبد الله وحفص ربع الثالث . فافهم هذا الباب ، فإنه باب حسن .

ولو قال : قد أوصيت لزيد بمالى ، ولعمرى وعلى لعبد الله ألف درهم . فوجد
له ألف درهم ، كانت الألف درهم لعبد الله . ولم يكن لزيد ، ولا لعمرى شيء ،
لأن الحقوق قبل الوصية . والإقرار أولى من الوصايا . والإقرار فى المفصول ، أولى
من الإقرار بالمبهم .

ولو أقر لرجل بعبد ، ولآخر بماله ، ولآخر بألف درهم . فوجد له ذلك العبد
لا غيره ، كان العبد للرجل . وبطل الإقرار بماله وبالألف ، ولو كان العبد يساوى
ألف درهم .

ولو قال : قد أوصيت لزيد ، بألف درهم ، ومالى لعمرى . وعلى لعبد الله
ألف درهم . فلم يوجد له إلا ألف درهم ، التى أوصى بها لزيد بعينها ، كانت
الألف درهم لعمرى . ولم يكن لعبد الله ، ولا لزيد شيء ، لأن الإقرار أولى .

ومن جامع أبي محمد - رحمه الله - :
إذا قال الموصى في وصيته: قد أوصيت نزيدي، بنصيب بعض أولادي، كانت
وصيته باطلة، لأن نصيب ولده، لا يستحقه غيره.
وإن قال: قد أوصيت له بمثل نصيب أحدهم. وكان له ابن وابنة، كان له
مثل نصيب الابنة.

فصل

عن الشيخ أبي سعيد - رحمه الله - : من كتب في وصيته: إحدى عشرة
درهما. لا يثبت حتى يكتب: أحد عشر درهما، في الذكر، وفي المؤنث: إحدى
عشرة. ويكتب: عشرة أمان. ولا يكتب عشر أمان. ويكتب: منوان
ولا يكتب منان. ويكتب: دانتين ثلث درهم فضة. ودانق: سدس درهم.
وهو أصح.

وإن كتب دانتين من الدراهم، فذلك جائز. وكذلك درهم ونصف درهم.
وإن كتب درهم ونصف. ولم يذكر نصف درهم، فذلك جائز، على النسق
الأول.

وإن كتب: درهم من الدراهم، جاز ذلك. وكذلك مائة درهم، لأن الله
تعالى يقول في كتابه: «مائة ألف أو يزيدون».
وإن كتب: مائة درهما، لم يثبت ذلك. وكذلك خمسة، وكذلك عشرون
درهما. ولا يكتب عشرون درهم. والله أعلم. وبه التوفيق.

القول الثامن

في الوصية والإقرار بعد الموت

وإن قال : إن مت في سفرى . أو مرضى . فلفلان على ألف درهم . فإن رجعت ، أو صححت . فليس على له شيء . ولم يقل : دين . أو قال : دين ، فإنه يلزمه الألف درهم . مات ، أو لم يمت من مرضه ذلك ، أو من سفره ذلك .

وقال موسى بن علي : لا يلزمه شيء ، إذا صح ، أو رجع من سفره .

ومما يوجد أنه في جواب هاشم بن غيلان - رحمه الله - إلى موسى بن علي في الآثار . قلت : إن قال : إنى قد أكلت من ماله شيئاً ، فادفعوا إليه ألف درهم . فإن حييت ، فلا شيء على . فلما عوفي قال : إنه أكل شيئاً .

قال : ليس ذلك إليه . وعليه ألف درهم .

وقول : ليس عليه الألف . ولكن يوجد حتى يقر له ، بما يشاء ، مما أقر ، أنه أكله من ماله . والقول في ذلك ، قوله مع يمينه .

ومن قال في وصيته - عفا المرض - : كذا وكذا من مالى لفلان ، ينفى رجلاً من ورثته ، إن حدث موت . فسلمه إليه ما فلان ، أو اذعه إليه ، فإنه وصية . ولا تجوز وصية لوأرث إلا بحق . وإن كان غير وارث . وخرج هذا ، من ثلث مال الموصى ، سلمه إليه .

وإن كان لا يخرج من ثلث مال الموصى ، لم يسلم منه إليه ، إلا ما خرج من الثلث .

— ٥٩ —

ومن قال في صحته : إذا مت ، فنخلى هذا المسجد .

فقول : إن هذا إقرار .

وقول : إنه وصية .

وقول : هذه النخلة وذه وتة ، فهو سواء .

وقوله : إذا مت ، أو إن مت ، أو متى ما مت ، فكله سواء .

وبعض ضعف قوله : إذا مت .

ومن قال في مرضه : إن حدث بي حدث موت . فثلك مالى لفلان ، بحق له

على . وإيسه له بوقاء . فهذا قضاء ثابت ، وهو من رأس الدل .

والمرضى إذا قال : إذا مت ، فنثوبى لفلان .

فقول : هذا إقرار .

وقول : إنه وصية .

وإن قال : إن مت ، فنثوبى لك ، بقيامك على ، فهذا من القضاء . وللورثة

الخيار فيه .

وقول : ليس للورثة فيه خيار .

فلى قول من يقول : إنه وصية . يقول : إنه من الثلث ، إذا علم أنه يخرج

من الثلث .

وقول : إنه يجوز له أن يأخذه ، حتى يعلم أنه لا يخرج ، من ثلث ماله .

وقول : إن الوصية والمطية والبراءة في المرض ، بمنزلة الوصية .

ويوجد أن الوقف مثل الوصية . ولا يجوز للوارث إلا أن يكون مسفوداً إلى شيء من أبواب البر .

وعن أبي الحسن - رحمه الله - في رجل، أوصى في صحته لرجل، بشيء من ماله، إذا حدث به حدث موت، فهو وصية . وله الرجعة .
وأما إن قال في صحته : إن حدث عليّ حدث موت، فوضع كذا كذا لفلان، بحق عليّ له، أو قال : إقراراً مني له . فهذا إقرار من المشهد . ولا رجعة له فيه .

ومن قال : كل مالي بعد موتى لفلان، فهذا لا يثبت .
وقيل : إنه ثابت . ويخرج مخرج إن مت، أو إذا مت، أو متى مت .
وأما إذا قال : كل مالي، فهو لفلان، بعد موتى . فهو ثابت . ويخرج مخرج الإقرار والوصية .

واختلف موسى بن علي ومحمد بن محبوب - رحمهما الله - في رجل، حضره الموت، فأشهد أن عليه لفلان ألف درهم، إن مات من مرضه ذلك . وإن هو صح، فلا شيء له .

فقال موسى : هو كما قال .

وقال محمد بن محبوب : قد أقر له : أن عليه له ألف درهم، فهو عليه له، كما أقر له به، في حياته ومماته . ولا ينتفع بقوله : إن صح، فلا شيء عليه له . والله أعلم .
وبه العرف .

القول التاسع

في وجوه الوصايا الخمس

قال أبو سعيد - رحمه الله - : إنه مما يوجد في الآثار ، عن أبي الوثر
- رحمهما الله - : إن الوصايا تخرج على خمسة أصول : مبهم ، ومعلم ، ومودع ،
ومضاف ، ومفصول .

فالمبهم : مثل من يوصي لرجل ، بألف درهم ، أو بثوب ، أو بعبد ، أو نحو هذا
فما هو معروف في الصفة . ويقع عليه الاشتباه في الصفة .

وأما للمعلم : فهو أن يوصي له بتخلية هذه ، أو بعبد هذا ، أو بثوبه هذا ،
أو بداره هذه ، فهذا ومثله ، يسمى المعلم .

فإن مات الموصي ، وقد تلف ذلك الشيء الذي أوصى له به ، لم يكن للموصي
له شيء .

وإن تلف مال الموصي ، إلا ذلك الشيء الذي أوصى له به ، وذلك الذي
أوصى به قائم ، فلموصي له ثلث ذلك الشيء ، الذي أوصى له به ، زاد ذلك الشيء
أو نقص .

وإن خرج من الثلث ، فهو للموصي له كله . وما نقص ، فعليه من النقصان .

وإن مات الموصي ، وقد تلف ذلك الشيء الذي أوصى له به ، لم يكن للموصي
له شيء .

وإن تلف مال الموصى ، إلا ذلك الشيء الذى أوصى له به ، فلاموصى له
ثلاث ذلك الشيء ، الذى أوصى له به ، وهذا ونحوه يقتضى حكم المعلم من الوصايا .
وأما المضاف : فهو أن يوصى له ، بعبد من عبده ، أو بنخلة من نخله ،
أو بثوب من ثيابه ، فإذا أوصى له بهذا ، كان له أوسط ذلك الشيء ، الموصى له به
من مال الموصى .

فإن اختلفت الأجفاس ، ضربت بالقيمة ، وكان له الجزء من القيمة ، بما يقع له
من ذلك الشيء ، الذى أوصى له به منه .

وأما المودع : فهو أن يوصى له بألف درهم ، فى داره هذه ، أو بنخلة فى أرضه
هذه ، أم بمشرة دراهم ، فى عبده هذا . فهذا ومثله ، يسمى للمودع من الوصايا .
ولا تثبت الوصية إلا فى ذلك الشيء بعينه . فإن تلف ذلك الشيء ، بطلت
الوصية .

وأما المفصول : فهو أن يوصى لآخر بثلاث ماله ، أو ربع ماله ، أو عشر ماله ،
أو بسهم مسمى من ماله ، كان قليلا ، أو كثيرا . فإذا أوصى له بسهم من ماله
مسمى ، خرج من باب المفصول من الوصايا .

وقال أبو المؤثر : فينبغى للناظر فى الوصايا : أن ينظر فى ألفاظ الموصى .
كيف هى ؛ ليضع الأمور فى مواضعها . ولا يزيلها عن أمكنتها . وقد ذكرنا أنها
على خمسة وجوه : مبهم ، ومعلم ، ومودع ، ومضاف ، ومفصول . وقد بينا نعتها .
وأكثر ما يقع الاشتباه ، فى المضاف والمودع .

قال: ولا يظن أن قوله: قد أوصيت لفلان، بثوب في داري باطل . ويقول :
إنه إنما أوصى له بثوب في داره .

وقول: إنه لا يثبت إلا أن يصبح ذلك الثوب بعينه ، أو توجد له في دار له ثياب .

وقول : حتى يصبح ذلك الثوب منها .

وقول : له أقلها ثمنًا .

وقول : أوسطها .

وقول: بالعدد على الأجزاء من قيمتها .

وقول: له ثوب وسط ، يجعل في أصل الدار ، يباع له منها . ويشترى له ثوب .

إلا أن يفديها الورثة . ولعل قائلًا يقول: إن هذا يبطل ، حتى يعرف الثوب .

وإن قل : قد أوصيت له ، بثوب من ثيابي ، انني في داري . فهذا له أوسط

الثياب التي في داره .

وإن قال : بثوب في داره ، أو بثوب من داره . فإنما له ثوب وسط من الثياب

وهو من باب المودع .

وأما إن قال : بثوب من ثيابي التي في داري ، أو بثوب من الثياب التي

في داري . فهذا يكون له من أوسط الثياب التي في الدار . ويكون من باب العلم

في الثياب ، مضافًا إليها . وليس له في الدار حكم . فإن لم يكن في الدار ثياب ،

بطلت الوصية . ويخرج في مثل هذا ، أن مثل هذا مضاف إلى العلم .

وكذلك إن قال: قد أوصيت له بثوب لي ، في داري . فله ثوب من الثياب

التي في داره وهو مضاف .

فصل

واعلم أن الألفاظ الخمسة ، قد تختلف . ولكن محصولها ومرجمها ، إلى الوجوه الخمسة التي ذكرناها .

وإن أوصى موص وقال : قد أوصيت أن يعطى فلان ثوبا ، يشتري له من دراهم هذه ، أو من ثمن غنمى هذه . فإن هذا من باب المودع . وقد ذكرت أن أكثر الاشتباه ، في باب المودع والمضاف . وسأبين الفرق في ذلك - إن شاء الله .

فإن قال الموصى : قد أوصيت افلان ، بألف درهم ، من قطعتى ، أو من دارى ، أو من دنانيرى ، إنة من باب المودع . ولو أنه لم يوجد للهالك قطعة ، ولا دار ، ولا دنانير . فالشئ الذى جعل فيه الوصية لبطلت . وإنما نفس المضاف أن يقول : قد أوصيت له بنخلة ، من نخلى . فإذا وجد للهالك نخل ، كلها كرم خيسار ، أو رذل شرار . فإنما للموصى له نخلة ، من أوسط نخله ، كانت خياراً ، أو شراراً .

وكذلك إذا قال : بثوب من ثيابى ، أو بعبد من عبيدى . فله الوسط من عبيده و ثيابه . ولو كانت العبد والثياب غالية ، فائمة الغلاء . فله ثوب منها ، وعبد منها أوسطها . وهذا هو المضاف .

وأما المودع . فإذا قال : قد أوصيت بنخلة فى نخلى ، أو بثوب فى ثيابى ، أو بعبد فى عبيدى ، فوجد له نخل خيار ، أو شرار ، وثياب خيار ، أو شرار ، أو عبيد كذلك . ولم يوجد له وسط من ذلك ، فإنه يشتري للموصى له ثوب وسط

وعبد وسط ، ونخلة وسط . ويكون الثمن في النوع الذي جعله فيه . فإن وجد له في الصنف الذي أوصى فيه وسط ، دفع إلى الموصى له . فانهم ذلك .

قال : ولو أن موصياً ، أوصى لرجل ، بثوب قطن من ثيابه . فلم يوجد له إلا ثياب كتان ، لكان للموصى له ثوب وسط ، يشتري له . ويكون الثمن في ثيابه .

ولو أنه قال : قد أوصيت له بدينار في دراهم ، اشتري له دينار من دراهمه . ودفع له .

وإن هلك الدرهم ، وبقي الدينار ، قبل أن يدفع إليه شيء ، بطلت الوصية .

ولو قل : قد أوصيت له بدينار مطوق من دنانيري . فلم يوجد له إلا مثاقيل . اشتري له مطوق ، ودفع إليه . وكان الثمن من الدنانير .

ولو أوصى له بثوب خماسي من ثيابه . فلم يوجد له إلا سداسية ورباعية ، لكان له ثوب خماسي وسط . وكان ثمنه في ثيابه .

ولو أوصى له بدينار مثقال من دنانيره . فلم يوجد له إلا مطروقة ، لكان له دينار مثقال . وهو من دنانيره .

ولو أنه أوصى له بدينار مثقال من دنانيره المثاقيل . فلم يوجد له دينار مثاقيل . لم يكن له شيء .

ولو أوصى له بثوب خماسي ، من ثيابه السداسية . فوجد له ثياب سباعية ، ولم يوجد له سداسية ، لم يكن للموصى له شيء .

وكذلك لو أوصى له بثوب من ثيابه. فلم يوجد له شيء من الثياب، لم يكن له شيء من الثياب .

وكذلك لو أوصى له بثوب في ثيابه .

وإنما الفرق بين المودع والمضاف - فيما ذكرنا - أن يوجد النوع الذي أوصى به الموصى ، فاضلا عن الوسط أو ناقصا عنه . ففي قوله : في كذا وكذا ، إنه الوسط في ذلك النوع ، يكون في ثمنه ، إذا لم يوجد فيه وسط .

فإذا قال : من كذا وكذا ، فله وسط ذلك النوع ، كان خسيراً أو شراً . وليس له في غيره شيء . فافهم ذلك .

وقال بعض : إذا أوصى له بجمل في جماله ، أو بثوب في ثيابه ، أو بمخللة في مخله ، أو نحو هذا . فهو من المودع . فإن وجد له في جماله ، جمل وسط ، أو في ثيابه ، ثوب وسط ، أو في مخله ، مخللة وسط ، لم يعدوه . وكان له ذلك الوسط . ولا يكون له ولا عليه غير ذلك ؛ لأنه قد خرج من باب المضاف . وإن لم يكن في ذلك وسط ، كان له في ثمن ذلك ، وسط من ذلك .

وكذلك إن تلف الوسط ، قبل أن يسلم إليه ، كان له ثمن ذلك الوسط ، من ذلك النوع .

فصل

وقرل الموصى : قد أوصيت لفلان بألف درهم ، في مالى ، أو من مالى ، أو في ثلث مالى ، أو من ثلث مالى . أو قد أوصيت له بألف درهم . أو لفلان

ألف درهم ، في مالى ، وصية منى ، أو وصية عنى . أو لفلان من مالى ألف درهم وصية منى . فهذا كله سواء ، في باب المبهم .

وقول : إن هذا كله وصية في الثلث ، إلا قوله : لفلان ألف درهم من مالى وصية ، تسكون من غيره ، قد ثبت في ماله ، بوجه من الوجوه .

ولو أوصى له بثوب خماسى ، من ثيابه الخماسية . فلم يوجد له خماسى ، لم يكن له شيء . فإن وجد له ثياب خماسية ، فائقة الغلاء ، أو رديئة فائقة ، أو فائقة ورديئة ، كان له أوسطها . وليس له من غيرها شيء .

فإن كان له أربعة أثواب خماسية . اثنين فائقان في الغلاء مستويان . واثنان شرار ، مستويان في الرداءة ، فله نصف أحد الفائقين ، ونصف أحد الأرذلين ؛ لأنه قد أشكل أمره .

وقول : إنه يكون له ربع قيمة الأثواب . فإن خرج ربع ذلك في ثوب ، كان له . وإلا أسهم في الثياب ، فإن وقع سهمه في أحد الفائقين ، كان شريكاً فيه ، بقدر ما يخصه . وإن وقع في أحد الأرذلين ، كان شريكاً في ذلك بقيمة .

ولو أوصى له بثوب خماسى ، في ثيابه الخماسية . فلم يوجد له إلا ثياب خيار ، أو شرار خماسية ، اشترى له ثوب خماسى وسط . وكان ثمنه في هذه الثياب الخماسية الرديئة والفائقة . فإن لم يوجد له ثياب خماسية إلا رديئة ، لا تبلغ ثمن وسط من الثياب ، كانت له كلها ولو كانت عشرة ، تباع ويشترى بها ثوب . ولا يزداد عليها شيء . ولو لم يقيم له فيها ثمن ثوب خماسى وسط ، دفع إليه الثمن . وإن شاعت للورثة أن يسلوها كلها إليه ، ولا يبيعونها ، كان لهم ذلك .

وإن كان لهم يقيم ، بيعت واشترت له . وإن لم تبلغ ، دفع إليه الثمن . فعلى هذا يكون تفصيل الوصايا - إن شاء الله - .

وقول : إنه يشتري له بضمن ذلك ثوب خماسي ، ولو كان دوناً في الحكم ، إلا أن يفتقوا على ذلك . وهم يأنفون ، أن يأخذوا الثمن . فذلك عندي لهم .

فصل

قال أبو المؤثر - رحمه الله - الوصايا ربما تمس بعد موت الموصي ، ولا تنفذ حتى تزيد الأموال ، أو تنقص .

فيمضي للنظر في الوصايا : أن يعرف الوجه في ذلك . كيف يكون الحكم فيها ، عند الزيادة والنقصان ، حتى يجعل كل شيء منها ، في وجهته .

قال : الزيادة في الأموال على ثلاثة وجوه . وللقصان على ثلاثة وجوه :

فوجه من الزيادة : أن تزيد أثمان الأموال ، من قبل الفلاء .

والوجه الثاني : أن تزيد أعيان الأموال ، من قبل صلاح ، يظهر في الأموال ، من بين الدواب ونشائها ، وكرم النخل ونشائها .

والوجه الثالث من الزيادة : مما يتولد من الأموال ، مثل أثمار النخل ، وغوال الدور ، وتولد الدواب والإماء . فهذه وجوه الزيادة .

وأما وجوه النقصان فنلثة : أن تنقص أثمان الأموال ، من قبل الرخص .

والوجه الثاني : أن تنقص أعيان الأموال ، من قبل التغيير ، كزال الدواب ، وضباع النخل . وما أشبه ذلك .

— ٦٩ —

والوجه الثالث : استهلاك أعيان الأموال ، بموت الحيوان ، وموت النخل ،
وانهدام الدور . فهذه وجوه النقصان .

فصل

قال أبو المؤثر - رحمه الله - : والذي ينبغي للفاطر في أبواب الوصايا : أن
يعلم أى الوجوه الخمسة ، في وجوه الوصايا التي تقدم ذكرها . ما تلزمه الزيادة
والنقصان .

فإن قال قائل : إن الزيادة والنقصان ، تلزم جميع الأبواب الخمسة ، وتدخل
عليها . فيكون النظر في الأموال ، يوم يقع الحكم في تنفيذ الوصايا . وتكون
قيمة الأموال ، يوم التنفيذ . فما خرج من الثلث حينئذ خرج . وما لم يخرج من الثلث ،
رد الجميع إلى الثلث .

وقال قائل : إنما يكون النظر في قيمة الأموال ، يوم تقع الوصية ، ولا يدخل
عليها زيادة ، ولا نقصان .

وقال قائل : تدخل الزيادة والنقصان ، على بعضها . ويكون الحكم في بعضها
بالقيمة ، يوم تقع الوصية . وفي بعضها ، يوم يقع التنفيذ . فإنه لا يخرج هذه الأقاويل
الثلاثة ، من أحد هذه الثلاثة الوجوه . ولو أن معانداً عاند . وقال : يدخل عليها
النقصان . ولا يدخل عليها الزيادة ، لكان منه هذا قولاً . ولكنه قول بين خلطه ،
لا يحتاج إلى المناظرة فيه ، لأن كل ما وجبت له الزيادة ، وجب عليه النقصان . ولكن
الأقاويل الثلاثة ، هي الوجوه من الاختلاف .

قال : فينبغي لنا أن نلتمس وجوه الصواب في ذلك .

والوجه في ذلك : أنه إذا فسد قولان ، ثبت الثالث .

والذى يدخل على من قال : إن للزيادة والنقصان يدخلان على جميع الوصايا ، وأن القيمة إنما تكون يوم الحكم ، إنما نسأله . فمقول له : أرأيت لو أن رجلاً أوصى لرجل بأمة ، تساوى ألف درهم . وترك غيرها ألفي درهم . فلم تسلم إليه الأمة ، لأنه لم تصح له الوصية ، أو لقيمة كانت ، أو لعل كانت من العلل ، حتى ولدت الأمة أولاداً ، أو ماتت ، أو لم تمت ، أو زادت قيمتها ، حتى صارت تساوى ألفي درهم .

فإن قال : إنها له بأولادها وزيادتها ونقصانها ، إذا كانت تخرج من الثلث ، يوم مات الموصى . فقد هدم قوله : إذا زعم أن القيمة ، تكون في جميع الوصايا ، يوم التنفيذ .

وإن قال قائل : يتوهم للمال يوم التنفيذ . وليس له من أولادها شيء .

قيل له : فولدت وهي في ملكه ، أو غير ملكه .

فإن قال : إنما ولدت وهي في ملكه . فلا شك أن أولادها له .

وإن قال : ولدت ، وهي في غير ملكه .

قيل له : أرأيت أن أحققها ، قبل أن يسلم إليه . هل كانت تعتق ؟

فإن قال : نعم تعتق ، فقد هدم قوله ، لأنه لا عتق إلا بعد ملك .

وإن قال : لا تعتق ، فقد بان باطل قوله . وقيل له : فبهذا يصح ملكه لها

إذا ، من بعد موت الموصى . فهذا قول ظاهر الفساد .

وإن قال : تعق ، لأن له فيها حصة .

قيل له : فإذا كان له فيها حصة ، فله فيها حصة من أولادها . فقد تبين فساد هذا القول ، على من زعم أن القيمة في جميع الوصايا ، يوم التنفيذ .

والذى يدخل على من زعم أن القيمة ، إنما تكون يوم وقوع الوصية ، في جميع الوصايا . فإننا نسأله . ونقول له : رأيت رجلاً ، أوصى بوصايا في أيمان ، وللأقربين وللغبراء ، وفي غير ذلك . وكانت الوصايا تخرج من ثلث ماله ، يوم مات . ثم لم تنفذ الوصايا ، حتى أغل المال غلة كثيرة . ثم هلك المال ، وبقيت الغلة .

فإن قال : ليس لأهل الوصايا في الغلة شيء . وإنما لهم في الأصل . فليس لهم شيء قبل ذلك .

وكذلك أيضاً ذلك المال . ولم يفل شيئاً ، وبقي ثلث المال ، فهو لأهل الوصايا كله . وليس للورثة شيء ، إذا كانت القيمة ، إنما تكون يوم تقع الوصية . فكما لم يكن لهم في الزيادة شيء . فكذا ليس عليهم في نقصان شيء .

ويقال له أيضاً : رأيت إن كانت الوصايا ، تخرج من الثلث يوم مات الموصى ثم رخص المال ، حتى صارت الوصايا للثلثين .

فإن قال : إن الوصايا تنفذ كلها ، ولو استغرقت المال ، إذا كانت تخرج من الثلث ، يوم وقوع الوصية . فهذا ظاهر الفحش .

فإن قال : بل يرجع إلى ثلث ما بقي ، فقد هدم قوله .

وكذلك قيل له : رأيت لو كانت الوصايا ، لا تخرج من الثلث ، يوم مات

الموصى . ثم غلا المال ، حتى صارت الوصايا ربع المال . هل كانت تخرج كلها ، أو بما ترد إلى ما كانت عليه ، يوم مات الموصى .

فإن قال قائل : إنما تسكون من ثلث ماله ، يوم مات . وإيس لهم في زيادة رقاب المال شيء ، ولا في زيادة أثمانه ، ولا في غلته . فقد ظهر فساد قوله . بما ذكرنا . : إنه يدخل في الوصايا ، إذا كانت تخرج من الثلث ، يوم مات ، ولو هلك المال كله إلا مقدار الوصايا .

وإن قال : يخرج من الثلث ، إذا كانت تخرج منه ، يوم القيمة ، فقد فسد قوله . فلما فسد هذان الوجهان ، لم يبق إلا الوجه الثالث . وهو أن بعض الوصايا يكون الحكم فيه ، يوم يموت الموصى . وبعضها ، يوم يكون التنفيذ .

فينبغي أن يعلم الناظر ، أي الوجوه الخمسة ، يكون الحكم فيه ، يوم التنفيذ . وأياها يكون الحكم فيه ، يوم وقوع الوصية . وكن حذرا أيضا ، أن تعرف مواضع هذه الوجوه الخمسة ، من الوصايا ، من الأبواب الثلاثة . من الاتفاق والانفراد والاشتراك .

قال : الانفراد : هو أن يوصى للموصى ، بباب منها . وتسكون ألفاظه كلها ، في ذلك الوجه .

والاتفاق : أن يوصى بباينين ، أو أكثر . فيكرن في كل نوع من ماله ، أو بعض أنواع أمواله ، نوع من أبواب الوصايا .

والاشتراك : أن يجمع باينين من الوصايا ، أو أكثر ، في نوع من ماله . وسنبين ذلك . إن شاء الله .

أما الانفراد ، فسكرجل يقول في وصيته : قد أوصيت لفلان ، بألف درهم .
وأوصيت لفلان بعبد ، ولفلان بثوب . ولا يوصى إلا بهذا النحو من اللبهم .
أو يقول : قد أوصيت لفلان ، بألف درهم ، في قطعتي هذه . أو لفلان بألف درهم ،
في عبیدی هؤلاء ، ونحو هذا من المودع . أو يقول : قد أوصيت لفلان بألف درهم
من دراهمی . ولفلان بنخلة من نخلی . ونحو هذا من المضاف . أو يقول : قد أوصيت
لفلان بثمن مالي ، ولفلان بمشتر مالي . ونحو هذا من المفصول . فهذه جميع وجوه
الانفراد ، فقد بيناها .

ووجوه الاتفاق : أن يقول : قد أوصيت لفلان بسدس مالي . ولفلان بداري
هذه . ولفلان بألف درهم . ولفلان بنخلة من نخلی . ولفلان بعشرين درهماً ،
في قطعتي هذه . فهذا قد اتفقت أنواع الوصايا في ماله .

ووجوه الاشتراك : أن يقول : قد أوصيت لفلان بداري هذه . ولفلان
بمائة درهم فيها . ولفلان ببيت منها . ولفلان بسدسها . فهذا قد اشترك في هذا
النوع من ماله ؛ أربعة أصناف من الوصايا .

قال : وقد يجمع الرجل أيضاً في وصيته ، هذه الأبواب كلها . فيقول :
قد أوصيت لفلان بألف درهم . ولفلان بألف درهم ، في قطعتي هذه . ولفلان
بألف درهم ، من دراهمی . ولفلان بسدس مالي . ولفلان بنخلتی هذه . ولفلان
بداري . ولفلان بألف درهم فيها . ولفلان بسدسها . ولفلان ببيت منها .

قال : فهذه جميع الوصايا التي تتفق وتشارك وتنفرد . وهي كلها في ثلث
مال الموصي .

قال أبو المؤثر - رحمه الله - : فنظرنا في أبواب الوصايا ، فوجدنا الوجه الصحيح من ذلك : أن كل وصية معلومة ، ثابتة بعينها . فهي للموصى له بها ، يوم يموت الموصى . وهو يوم وقوع الرصية .

وقد قال قائلون : إن وقوع الوصية ، يوم يموت الموصى . وليس ذلك على ما قالوا - فيما نرى إنما وقوع الوصية معناه ، يوم يموت الموصى .

قال : وسائر الوصايا ، تكون القيمة منها والحكم ، يوم التنفيذ . وسنفسر ذلك - إن شاء الله . كرجل هلك ، وترك داراً تساوى ألف درهم . وترك ألفي درهم وأوصى لرجل بداره ، ولآخر بألف درهم . فوصيه التي يوم مات ، ثلثا ماله . فرجعا جميعا إلى ثلث المال . فلكل واحد منهما ، نصف وصيته . فالمصاحب الدار ، نصف الدار . وللورثة نصفها . والمصاحب الألف ، خمسمائة درهم . فاعلم أنه قد صار للموصى له بالألف ، خمس ما في أيدي الورثة ؛ لأن في أيديهم نصف الدار ، خمسمائة درهم ، وألفين آخرين . فذلك ألفان وخمسمائة . فله من ذلك خمسمائة درهم ، خمس ما في أيديهم . فإن لم يحكم في الوصية وتنفيذ ، حتى غلت الدار . وصارت تساوى ألفي درهم . وأغلت ألفي درهم . فإن لمصاحب الدار ، التي أوصى له بها ، نصفها ونصف غلتها ، لا يزداد على ذلك شيئا ، ولا ينقص . ويبقى من غلة الدار ألف درهم . وقيمة نصفها الباقي ، ألفا درهم ، مع الألفين الآخرين . فذلك أربعة آلاف . الباقي للذي أوصى له بألف درهم ، خمسها ثمانمائة درهم . ازداد ثلثمائة درهم ، إذا ازدادت القيمة والذلة .

فإن أغلت الدار أربعة آلاف درهم . وصار ثمنها ألفين ، فإن للذي أوصى له

الدار نصفها ونصف غلتها . ويبقى من غلتها ألفان ، مع الألفين الآخرين ، وقيمة نصفها ألف . فذلك خمسة آلاف ، للذى أوصى له بألف ، خمسها ألف تام .
فإن أغلت الدار ، أربعة آلاف درهم . وصار ثمنها أربعة آلاف درهم .
فلصاحبها الذى أوصى له بها نصفها ، ونصف غلتها . وبقي من غلتها ألفان . وقيمة نصفها ألفان ، مع الألفين الأولين . فذلك ستة آلاف . فليس للذى أوصى له بالألف إلا ألف درهم . وليس له فضل على وصيته . ويبقى للورثة خمسة آلاف ؛ لأن للذى أوصى له بالألف ، خمس مايبقى فى أبدى الورثة ، حتى يستوفى وصيته . ثم ليس له فضل .

وإن نقصت قيمة الدار ، عما كانت تساوى ، يوم مات الموصى . فلما أرادوا تنفيذ الوصية . فإذا هى تساوى خمسمائة درهم . فإن للذى أوصى له بها نصفها ، لا يزداد عليه ، ولا ينقص منه . ويبقى من قيمتها مائتا درهم ، وخمسون درهما ، مع الألفين الأولين . فللذى أوصى له بألف درهم خمسها ، لأنه كان له خمس مايبقى فى أيديهم ، يوم مات الموصى أربعمائة درهم ، وخمسون درهما . فلم ينقص إلا الخمسين درهما ، مما كان له ، يوم مات الموصى . وانقص صاحب الدار ، نصف ما كان فى يده من الدار ، مائتا درهم وخمسين درهما ، لأن الدار نقص نصف ثمنها .
ولو أن الدار هلكت ؛ قبل أن تسلم للموصى له بها ، وقبل أن يحكم فى الوصايا بشيء ، لبطلت وصية صاحب الدار . وكان للذى أوصى له بالألف درهم ، خمس الألفين الباقين .

ولو هلك الألفان ، قبل تنفيذ الوصايا . وبقيت الدار . وثمنها زائد ،

ناقص . فإن للذى أوصى له بها نصفها . وللورثة والوصى له بالآلاف ، نصفها
 الباقي بينهم ، على خمسة . فلو وصى له بالآلاف ، خمس ما يبقى من الدار ، يدفع إليه
 ثمنه دراهم . يباع ويدفع إليه الثمن . وللورثة أربعة أخماس النصف . فانهم هذا
 موافقاً - إن شاء الله .

فصل

رجل هلك ، وترك عبدين ، يساوى أحدهما ثمانية آلاف درهم . والآخر
 يساوى أربعة آلاف درهم . فأوصى بالعبد الذى يساوى ثمانية آلاف درهم لرجل
 وأوصى لآخر ، بألف درهم . ثم مات العبد الذى يساوى ثمانية آلاف درهم ،
 قبل تنفيذ الوصية . فنظرنا فى ذلك . فعلمنا أنه أوصى بثلاثة أرباع ماله ، تسعة
 آلاف درهم . فذلك مردود إلى ثلث ماله ، أربعة آلاف درهم ، للذى أوصى
 له بالعبد ، الذى يساوى ثمانية آلاف درهم ، ثمانية أضع الأربعة آلاف .
 وللذى أوصى له بالآلاف درهم تسعها . فنقسم الأربعة آلاف الدرهم . وللذى أوصى
 له بالآلاف الدرهم تسعها . فنقسم الأربعة آلاف درهم ، مضموم إلى ثلثي المال
 اللذين يفضلان بعد الوصية . فذلك ثمانية آلاف درهم ، وأربعمائة درهم ، وأربعة
 وأربعون درهماً ، وأربعة أضع درهم ، إلى الثمانية آلاف وأربعمائة درهم ، والأربعة
 والأربعين وأربعة أضع ، لأن كل أربعة آلاف على تسعة أجزاء . فأربعة آلاف
 وأربعة آلاف ، ثمانية عشر جزءاً . فالأربعمائة وأربعمائة وأربعة وأربعون وأربعة
 أضع جزء . فذلك تسعة عشر جزءاً .

— ٧٧ —

فإذا مات العبد الذى يساوى ثمانية آلاف درهم . فليس للذى أوصى له به
 شيء . ويبقى أربعة آلاف درهم ، قيمة العبد الباقي . فللذى أوصى له بألف درهم ،
 جزء من تسعة عشر جزءا ، من ثمن العبد الباقي . نقصت قيمته ، أو زادت ، حتى
 يستوفى الألف . ثم ليس له زيادة . ولو أن هذا العبد الباقي ، أغل غالة ، أو زاد
 ثمنه ، حتى صارت غاليته وثمانه ، تسعة عشر ألفا ، لسكان له ألف تام . وإن صارت
 غاليته ، وقيمته عشرين ألفا ، لم يكن له إلا الألف . وأما الآخر ، فقد بطلت
 وصيته ، إذا مات العبد ، الذى أوصى له به . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول العاشر

في بيان وجوه الوصايا الخمس ومعرفة

فصل

في الملم

رجل هلك . وأوصى لرجل بعبد بعينه . والعبد يساوى ألف درهم . وترك ألفى درهم آخرين . فلم يدفع إليه ، حتى هلك أحد الألفين ، وصار العبد يساوى ألفى درهم ، وأغل ألفى درهم . فإن العبد للذى أوصى له به وغالته . وليس للورثة فيه ، ولا في غلته شيء .

ولو أنه رجع إلى خمسمائة درهم ، فهو له . وليس له غير ذلك . ولو مات ، فليس له شيء .

ولو مات . وقد أغل غلته ، فله غلته . فليس له في غير ذلك شيء .

ولو أوصى له بعبد ، يساوى ألفى درهم . وترك ألف درهم مع العبد ، لم يترك غير ذلك شيئاً . ثم نقصت قيمة العبد ، قبل أن يسلم إليه حصته منه ، حتى صار يساوى خمسمائة درهم ، لم يكن له إلا نصف العبد ؛ لأنه إنما كان له نصف العبد ، يوم مات الموصى .

ولو أنه زادت قيمته ، حتى يكون ثمنه ستة آلاف درهم ، لكان له نصفه ، يوم مات . ولورثته نصفه ، مع الألف الأولى .

ولو هلك الألف الأولى . فصارت قيمة العبد وغالته ، عشرين ألفاً ، قبل أن

تنفذ الوصية ، اكان للموصى له بالعبد نصفه ، ونصف غلته . وللورثة النصف من ذلك .

فصل

بيان المفصول

رجل ذلك . وأوصى لرجل بسدس ماله ، أو ثلثه . والمال يساوى عشرة آلاف درهم . ثم زاد المال قبل تنفيذ الوصايا ، حتى صار يساوى عشرين ألف درهم . فكانت زيادته من قبل غلاء ، أو غلة ، أو نسل ، أو صلاح . فإن للذى أوصى له بثلاث ماله ، أو سدسه الثلث ، أو السدس ، من جميع المال ، ومن غلته . وكذلك إذا نقص المال ، أو ذلك نصفه ، حتى صار يساوى خمسة آلاف درهم . فله سدسه ، أو ثلثه ، يوم تنفيذ الوصية .

فصل

في المودع

رجل ذلك ، وترك أرضا تساوى ألف درهم ، وترك ألف درهم . فأوصى لرجل بألف درهم ، فى أرضه ، هذه . فإن أنفذت الوصية اليوم ، كان له ثلثا الألف ، فى هذه الأرض ؛ لأن ذلك هو ثلث المال . فإن لم تنفذ الوصية ، حتى هلك الألف ، فإنما له ثلث الألف الذى أوصى له به ، فى هذه الأرض ، إن كانت الأرض قيمتها ، بعد ألف درهم . وإن زادت قيمة الأرض ، حتى صارت تساوى ثلاثة آلاف درهم ، فله ألفه تام فيها . وإن هلكت الأرض بسيل ، أو غيرها .

فلم يبق لها أثر ، ولا ثمن . وبقيت الألف . فليس للموصى له شيء ؛ لأنه قد هلكت الأرض ، التي أودعت الوصية .

وإن هلك من الألف خمسمائة درهم . فصارت الأرض تساوي ألفي درهم ، فله خمسة أسداس الألف ، الذي أوصى له به ، في تلك الأرض . والله أعلم .

فصل

في المضاف

رجل هلك . وترك نخلتين ، ولم يترك غيرها ، تساوى كل واحدة منهما ألف درهم . وأوصى لرجل بنخلة من نخله . فإن له ثلثي إحدى النخلتين . ويسمى عليهما ، إذا لم يفتقوا . فإن لم يسلم إليه شيء ، حتى صارت كل واحدة تساوي ألفي درهم ، أو تساوى كل واحدة منهما مائة درهم . فله ثلثا إحداها . ليس له غير ذلك ، قل ثمنها ، أو أكثر .

فإذا أغلقتا ألف درهم ، قبل أن تنفذ الوصية . وكانت كل واحدة منهما تساوي ألف درهم . فله إحدى النخلتين . وليس له في الغلة شيء .

وكذلك إن أغلقتا أربعة آلاف درهم . فليس له إلا إحداها ، ليس له غير ذلك . فإن زاد ثمنها . فصارت كل واحدة ، تساوي ثلاثة آلاف درهم . وأغلقتا ألفي درهم ، فله ثمانية أنصاع إحدى النخلتين . وإن نقص ثمنها ، فصارت كل واحدة تساوي مائة درهم . وأغلقتا ألفي درهم . فليس له إلا إحداها . وليس له في الغلة شيء .

فإن زاد ثمن إحداها . فصارت تساوى ألفى درهم . وبقيت واحدة على حالها ،
لأنما ثمنها ألف درهم ، فله للفقلة التى ثمنها ألف درهم . وهذا إذا لم تغل شيئاً .
وإن زادت هذه ، وبقيت هذه بحالها . فإن أغلقتا ، أو إحداها ، حتى صارت نصف
قيمة ما يخرج من الثلث ، كان له ذلك عفى .

وإن نقص ثمن إحداها . فصارت خمسمائة درهم ، وبقيت الأخرى على حالها ،
تساوى ألف درهم . فله التى تساوى خمسمائة درهم ، لأنها ثلث المال . وليس له
غير ذلك . وهذا إذا لم تكن غلة إلا المخلتان .

فإن نقصت قيمة إحداها . فصارت تساوى خمسمائة درهم ، لأنها ثلث المال ،
وبقيت الأخرى على حالها . وأغلقتا ألفى درهم . فإن له من المخلتين ، قيمة نصف
كل واحدة منهما بسبعمائة درهم وخمسين درهماً ، ثلاثة أرباع ألف . وي طرح
السهم على المخلتين . فإن وقع سهمه ، على التى تساوى ألف درهم ، أخذ ثلاثة
أرباعها . وإن وقع سهمه على التى تساوى خمسمائة درهم ، أخذها وأخذ ربع التى
تساوى ألف درهم .

وإن زاد ثمنها ، فصارت كل واحدة تساوى ألفين . فإن له من قيمتهما ألف
درهم وستائة درهم وستة وستين درهماً وثلاثى درهم . فذلك ألف وثلثا ألف .
فلا يتم له أخذ هذا . في طرح له السهم .

فإن وقع سهمه على التى تساوى ألفين ، أخذ خمسة أسداسها .
وإن وقع سهمه على التى تساوى ثلاثة آلاف ، أخذ خمسة أسباعها . وهذا
إذا لم يفضل شيئاً ، كان له ثلث القيمة كلها ، مضروباً فيها .

وكذلك الذى يوصى بنخلة من نخله هذه . وهى مائة نخلة . فله أوسط تلك النخل .

فإن كان نصفها شرارا رديئا ، ونصفها خيارا قائما ، طرح سهمه على رديئه وجيده ، وأخذ نصف هذه ، ونصف هذه ، وجمعاه - كما وصفناه . وكذلك إذا وصى له بعبد من عبده . فهو مثل النخل . وهذا إذا انفتت قيمة النصف الجيد كله . وقيمة النصف الردىء .

وأما إذا اختلف ذلك ، فالخروج فى ذلك : أن تقوم النخل كلها ، ثم يكون له عشر عشر القيمة . ثم ينظر . فإن خرج ذلك فى قيمة شيء من النخل ، كان ذلك . فإن خرج على أكثر من واحدة ، طرح له السهم على المقتنات . وإن اختلفت القيمة ، طرح له السهم ، على ذلك . وكان له ذلك فى النظر . والله أعلم .

فصل

فى اللبهم

رجل هلك وترك مالا ، يساوى ثلاثة آلاف درهم . وأوصى لرجل بألف درهم . فلم تنفذ الوصية ، حتى نقصت قيمة المال ، أو هلك شيء . فصار يساوى ألفى درهم . فليس للوصى له إلا ثلث المال . فإن زاد المال ، حتى صار يساوى أربعة آلاف درهم . وترك مالا يساوى أربعة آلاف درهم . ثم نقص المال ، حتى صار يساوى ألفى درهم . فليس له إلا ثلث المال . وله ثلث المال ، لا ينقص منه شيء ، حتى يستوفى وصيته .

فإن زاد المال ، حتى صار يساوي ستة آلاف درهم ، فليس له إلا الألف الذي أوصى له به . ولو أنه ترك مالا يساوي ألفي درهم . وأوصى لرجل بألف درهم . فزاد المال ، حتى صار يساوي ثلاثة آلاف درهم . فله وصى له بالألف ألف تام .

فإن نقص ، حتى صار يساوي ألفا ، فليس له إلا ثلث المال .

ولو زاد المال ، حتى صار يساوي أربعة آلاف درهم . فليس إلا الألف وحده . ولو ترك مالا يساوي ألف درهم . وأوصى لرجل بألف درهم . فزاد المال ، حتى صار يساوي ألفي درهم . فله ثلث المال .

وإن نقص ، حتى صار يساوي خمسمائة درهم . فله ثلثه .

فإن زاد ، حتى صار يساوي ثلاثة آلاف إلى ما أكثر ، فله الألف تاما . ولا يزداد عليه .

وإن نقص ثلث المال عن الألف ، كان له الثلث ، لا يزداد عليه . والله أعلم .

فصل

قال أبو المؤثر - رحمه الله - : والنظر إلى المال وقيمه ، يوم يحكم الحاكم بالإفزاز ، حتى يصح ، أنه كان يوم مات الموصي على حال ، خلاف هذه الحال ، من زيادة أو نقصان ، والبيعة على من ادعى ، خلاف ما هو عليه يوم الحكم . مثل ذلك رجل أوصى لرجل ، بأمنه هذه . فشهدت البيعة : أنها ولدت ولداً ، من بعد

موت الموصى ، بشهر ، أو سنة . ولم تشهد كيف كانت ، يوم مات الموصى .
ثم مات الولد ، قبل الحكم . فإنما يكون قيمة الجارية في المال ، يوم الحكم .
فإن وجد معها ولد ، فلم يعرف حتى ولدته ، فهو للورثة ، وليس للموصى له
بالأمة .

وإن علم أنها ولدته ، بعد موت الموصى ، وصح ذلك . فإن خرجت الأمة
من الثلث ، إذا قومت يوم الحكم . لأنه لم يعرف قيمتها ، يوم مات الموصى .
فولدها للموصى له .

وإن خرج نصفها من الثلث ، كان له نصفها ونصف ولدها . وللورثة نصفها
ونصف ولدها . وإن كانت وصايا غيرها ، شاركت الموصى له في الثلث .
فله ما يصح له منها من ولدها ، بقدر ذلك ، إذا صح أنها ولدته ، بعد موت الموصى .
ويدخل ما بقى منها ، ومن ولدها ، في شرع الورثة . وللموصى لهم الآخرون فيه ،
على ما وصفت ، أنه يقوم في المال . وأما حصته هو من ولدها ، فليس يدخل
في قيمة المال . وسنبين ذلك - إن شاء الله - .

رجل هلك ، وترك مالا ، وترك أمة . فأوصى لرجل بأتمته . وأوصى لرجل ،
بألف درهم . فلم تعرف قيمة الأمة ، ولا قيمة المال ، يوم هلك . ثم ولدت الأمة
بعد موته . ثم أراد الحاكم إنفاذ الوصية ، إذا صححت معه . فلم يدع أحد من أهل
الوصايا ، ولا من الورثة ، أن قيمة المال كانت يوم هلك ، غير ما هي اليوم ،
أو ادعوا ذلك . ولم يصح بالبينة ، فإن الحاكم يقوم المال ، يوم الحكم ،
وينظر فيه .

وإن قوم المال ، فوجده يساوى ألفى درهم . والأمة تساوى ألف درهم ،
 وولدها يساوى ألف درهم . وصحت البيعة . أن الأمة ولدت هذا الولد ،
 بعد موت الموصى ، فإن الحاكم يحكم للذى أوصى له بالأمة ، بنصف الأمة ،
 وبنصف ولدها ؛ لأنه إنما له نصف وصيته . ولصاحب الألف نصف وصيته .
 رددناها إلى الثلث . لأن الوصية ، كانت ألفين . وكذلك ثلثنا المال . فرددناها
 إلى ألف درهم ، ثلث المال . فكان لكل واحد نصف وصيته . فصار لصاحب
 الأمة نصفها ، ونصف ولدها . ونظرنا فيما بقى من المال ، غير ولد الأمة فوجدناه
 ألفى درهم وخمسمائة درهم . نصف الأمة خمسمائة درهم . والألفان للأولين .
 فللموصى له بالألف خمس ما فى أيديهم ، خمسمائة درهم . ثم زدناهم نصف ولد
 الأمة ، وقيمة نصفه خمسمائة درهم . فجعلناه خمسمائة درهم ، كما جعلنا له خمس
 ما فى أيديهم ، من المال . فصبح له ستمائة درهم ، خمس ما فى أيديهم . وهو ثلاثة
 آلاف .

انقضى الذى عن أبى المؤثر . فليفتقر الواقف عليه ، وليتدبره . والله تعالى أعلم
 بصحة .

فصل

فإن أوصى رجل لرجل ، بعشر نخلات ، من ماله ، أو بعشرة ثياب ، من
 ماله . فهذا يشبه المبهم من الوصايا . وإن لم يقل : من ماله ، ففيه اختلاف .
 قول : يثبت . ويكون من ماله . وهو من المبهم .
 وقول : لا يثبت ، حتى يقول : من ماله .

وإن أوصى له بعبده ، أو جاريته . وعفده جوار وهبيد .
 فقول : إن هذا لا يثبت ، حتى يجد الشهود ، في عبد بيمينه ، أو جارية بيمينها .
 وفي بعض القول : يثبت له أن لهم قيمة .
 وفي بعض القول : يكون له الوسط منهم .
 وفي بعض القول : يكون له بالأجزاء ، على وجه المضاف . والله أعلم .

فصل

رجل أوصى لرجل بألف درهم ، من دراهمه ، فإنه يكون له ألف درهم ،
 من دراهمه ، التي له . ويشبه المضاف ، في ثبوته من الدراهم . ويشبه اللودع ، في
 ثبوته وإزالة . وليس من دراهمه على سبيل العدد .
 وكذلك إن أوصى له بمائة درهم ، من نخله . فعلى أن هذا من اللودع ، في
 نخله . وإن أوصى له بمائة نخلة ، من دراهمه . فكذلك من اللودع في دراهمه .
 وإن أوصى له بمش نخلات ، في دراهمه ، أو أرضه هذه ، أو لم يقل : هذه .
 فإن هذا يخرج ، من باب اللودع .
 فإن قال هذا في شيء معروف ، كان مودعا في موصوف ، حيثما أذكر كنه
 الصفة له من ماله . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الحادى عشر

فما يكون من الوصايا من الثلث
أو من رأس المال

قال أبو محمد - رحمه الله - : اتفق علماؤنا فيما تنهى إلينا عنهم : أن من لزمه
غرض الصلاة والزكاة والحج والمعق ، والصدقة عن يمين حلفها ، أو نذر ، وجب
عليه الوفاء به . وما كان من سائر الحقوق ، التى أمر الله بفعلها . ولا خصم له من
المخارقين فيها ، مما هو أمين فى أدائها ، ولم يؤدها . ولا أوصى بها ، إنه لا شيء
على الوارث منها . ولا يلزمهم أدائها . ولا أداء شيء منها ، كان الهالك تاركا
لذلك ، من طريق النسيان ، أو العمد .

واختلفوا فيها ، إذا أوصى بها . وأمر بإفادها .

فقال سليمان بن عثمان وغيره : يجب إخراج ذلك من جملة المال ، بعد الموت .
بوسيله سبيل سائر الحقوق ، للمأمور بإخراجها من جملة المال .

واحتجوا فى ذلك ، بقول النبى صلى الله عليه وسلم ، للخنعمية حين سألته .
فقالت : يا رسول الله : إن أبى شيخ كبير ، لا يستمسك على الرحلة . وقد أدركته
فريضة الحج . أنا حج عنه ؟

فقل صلى الله عليه وسلم : أرأيت لو كان على أبىك دين ففرضت عليه عنه .
أن كنت قاضية عنه لذلك ؟

فقال : نعم .

قال : فدين الله أحق .

فقالوا : قد شبه الحج بالدين . والدين من رأس المال .

وقال موسى بن علي وعمر بن محبوب وأبو معاوية وأبو المؤثر ، وغيرهم
من الفقهاء : ما كان من هذه الحقوق التي ذكرناها من الحج وغيره ، يخرج من
الثالث ، إذا أوصى بها الميت .

وهذا القول أصح في النظر ؛ لأن الثلث واجب قضاؤه ، ولو لم يوص به .
والحج لا يجب قضاؤه ، إلا بعد الوصية به ، لا تفاسقهم جميعاً على ذلك .
وأيضاً فإن الدين لو قضى عنه في حياته ، بغير أمره ، لسقط عنه أدائه . وكذلك
بعد وفاته - باتفاق .

ودليل آخر : أن المريض لو كان عليه دين ، وحج . ولم يخلف وفاء
لقضائهما ، فإنه يبدأ بالدين . فيقضى . ولو كان سبيله سبيل الدين ، لضرب
له معه .

ودليل آخر : قوله تعالى : « أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتى أحدكم
الموت » فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين
ولن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها » .

فالإنسان لا يتحسر ، على ما قدر عليه ، وعلى فعله . وإنما التحسر ، على
ما لا يقدر على فعله .

وكذلك قوله - جل وعز : « قال رب ارجعون إلى أهل صالحنا بما تركت »
إنما يطلب الرجعة إلى ما فاتته ، من الواجب ، وغير الواجب . ولا يطلب الرجعة

إليه . وإنما شبهه رسول الله ﷺ بالدين ؛ لأن المرأة سألت عن الأداء فشبه لها ذلك ، بأداء الدين ، إذا قضته عنه . كان قضاؤها عنه ، كقضاء الدين عنه . إذا قضته . ولم تسأل المرأة عن الوجوب . فيرد الجواب عنه . والله أعلم .
وأما إذا أقر بحجة الفريضة ، أو زكاة عليه من ماله . التي هي مضمونة . عليه . وأوصى بإفناذ ذلك . فيختلف في ذلك .

فقول : إنه من رأس المال ،

وقول : من الثلث .

أما إذا أقر أن عليه حجة ، أو زكاة . ولم يقر أنها زكاة ماله ، ولا حجة .
الفريضة . فيخرج عبدي من رأس المال ؛ لأنه يمكن أن يكون من غيره .
فصارت عليه ديماً ، على مدنى قوله .

وقيل : إن اللوازم المجتمع عليها ، مثل كفارة الأيمان ، وكفارة قتل خطأ .
وأمثال هذا يختلف فيها .

قول : تكون من رأس المال .

وقول : من الثلث . والحقوق التي تلزم لله - فيها الاختلاف كما بيناه .

وأما حقوق العباد ، إذا ثبتت ، فهي من رأس المال . وليس أعلم أن أحداً
يختلف ، على معنى قوله .

وإن استفرغت حقوق العباد ، جميع ماله . وكان قد أوصى بحجة ، أو غيرها .
من اللوازم لله . هل يقضى المال كله ، في الدين . ولا يترك لما يلزم لله من الحقوق
شيء - على قول من يقول - : إنها من الثلث ؟

قال : يقضى الدين الذى للعباد . فإن بقى من المال شيء ، كانت الحقوق اللازمة لله ، وجميع الوصايا ، فى ثلث ما بقى من المال - على قول من يقول - : إن حقوق الله من الثلث . وإن لم يبق شيء ، لم يحكم الوصايا بشيء . وقضى كله فى الدين .

وكذلك وصية الأقربين . وكذلك العتق لنير كفارة ، فى المرض ، من الثلث .

وفى بعض القول : من رأس المال .

وأما إذا أعتق الذى تلزمه الكفارة فى حياته عن كفارة ، فقد جاز فعله . وقد أدى ما عليه . ولا أعلم فى ذلك اختلافا . ولو لم يخلف من المال شيئا ، فسيرو ذلك ، ولو خلف دينيا . والله أعلم .

وأما إذا أوصى بالعتق عن كفارة . ففقيه معنى الاختلاف . وفى العتق لنير الكفارة ، على معنى قوله .

فإن كانت الوصايا ، منها لوازم ، مثل الزكاة والحج والسككارات ، ومنها نفل . ففى بعض القول : تخصص جميع الرصايا اللوازم والنفل بالثلث ، على قدر قلتها ، أو كثرتها .

وفى بعض القول : إنه يبدأ باللوازم ، وتخرج كلها تامة ، كما أوصى بها . فإن بقى شيء ، وزعه بين وصايا النفل . وإن لم يبق شيء ، لم يحكم لها بشيء . وإن كان الثلث ، يذهب عن الوصايا اللازمة ، دون النفل ، وزع بين الوصايا اللازمة وحدها ، وترك النفل .

وعلى قول من يشركهم جميعا ، فهو يشركهم في الثلث ، نقص أو تم . ولا نعلم شيئا ، يلزمه من حقوق العباد ، أن يوصى غير اللازم ، من حقوق الله ، إلا ما جاء في وصية الأقرين ، أو حق لمن لا يعرف ربه ، أن يوصى به لفقراء .

وإن أوصى بقبعة لزمقه . وليس يعرف ربه ، فإنها تكون من رأس المال ؛ لأن الأصل أنها من حقوق العباد . وكذلك إن أقر بها على هذه الصفة . ثم أوصى بإفادها على الفقراء ، فإنها تكون من رأس المال أيضا .

وزعم عمر بن الملا : أن المدبر والحج والأيمان من الثلث . والعتيق إن كان في الصحة ، فهو من رأس المال . وإن كان في المرض ، فهو من الثلث . والعتيق ماض في الصحة والمرض .

وقيل في رجل ، ترك زكاة ماله سنتين . فلما حضرته الوفاة ، أقر أنى لم أؤد زكاتي ، كذا وكذا ، من السفين . فعلى كذا وكذا من درهم . وأوصى بوصايا غير ذلك ، حسبت مع زكاته . فعدت من الثلث ، وكره الورثة أداء الزكاة .

فأما هاشم فرأى أن يبدأ بالزكاة ، تخرج تامة . والنقص على ما بقى من الوصايا .

وأما الأزهر فرأى أن النقص على الجمع . وحفظ ذلك ، عن سليمان بن عثمان .

وأما موسى فقال : كل من ثبت عليه شيء ، في حياته ، في صحته ، من صدقة أو غيرها ، أنه من رأس ماله .

وأفتى أبو عبد الله - في رجل ، حضرته الوفاة . وأوصى بوصية . وقال : إن

أمى كانت أوصتني بوصية ، فلم أخرجها . فقال : إن كان هذا الموصى ، ورث من أمه مالا ، أخرجت وصية أمه تامة ، من ثلث ماله الذى أقر به عن أمه ، إن لم يكن أقر بها غيره . وإن لم يكن له مال ، أقر به عنها . فهذه الوصية للتي أوصى بها عن أمه ، كحكم ما أوصى به ، عن نفسه ، فى ثلث ماله .

واختلف فيمن أعتق صبيًا صغيرًا ، يحتاج إلى النفقة .

فقول : تكون نفقته بعد موت معتقه ، فى ثلث ماله .

وقول : فى رأس ماله ؛ لأنه ضمنه . وهو جناية جناها على نفسه .

وكذلك إن أعتق عبدًا ، فيه شركة لغيره ، فى مرضه ، كانت حصته من

العبد ، من ثلث ماله . رحمة شريكه من رأس ماله ؛ لأنها جناية عليه .

وقول : إنه من الثلث . والقول الأول أحوط . لأنه أتلّف مال شريكه .

فضمنه فهو عليه فى ماله .

وقول : إن كان العتق أو التدبير فى المرض ، كانت النفقة من الثلث . فإن

كان فى الصحة ، كانت النفقة من رأس المال .

وقيل : إذا صح على رجل دين ، فى الصحة ، بإقرار منه ، أو بيعة ، ثم أقر

بدين فى المرض ، إن دين الصحة أولى . ولا يجوز إقراره فى المرض ، إلا أن يصح

بالبيعة . فإذا استوفى فى الفرما الذين تثبت حقوقهم فى الصحة ، أخذ الذين أقر

لهم فى المرض .

وقول : إن الإقرار فى المرض ثابت ، مع الإقرار فى الصحة . وكل ذلك

فى رأس المال .

— ٩٣ —

وقال أبو الحواري - فيمن أوصى بكفارة صلاة ، وحج ، وزكاة ، ووصية
 للفقراء والأقربين ، وثلت ماله ، يعجز عن ذلك .
 قال : أما ما كان من الوصايا ، في أبواب البر ، مثل الأقربين والفقراء ، وحج
 النافلة . وما يشبه ذلك ، من الفوافل . فلا يجوز أن يتعدى به الثلث .
 وأما ما كان ، من حج الفريضة والزكاة والكفارات ، من الصلوات والأيمان
 وما يلزمه من الكفارات . فهذا يكون من الثلث .
 وقد قال بعض الفقهاء : يكون من رأس المال . وإن رأى الحاكم الأخذ برأى ،
 فلا يجوز خلافه . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثاني عشر

في الحد الذي يجوز أن يوصى إليه

وفيما يجوز من الثلث

قال الله عز وجل: « من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم حكيم ». فلا يحل للعوصى أن يقر بماله، ويحيف على وارثه، كان الوارث برًا أو فاجرًا. ولا يحل له، أن يجاوز الثلث، في وصيته. فإن فعل، فقد خالف ما أمره الله به، وجار في وصيته واعتدى. وقد روى عن النبي ^(١) ﷺ: أن سمدًا سأله: أن يوصى بماله كله.

قال: لا.

قال: بالنصف، أو الشطر؟

قال: لا.

قال: بالثلث؟

قال: نعم. والثلث كثير، ولأن تدع عيالك أغنياء خير من أن تدعهم يتسكفون للناس.

فإذا كان المرء سالماً من الديون والضمانات والمعائق، وأوصى لقريبه، كما أوجب الله عليه، كان ما بقى من ماله على ورثته، أفضل له.

وقيل: يستحب للعوصى أن يوصى بخمس ماله، إذا كان له ولد. فيجعل

(١) أخرجه الربيع عن سمد. وهو في الصحيحين، من طريق ابن عباس.

خمس الخمس في الفقراء . وما بقي ، ففي الأقربين . وإن لم يكن له ولد ، فيستحب له .
أن يوصى بالربع من ماله ، أو بقدره . فيجعل ربع الربع للفقراء . وما بقي .
فللأقربين . وذو المال القليل ، يوصى بالقليل . وذو المال الكثير ، يوصى بالكثير .
وقيل : الوصية ، في ستائة درهم فصاعداً ، على ما ذهب إليه بعض الفقهاء ،
في تفسير التفسير . في قوله تعالى : « إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين » .
وسنبت ذلك ، عند وصية الأقربين - إن شاء الله .

والانفاق من العلماء : أن لا تجاوز الوصايا ، ثلث مال الموصى ؛ لما روى
عن ^(١) النبي ﷺ أنه قال : إن الله جعل لكم ثلث أهوالكم زاداً لكم ، عقده
الموت ، وزيادة لكم في أعماركم . ولرواية سعد عنه ، وقد تقدم ذكرها .
وقال أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - : إن الله رضي من الغنائم بالخمس .
فأنا أوصى بخمس مالي . ومن لم يكن له وارث معروف ، من ذوى سهم ، أو عصبة
أو رحم . فلا بأس عليه ، أن يوصى بجميع ماله ، إذا أراد به وجه الله ، وابتغاء
مرضاته .

ومن أوصى بثلث ماله ، ثم حدث له مال ، لم يكن به عالماً ، من قبل ميراث ،
أو غيره .

(١) أخرج الدارقطني عن أبي الدرداء ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الله تصدق
عليكم بثلث أموالكم ، عند وفاتكم ، زيادة في حسناتكم ، ليجعلها لكم زيادة في أعمالكم .
وأخرجه أحمد والدارقطني وابن ماجه والبخاري ، من حديث أبي هريرة .
قال في الفتوح : واستقر الإجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث . وعليه العمل مع الأباضية ؛
إلا ما روى شاذاً ، عن بعض أشياخنا المغاربة ، من جواز الوصية بأكثر من الثلث . ولعله يعني
لمن لا وارث له .

فبعض قال : الثلث في جميع المال .

وقال بعض : إنما الذي أوصى له بالثلث : ثلث ماله الذي علم به ، حين أوصى فيه . ولعل هذا رأى مومى بن على - رحمه الله .

ومن أوصى بجزء من ماله ، سدس ، أو ربع ، أو أقل ، أو أكثر . فيخرج ذلك الجزء ، من بقية ماله ، بعد أداء الحقوق والإقرار . إلا أن يكون الموصى قال : سدس مالى هذا . فإن خرج ذلك الجزء ، من ذلك المال ، من ثلث ماله ، ثبت له ؛ لأنه حده .

ومن أوصى لرجل ، بثلث ماله ، ثم قتل الموصى . فإن قتل خطأ ، فلموصى له ثلث ماله ، وثلث ديته .

وإن قتل عدواً ، فلا حق له نى الهدية ، إلا أن يفسو الورثة عن القتل ، أو يباحلوا .

فإن رجع العمد دية ، كان الموصى له ثلث الهدية . والهدية من المال - نى قول أبي الحسن :

وإن استفاد مالا ، من بعد الوصية . فلموصى له ثلث ماله ، يوم مات .

قال أبو سعيد : وقيل : لا يدخل فى الهدية . ولم يفسر خطأ من عمد .

وقال مسجح : من أوصى بثلث ماله ، ثم استفاد مالا وقتل ، إنما له ثلث ماله ، يوم الوصية .

قال أبو الواهد : ثلث ماله ، يوم مات .

وقال غيرها : ثلث ماله ، يوم مات ، مع ثلث ديته . والدية داخلة فى اللال . والاختلاف فى هذا كثير . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثالث عشر

في الموصى إذا أقر وأوصى بشيء

ولم يوص بإفناذه

ومن أوصى أن عليه حجة ، أو نذراً ، أو أيماناً ، أو كفارات . ولم يقل : أدوه عني .

فقول : إن هذا ليس بثابت ، إلا أن يقول : إني أوصى بحجة ، أو بأيمان ، أو بنذر . فإن هذا وصية .

وقول : إذا أقر بشيء من اللازم . مما قيل : إنه من رأس المال . وقيل : إنه من الثلث .

فأقوى يقول : إنه من الثلث ، لا يوجب إفناذه ، إلا أن يوصى به . والذي يراه أنه من رأس المال ، يثبت على الوصي . ويلزم الورثة إفناذه .

ومن أقر : أنه لم يكن يزكي ماله في مرضه ، ثم مات . فإذا احتمل ، أنه لم يكن يزكيه لعذر . فلا معنى لإقراره هذا .

وإن كان لا يحتمل ، إلا أنه مقر بزكاة ، قد كان أضاها في هذا المال ، ولم يزكها .

ففي بعض القول : إن الإقرار ، في مثل هذا واجب ؛ لأنه مضمون في ذمته ، بمنزلة الدين . ولعل ذلك يخرج على قول من يقول : إنه من رأس المال .

-- ٩٨ --

وفى بعض القول : لا يثبت إقراره ، إلا أن يوصى به فى الحكم .
وقيل : إذا أقر المريض ، أن عليه كفارات ، أو زكاة . ولم يوص به . فلأنما
هو أقر بذلك .

قال بعض الفقهاء : على الورثة أن يخرجوا ذلك . منهم سليمان بن عثمان -
رحمه الله .

وقال آخرون : ليس عليهم إخراجه ، إلا أن يوصى به . وهو قول محمد
ابن محبوب وموسى بن على وغيرهما من الفقهاء - رحمه الله عليهم - والله أعلم .
وبه التوفيق .

* * *

القول الرابع عشر

في المال، إذا استهلكه دين الهالك

وقيل في رجل هلك، وترك مالا وعليه حقوق للنساء، وديون للغاس، يدخل فيها اليتيم والغائب. ولم يوص. وأراد الوارث، أن يقضى ما علم على والده، من الحقوق والديون، فليس للوارث إلا ما فضل من الدين. وإذا كان المال لا يقوم بالدين، وينقص عنه، كان الغرماء أسوة في المال، للمقل بقلته، وللمسكثر بكثرتة.

فإن ترك أحد من الغرماء شيئا من ماله للوارث، جاز له أكله. وإن تركه للهالك، رجع على الغرماء، حتى يستوفوا حقوقهم.

وإنما يباع من المال، بقدر حصة الحاضر، من الغرماء، الذين يقدر على تسليم ذلك إليهم. والباقي يكون موقوفاً، إلى أن يقدر على أدائه.

والغائب من المصّر، واليتيم. يقيم لهم الحاكم وكيلا، يقبض ماله. والغائب في المصّر، يحتج عليه، أن يحضر في قبض ماله. فإن لم يحضر بعد الحجة، أوقف له، بقدر حقه، أو أقام له الحاكم وكيلا، يقبض حقه. وما سلم إلى الغرماء من المال، بحكم الحاكم، فلا يلحقهم أسائر الغرماء، الذين لم يقبضوا حقوقهم، إن تلف المال.

وإن قبضوه بغير حكم حاكم، ثم تلف المال، قبل أن يصل أصحاب الحقوق إلى حقوقهم، يحاصصوا فيما قبضه القابضون من الغرماء. وليس للوارث أن يملك شيئا من المال لنفسه، إلا بعد بلوغ أهل الحقوق إلى حقوقهم.

فإن حاز شيئاً من المال ، على وجه الحفظ له ، إذا لم يكن له وصى ، يقوم به . ولا وصل أصحاب الحقوق إلى حقوقهم . وهو يقدر ، أو لم يقدر على ذلك ، فى الوقت ، أو لم تقم عليه حجة ، لأصحاب الحقوق فيدهمها . جاز له ذلك الحوز ، على هذا السبيل . فإن تلف ، فلا ضمان عليه ، فى هذا الوجه .

وإن كان جماعة . فأقر بعضهم بالدين ، وأنكر بعض . وأخذوه بالمقاسمة . وهو يعلم أن المال ليس فيه فضل . فإذا لم يصبح الدين ، مع جميع الورثة ، حتى تقوم عليهم بذلك الحجة ، كانت حجة من لم تقم عليه الحجة بالدين قائمة ، على من أقر بالدين . وعليه أن يقاسم شريكه المال . فإذا صار إليه حقه من المال ، أنفذه ، فيما يعلمه من دين المالك ، حيث ما بلغ ، على جميع الغرماء بالخصص ، إن كان المال مستهلكاً له الدين . فإن بقى له من ماله شيء ، كان له . وإن نقص ، فليس عليه غرم . وإنما عليه من الدين ، بقدر الذى له من الميراث .

وقول : إذا كان أحد من الورثة ، لا يعلم من دين المالك كعلمه . فلا يسمعه أن يأخذ من مال المالك ، الذى عليه الدين شيئاً ، حتى يقضى جميع الدين الذى يملكه ، على المالك ، ولو استقرغ الدين ، جميع نصيبه ؛ لقول الله تعالى : « من بعد وصية يوصى بها أو دين » . هذا إذا لم يصبح دين الغرماء بالبينة .

وإن صح شيء من ديونهم بالبينة ، قضى جملة الدين ، من مال المالك ، من نصيب من أقر بالدين ، ومن لم يقر . وإن كان لا يصبح إلا بإقرار بعض الورثة . فعلى المقر فى نصيبه ، مقدار مهمه ، من الديون التى على المالك . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الخامس عشر

فيمن له مال هل عليه أن يخبر به ورثته ؟

أو يعطيه بعض الورثة ؟

قال سميد بن قريش - في رجل يوصى عند موته - : إن لي في موضع كذا ،
مالا دفيناً مدفوناً . هل يجوز للوصى أخذ ذلك ؟

قال : إن كان ذلك في موضع ، يسكنه الميت ، فحكه له . وإن كان في موضع
لا يسكنه الموصى ، فليس ذلك بمحكوم له به . ولا يجوز للوصى أن يتعرض لذلك ،
كان الوصى وارثاً ، أو غير وارث .

وإن قال الموصى : علامه كذا وكذا . فوجد كما قال ، فالعنى واحد .
إلا أن يكون في موضع ، يسكنه الموصى .

ومن حضره الموت ، وله ديون ، على الناس . وخاف عليها التلف ، أو كان
مودعاً مالا في الأرض . فحجب له أن يخبر به ورثته ، أو يشهد عليه ، ولو كان
الدين على من بأمته ؛ لأن ذلك يقع موقع المنفعة للورثة . ولا يبين لي ، أن ذلك
يلزمه ، كلزوم المضمونات عليه ؛ لأن هذا مضمون على غيره . وعلى الدين تأدية
الحقوق إلى أهلها .

وأما المستودع ، فعلى أن عليه أن يخبر به . ويشهد عليه ، إذا كان هو
الذي استودعه الأرض .

وإن أمن رجلاً ماله . وضره الموت . فليس عليه أن يخبر به ، إذا كان
الأمين ثقة ، أمينا عنه . والله أعلم .

فصل

وقيل فيمن أعطى بعض ورثته شيئاً من ماله ، عن ميراثه منه ، إنه لا يثبت له ذلك ، إلا أن يتم له شركاؤه ، من الورثة ، ويأذنوا لأهالك بذلك .

وقول : لا يتم ذلك ، وإن أذنوا له بذلك ؛ لأنهم أذنوا له ، فيما لا يملكونه .

وأما ما أفر به لبعض ورثته من ماله . فإذا لم يستثن في إقراره شيئاً ، فالإقرار ثابت وهو أولى بما اكتسب على نفسه ، من خير ، أو شر . إلا أن يعلم منه الإلجاء والأثرة .

وقال بعض أهل العلم - في رجل ، قال : قد أعطيت فلاناً هذه النخلة ، أو أوصيت له بهذه ، بحق له على ، وبميراثه من مالى . وكان له مال ، غير تلك النخلة ، أو القطعة فإن رضى الموصى له ، بما أوصى له ، بتلك النخلة ، أو القطعة بحقه ، وبميراثه من ماله ، كان له ذلك . وإن غير ذلك ، كان له نصف قيمة النخلة ، أو القطعة بحقه . وله ميراثه من ماله ، ومن سائر النخل .

وكذلك إن لم يتم الورثة الوصية ، أو القضاء ، كان له نصف النخلة بحقه . وله ميراثه من نصفها ، ومن سائر المال .

وإن قال الموصى : قد أوصيت له بهذه القطعة ، أو النخلة ، بحق له على ، وبميراثه . ولم يسم . ولم يكن الموصى إلا تلك النخلة . فإذا كان كذلك ، فإن النخلة الموصى له بحقه . وله ميراثه ، من سائر ماله .

وكذلك لو أوصى له بنخلة من نخله ، أو بشيء من ماله ، بحق له عليه ،

— ١٠٣ —

وبجرت حب . من قبل سلف له عليه ، كانت الفخلة الموصى له بها بحقه . ولم يدخل السلف في الفخلة بشيء . وكان ذلك مراضة . وثبت الحلال ، وبطل الحرام وكذلك لو أوصى له ، بهذه الفخلة ، بحق له عليه ، وبزق خمر ، أو بنمن زق من خمر ، أو شيء من الحرام ، كانت الفخلة كلها له بحقه . ولا يضره ذلك القول . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السادس عشر

في الموصى إذا أمر أن يسلم عنه شيء بعد موته

وقيل : الواجب على الإنسان حفظ ماله ، وترك إضاعته في حياته ، وعقد وفاته ؛ لقول النبي ﷺ : نهاني ربي عن الثقل والثقال ، وعن إضاعة المال ، وعن ملاحاة الرجال .

فمن أنفق ماله ، في طاعة الله ، كان محسناً ، كان في فرض ، أو نفل . وليس له إنفاق جميع ماله ، ولو أنفق في طاعة الله ؛ لقوله تعالى : « ولا تبجل يدك مغلولاً إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً » على ما أنفق من ماله ، في أي وجه كان ، لا يؤديه ذلك الإنفاق ، إلى سوء حال .

وليس للحاكم ، أن ينقض عليه فعله ، في أي وجه أنفق ماله ، وإن كان حاصداً في إنفاقه . فإذا حضرته الوفاة ، لم يكن له أن ينفق إلا في مؤنته ، ودواء علمه ، أو لفدائه ، أو لقضاء دينه ، أو اسكراء من يقوم به ، في حال مرضه ، أو فيما لا بد للمريض منه . ولا يجوز فعله وأمره ، فيما ينفذ عنه ، بعد موته ، إلا في دين ، يقر به على نفسه ، أو تصح عليه به بيعة عادلة ، أو وصية لغير وارث ، في أبواب البر ، إلى ثلث ماله .

فإن قال : ادفعوا عني ، أو أعطوا عني من مالي ، أو ذرقوا عني ، أو هبوا ، أو ما كان من معاني هذا . ولم يقل : أوصيت به ، أو يقول : أوصيت به لفلان ، أو وصية له ، تسلم من مالي . أو وصية له مني . فكل ذلك ليس بوصية ، إلا أن

يتقدم ذكر الوصية منه . فيكون هذا نسقاً عليه . أو يذكر الوصية ، ويوصي بوصايا . ثم يعود إلى ذكر الهديون ، والأمر بتضائها . ثم يبنى على ذكر الهديون ، بإنفاذ أشياء ، في غير دين . ولا يكون العطف ، إلا على شيء ، ثابت قبله .

فصل

وقيل في امرأة ، أوصيت إلى رجل ، ودفعت إليه حباً . وقالت : إن مت ففرقه لي . ثم ماتت فليس هذه بوصية ، وليدفعه إلى ورثتها . إلا أن تقول : فرقه على الفقراء . أو تصدق به عني . وإن كان لها حق ، على رجل . وقالت له : إن أنا مت ، فادفع ذلك الذي عندك لي ، إلى فلان . وقد برئت . فلا يبرأ ، إلا أن تقول : قد أوصيت له به ، أو هو له .

فإن قالت : ادفعه إلى فلان . وهو مملوك ، فلا يدفعه ، حتى تقول : قد أوصيت له به ، أو هو له . فيدفعه إلى سيد المبد .

وإن قالت : ادفعه إلى فلان ، وهو وارث . وقد أوصيت له به ، فلا يدفعه ؛ لأنه لا وصية لوارث ، إلا أن تقول : هو له .

وإن قالت : إن مت من مرضي هذا ، ففلامي حر ، أو اشتروا عني رأساً ، وأعتقوه عني . وأعطوا فلاناً كذا وكذا . فإن كان هذا ، لا يجاوز الثلث ، بدأوا بالعق . فإن فضل شيء ، فهو لأهل الوصية .

وإن سلمت إلى أخرى دراهم . وقالت لها : إذا مت ففرقيها على الفقراء ، ثم ماتت .

نقول: لها أن تفرقها .

وقول: ليس لها ذلك .

وكذلك إن قالت لها : رقيها على الفقراء ، بمد مولى .

وإن قالت : خذى هذه الدراهم ، فرقيها على الفقراء . ثم ماتت . فليس هذا

بثابت .

وإن قالت : فرقيها على الضعاف ، بمد مولى . فالاختلاف واقع ، في الضعاف .

قول : إن الضعاف : هم الفقراء . والفقراء : هم الضعاف .

وبعض وقف عن ذلك ؛ لأن الضعاف ، قد يكونون ضعاف الأبدان والوجد .

فلما العيس المعنى في ذلك ، أحب بعض الوقوف .

وإن قالت : فرقيها على المساكين . فبعض فرق بين المساكين والفقراء . فقالوا :

إن الفقراء : الذين كانوا أغنياء ، ثم افتقروا . وذهب عنهم الغنى . والمساكين :

الذين نشأوا على المسكنة ، ولم يكن لهم غنى .

وقول : الفقراء : هم المساكين . والمساكين : هم الفقراء .

واختلفوا في الوارث ، إذا كان فقيراً .

نقول : يجوز الدفع إليه ، مما هو للفقراء .

وقول : لا يجوز ؛ لأنه لا وصية لوارث .

وكذلك المأمور بالفرقة ، إذا كان فقيراً .

نقول : يجوز أن يأخذ لنفسه ، كما يأخذ غيره ؛ لأنه فقير ومستحق .

وقول : لا يجوز له أن يأخذ لنفسه ؛ لأنه مخالف لأمر الأمر ، في فعله .

وإن قال له : هذه الدراهم للفقراء ، جاز له أن يأخذ منها ، ولا نعلم في ذلك اختلافًا .

وإن قال له : أعط الفقراء هذه الدراهم . وهو فقير ، فلم يحزله أن يأخذ منها ؛ لأن العطاء يكون معناه ، انغير المأمور . وإن دفع المريض إلى رجل ، دراهم في مرضه وأمره أن يفرقها على الفقراء ، إن حدث به حدث موت ، ومات الأمر . فقيل في ذلك باختلاف

فقول : يجوز للمأمور ، أن يفرقها ، إذا مات الأمر ، كما أمره .

وقول : لا يجوز له ، إلا أن يأمره ، ويعمله وصيًا ، في تفريقها .

وقول : لا يجوز ذلك ، حتى يوصى بالدراهم . ويعمله أيضًا وصيًا ، في إنفادها .

واختلف فيمن قال : عليه كذا وكذا درهمًا ، من زكاة دراهمه ، أو حليه ، تفرق عنه ، من ماله ، بعد موته . وأراد وصيه ، أو وارثه أن ينفذ حبا ، أو تمرا ، أو ثيابًا ، بقيمة الدراهم . فبعض أجاز ذلك . ولم يحزه آخرون .

وقال أبو الحواري - رحمه الله - في رجل ، أوصى رجلا . وقال له : بع هذا السيف ، أو هذه للبضاعة ، وأعط فلانا عني ، عشرة دراهم . والباقي فرقه لله . ولم يقل : للفقراء ، أو لأحد . أو قال : للشيطان ، أو قال : للجن .

قال : فليس لهذا الرجل ، أن يبيع هذا السيف ، إلا برأى الورثة ، إن أرادوا فدوا السيف ، وأعطوا الرجل ، عشرة دراهم ، أو يبيع الوصي ويعطى الذي أموله عشرة دراهم ، من بعد الحجة ، على الورثة .

وأما قوله : فرق ما بقى لله . فإن كان ذلك يخرج من ثلث ماله ، فرقه على
الفقراء .

وأما قوله : فرقه للشياطين ، فليس هذا بشئ . ويرجع إلى الورثة ، إلا أن
يقول : إنه كان قد تصدق بماله ، على الجن ، فإنه يفرقه على فقراء الإنس . وأما
الشياطين ، فليس بشئ .

وإن أوصى أن يفرق عنه ، كذا وكذا . ولم يسم به لأحد ، فإنها وصية
باطلة . وترجع إلى الورثة .

وقيل في امرأة ، قالت في مرضها : إن حدث لي حدث ، فتصدقوا عني من
مالى ، بألف درهم . ولها مال كثير ، ثم صحت بعد ذلك . فإن كانت قالت في
مرضها ، فتصدقوا عني ، وإن لم تكن ذكرت ، بألف درهم في مرضها . فإن
تصدقت به في حياتها ، فهو جائز .

وإن تربصت به الأحداث ، فإنه في الذي لها .

وقول : إذا صحت انتقضت الوصية .

وفي جواب أبي محمد عبد الله بن محمد - رحمه الله . قال في رجل ، سلم إليك
شيئاً ، وأمرك أن تفرقه عن والده . وزعم أن والده وكله في ذلك ، وأنه باع .
وخالف عليه سائر الورثة ، ولم يتموا له ذلك وتقصوا . وفيهم من هو غائب .
ولم تكن معه بيعة ، تشهد له بالوكالة . وقد اعترض شيئاً من مال والده وماله .
ووزن هو الثمن ، من عند نفسه . وأخذ الولد للمال لنفسه ، دون إخوته . وسأني
أن أفرقه عنه ، من قبل والده .

قال : إذا سلم إليك دراهم . وقال : إنها من عند نفسه ، وإنها من غير ثمن ذلك المال الذى باعه ، جاز ذلك أن تأخذ منه ، وتفرقه على ما يأمرك . ويلزمه هو لسائر الورثة ، رد ما باع من مالهم . ولو علمت أنه متمسك بالمال ، الذى باعه . فليس عليك فى ذلك .

وإن علمت أنه يعطيك من ذلك المال بعهده ، فليس لك أن تقبض منه شيئاً ، وتفرقه . وهو على ما وصفت منقصب ، فليؤمر بتقوى الله ، ورد مال إخوته إليهم بالحق . فإن فعل وإلا برى منه . فإن كان والده ، أمره بذلك ، أمراً صحيحاً . فلا يجوز له أن يبيع من مال والده ، لمن يعرف أنه مال والده . وليس معه بينة تشهد . فإن فعل ذلك ، كان قد دعى ذلك الرجل ، إلى ما لا يحل له . ومن فعل هذا ، كان هالكا .

وإنما يجوز له أن يبيع من مال والده ، إذا كان محققاً فيما يقول ، إذا استحق له . ولم يعلم أنه لوأده .

وقال غيره : لا يكون هو هالكا ، إذا كان ذلك جائزاً ، إلا أنه قد دخل إلا أنه دخل فيما يمكن عند المشتري ، أن يكون محققاً . ويمكن أن يكون مبطلاً ، فهو على ولا يقره ؛ لأنه لا يظهر منه ظلم . والله أعلم .

وفى جواب الأزهري بن محمد بن جعفر - رحمه الله - عن امرأة فى المسلمين ، حضرتها الوفاة . فدفت شيئاً من حلبها ، إلى قريب لها . وقالت له : بع هذا ، أو اشتريه بتمعه حباً ، وفارقة على الفقراء ، على تفرقة الأيمان . ولم تقل : إنه كفارة أيمان . ولم توص للفقراء والأقربين بشيء غير هذا .

قال : على هذا أحب أن ينفذ . فيما قالت له سر .

وإذا علم أن الحلى لها . وقالت له : إذا مت ، فبعضه وافرقت ثمنه على الفقراء ، على تفرقة الأيمان فجائز . فإن فرقته على غير ذلك ، فلا بأس ، حتى قبيله أنه كفارة الأيمان . فعند ذلك لا يكون الأقربين شيء . ويؤخذ به حب ، ويفرق كما يفرق كفارة الأيمان . والله أعلم .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - في امرأة ، أوصت بمخلصة ، أن تباع ، ويفرق ثمنها على الفقراء . فأراد الوارث أن يأخذ المخلصة لنفسه . قال : ينادى على المخلصة أربع جمع . وتسكون استقامة ثمنها في الرابعة ، ثم يأخذ ثمنها ، ويفرقه على الفقراء .

وكذلك إن قالت لوارثها : بع دابتي هذه ، وفرق ثمنها على الفقراء ، فهي مثل المخلصة . إلا أن الدابة ينادى عليها ، في جمعة واحدة ، إذا أراد الوارث أخذها . فإن لم يرد أخذها ، وباعها بالمساومة ، واجتهد في مبالغة الثمن جاز .

وإن لم تخصص دابة بمينها ، فظر إلى دابة وسط في دوابها ، وفعل فيها ، كما وصفا . وإن لم تسكن أوصت للأقربين بشيء ، كان ثلثا ثمن الدابة للأقربين . وكذلك المخلصة . وهذا إذا كان هذا الأمر ، يخرج مخرج الوصية . وإن لم يكن على معنى الوصية ، بطل الأمر ، بموت الأمر .

وقال في رجل ، دفع إليك شيئا . وقال : إن حدث بي حدث موت ، فادفع ذلك الشيء إلى زوجتي . وله ورثة غيرها ، فإنه يدفعه إليها .

وإن قال : إن حدث بي حدث ، ولم يدفعه إليها ، حتى مات الأمر ، لم يحز له

أن يدفعه إليها . إلا أن يكون قال : هذا الشيء لزوجتي ، إن حدث بي حدث ، فادفعه إليها . دفعه إليها وكانت هي أولى به .

وإن قال في مرضه : لفلان كذا ، في مالي ، يعني رجلا من ورثته ، إن حدث بي حدث موت ، فسلمه إليه يا فلان ، أو ادفعه إليه يا فلان . فهذا وصية . ولا تجوز وصية . ولا تجوز لوارث إلا بحق .

وإن كان غير وارث ، وخرج هذا من ثلث مال الموصى ، سلمه إليه . وإن كان لا يخرج من ثلث مال الموصى ، لم يسلم إليه منه ، إلا ما خرج من الثلث .

وقيل في امرأة ، سلمت إلى رجل ذهباً ودرهم . وقالت له : هذا الشيء قد برئت منه إلى الفقراء ، وأنت في حل . فبعه كيف شئت ، وفرقه على الفقراء . ثم رجعت تطلبه في حياتها . فإن رجعت ، قبل أن يصل إلى الفقراء ، فهي أولى به . وإن قال : إنه قد فرقه على الفقراء ، فهو المصدق . وإن أرادت بيعه ، كان لها عليه ذلك .

ومن كان لا يعرف له وارث ، وسلم ماله لرجل . وقال : إن حدث على حدث موت ، فرق مالي على الفقراء . فبائن للأمور أن يفرق ماله ، على الفقراء كله ، إذا لم يكن له وارث .

وإن سلم له وارثاً ، فرق ثلث ماله .

وإن كان يعلم ، أن له وارثاً ويعلم أن الذي سلمه إليه ، أكثر من ثلث ماله ، فرق منه ، بقدر ثلث ماله . والباقي يسلمه للوارث . ومن جعل في مرضه شيئاً من ماله ، صدقة للمساكين ، جاز في الثلث ، ولو لم يقبض ؛ لأنه وصية .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - في المريض ، إذا قال في مرضه لوصي ، أو وارث : اقض عني فلانا ، كذا وكذا ، أخرج هذا على وجه الإقرار ؛ لأنه لا يقضى عنه إلا ما هو عليه .

وأما قوله : أعطوا عني فلانا ، كذا وكذا . فعطية للمريض لا تجوز ، حتى يسمى وصية ، أو يقول : بعد مسرتي ، في مالي . فإذا سمي به وصية ، ثبت من الثلث .

وإن قال : من مالي ، بعد موتي .

ففي بعض القول : إنه وصية .

وفي بعض القول : إنه لا يثبت وصية ، حتى يسمى به وصية .

وقوله : فرقوا عني على الفقراء ، كذا وكذا ، يخرج . كقوله : أعطوا عني فلانا ، كذا وكذا .

وكذلك قوله : سلوا عني ، بمنزلة العطية ، لا تثبت .

وقول : إذا كان ذلك ، على نسق وصية ، جاز وثبت .

وإن يكن ابتداء في الكلام . فقول : إنه إن قال ذلك لوصيه ، أو وارثه جاز . وإن قال لغيره ، لم يجز إلا أن يسمى به وصية .

وقيل فيمن جعل مع رجل دراهم ، أو متاعا . وقال له : إن جئتك إلى سنة ، وإلا تصدق به على الفقراء . ثم مات فهذه الأمانة لصاحبها ، إلا أن يفرقها ، في الوقت الذي أمره به .

وإن مضت السنة وفرقها . وهو يرجو أن الأمر . ثم صح أنه مات ، قبل أن
يُفرقها بعد حول السنة . فإن فرقها ، فقد جازت ، كما أمره ، كان حياً أو ميتاً ،
ما لم يعلم أنه ألبأها إلى الفقراء عن ورثته .

وكذلك لو فرقها بعد السنة ، ولم يأت . فقد فرقها ، كما أمره . وليس عليه له
إلا يمين ، ما خانها فيها ، ولا فعل إلا كما أمره .

وإن قال : إن جئتكم إلى سنة ، وإلا فهو لك . فلم يأت به إلى سنة . أو مات
قبل السنة . فهذا لا يثبت ، إلا أن يقر له بها . فيقول : هذه الدراهم لك .
والله أعلم .

وعن أبي سعيد - رحمه الله - فيمن قال لوارثه : قد أوصيكم أن تصوموا عني
كذا وكذا يوماً . وقبلوا له بذلك ، فإنه يلزمهم ذلك ، في ذات أنفسهم .
ولا يتعلق في ماله شيء . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السابع عشر

في الرجوع في الوصية

والاستثناء في ذلك

قال أبو الحسن - رحمه الله - : إن الرجوع في الوصية ، هو ما أحدث الموصي فيها ، مما يزيد فيها ، مثل البيت ، يسبح من داخله وأعله ، أو يركب فيه صلة ، أو بابا ، أو يزيد فيه صمرا . أو أوصى بفخلة فحدرت ، أو نبتت ، أو قطعت ، أو أدركت ثمرتها ، فجدها الموصي ، أو خرفت ، أو جلد كوبها ، أو رضم أرضها ، أو أمر بها فسقيت . فليس في قول أصحابنا ، في هذا ، معنى اتفاق ، أنه رجوع . ويلحقه معهم معنى الاختلاف .

وبعض أوجب الرجوع ، ببعض هذا . وقال : إن جداد الثمرة ، ليس برجوع في الفخلة . وكذلك شرائطها وسقيها ،

واختلفوا في الدار ، إذا أوصى بها ، وأمر بهدمها .

فقول : إنه رجوع .

وقول : ليس برجوع ؛ لأنه نقصان فيها .

واختلفوا في تبصيصها ، وشجها من داخلها ، أو خارجها .

فقول : إنه رجوع .

وقول : إنه ليس برجوع .

وكذلك إذا أوصى بثوب، ثم أمر به، أن يفسل، أو يهدب أو يرفأ . فقول:
ليس ذلك رجوع .

وأما إن أمر به ، نصيغ ، فهو رجوع ، إذا كان الصبيغ زائداً في الثوب .
وإن كان ينقص الثوب ، فليس رجوع .

وإن أمر به ، فقطع نصفين . فذهب نصفه ، وبقي نصفه . فالنصف الباقي
للموصى له به .

وأما إن قطعه قميصاً ، أو غيره ، فهو رجوع .
وكذلك تهذيب الثوب ، وقصارته ، رجوع أيضاً .

وكذلك إن أوصى له بقطن ، فمزله أو حشا به فراشا ، أو أوصى له بنزل .
فمضجة ثوبا ، إن هذا كله وشبهه ، رجوع في الوصية .

وكذلك إن أوصى له بحب ، فأمر به فطحن ، أو أوصى له بدقيق فخبز .
فكل هذا رجوع في الوصية .

وكذلك إن أوصى له بأرض . فبنى فيها داراً ، أو فسل فيها نخلاً ، أو عمل
فيها شيئاً ، مما يزيد لها ، أو ينقصها ، فهو رجوع .

وكذلك إن أوصى له بثلة بستانه ، ثم قال بعد ذلك : البستانان اقلان بثلته ،
قد أوصيت به لفلان ، رجل آخر . فهو رجوع عن الأول ، جائز للآخر .

وكذلك إن أوصى له بشاة . فأمر بها فذبحت ، أو أوصى له بلحم ، فأمر به
فطبخ . إن هذا رجوع منه في الوصية .

وكذلك لو أوصى له بمبد معروف بعينه ، ثم أهتقه ، أو مثل به ، إن العبد يعتق ، ويكون هذا رجوعا في الوصية . ويكون في بعض القول ، من ثلث المال . وفي بعض القول : من رأس المال .

وكذلك إن باع العبد ، أو وهبه ، فهو رجوع أيضا . واختلاف في الشيء الموصى به ، يفتقل من ملك للموصى ، ثم يعود إليه ، ببيع ، أو هبة ، أو ميراث ، أو وجه من الوجوه .

فقول : إنه رجوع عن الوصية . ولا يثبت للموصى له به أولا . إلا أن يوصى له به ثانيا ، بعد أن رجع إليه .

وقيل : إنه للأول ؛ لأنه لا تجب الوصية إلا بعد الموت . وقد مات ، وهو في ملكه . والقول الأول أكثر .

وإن أوصى له ، بعد معين ، ثم أوصى لآخر بنصفه . فالنصف ثابت للأول ، وللآخر النصف ؛ لأن للموصى أن يزيد وينقص ، في وصيته .

وقول : يكون لصاحب السكل الثلثان . ولصاحب النصف الثلث .

وقول : لصاحب السكل ثلاثة الأرباع منه . ولصاحب النصف الربع .

وأما إذا أوصى لهذا ، بمبد هذا ، ثم أوصى لرجل آخر ، بذلك العبد بعينه . ففي ذلك اختلاف . بعض يرى العبد ، بينهما نصفين . ومنهم من يراه ، للآخر منهما . ولا يرى للأول منه شيئا . وهو أحب إلينا ؛ لأن وصيته للآخر ، رجوع منه عن الأول . هذا القول يرفع عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه . وكذلك عن محمد بن جعفر .

وكذلك إن أوصى لرجل بخاتم ، ثم أوصى لآخر بقصه .
 فنقول : إن الخاتم للأول . والقص يشترك فيه الأول والآخر نصفان .
 وبعض يقول : إن القص كله للآخر ؛ لأن الوصية للآخر ، رجوع عن
 الأول .

وإن قال في مرضه الذي مات فيه : غلامي فلان فلان ، وصية منى له ، لا بل
 فلان ، أو لفلان . إن في ذلك اختلافا .

ففي بعض القول : إن الوصية تكون بين القوم .
 وذلك على قول من يقول : إنه إذا أوصى لفلان بثلث ماله ، ثم أوصى به
 للآخر ، إن الوصية لهما جميعا . ويكون المال بينهما نصفين .
 وعلى قول من يقول : إنها تكون لآخر ، فقد أبطال هذا وصية الأول ؛
 لقوله : لا بل لفلان ، أو لفلان . ويكون بين الآخرين نصفين .
 وقول : لا تثبت لواحد منهما وصية .

وإن قال : ثلث مالى لفلان ، وصية منى له ، لا بل لفلان ، فقد رجع عن
 الوصية لفلان . وأوصى لفلان ، على قول من يقول : إن الوصية للآخر منهما .
 وقوله : أو لفلان ، فقد أوقع الوصية لأحدهما . فلا تقع لأحدهما ، على بعض
 القول .

ويمحتمل في بعض القول ، أن تكون الوصية للآخر منهما .
 ويمحتمل أن تكون للأول .
 ويمحتمل أن يكون للأول النصف . وللآخرين لكل واحد منهما الربع .

ويمحتمل أن تكون الوصية للآخرين . وليس للأول شيء .

ويمحتمل أن تكون بينهما نصفين .

ويمحتمل أن تكون الوصية للأول . وليس للآخر شيء ؛ لأنه لم يبين الاستثناء فيه ، ولا الرجة بعينها .

ويمحتمل أن ليس لهم جميعا في الوصية شيء . فيحتمل هذه الأقاويل كلها معنا ، على ما وصفنا ، من ثبوت الوصية وبطلانها . والله أعلم .

ومن أوصى بعبده لرجل . وهو يخرج من الثلث ، ثم أوصى بذلك العبد ، أن يمتق . فإن هذا رجوع في الوصية ؛ لأنه لا يمتق عن الله . ويكون للآخر في رقبته وصية . ولو أوصى بعتقه ، ثم أوصى أن يباع ، فإنني آخذ بالآخر ؛ لأن الآخر رجوع عن الأول .

وإن أوصى لرجل ، بعبده هذا . وأوصى لرجل آخر ، بـسـدس ماله . فزاد العبد على ثلث المال . وزاد هو والـسدس على الثلث . فإنه يضرب لصاحب العبد ، بقيمة العبد تامة . ويضرب لصاحب السدس بالسدس تامة . كرجل أوصى لرجل ، بعبده هذا . فوجدت قيمته مائة درهم . وقيمة سدس ماله خمسون درهما . فـعلم أن الثلث مائة درهم . والموصى له بالسدس ، ثلث المائة درهم . والموصى له بالعبد ثلثاها . فيكون له ثلث العبد . ويكون للموصى له بالسدس ، تسع المال كله . فيكون له تسع العبد ، مع تسع المال كله . ويكون للموصى له بالعبد ستة أنساع العبد . والموصى له بالسدس ، تسع العبد . وللورثة تسعا العبد . والله أعلم .

وقال: أبو المؤثر - رحمه الله - في رجل، أوصى لرجل بماله . ثم أوصى لآخر بماله ، ثم أوصى لآخر بماله .

قال : يكون ثلث ماله بينهم ، على ثلاثة ، بثلث ماله . ثم أوصى لآخر بثلث ماله . فثلث ماله . يكون بينهم ، على ثلاثة . وليس هذا رجوعاً منه ، في الوصية .
وإن أوصى لرجل بماله ، ثم أوصى لآخر بثلثي ماله . ثم أوصى لآخر بماله .
ثم أوصى لآخر ، بنصف ماله . ثم أوصى لآخر بثلث ماله . ثم أوصى لآخر بماله .
ثم أوصى لآخر بربع ماله ، ثم أوصى لآخر ، بسدس ماله ، ثم أوصى لآخر بماله .

قال: أما الذي أوصى لهم ، بأكثر من الثلث ، فكلهم وصاحب الثلث سواء ؛ لأن ما كان من الوصية ، أكثر من الثلث ، مردود إلى الثلث .

وأما الذي أوصى له بالربع ، فله ثلاثة أرباع ما للموصى له بالثلث .

وأما الذي أوصى له بالسدس ، فله نصف ما لصاحب الثلث . فهذه الوصية ، تنقسم من ثلاثة وثلثين منهما . للموصى له بالثلث ، وللموصى له بالمال والثلثين . وم سبعة أنفس . لكل واحد منهم أربعة أسهم . فذلك ثمانية وعشرون سهماً ، وللموصى له بالربع ، ثلاثة أسهم . وللموصى له بالسدس سهران .

وفي بعض القول : إن هذه الوصية تنقسم من أحد وسبعين سهماً ، فكل من أوصى له بماله كله ، لكل واحد اثنا عشر سهماً .

وللذي أوصى له بثلثي ماله ، ثمانية أسهم .

وللذي أوصى له بنصف ماله ، ستة أسهم .

— ١٢٠ —

وللذى أوصى له بربع ماله ، ثلاثة أسهم .

وللذى أوصى له بثلث ماله ، أربعة أسهم .

وللذى أوصى له بسدس ماله ، مسمان . وكل ذلك يخرج من الثلث .

وعن أبى الحسن - فإمن أوصى لرجل ، بشيء من ماله . ثم أوصى لآخر .

بذلك الشيء بعينه . فإن الوصية للآخر منهما ؛ لأن الوصية الآخرة رجوع عن .

الأولى .

وقول : بينهما نصفان .

وقول : للأول ثلاثة أرباع الوصية . وللآخر الربع .

وفي بعض القول : إن الأول الثلثين . وللآخر الثلث . والله أعلم .

وبه التوفيق .

القول الثامن عشر في المريض إذا أوصى في المرض ثم صح ووصية المسافر

يوجد عن محمد بن محبوب - رحمه الله - وموسى بن علي - رحمه الله - فيمن أوصى في مرضه، بوصية، ثم صح، إن وصيته تنفذ .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - قيل: إن الوصية ثابتة، إذا لم يرجع فيها الموصي إلا أن يقول: إن حدث بي حدث موت، من هذه الموضة، أو هذا المرض، فإن قال ذلك، ولم يموت، من تلك الموضة، فله الرجعة، إذا صح من ذلك المرض .

وكذلك إن أوصى عند سفره، ثم رجع . فقيل: إنه مثل المريض .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : القول في المريض والمسافر واحد . والوصية ثابتة، حتى يشترط: إن مات في تلك الموضة، وذلك السفر .

وأما وصية الصحة ثابتة، حتى يرجع فيها، ولو مرض بعدها، ثم صح، أو سافر ورجع .

وأما الحقوق، فتأبئة على كل حال .

ومن جعل وصيًا، في قضاء دين عليه للناس . وهو مريض، ثم صح من ذلك المرض، ثم رجع مرض، ولم يوص بها، إن المريض إذا صح من مرضه، فقد انتقضت وصاياه التي أوصى بها، من أبواب البر . وتنقض وصاية من جعله وصيًا ووكالته، حتى يجدد له الوصية والوكالة، بعد ذلك .

وأما ما أقر به من حقوق الناس ، فهو ثابت عليه برى من مرضه ، أو مات .
ومن أوصى بوصية ، ثم صح وتركها . ولم يغيرها ، ومكث بعد ذلك حياً ،
ثم مات ، ولم يغير وصيته ، فإنها جائزة .

وإذا أوصى المريض بوصايه ، وصحت بالشهادة ، ثم مات الموصى . قال الوارث :
إنه عوفي من مرضه ذلك ، ثم مرض ثانية . ثم مات ، فلا تصدق دعواه ، حتى يصح
ذلك . فإن لم يصح مع الوارث بيينة ، وأراد يمين الموصى له ، فإنه يخلف : ما يعلم
أن فلانا هذا ، عوفي من مرضه ، الذى أوصى فيه ، بهذه الوصية .

وإن كانت الوصية ، بشيء من أبواب البر ، فإن أحضر الوارث بيينة ، على
دعواه ، بطلت الوصية ، وإلا أنفذت ، ولم يكن على من أوصى إليه أيمان .

ومن أوصى فى إفاقه من مرضه ، إلا أنه يدخل ويخرج ، ويحيى ويذهب ،
إلا أنه فيه الضعف من العلة ، ثم طاش بعد ذلك ، ما شاء الله سبحانه ، ثم مرض
ثم مات . وقد كان أوصى بوصية ، وجعل له وصياً فى ذلك ، ولم يوص فى مرضه
الآخر بشيء . فوصيته تامة ، إذا كانت العلة قد زالت . وإنما بتى ضعفها وألها .

وإن كانت العلة بحالها ، وهى علة غير مخوفة ، يحملها ويحيى ويذهب ، فهى
أيضا تامة .

وإن كانت علة حادثة مستقبلة مخوفة ، لا يحملها إلا بالجهد ، وفى المعارف
أن تلك العلة ، يخاف منها الموت . فقد قيل : إن هذا حد المريض الذى لا تجسوز
عطيته ، وتنتقض وصيته . وقيل غير ذلك .

وأما الذى يمتق عبده ، ثم اختلف فى عتقه ، أكان فى الصحة ، أو فى المرض

حقى الحكم ، إنه فى الصحة ، حق يعلم أنه كان فى المرض ؛ لأن المرض حادث .
 وإن اختلف فى المرض . أكان مما تنقض به الوصايا ؟ أم لا ؟ فالأحكام
 جارية ، على ثبوت العتق والوصايا ، إذا صحت ، حق يعلم أنه كان فى المرض ،
 الذى لا يجوز منه فيه ، ذلك الذى فعله .

وإن صرع رجل من على نخلة ، أو دار . فتمتع فيه جراحة . فتكون تنقض
 عليه . فرة تبرأ ، ومرة تنقض عليه ، إلى أن يموت بها . فإذا كان ثاويا من علة
 يخاف عليه منها الموت ، فهو فى حد المريض ، الذى لا تجوز له الوصية .

وإن كان ثواؤه ، من زمانة ، مؤثرة له السقوط ، من طريق علة ، لا ترجى
 أوتبها ، أو عن ضعف علة ، قد زالت خيقتها ، فهو بمنزلة الصحيح .

والمرضى الذى لا يجوز بيعه ، ولا شراؤه ، ولا عطيته : هو المدنف ، المريض
 الذى يخاف عليه الموت ، ويموت فى ذلك المرض .

وأما للسقيم الذى طال سقمه ، فهو بمنزلة الصحيح ، فى هذا ، مثل المفلوج
 والمجذوم والمحبوب والمحموم ، الذين بهم رجاء صحة . فهو لاء قيل : إنهم بمنزلة
 الصحيح .

وأما المبرم والمبطون وأشباههم ، فلا تجوز منهم عطية ولا بيع ، ولا شراء
 إلا ما يبيحونه لمؤنتهم ومؤونة من يلزمهم عوله ، ولما يصلحهم من دواء وغيره .
 والله أعلم . وبه التوفيق .

القول التاسع عشر

في وصية الصبي والمجنون والأعجم والملوك
والدرك فيما بيع الوصية

قال أبو المؤثر - رحمه الله - في الصبي ، إذا أقر بالبلوغ ، عند موته . وهو
بحد البالغ . إن إقراره بالبلوغ جائز ، ووصيته جائزة . والصبي اليتيم واليتيمة .
إذا أوصيا وصية الموت ، فوصيتهما جائزة ، إذا كانا عاقلين ، ولم يلقنوا إذا
أوصوا بالمعروف . ولا تجوز عطيتهم .

وتجوز وصية الصبيان في المعروف ، إلى خمس أموالهم ، إذا عاقلوا الوصية
من أنفسهم ، من غير تلقين ، في أبواب البر ، أو لأحد من الناس .
وقول : تجوز إلى الربع .

ولعله يوجد في بعض القول : إلى الثلث .

وإن أتى آت . وقال للصبي : أوص لفلان ، بكذا وكذا . فإن كان الصبي .
في حد من يفهم . فليس هذا بتلقين . ووصيته جائزة .
وإنما التلقين أن يقال له : أوص بكذا وكذا .

فيعتبر : كيف أقول ؟

فيعتبر له : قل كذا وكذا . ويعلم كيف يلاحظ . فهذا التلقين الذي قالوا به .
وإن قال : أريد أن أوصي ، بكذا وكذا . فكيف أقول للشهود ؟

فقال له أحد من الحاضرين : قل كذا وكذا . فليس هذا بقلتين . وهذا جائز الوصية ؛ لأنه عقل الوصية . وأراد معرفة القول الذى ثبت به الوصية . وربما فعل ذلك أكثر من اللبائين . وليس كل أحد يحسن اللفظ ، الذى ثبت به الوصية .

وأما المراهق ، فلا بأس بقلتيه للوصية .

وقال بعض المسلمين : إن وصية الصبي ، لا تجوز ، ولا يحكم بها الحاكم ، فى ماله ، حتى يبلغ ؛ لأنه زائل عنه الفرض والوسائل . وأحرى أن لا تلزم ، إلا أن يتم الورثة ذلك .

فإن أوصى الغلام ، بشيء من الحقوق . وأوصى لإنسان بقيامه عليه ، فلا تجوز عليه الحقوق ، إلا بالصحة .

وقول : لا تجوز وصية الصبي ، بحق عليه ، ولا بقيام عليه . وإنما تجوز فى أبواب البر .

وفى سماع محمد بن خالد ، فى صبي ، حضرته الوفاة . وهو يصلى ويمتثل . فأعقب غلامه ، إنه لا يعقب .

ويوجد عن جابر وغيره ، فى صبية ، أوصت بثلث مالها ، عند موتها . فالحيار فى ذلك للولى . أرجو أنه الوارث - إن شاء أمضى الوصية . وإن شاء لم يمضها . وقد أجاز عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وعمر بن عبد العزيز ، وصية جارية ، بنت سبع سنين . ووصية غلام ابن عشر سنين .

فقال أبو عبد الله - رحمه الله - : إن الصبي إذا كان يعقل ، وعدل في وصيته ، إلى ثلث ماله . والعدل عندنا ، في الحج والفقراء والسبيل والأقربين . وقال غيره : لا تجوز إلى أكثر من الخمس ، ولو عدل فيها .

وأما المعتوه والمجنون . فقال أبو مروان : إذا كان مرة يعقل ، ومرة يذهب عقله ، جازت وصيته ، في حال إفاقته إلى ثلث ماله . فإن أوصى بحج ، أو زكاة ، أو إيمان ، أو نحو ذلك من اللازم ، جاز في جميع الوصايا من البر ، إلا الخفوق ، فإنها لا تجوز .

وفي جواب أبي عبد الله ، إلى موسى بن علي - رحمه الله - في رجل مجنون ، أوصى بثلث ماله للأقربين . فأما موسى بن أبي جابر ، فإنه كان يميز له إلى ثلث ماله كالصحيح .

وأما سليمان بن عثمان ، فكان يميز إلى الخمس . وغيرهما لا يميز وصية للصبي ، ولا للمجنون ، لأن ذلك إنلاف للمالهما . والله أعلم .

فصل

وأما المريض ، إذا اعتجم ، وذهب كلامه . فدها بقرطاس ودواة . وكتب على من الدين ، كذا وكذا . وللأقربين كذا وكذا ، وصية مني . فاشهد يا فلان وأنت يا فلان على بهذا ، فإنه قد أمسك على لساني . وأنا ثابت العقل ، أعرف ما أكتب . وخط هذا كله بيده .

فمن أبي علي : أنه قال : إنا نميز عن إمضاء ذلك .

وأما إذا قال : اشهدوا على بما في هذا الكتاب الذى كتبه بيده ، فإنه وصيتى .

ف قيل : إن ذلك جائز . ويشهدون عليه ، بما في ذلك الكتاب ، ولو لم يقرأوه عليه ، إذا كان هو يكتب ويقرأ . وإن كان لا يكتب ، فلا يجوز ذلك ، إلا أن يقرأ ، ويقر بفهمه ، ويشهدهم بذلك . ويكون الكتاب فى أيديهم ، ويعرفوا كل ما فيه .

وإن أوصا برأسه ، وأشار بيده ، لمعنى يريد وصيته . وأراد أن يوصى بذلك ، لم يحز ، وإن استدل على مراده ؛ لأن الحكم لا يقع إلا على الصحة من العقل . وهذا لا يعلم ما يريد بإشارته ، إلا التوهم بالظن . وإن الظن لا يبنى من الحق شيئاً .

فإن قال قائل : إن العقل ثابت . فلم لا يؤخذ بإشارته . وإن لم ينطق بذلك ؟

قيل له : إنا لا نعلم صحة عقله ، إلا من لسانه ، إذا تكلم . فإن جاء بشيء ، يدل على صحة عقله ، حكمنا عليه بذلك . وإن تكلم بشيء ، يدل على زوال عقله . حكمنا عليه بذلك . والله أعلم .

فصل

وليس للمملوك وصية ، فى ولده ، ولا فى ماله ؛ لأن العبد لا تجوز وصيته ، ولا أمر فى ماله ، ولا مال سيده . وماله لسيده ، إلا فيما جعل له مولاه ، فيه العصرف ، من إخراجة للعجارة .

فإن كان سيده ، قد أخرجه للتجارة . وصح ذلك . وأوصى بقضاء دينه ،
الذى أداته ، فى ذلك الحال ، بما فى يده من المال ، الذى هو مخرج فيه للتجارة .
فقد جاز ذلك معناه ؛ لأن فعله فى ذلك ، جائز على سيده .

وأما فيما سوى ذلك ، من غير معنى التجارة ، فلا يجوز .
وإن أخرجه سيده ، من معنى التجارة ، فلا يجوز وصيته فيها ، ولا إقراره .
وإن أنفذ شيئاً من مال سيده ، على وجه حق ، جاز على السيد . وإن كان
على غير ذلك ، لم يحز على السيد ، ولم يثبت .

فإن أدرك المال بعينه ، رجع إلى سيده . وضمن الوصى للمشتري ، ما قبض
منه فى الحكم . ورجع الوصى على الزملاء ، إن قدر عليهم . وإن لم يقدر عليهم .
وغابوا ، أو ماتوا ، فلا شئ له . ويضمن للمشتري ، إلا أن يكون الوصى شرط
على المشتري : أنى أبيع هذا المال . ولا علم لى ، فإن استحق منك ، هذا المال ،
فلا حق على لك .

فإن شرط عليه هذا ، فلا شئ عليه للمشتري . وإن لم يدرك المال بعينه .
وصح على من أتلف هذا المال ، كان على من أتلفه ، ضمان ذلك شرواه ، أو قيمته
برأى المدول ، إن هدم شرواه . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول العشرون

في الورثة إذا أرادوا إتمام الوصية أو نقضها
وما أشبه ذلك

وإذا أتم الورثة الوصية المتفقعة، بعد موت الموصي، فلا نقض لهم، ولا رجعة لهم في ذلك. وإن أتموا الوصية على جهالة، أو شرط، لم يثبت عليهم.

وإذا أوصى الموصي، بوصية لوارث. وأجاز ذلك سائر الورثة، بعد موت الموصي، جاز ذلك.

وإن أجازوه، في حياة الموصي، لم يثبت عليهم ذلك؛ لأنهم أجازوا ما لا يملكون.

ومن دفع إلى رجل دراهم. وأمره أن يدفع ذلك إلى الفقراء، بعد موته. وأوصى إليه، في دفع ذلك، إلى الفقراء. وكان اللفظ الذي قال له به، يثبت في الحكم، أو لا يثبت. وعلم به الورثة وأتموه. وأجازوه للموصي به، والمأمور به أن يفرقه على الفقراء، أو يئمه. ولم يذكر الجواز. ولم تقم عليه الحجة حجة بينة عادة. ولم يصح ذلك، مع الوارث. ثم رجع الوارث، عن تمام ذلك، الذي أتمه ونقضه. فإن كان أتم ذلك، بعد العلم به، أو بعد إنفاذه. فليس له رجعة.

— ١٣٠ —

وأما إذا أتم ذلك . وهو لا يعلمه . ثم علم . فقد اختلف في ذلك .

ف قيل : له الرجعة بالجهالة .

وقيل : لا رجعة له ، إذا أتم ما فعله المالك . علم به ، أو لم يعلم . والله أعلم .

وبه التوفيق .

* * *

القول الحادى والعشرون

فى الموصى له إذا لم يفعل ما أوصى له به

وموت الموصى والموصى له جميعا

قال أبو محمد - رحمه الله - : واختلفوا فى الوصية .

فقال بعضهم : هى عطية . ولا تصح إلا بقبول وإحراز . فمن أجل ذلك قالوا :
إذا مات الموصى له ، قبل الموصى ، إن الوصية له تبطل ؛ لأنه لم يظهر منه قبول ،
ولا إحراز .

وقال بعضهم : الوصية تصح ، من غير قبول ، ولا إحراز ؛ لأنهم أجازوا
الوصية ، للحمل والغائب .

وقال آخرون : هى جائزة ما لم يردّها الموصى له .

وإن أوصى موص لرجل ، بوصية ، أو دين ، فلم يطلب ذلك ، حتى قسم
الورثة المال . ثم طلب . فإنه يدرك وصيقه ودينه ، فى هذا المال ، حيث وجده ،
أو قسم المال ، أو بيع .

وقيل فيمن أوصى له بوصية ، فلم يقبلها . فإنه إن علم بذلك الموصى ، بطلت
الوصية . وإن لم يعلم برده لها ، حتى مات ، ثم رجع . فطلبها بعد موت الموصى ،
كان له ذلك .

واختلف فى رجلين ، أوصى لهما موص ، بثلاث ماله . فرد أحدهما الوصية ،

بعد موت الموصى .

فقول : ترجع حصته إلى ورثة الموصى .

وقول : إلى أقرباء الموصى . وحصته الآخر من الوصية ، جائز له ، إذا قبلها .

وقيل في رجل أوصى لرجل بنحلة . وقال : إن شاء الموصى له ، أخذها من موضع كذا . وإن شاء - من موضع كذا . ثم مات الموصى له . ولم يشأ شيئاً ، فله نحلة من ماله .

ومن أوصى لرجل بوصية . وهى فى يد الموصى له ، يستغنى عنها ، فنأزعه فيها الورثة ، وحكم لهم عليه . فعليه أن يرد الموصى له به النحلة .

وعن أبى الحواري - رحمه الله - فممن أوصى لرجل بوصية . ولم يدر مات الموصى ، أو الموصى له ، قبل صاحبه ، فإذا أشكل أمرهما . فلورثة الموصى له ، نصف الوصية للإشكال ؛ لأنه فى حال ، له جميع الوصية . وفى حال ، ليس له شيء . ونصفها الباقي ، يرد على الأقربين ، الذين تداخلهم الوصية - على قول .

وقال فى رجل ، أوصى لرجل ، بشيء من ماله . فسكروه الموصى له بالمال أن يقبضه . وقال - فى حياة الموصى - : لا أقبل هذه الوصية .

وقال الموصى : إذا لم يقبل للوصية ، ييموا ما أوصيت له به ، وادفموا له ثمنه . ومات على ذلك ، وأحب الموصى له ، أن لا يقبض الوصية ، مخافة على نفسه ، فى دينه ودنياه . وهو محتاج ، لهذه الوصية .

قال : إن قبلها ، فبأنزله . وإن تركها ، فبأنزله .

وبلغنا عن الإمام عبد الملك بن حميد - رحمه الله - : أنه أمر ابنه عمر ، بترك شيء ، أشهد له به غيره ، ويرده ولم يقبله .

— ١٣٣ —

أخبرنا أبو سعيد - رحمه الله - عن رجل ، أوصى لرجل بوصية . ثم لم يعلم أيهما مات ، قبل صاحبه .

قال أبو الحواري - رحمه الله - : فكان يقول : له نصف الوصية .
وأما محمد بن الحسن ، فلم ير له شيئاً ، إذا لم يصبح أن الموصى مات ، بعد الموصى له ؛ لأنه لا يجب له الوصية ، إلا بعد الموت . والموصى له حي ، حتى يصبح موته ، قبل الموصى . فإذا صح ذلك ، رجعت الوصية لورثة الموصى ، أو أقربائه ، على بعض القول .

وإن كان الموصى له غائباً . وصبح موته ، غير أنه كان ، حين الوصية حياً أم لا . فإن صح موت الموصى له ، وموت الموصى معاً ، بطلت الوصية .
وإن صح موت الموصى ، قبل موت الموصى له ، ثبتت الوصية .
وإن صح موت الموصى له ، قبل موته الموصى ، بطلت الوصية .
وإن صح موتهما ، أو لم يصبح ، أيهما مات قبل صاحبه . نفى بعض القول :
إن الوصية لا تصح ، إلا أن يصبح أن الموصى مات ، قبل الموصى له .
وفي بعض القول : الوصية ثابتة ، لاحتمال موت الموصى ، قبل موت الموصى له حتى يعلم أن الموصى له مات ، قبل موت الموصى .

وإن صح أن أحدهما مات ، قبل صاحبه . ولم يعلم أيهما مات ، قبل صاحبه . نفى بعض القول : إن الوصية باطلة .

وفي بعض القول : للموصى له ، نصف الوصية ، للإشكال ، واحتمال موت الموصى ، قبل موت الموصى له . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثانى والعشرون

فى إقرار الوارث أن الميت أوصى بكذا وكذا

وقيل فى رجل ، هلك أبوه . وأوصى بثلث ماله لفلان . وأقر الابن بذلك .
ثم قال : نسيت . بل إنما أوصى به لفلان . فإنه يدفع الثلث ، للذى أقر به أولاً .
ويدفع للذى أقر له آخرآ ، ثلثآ آخر ؛ لأنه استهلك الثلث الأول . فعليه أن
يضمن للثانى .

ولو قال : أوصى أبى لهذا ، بثلث . ثم سكت ثم قال بعد : وأوصى لفلان بثلثه .
فإنه يدفع إلى الأول ، الثلث كاملاً . ويدفع إلى الثانى ، نصف الثلث ؛ لأنه زعم
أن الثلث بينهما . ودفع إلى الأول ، أكثر من حقه . فاستهلكه ، فضمن للآخر ،
نصف الثلث .

فإن قال : أوصى أبى لفلان ، بثلث ماله . ثم سكت ثم قال : وأوصى لفلان
بثلث ماله . ثم سكت . ثم قال : وأوصى لفلان ، بثلث ماله . فإن للأول الثلث
كاملاً . وللثانى نصف الثلث ، وللثالث ثلث الثلث .

قال أبو الحسن - رحمه الله - : ولو أقر بهذا الإقرار . ولو أقر ورثة معه ،
لم يجوز قواه على الورثة . ولزمه هو ، فى نصيبه .

وفى رجل أوصى لرجل ، بثلث ماله . فدفعه إليه ابن الميت . ثم جاءه آخر
وزعم أن الوصية ، هى له . وأقام على ذلك بيعة .

تقال : إن كان الابن قد زعم أن أباه ، إنما أوصى للذى دفع إليه . ثم أقام
البيعة الآخر ، غرم الذى أقام البيعة .

وإن كان دفع إلى الأول ، وهو لا يعلم ، أنها له . فإنه يرجع عليه ، ويأخذ منه . إن شاء .

وقيل : إذا أقر الوارث : أن أباه أوصى بالثلث لفلان . وشهد الشهود ، بالثلث للآخر . فإنه يؤخذ بشهادة الشهود . ولا يكون الذى أقر له الوارث شيء ؛ لأن الوصية لا تجوز أكثر من الثلث . وإنما أقر الوارث ، على حصة صاحب الشهود ، فلا يصدق عليه .

فإن قال : إن أباه ، أوصى بالثلث لفلان . ثم قال بعد ذلك : قد أوصى به لفلان . أو قال : أوصى به لفلان ، أو لابن فلان . فإنه يكون للأول منهم ، لأن الوارث لا يصدق على الأول ، بعد ما ثبت حقه .

ولو قال : أوصى به لفلان ، وأوصى به لفلان ، جعل الثلث بينهما نصفين . وليس الكلام المتصل فى هذا ، كالسكلام المنقطع .

ولو قال : أوصى به لفلان ، لا بل لفلان . ولم يدفعه ، حتى يرفع إلى الحاكم ، فيقضى به للأول . ولم يجعل للثانى شيئا . فلا ضمان على الوارث . وإنما هو شاهد .

وإذا أقر لرجل ، بوصية ألف درهم بعينها ، أو هى الثلث . ثم أقر لآخر ، بعد ذلك بالثلث . ثم رفع ذلك إلى القاضى . فإنه ينفذ الألف إلى الأول . ولا يجعل للثانى شيئا ، لأنه لا يجوز على الوارث إلا الثلث . وإن هذا الوارث إنما كان داخلا على الأول ، دون الوارث . والوارث الشاهد . والوصية بعينها . والثلث فى هذا سواء .

ولو شهد شاهدان من الورثة ، كانت شهادتهما جائزة ، على الوصية ، كما تجوز شهادة غير الورثة .

وإذا شهدا : أن أباهما أوصى لفلان بالثلث . فدفعا ذلك إليه . ثم شهدا : أنه لآخر . وقالا : إنا أخطأنا ، فلا يصدقان . وهما ضامغان للثلث ، يدفعان به إلى الآخر .

ولو كانت الورثة ثلاثة ، والمال ثلاثة آلاف . فأخذ كل واحد منهم ألفا . ثم أقر أحدهم : أن أباه أوصى بالثلث لفلان ، كان لفلان أن يأخذ ، مما في يده ثلثه . ولو كان للمال ألفا عينا ، وألفا على أحدهما ، أخذ الورثة ثلثهما ، من قبل أن الوارث يقول : أقررت لك بالثلث ، في جميع هذا المال ، فإنما ذلك في نصيبى الثلث ، لأن أخى قد جعله . وكان ينبغي في القياس : أن يكون له نصف ما في يده ، لأنه قد زعم أن نصيبهما من المال سواء . فانظر في ذلك .

وقال أبو محمد - رحمه الله - في وارثين لرجل ، أقر أحدهما أن الميث أوصى بثلث ماله للفقراء وقال الآخر : بل أوصى بثلث ماله للأقربين ، وعجز الهمزة .

قال : يلزم كلا منهما ، نصف ما أقر به . وليس سبيل هذا سبيل الدين .

وإن قال أحدهما : أوصى به للفقراء .

وقال الآخر : أوصى به لأقربته . فوجد في القرابة فقراء .

قال : يدفع إلى القرابة ، إذا كان فيهم فقراء . وقد اتفق القولان ، ووجدنا

الصفحتين . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثالث والعشرون

في المريض وما يجوز من فعله

وما لا يجوز

وقيل : إذا أكفل المريض بكفالة ، عن وارث لوارث . ثم مات من ذلك المرض . فإن كفالته لا تجوز .

وإن أكفل لغير وارث ، فهو جائز من ثلثه .

وإن كان عليه مال ، يحيط بماله فكفل . فكفالته لا تجوز . والمسلم والذمي والعبد التاجر سواء ، في جميع ما ذكرنا .

وفي بعض القول : إن المريض لا تجوز ضمانته ، ولا كفالته ؛ لأن ذلك عطية للضمون عنه ، والمكفول عليه . والقول الأول أكثر .

وإن اقترض المريض ، في مرضه شيئاً جاز ، ويجوز له أيضاً قضاء القرض . ويكون صاحب القرض ، شريك الغرماء ، في ماله .

وإن أقرض المريض ، جاز إقراره بالوفاء ، إذا أقر في المرض : أنه استوفى .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : من قضاه المريض شيئاً ، من ماله بحق . وقال :

وليس له بوفاء ، أو لم يقل . فيخرج فيه معنى الاختلاف .

ومن كان عليه حق لمريض . فجائز له أن يسلمه إليه ، مادام يعقل . وله أن

يسلمه ، لمن أمره بالتسليم إليه ، كان ثقة ، أو غير ثقة . وإن كان بين المريض

وأحد ، مال مشاع ، أو غيره ، من المشتركات ، جازت وكالته ، لمن يقاسم له شركاء .

وإن مات قبل القسم ، بطلت وكالة الوكيل ، إلا أن يكون جمل الوكيل وصيا ، في أولاده الصغار ، جاز له أن يقاسم حصة الصغار من أولاده .
وأما البالغون من أولاده ، فلا تثبت وصايته فيهم . وإن باع أحد من مال المريض شيئا ، فلا يجوز إتمام المريض له بيعه . ولا يجوز أن يقبل من المريض هبة ، ولا هدية ، ولا عارية .

وقيل : إذا ردت العارية إلى المريض ، برأ منها المستعير . وجائز قبضه لها ، إذا كان حافظا لماله ، أو يأمر من يحفظه له . وجائز أمره ونهيته ، في ماله ، فيما يعود لأصلحه ، وصلاح عياله . ولا يجوز إتلافه لماله ، لأحد من ورثته ، إلا بحق ، يصح عليه في وصيته ، أو قرابة إلى الله .

وإذا أعتق المريض أمته ثم تزوجها . ودخل بها ، وقيمتها ألف درهم . ومهر مثلها ، مائة درهم . فإن كان قيمتها ، ومهر مثلها ، يخرج من الثالث ، فالفكاح جائز . ولها مهر مثلها والميراث .

فإن كان مهر مثلها وقيمتها ، لا يخرج من ثلث ماله ، دفع إليها مهر مثلها . والثلث مما بقى . ثم سمت ، فيما بقى من قيمتها .
وإن كان يعلم أن ذلك مضار لورثته ، فذلك لا يجوز .

فصل

ومن جامع ابن جعفر :

ولا يجوز ترك عقد الموت ، ولا عطية ، ولا بيع ، ولا شراء ، إلا أن يبيع المريض في مرضه ، لما يحتاج إليه ، مع مؤنقه ، ومؤنة عياله ، أو فيما يلزمه ، من

دين ، أو كفارة ، أو ما أشبه ذلك ، كان بيعه لشيء من ماله الأصول ، أو العروض .

وقول : للورثة الخيار ، فيما يبيعه المريض . إن شاءوا فذروه بشمعه . وإن شاءوا ، تركوه للمشتري .

وقول : إن كان بيعه بعدل من السعر ، جاز . ولا خيار للورثة .

وقول : إن بيعه كله مردود . وإن هلك المريض البائع ، ولم يغير وارثه في البيع ، حتى مات الوارث . وطلب وارث الوارث ، نقض ذلك البيع . فعلى قول من لا يميز بيع المريض ، يميز له النقض .

وعلى قول : من يميز بيعه ، لا يميز له النقض . ونحب - إن باع بعدل من السعر ، فيما يلزمه - أن يكون البيع ثابتا عليه ، وعلى ورثته ، من بعده . وقيل : إن القياض من المريض ، كما لا يجوز بيعه .

وقيل : يثبت بعدل السعر ، بقدر الثمن . والباقي مردود ، إن عرف . وإن لم يعرف الثمن أهله ، لا يبطل الحق ويثبت .

وقيل : من قايض بماله ، في مرضه الذي هلك فيه ، وكان قياضه وفاء ، أو دونا . وطلب الورثة نقض القياض ، أو باع مالا ، من ماله . واستوفى الثمن ، وطلب الورثة نقض ذلك . أو كان باع ماله ، أو قايض به جملة . فلا يجوز بيع ، ولا قياض . كان البيع ، أو القياض بوفاء ، أو بغير وفاء ، إذا رد الورثة الثمن ، أو للمال .

ومن باع ماله ، في مرضه . وحاجي فيه . فالخسارة تكون ، في ثلث ماله ، بعد الدين .

فإن رضى بذلك البائع والمشتري ، وإلا انتقض البيع .

وإن ثبت البيع . فلشفيع شفيعته .

وإن كان الشفيع وارثا ، فله ذلك .

وإن كان أصل البيع لوارث . والشفيع أجنبي ، فلا شفعة له ؛ لأن البيع غير صحيح .

وفي بعض القول : ليس المريض أن يبيع لوارثه شيئا قليلا ، ولا كثيرا ، بالقيمة ، ولا أكثر منها .

وإن فسد بيع المريض ، بوجه يوجب نقضه ، وأتمه الورثة . فالبيع يثبت . ولشفيع شفيعته فيه .

وقال موسى بن علي - رحمه الله - في رجل ، حضرته الوفاة . فأشهد أنه قد ناقل ابنه ، بموضع كذا وكذا ، كان للغلام من وصية جده .

فقال : يقوم ما كان للأب ، وما كان للغلام ثم يطرح قيمة ، ما كان للغلام ، مما قايضه أبوه . فإن شاء الورثة ، أن يردوا ثمن ما بقي ، من مال أبيهم الذي أشهد به ، لأخيهم . وأدوا قيمته . وإن لم يعرف ذلك ، فالمناقلة جائزة . والذي أشهد له به أبوه ، جائز له . وإنما جاز ذلك ، إذا لم تعرف المناقلة .

فصل

قال أبو المؤثر - رحمه الله - : إذا قضى المريض أحداً من غرمائه ، في مرضه شيئاً ، من ماله ، بحق له عليه ، أو أوصى له بحق ، أو فعل شيئاً ، مما يكون للورثة فيه الخيار ، بعد موته . وفي الورثة أيتام . فالقضاء موقوف ، حتى يبلغ الورثة . ولهم الخيار ، بعد بلوغهم - إن شاءوا أتموا . وإن شاءوا فندوا ما لهم ، إلا أن يكون لهم وصى ، يقوم مقام أبيهم .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : وكذلك ينظر الحاكم لهم . وإن لم يكن حاكم مقصوب ، فجماعة المسلمين .

واختلاف في قبض المريض ، ماله من الحقوق .

فقول جائز له ذلك ، ما لم يقبض بالدرهم عروضا ، أو بالعروض دراهم ، إذا اقتضى الحق بعينه ، جاز له وعليه ، في القضاء والاقتضاء .

وقول : يجوز أن يقضى . ولا يجوز أن يقضى .

وإن كان عليه دين ، يحيط بجميع ماله . فلا يتم قضاؤه ، إلا بإتمام

الغرماء .

وقال أبو عبد الله - رحمه الله - : إذا أقضى المريض بعض الغرماء حقوقهم ، في مرضه ، الذي مات فيه . وما له يحيط به الدين ، إن الغرماء فيه أسوة . كل له بقدر حقه ، كان الدين في المرض ، أو في الصحة .

وإن كان قصد المريض إلى خلاص نفسه ، ورضى منه الغريم ، أن يبرئه من

الدين . ويتعلق مع الورثة ، كان ذلك وجهاً .

وإن قصد إلى توفير اللزيم ، دون غيره ، لم يجب له ذلك .
ومن كان عليه حق لريض . وله عليه حق ، جازت مقاصصته له ، من جنس
حقه وبقدره .

وقال بعض : لا تجوز .

وإن أراد الصحيح أن يقاصص المريض ، بما عليه له . ولا يعلمه ، خوف أن
ينقل عليه الحل . فذلك جائز ، إذا كان يقاصصه ، بجنس حقه . وقد رخص بعض
المسلمين ، في مقاصصة المريض ، بغير جنس حقه ، إذا لم يبين بينهما فضل ، يزيد في
المشاركة ، على ما تقاصصا به ، لأن المريض له أن يبيع بعدل السعر ، في قضاء دينه
وتبعاته .

وكذلك يقضى بعديل السعر ، إذا ثبت له البيع .
وبعض لا يميز قضاءه ، ولا بيعه . ولورثة تقض ذلك ، إن أرادوا أن يقضوا
المريض حقه .

وإن مات المريض ، فالقول في المقاصصة ، في ماله - ، كما قلنا - إذا كان
الورثة بالغين حاضرين .

وإن كان الورثة لا يعلمون بحقه . وخاف هو إن أعلمهم بذلك ، يطالبونه
بالصحة على دعواه . ولا ينفذ معه ، إن له أن يقاصص نفسه . ولا يعلمهم بذلك .
ولا يحتج عليهم ، إلا أن يكون بأمنهم ، إذا أعلمهم بذلك ، واحتج عليهم
سريرة .

وإن كان الورثة يقامى ، قاصص نفسه . ولم يحتج عليهم ؛ لأنه لا حجة على

اليتامى ، كان الحق من جنسه ، أو من غير جنس حقه . فإذا بلغ الأيتام ، احتج عليهم ، إن لم يكن قاصص نفسه ، في حال يتم الصبي . فليس عليه أن يحتج عليه ، بعد بلوغه . ويجزئه اعتقاده المقاصصة ، بلا أن يحكم بذلك ويجزئه ذلك . وتزول المطالبة بينهما .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : إن مقاصصة المريض ، بمنزلة بيع ماله . واختلفوا في ذلك .

فقول : إن باع بعدل من السعر ، فالبيع جائز .
وقول : البيع معلول . ولا يثبت إلا بتمام من الورثة . أو بإتمامه ، بعد صحته .

وقيل في ودعة المريض . وهو يجد من قبض ، ولا يحوز ما يقبضه . فدفعت إليه الودعة فتلفت . فإن كان دفع إليه ، باختيار من المريض . فلا ضمان عليه . وإن كان دفع إليه ، على كره من المريض . فتلف المال ضمن .

فصل

واختلفوا في الهبة والمطية من المريض .

فقال بعضهم : إن الهبة والمطية والوصية سواء ؛ لأن كل ذلك قربة إلى الله تعالى ، من المريض ولا يحتاج مع شيء من هذا ، إلى إحرازه .
وقال بعضهم : الهبة والمطية ، لا يصحان من المريض ؛ لأنهما لا يثبتان ، إلا بإحراز والإحراز من المريض يتعذر . والإحراز بعد موته ، لا يجوز ، لأن الملك ، قد انتقل إلى غيره .

واختلفوا في حل المريض ، من ماله ، في دين على أحد من الناس .
فقال بعضهم : إذا أحل المريض لفريضة . فذلك وصية ، جائز لها .
وقال آخرون : حل المريض ، لمن عليه دين ، هو إبراء له من الحق . وهو
إتلاف شيء من ماله .

وقال آخرون : الحل مذهب لا يصح ؛ لأنه بمنزلة الهبة والعطية ، لا يصحان
من المريض ، عند أصحاب هذا القول ، في المرض .

واحتج قوم بقول الله تبارك وتعالى : « من بعد وصية يوصى بها أو دين »
قالوا : لا يجوز من فعل المريض شيء ، في ماله ، إلا من بعد هذين المذكورين ،
في الآية . وما عداهما ، فهو باطل .

ومن تصدق بطائفة ، من ماله . وهو مريض . ثم صح بعد ذلك . فذلك
إلى نيته . فإن كان يريد بها وجه الله تعالى ، فلا نحب له أن يرجع فيها .
وإن وهب المريض شيئاً . ثم صح ، ولم يرجع حتى مات . ففي هبته اختلاف .
أثبتها بعض ، وأبطلها بعض .

فحجة من أبطلها : يقول : إنها غير جائزة ، في وقت الهبة .
وحجة من أثبتها : يقول : إن الأب إذا أعطى ولده الصغير عطية . ولم يرجع
فيها ، حتى بلغ الولد ، وأحرز العطية ، إنها ثابتة له ، ولو كانت في وقت العطية
غير ثابتة .

فصل

وقيل : إن المريض الذى يخاف عليه الموت من مرضه ، لا يثبت حله ، ولا براءته ، ولا تركه ، ولا عطيته . ويثبت إقراره ووصيته ، لمن تجوز له الوصية والإقرار .

وإن كان عليه تبعة لمريض ، فاستحلها منها . فإن كان المريض ، جعلها له وصية . فيجائز له ذلك . ويكون من ثلث مال المريض .

وقال بعض : إن حل المريض وبراءته وتركته وعطيته ، كله جائز . ويقوم مقام الوصية .

فإن لم يكن للمريض مال . وجعل تلك التبعة وصية ، المستحل ثلث الوصية ، إن لم يكن الموصى وصية ، غير هذه الوصية . وإن كان له وصية . وكان للموصى لهم شركاء بالحصص .

وقول : إن البراءة فى المرض ، بمنزلة الإقرار بالقبض .

فصل

ولفظ حل المريض ، إذا قال له طالب الحل : قد جعلتني يا فلان ، فى حل وسعة ، مما لزمى لك ، إلى كذا وكذا درهما ، وقيمتها . وقد جعلت لى ذلك ، وصية من مالك . فإذا قال : نعم . فقد ثبت ذلك - إن شاء الله .

وإن قال له : كل شئ علىَّ لك ، فهو لى . فقال له : نعم . فقد ثبت عليه

ذلك ، حي من مرضه ، أو مات . ولو رجع عليه في ذلك ، إن صح من مرضه ، لم يكن له رجعة . ولو احتج بجهالة فيه ، لم يكن له حجة ، لأن هذا إقرار . والإقرار في المجهولات ، جائز في بعض القول .

وإن قال : أنت في حل من قيراط وقيمته ، إلى ألف درهم وقيمتها ، بحسب على لك ، أعلمه أنا . ولا تعلمه أنت . وإن قال : كل شيء عندك ، أخذته لي . فأنت منه في الحل ، فهو لك بحسب على لك . وليس لك بوفاء .

فالذي عرفنا : أنه إذا لم يكن له على المريض حق . والحق للمريض عليه . أن يقول : كل شيء على من حق لك ، فهو وصية لي ، من مالك ، إلى قيمة كذا وكذا ، من الدراهم . فيقول المريض : نعم كل حق لزمك لي ، فهو وصية مني لك ، إلى كذا وكذا درهما . فهذا وجه خلاص ، إن خرج من ثلث ماله ، بعد موته .

وإن كان على المريض حق لهذا . وعلى هذا حق للمريض . فقال المريض : كل حق عليك لي ، فهو لك بحسب على لك . وليس له لك بوفاء ، جواز ذلك . إذا كان المريض صادقاً ، أو ظاب كذبه ، عند هذا ، ولم يعلم أنه إلقاء ، أو حيلة . وإن قال له : قد جعلت لي جميع ما انتفعت به ، من مالك ، وشقيت به ، من مال ، وصية لي . فقال المريض بكنتم ، ثبت ذلك ، في ثلث ماله ، مع سائر وصاياه . والله أعلم . وبه التوقيق .

القول الرابع والعشرون في إقرار المريض وأحكام ذلك

والمريض يجوز إقراره ، في ماله كله . ووصيته في ثلث ماله . ولا يجوز بيعه ، ولا شراؤه ، ولا قضاؤه ، ولا عطاؤه . ولورثته أن يتموا ذلك ، أو ينقضوه ، ويعطوا ثمن المال الذي باعوه ، وإن كان قبض الثمن ، وقيمة المال ، الذي قضاه بحق عليه ، لمن قضاه إياه .

واختلف في إقرار الوارث ، وغير الوارث .

فبعض يجعل الإقرار للوارث ، بمنزلة العطية . والعطية في المرض للوارث وغيره ، لا تجوز ؛ لأنها تخرج مخرج الوصية . والوصية لا تجوز للوارث .

وقال بعض : ينظر إلى ما أقربه الموصى ، وإلى ما أوصى به ، فيحمله كله ، على الثلث . فإن كان يخرج منه ، أخرجه مخرج الوصية . فإن خرج وإلا ساوى به الوصايا ، فعلى هذا لا يثبت للوارث شيء ، ويثبت لغير الوارث .

والذي وجدنا عليه أصحابنا : أنهم يفرقون في الإقرار ، للوارث ، وغير الوارث ، وبالوصية . ويلحقونه بالإقرار . ويثبتونه عليه .

وإن أقرت امرأة : أنها قد استوفت صداقها من زوجها ، في مرضها . فلا يحمل لورثتها مطالبة الزوج ، بعد إقرارها بالاستيفاء .

ومن قال في مرضه الذي مات فيه : جميع ما أخلفه ، من خيل وماء وعبيد

ومنازل ، لابنتي ولايتي . فهذا إقرار مجهول ، غير ثابت في الحكم . وما تركه ميراث ، بين الورثة ، على حكم كتاب الله .

ومن أقر لقائه بدين . فقال بمض : إن كان مريضاً ، صاحب فراش ، حتى مات فلا يجوز إقراره . وإن كان ينجى ويذهب فجائز .

ومن قال في مرضه : هذا العبد لولدى فلان ، ادفعوه إليه ، فهو إقرار ثابت للولد .

وإن قال : عبدي فلان ، هو لولدى فلان ، أو هو من عهدي ، أو من مالي ، لولدى فلان . فلا يثبت ؛ لأن هذا وصية .

ومن قال - عند وفاته - : هذا المال لفلان ، ودعته عهدي ، فهو لفلان . وإقراره جائز عليه به ، إذا أقر بشيء بعينه . وقال : هذا هو .

وكذلك إقراره بالمضاربة .

ولو كان عليه دين ، وليس له مال . فإذا أقر لأحد بشيء بعينه ، فهو كما أقر .

وفي امرأة ، أعطت قريباً لها من مالها ، ثوباً ، في مرضها . فقال لها : الثوب لي من مالك ، فقالت : نعم . أو قالت هي : هذا الثوب لك من مالي . فهذا خارج في معنى الإقرار . ويخرج معنى الاختلاف في ثبوته . وإذا كان غير وارث . فنحب أن يكون بمنزلة الوصية ، من ثلث مالها .

وإن أقر المريض لوارثه بدين . أو قال : إني قضيت به ، هذه الدار ،

أو هذا البستان . فهو جائز ، إلا أن يشاء الورثة أن يفدوا الدار ، أو البستان ، بقيمة ذلك اليوم . وللورثة أن يخلفوا المقر له .

وقول : إذا لم يكن المقر به معروفا ، بوزن أو كيل . فلا يجوز إقراره ، في سره . فإذا أقر بشيء معروف جاز .

وقول : لا يجوز إقراره في مرضه ، لو ارثه ، بوجه من الوجوه ، إلا أن يكون له بيعة بحقه .

ويجوز إقرار المريض بالفداء ، على الورثة .

وقول : لا يجوز ذلك كله ، على الغرماء والورثة ، إذا أقر أنه استوفى من غريم له ، عليه حق .

فإن أقر المريض : أن دينه الذي على هذا الرجل لفلان . فإن ذلك لا يجوز ، حتى يستوفى الغرماء حقوقهم المعروفة . ثم يجوز بعد ذلك للرجل .
وقول : إن ذلك جائز ، في ذلك كله .

وقول : إن ذلك جائز . وهو من رأس المال ، قبل الدين .

وإذا قال المريض : قد استوفيت من فلان . فإن لم يكن على المريض دين ، فإنه يبرأ منه .

وإن قال : تركته له ، فذلك لا يجوز . والله أعلم .

فصل

ومما يوجد عن أبي علي - رحمه الله - إذا أقر في مرضه : أنه أعطى رجلاً مالا ، في الصفة . وأحضره عليه ، في الصفة ، جاز ذلك .
قال غيره : لا يجوز الإقرار بالعطية ، في المرض ، ولو أقر أن ذلك كان في الصفة .

وفي جواب محمد بن محبوب - رحمه الله - إلى موسى بن علي - رحمه الله - في رجل ، حضرته الوفاة فقال : إني كنت أعطيت ابني ، أو غيره ، كذا وكذا ، من مالي ، وقد أحضره علي . فأما للوارث ، فلا يجوز هذا الإقرار . وأما غير الوارث ، فيجوز له ذلك .

وإذا أعطى أحد الزوجين صاحبه عطية . وأقر عند الموت : أنه قد قبل مني . فقالوا : لا يثبت إلا أن تصح بينة عدل : أن العطاء قد قبل ، في صفة المصلي .
وقول : إن ذلك جائز .

وقيل في رجل ، حضرته الوفاة . فيقول : أشهدوا أنني قد بعت لابني قطعة ، واستوفيت الثمن . أو يقول ذلك ، لغير ولده من الناس . فذلك جائز ، ما أقر له به .

وقيل : إنه إذا قال : قد بعت ، كان البيع واقعا ، في الوقت .

وإذا قال : قد كنت بعت له ، في الصفة ، جاز ذلك .

وأما قوله : إنه قد استوفى منه الثمن . فيجوز إقراره له بالثمن ، في المرض ؛ لأنه إقرار . ويجوز أن يستوفى حقه في المرض وما خرج على وجه الإقرار جاز .

ومن جواب محمد بن محبوب ، إلى موسى بن علي - رحمهم الله - : وعن أقر لوارث ، أو غيره : أنه كان باع له كذا وكذا . واستوفى منه الثمن ، جاز إقراره . وللاورثة أن يقدوا ذلك المال بقيمته ، برأى العدول .

ومن قال : قد قضيت فلانا ، من مالي ، كذا وكذا ، بحق علي . فلا يبين لي ثبوت ذلك ، حتى يبين ذلك أنه عليه ؛ لأنه قال : علي ولم يقل : علي له .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : وفي رجل ، أقر في مرضه : أنه كان أعتق عبده هذا ، في صحته .

فقول : يكون هذا المتيق ، من ثلث ماله ؛ لأنه لو أعتقه في مرضه ، كان من الثلث . ولا يجوز إقراره ، في مرضه ، إلا بما يجوز فيه فعله . كان أقر في مرضه : أنه باع لفلان مالا ، بألف درهم ، في صحته . واستوفى منه الثمن . فلا يثبت إقراره بالبيع على الورثة . وأما الثمن الذي أقر بقبضه ، وأنه استوفاه ، من فلان ، فهو في ماله ، لفلان الذي أقر : أنه قبضه منه ؛ لأنه لو أقر لفلان ، بألف درهم ، في مرضه ، جاز إقراره . ويغفل إلى ما يجوز للمريض فعله ، في مرضه ، فإنه يجوز فيه إقراره إن كان فعله ، في الصحة . وهذا أصل يدور عليه معان كثيرة .

وفي الأثر - في رجل ، قال عند الموت - : إني كنت نذرت : أن يعاقبني . وأنا أعطيه كذا كذا . وقد أعطيته ، فهو جائز .

وإن قال في مرضه : إني كنت أعطيت مالي الفقراء ، في صحتي ، ثبت ذلك .

- ١٥٢ -

وإن قال : أعطيته فلانا الفقير ، في صحتي فلا يثبت . والفرق في ذلك : أن قوله : للفقراء ، فإنها عطية ، لمن ليس عليه قبض ؛ لأن الفقراء غير معلومين . وأما لفلان الفقير . فيقدر على القبض . فإن أصبح بينة بالقبض ، في صحة الميث ، ثبتت العطية . وإن لم يصح ، بطلت العطية . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الخامس والعشرون

في عمل الحى عن الميت

يروى عن النبي ﷺ - أنه أمر سعد بن عباد : أن يعصدق عن أمه .
فيتصدق عنها بمائة .

وسئل طاوس عن صدقة الحى عن الميت . فقال : بخ .
ولم يختلف الفقهاء أن صدقة الحى عن الميت ، وصدقة الحى عن الحى ، فى أنها
جائزة ، وللمتصدق عنه أجر - إن شاء الله .
واختلفوا بعد ، فيما يعمل الحى عن الميت ، مثل الصلاة والصيام والعلواف .
فقال أكثر الفقهاء : إن ذلك لا يجوز عن ميت ، ولا عن حى .
وروى عن عطاء : أنه كان يقول لابن له ، ولمولى له : قم طف عفى .
والحج عن الميت جائز .

وروى أن النبي ﷺ أمر امرأة أن تصوم عن أختها . وقد توفيت . وعليها
صيام . والله أعلم . وبه التوفيق .
وقد جاء فى بعض الأخبار : أن همل الحى عن الميت ينفعه . وأرجو أنه إذا
كان الميت ، قد مات على فطرة الإسلام .

وأما إن مات ، على غير فطرة الإسلام ، فلا ينفعه عمل الحى عنه ، كما قال
الله تعالى : « ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي
قربى » .

وقال : « وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه » .
 وجاء في بعض الأخبار : أن الميت إذا مات انقطع عمله إلا من ثلاث : غرس
 غرسه ، وعلم ينتفع به من بعده ، قد أثره ، وولد صالح ، يستغفر له .
 وفي بعض الأخبار : من سن سنة حسنة ، فله أجرها ، وأجر من عمل بها إلى
 يوم القيامة . ثم لا ينقص من أجر العاملين شيء . ومن سن سنة سيئة . فعليه وزرها
 ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة . ثم لا ينقص من أوزار العاملين شيء .
 وفي بعض الأخبار : أن النبي ﷺ^(١) كان نهى عن زيارة القبور . ثم جاء
 عنه : أنه قال : كنت نهيتكم عن زيارة القبور . ألا فزورها ، ولا تقولوا هجرأ .
 وقيل : إن قراءة القرآن تدفع الميت إلى أربعين من جيرانه . وعلى ما أرجو
 إن الميت إذا مات مؤمداً ، نفقة صدقة الحى عنه . وكل شيء أوصى به ، فهو زيادة
 له ، فى عمله . وإن مات مُهَجِراً ، لم ينفعه شيء ، على ما جاء ، فى معانى ما أصله
 أصعابنا .

وأما غير أصعابنا فمقدم أن عمل الحى عن الميت ينفعه . ويروون فى ذلك
 روايات ، عن بعضهم . وربما رويوا : أن رؤيا تأتيتهم فى ذلك . ويعتقدون تصديق
 ذلك ، فى مذاهبهم . وربما رويوا أن الميت بعد موته ، يرون أن يأمرهم ، يفعلوا
 عفى كذا . وافضوا فلاناً عفى كذا . واستحلوا لى فلاناً من كذا . يفعلون ذلك
 عنهم . ثم يزعمون أنهم يرونهم بعد ذلك ، فى الرؤيا ، أنهم نفوسهم ، وفرجوا عنهم .
 والله تعالى أعلم ، بصفة ذلك .

(١) أخرجه ابن ماجه ، عن ابن مسعود وألس .

والذى يسوغ فى القلب : أن دعاء المؤمن ، واستغفاره للمؤمن ينفعه ، على ما يشير إليه القرآن العظيم : لأن الله تعالى نهى النبي ﷺ ، عن الاستغفار للمشركين . ونهى المؤمنين عن ذلك . وعن الاستغفار للمنافقين . فنهى عن الاستغفار لهؤلاء ، إباحة للاستغفار للمؤمنين . قال الله تعالى : « ربنا وسعت كل شئ . رحمة وعلماً فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم . ربنا وأدخلهم جنات عدن التى وعدتهم ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم إنك أنت العزيز الحكيم . وقهم السيئات ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته وذلك هو الفوز العظيم » . فهذا دليل على إجازة العمل والدعاء للميت ، بمداومت .

وكذلك الصلاة على النبي محمد ﷺ .

بسم الله الرحمن الرحيم . وبه أستعين .

وصلى الله على نبيه محمد وآله أجمعين وسلم .

* * *

القول السادس والعشرون

في الوصية بالصلاة وكفاراتها

والصيام والزكاة

وفي الأثر - فيمن لزمه بدل صلوات ، ولم يبدل ، حتى حضره الموت . فإن أبدل ولو بالتكبير ، فجائز .

وإن مات ، ولم يبدل . فتزجرو أن لا بأس عليه . وليس عليه وصية في ذلك وتجزية التوبة من ذلك ؛ لأنه قيل : لا يصلي أحد عن أحد في الحيا ، ولا في الممات .

ومن قال لورثته : على بدل صلوات ، فاقضوها عني . فلا يثبت ذلك عليهم ، إلا أن يقبلوا له بذلك . وهم بالفن ، فإنه يثبت عليهم ، في بعض ما قيل .

وإن قال : على صلوات . فاسألوا إلى المسلمين . فما رأوه يلزمي ، فأنفذوه عني . فما نرى يثبت من هذا شيء . حتى يقول : إنه ترك صلوات متعمداً ، أو ضيع صلوات .

وأما قوله : عليه صلوات . فلا يدرى عليه بدلها ، أو كفاراتها .

وأما إن قال : عليه كفارة صلوات . فاسألوا إلى المسلمين عنها . فما رأوه على ، فأنفذوه عني من مالي . ففي هذا أقل ما يلزم ، كفارة صلاة واحدة ، في بعض قول المسلمين . وفي أكثر ما يلزمه : ثلاث كفارات .

وأما قوله : أنفذوا ذلك عني من مالي ، بعد موتي . فهذا وصية ، تخرج من ثلث ماله .

ومن قال في وصيته : إن عليه خمس كفارات صلوات . وأوصى أن ينفذ ذلك عنه ، من ماله .

فقول : إن هذا من رأس ماله ؛ لأنه يمكن أن يكون عليه ، من غير مالزمه . وهو متعلق عليه ، من قبل غيره .

وإن أقر أن ذلك مما يلزمه ، من تضييع صلاته . فذلك عهدي الذي يختلف فيه .

فقول : إنه يكون من الثلث .

وقول : من رأس المال .

وأما إذا ثبت وجوبه ، ولم يعرف ما وجوبه . ولم يقر أنه من صلاته ، فإنه يكون من رأس المال .

فإن أوصى بخمس كفارات صلوات ، أنفذ عنه ما أوصى به ، على ما سمي به ، لأنه أوصى بخمس كفارات .

وإن أوصى بكفارة خمس صلوات ، كان للورثة الخيار ، في هذا ؛ لأن كفارة خمس صلوات ، غير خمس كفارات صلوات ، لأن قوله : كفارة خمس صلوات ، يحتمل أن تكون كفارة واحدة ، تجزى عن خمس صلوات .

وأما قوله : خمس كفارات صلوات ، تكون خمسا . ولم يقل : إنها كفارة واحدة . ولم يكن للورثة تخيير ، في إخراج الكفارة عن الخمس والاختلاف واقع ، في قوله : كفارة خمس صلوات .

قول : لاورثة الخيار - إن شاءوا ، أنفذوا واحدة عن الخمس . وإن شاءوا ، أنفذوا خمس صلوات ، لاختلاف المسلمين في ذلك . والله أعلم .

فصل

ومن أوصى بدراهم ، تنفذ عنه بعد موته ، عن زكاة عليه . وشرط عنها صحاحاً .
فأنفذ الوصى دراهم ، فيها شيء من الكسور . فلا يجوز ذلك ، ولا يجوز خلاف
أمر الموصى .

فإن أراد الوصى : أن يعطى درهما واحداً ، أو اثنين ، أو ثلاثاً ، أو أكثر ،
أعطاهم درهما صحيحاً . وأشركهم فيه ، ويقسمونه على رأيهم .

ومن أقر : أن عليه زكاة ، عشرة دراهم . أو أوصى بإفادها . ولم يترك إلا
عشرة دراهم . فإنها تنفذ عنه ، لأنه أقر أن عليه .

وقيل في رجل مات وخلف زكاة ، قد وجبت عليه ، من حب ، أو تمر ،
أو ورق ، أو ذهب . ولم يدفعها إلى الفقراء ، حتى مات . وعليه ديون للناس ،
تمحيط بماله كله ، وتزيد عليه . وأوصى لرجل : أن يصرفها بعد موته ، على
الفقراء .

فقيل : إن كان الوصى عالماً بالحقوق ، التي تمحيط بمال المالك . فليس له أن
ينفذ الوصايا حتى يقضى الحقوق . ثم تكون الوصية في الثلث ، بما يبقى . فإن كان
الوصى ، لا يعلم شيئاً من ذلك ، إلا ما أوصى به ، جاز له . ويكون ذلك في رأس
المال ، يجعله مع الديون .

وقول : إنه من الثلث ، لأن الإجماع عليه ، لو قال : إن عليه حبا وزكاة وأيمانا . ولم يوص بإنفاذه ، إنه لا يثبت عليه ، في ماله ، ولا على ورثته .
وإن أقر بمحقوق ، ولم يوص بإنفاذها ، فليزم ذلك الورثة . وكانت مثبتة في ماله .

وإن لم يكن عليه ديون للناس . ولكن أوصى في ثلث ماله بوصايا ، لا يفي الثلث بها . وبقل عنها ، فإنها في الثلث . وإن نقص الثلث عنها ، كان بالحصة والحساب . وإن كانت مع الوصايا في الثلث . وقد كان الوصى ، دفعها إلى فقير . وهي لا تخرج كلها من الثلث ، إذا رجعت بالحصة . فإن الوصى ضامن للفضل ، من الذي دفعه للفقير ، لأن الخطأ والنلأ في الأموال مضمون . وليس للوصى رجعة على الفقير ، لأنه تصدق عليه بهدية ، يستحقها في حكم الظاهر .

وإن قال لوصيه : ادفع زكاتي هذه إلى فلان الفقير . فدفعها إلى غير ذلك الفقير ، فلا يجوز ذلك للوصى ، لأنه لم يقتل أمر الوصى .

وأما ضمان ما وقع ، فلا أقوى على تضمين الوصى ذلك ، لأنه قيل : إنه يقوم مقام المالك بعد موته . وعليه القوبة من خلافه .

وقيل في امرأة ، هلكت . وأوصت للفقراء ، بشيء من الحلى والدرام ، من قبل زكاة عليها . هل يجوز للوصى ، أن يدفع ذلك إلى الإمام . وإن كانت قالت : قد أوصيت للفقراء ، بكذا وكذا ، من زكاة على . فإني أحب أن يدفع إلى الفقراء . كما أوصت .

وإن كانت قالت : قد أوصيت ، بكذا وكذا ، زكاة على للفقراء ، تسلم من

من مالى . فإني أرجو - على هذا الوجه - أن يجوز أن يسلم إلى الإمام ،
وإلى من أمره الإمام بقبضها - إن شاء الله .

وفى جواب - أظنه عن أبي الحسن - : وذكرت أن أبا محمد أوصى ، بحب
بر تبرأ جيداً زكاة . ما حد هذا الجيد ؟ أهو أجود ما كان ؟ أو هو أوسط ؟
قال : الجيد يتفاضل . والأوسط والردىء يتفاضل .

فلماذا أخرج من حبه الجيد ، الذى ليس بردىء . رأيتاه يجزى ، حتى يقول :
الفضل الجيد ، أو من خيار الجيد .

وإنما نقول : هذا لفظ يجزى على تسميته ، ما كان جيداً ، من الحب ، هدف
الغاس ، لا يخفى ذلك على الناظرين فيه .

وإن أوصى الميت بزكاة . وكان أحد الورثة فقيراً ، أو كانوا كلهم فقراء .
فلا يحب أن يعطوا منها ، من جملة مال هالكهم .

وإن سلم كل واحد منهم إلى الوصى ، ما يفوبه من الوصية . وجهه الوصى
معه . فلا يحب للوصى ، أن يدفع لأحد منهم شيئاً ، من تلك الزكاة .

وإن ضمن كل واحد منهم للوصى ، حصته من الوصية بالزكاة ، وجعل
الوصى ، يعطى ما يدفعه إليه هذا للآخر . فلا يضيق ذلك على الوصى ، إذا كان
ذلك ، بإذن الدافعين إليه وعلمهم .

وفى بعض القول : لأنه لا يجوز شيء من هذا ، لأنها وصية فى الأصل .
ولا وصية لو ارث . وهذا القول أحب إلى لافتنزه . ومن أخذ بالقول الأول ،
فلا يضيق عليه ذلك . والله أعلم .

قيل عن أبي على الحسن بن أحمد - رحمه الله - فيمن أوصى بصوم ، إنه يجوز
أن يستأجر الوصى للمرأة ، أن تصوم عن الرجل ، والرجل عن المرأة . وأما الحج ،
ففيه اختلاف .

ومن أوصى بصيام ، ولم يسم به . فأقل ما يثبت عليه ، صيام يوم .
ومن لزمه بدل شهر رمضان ، فلم يبدله ، حتى مات . وأوصى أن يصام عنه .
فلا يجزى عنه الإطعام ، لأن ذلك ثابت عليه بدلا ، لا إطعاما .
وكذلك يقضى عند الصيام . ولا نعلم بينهم فيه اختلافا . وما لزمه الكفارة
في معاها ، كان إطعاما . إذا أوصى بإفادته إطعاما .

وأما ما كان من الذنر بالصيام . فلم يف ينذره ، حتى مات ، وأوصى به .
فإنه إن أوصى به صوما ، أنفذ عنه من ماله صوما ، واستأجر له من ماله ، من
يصوم عنه .

وإن أوصى به إطعاما ، أنفذ عنه - كما أوصى به ، لأنه قد كان له الترخيص
في ذلك ، في حياته .

وبعض لا يرخص في ذلك ، أن يطعم حتى لا يطيق الصوم .
ولو أوصى ببذل شهر رمضان إطعاما ، ما كان ذلك مستحيلا ، من الوصية .
ولا يثبت إلا بدلا .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : من أوصى أن يصام عنه من رمضان . فجاز
ذلك . ويجزى عن المالك ، إذا أنفذ الوصى عنه ذلك صياما . والله أعلم .

فصل

وأما الذى أوصى بشهرين صياماً ، كفارة عن صلاة ، أو يمين . فله أن يصوم عنه ، بعض ذلك . ويطعم كيف ما اتفق له ، إذا كان الإطعام بالصيام موصولاً .

وقول : لا يجوز إلا أن يكون صيام بتمامه ، أو إطعام بتمامه . وكل ذلك جائز - إن شاء الله .

وأما الذى أوصى بكفارات مختلفة ، وخلطها . ثم أراد أن يفرقها على الفقراء . فله أن يفرقها كذلك . ولكن لا يضعف للواحد ، من الكفارة الواحدة . ولا يكن إن أعطاه فى حين واحد ، عن هذه ، وعن هذه . فنجائز ذلك . مثل أن يفرق خمس كفارات ، فيعطى الفقير الواحد منها ، بخمسين جميعاً . فذلك جائز .

ومن أوصى بفرق كفارات صلوات وإيمان . فيفرق الصلاة الواحدة ، فى ثلاث ثمار . فى كل ثمرة ، يعطى عشرين مسكيناً . فذلك جائز أن يفرق فى كل ثمرة ، ما أمكنه . وما زاد إذا أكمل الكفارة .

وأما أن يعطى للفقير الواحد ، من الكفارة الواحدة ، أكثر من مرة ، فلا يجوز ذلك ، فى قول أصحابنا .

وعن أبى الحواري - رحمه الله - فى امرأة ، أوصت أن يكفر عنها صلاتين . ولم تعد كم لكل صلاة . فلكل صلاة إطعام ستين مسكيناً .

وإن أطعم عنها ستين مسكيناً ، للصلتين جميعاً ، أجزى ذلك ، إذا لم يكن فرضت الكفارات . فإذا فرض الميت الكفارات ، كفر عنه كما فرض .

وقيل : إن وصية الميت أولى من الإمام ، بتفريق كفاراته .
واختلف في إعطاء الوارث - إذا كان فقيراً - من كفاراته .
فقول : يجوز أن يعطى الوارث من الكفارات ، إذا كان فقيراً ؛ لأن نفقة
الموصى ، قد ارتفعت عنهم . وهم فقراء ، قد استحقوا اسم الفقير .
وللموصى أن يدفع الكفارة ، إلى جميع الفقراء . ولم أر هذا سبيل وصية
الأقربين .

وقول : إنه لا يجوز أن يعطى الورثة ، من تفريق كفارات هالكهم ، بظاهر
الرواية ، إنه لا وصية لوارث .

ومن أوصى أن تنفذ عنه كفارة من ماله ، بعد موته . وخلف ورثته ، اقتسموا
ماله ، ولم ينفذوا عنه شيئاً . وأراد واحد ، أن ينفذ ما يلزمه من الوصية .
ف قيل : إن كان ثلث ميراثه من الهالك ، يقوم بالوصية ، كان عليه إنفاذ
الوصية كلها .

وإن نقص ثلث ماله عن الوصية ، لم يكن عليه أن ينفذ من وصية الهالك ،
إلا ثلث ميراثه منه ، حيث ما بلغ من الوصية .

وأما إن علم الوارث ، بدين على الهالك . فعليه أن يقضى ، بقدر نصيبه من
الميراث ، ولو استغرق نصيبه من دين الهالك ، جميع نصيبه ، من الميراث .

ومن أوصى عن كفارة . لسكل مسكين نصف مكوك تاماً ، يعطى بالصاع ،
أو مكوك المعاملة بين الناس ، في وقته . فإنه يعطى بمكوك البلد الذى عليه معاملة
الناس .

وإن ممي لكل مسكين أربعة أسداس ونصف ذرة، فإنه يعطى أربعة أسداس ونصفاً با صاع .

فإن قال : لكل مسكين ثلاثة أرباع المكوك . أن يعطى ثلاثة أرباع مكوك البلاد ، الذى عليه المعاملة بين الناس ، فى وقته .

وإن أوصى لرجل ، بسدس حب . فإنه يعطى ، بسدس البلد ، الذى عليه العمل بين الناس ، فى وقته .

وإن أوصى لرجل ، بسدس حب . ولم يسم برا ، ولا ذرة ، فإنه يكون له سدس حب الذى يكال به . ويكون بسدس البلد ، الذى يكال به ، فى ذلك البلد . كان سدس الصاع ، أو أقل ، أو أكثر .

وإن أوصى بمكوك . ولم يسم بشىء . فإن يكون له مكوك البلد ، كان خشباً ، أو صفراً ، أو غير ذلك .

وإن أوصى له بمن . ولم يسم شيئاً . فإنه يكون له من البلد ، ما كان .

وإن أوصى له بمن عسل ، ولم يسم من أى عسل ، فإنه يكون له من عسل البلد ، الذى تسكون فيه الوصية .

وإن كان فى البلد عسل قصب ونخل ونخل ، فإنه يكون له من العسل الأغلب
الله أعلم .

عليه كفارة صلاة ، وكفارة يمين مفلظ ، وكفارة يمين

— ١٦٥ —

مرسل . فإن أخرج عن كل كفارة ، على حدة . فليعط من أحب من الفقراء ، من كل يمين .

وإن جمع الحب ، لم يميز أن يعطى كل واحد ، أكثر من ثلاثة أرباع المكوك . حب ذرة ، أو شعير . ومن البر نصف المكوك . والله أعلم .
وبه التوفيق .

* * *

القول السابع والعشرون

في الوصية بالحج

قال أبو الحواري - رحمه الله - فيمن أوصى بحجة ، ولم يفرضها . فقول أبي المؤثر - رحمه الله - : إنه إن كان الموصى بالحجة وليا عن المسلمين ، فإنه يطلب له رجل ، من أفاضل المسلمين ، ويؤتمر بما عزَّ وهان ، إلا أن تستفرغ الأجرة ، ثلث مال الموصى . فإن أجرة الحجة ، وسائر الوصايا ، لا يجاوز به الثلث .

وقول : إذا اتفق الأجير والورثة ، على شيء ، جاز ذلك . ولكن لا يحج للولي ، إلا رجل من المسلمين . ويحسب له إجارته في الثلث .

وإن أوصى بحجة . وقال : لا تعطى إلا ثقة من المسلمين ، قد حج عن نفسه . فلا يجوز خلاف ما حد الموصى . ويمثّل أمره في ذلك .

ومن جعل من ماله ، في صحته ، أو مرضه ، شيئا يحج به عنه . وحده وسماه ، جاز ذلك .

وإن أوصى أن يباع من ماله ، كذا وكذا ، في حجة عنه ، أو عليه ، أو له جاز ذلك . ويكون من ثلث ماله ، مع وصاياه .

وإن قال : إن عليه في ماله حجة أربعمئة درهم ، يحج بها عنه ، إلى بيت الله الحرام . فهذا ثابت على حسب ما عرفنا من الاختلاف . وأرجو أنه يثبت من رأس المال .

وإذا أراد الموصي: أن يشهد بالحجة . قال : اشهدوا أني قد أوصيت في مالي
 بأربعمائة درهم ، يحج بها عني ، إلى بيت الله الحرام .
 وقل أبو عبد الله - فيمن أوصى بحجة في ماله . فيبلغ ثلث ماله ، مالا
 يقوم بحجة .

قال : يعطى من يحج ، يتقوى به ، أو يرسل به ، عند الحاج ، حتى إذا كانوا
 في بعض الطريق ، استأجروا به ، من يحج عنه ، من ذلك الموضع ، على قدر ما يقيمه ،
 من موضعه ، إلى أن يقضى المناسك كلها ، أو حيث بلغت .
 وقول : إذا لم يخرج ثلث ماله أجبراً من بلده ، أعين به حاج لنفسه . قد
 ضعف عن الحج ، أو يشتري به بدن ، أو دم ينحر . ويفرق على الفقراء ، بمسكة ،
 أو بمنى .

وقول : تخرج حيث بلغت ، من الواضع .
 فإن خرجت من ميقات أهل بلده ، جعلت من هناك ، أو من دون ذلك ،
 ولو من مكة . فإن لم تخرج من مكة ، جعلت في سبيل الحج .
 وقول : تخرج من حيث خرجت ، ولو من عرفات . فإن لم تخرج من عرفات ،
 لم تكن حجة تامة . وجعل ذلك ، في سبيل الحج ، على ما وصفنا . ولا تكون
 حجة تامة ، حتى يجتمع فيها الإحرام ، والوقوف بعرفات ، والطواف بالبيت الحرام ،
 والزيارة والسعى ، بين الصفا والمروة .

ومن حضره الموت وقد وجبت عليه فريضة الحج . ولم يحج ، وأوصى بالحج .
 فقيل : إنه ليس عليه أن يوصى بالضحية ، ولا أن يعتمر عنه .

— ١٦٨ —

ومن وجب عليه الحج . وثالث ماله يخرج منه ، ما يؤتجر له ، من يحج عنه من بلده ، فلا يجزيه أن يوصى بالحج ، من الحرم ، إذا كان قادراً ، على الحج ، من وطنه . وإن كان ثلث ماله ، يعجز عن الحجة ، إلا من الحرم . وأوصى بذلك . فأرجو أنه يجزيه ، ولو كان قبل ذلك ، كان قادراً على الحج ، من وطنه .

ومن وجب عليه الحج . ثم ذهب ماله ، وصار إلى حد العدم . فتبيل : إن عليه أن يوصى بالحج ، على حال .

فإن قدر الله له مالا ، وأطاق . فعليه أن يفعل ما يطيقه ، مما تعبد به .
فإن قدر الله له مالا ، يخرج منه الحج ، من الحرم . فتبيل له به . ثم بعد ذلك قدر الله له مالا كثيراً . فإن أوصى بها ، إلا كذا وكذا ، أنفذت . كما أوصى بها .

وإن أوصى بحجة تامة . فنقص المال عنها ، حتى أخرجت من الحرم . ثم ساق الله له مالا . فصاح أنه كان له في حياته ، بميراث ، أو غيره . فإن كان ما بقي من الدراهم ، من الحجة ، يخرج بها حجة تامة ثانية ، من بلده ، أخرجت عنه حجة من بلده .

وإن نقصت عن ذلك ، استؤجر بها من يحج عنه ، حيث بلغت حجة ثانية . إذا أخرجت من ثلث ماله .

وإن عاد ساق الله له مالا ، أكثر من الأولين ، يخرج الحجة منه تامة . فإنه يحج عنه ثلاثة .

وكذلك ما دام على هذا ، يصاب له مال أكثر من الأول . ولم ينفذ
الحجة تامة . فعملهم أن يخرجوا عنه ، كلما أصيب له مال ، يخرج عنه حجة تامة .
ومن غاب عليه معرفة ماله . هل يجب عليه فيه الحج أم لا ؟

فإن عليه أن يوصى بالحج . ثم ينظر ماله ، بمد موته . فإن كان ثلث ماله ،
تخرج منه الحجة ، على قدر ما تكون الحجة من بلده ، أخرجت عنه ، على ذلك ..
وإن لم تخرج ، فلا شيء عليه .

وإن كانت الحجة مخلفة من بلده . فتكون الحجة ، مثل الأقل الذي يخرج به
من يخرج .

ومن أوصى بحج كثيرة . فأحب أن يكون في كل سنة واحدة ، إلا أن
يكون شيء يخاف فوته . فمضى أن يجوز ، أن يكون في السنة أكثر من واحدة ..
وقول : جائز ، ولو حج له بها كلها ، في سنة واحدة .

وأما من حلف بحج كثيرة وحلف . فعليه أداء ما حلف به ، من الحج ،
يؤديه من حيث ، لزمه الحلف .

واختلف أصحابنا في إخراجها .

فقال بعضهم : يؤدي في كل سنة حجة .

وقال بعضهم : إن أخرجها كلها ، في سنة واحدة ، فجائز .

وقول : إن من حلف بالحج وحلف ، إنه يخرج من حيث حلف .

وقول : من حيث حلف .

وإن خرج وصار بمكة ، وأنام فيها . فله أن يقضى ما أراد ، ولو ثلاثين حجة ،
أوأكثر .

وإن استأجر من يقضى عنه ، ولو عشرين أجيراً ، عشرين حجة ،
في سنة واحدة . ويكون حجه هو ، عن واحدة . فله ذلك ، على بعض القول .
ومن حلف بحجج وحنث . وأوصى بها ومات . فليس لأوصى أن يستأجر بها
من مكة . إنما يخرجها من بلد الموصى . وله أن يستأجر عليها ، في سنة واحدة ،
أو سنتين ، ويمزى عن الموصى .

ومن أوصى بحجة . وجعل لها ألف درهم . ويصاب للحجة بدون ذلك ، أو وجد
رجلان ييجان بألف درهم .

نقول : إنه إن أوصى بها ، في حجة واحدة ، لأنها تنفذ في حجة واحدة . ولم
يجز خلاف أمر الموصى . لعل ذلك لازماً له ، بوجه من الوجوه .

وقول : يؤجر منها رجل ، لحجة تامة . والفضل - إن بلغ - لحجة تامة . وإلا
أنفذت من حيث تبلغ .

ومن أوصى أن يحج عنه بمائة درهم ، وثلاث ماله ، أقل من مائة درهم . فإنه
يحج عنه بالثلث ، من حيث بلغ .

وأما إن أوصى ، أن يحج عنه ، بثلث ماله حجة واحدة . والثلث يبلغ حججاً
كثيرة ، فإنه يحج بالثلث ، ما بلغ من الحج ، كل عام مرة .

وعن أبي سعيد - رحمه الله - أنه قيل : يحج عنه بالثلث ، حجة واحدة ،
ما بلغ ، إذا أوصى بذلك .

وإن أوصى أن يحج عنه ، بدرام محدودة . فحج الأجير ، بأقل منها . ونفضل
منها ، بقدر نفقته ، وكسوته شيء .

فقول : يرجع إلى الورثة .

وقول : ينفذ في سبيل الحج .

واختلف أصحابنا ، في قطع الأجرة للأجير للحج .

فقول : يجوز ذلك .

وقول : لا يجوز قطع الأجرة للحاج .

ومن أوصى أن يحج عنه من ماله . فأحج الموصى رجلا . فسرت نفقته ،

حين بعض الطريق فرجع . فإن عليه أن يحج آخر ، من ثلث ما بقي ؛ لأن الحجة
لا تتم .

كذلك إذا أوصى : أن يعتق نسمة . فاشتراها الموصى ، أو الورثة ، من مال

الموصى . وماتت قبل أن تعتق ، كان عليهم أن يعتقوا ، من ثلث ، ما بقي في
أيديهم .

ومن جعل وصيين ، في حجة . فلا يجوز لأحدهما ، أن يخرج يحج بهما .

وإن جعل لأحدهما ، ماجل لهما . فجائز أن يأتجر عليها ، أحدهما الآخر .

وجائز له الخروج بها .

وقيل : لا يجوز أن يؤتجر على الحجة ، غير الثقة .

وإن شرط على الأجير : الإشهاد على الحج ، وعلى جميع الناسك . فمليه ذلك .

وإن لم بشرط عليه الإشهاد . وقال : إنه قد حجج . فالقول قوله ، مع يمينه ، ولو لم يحضر شهوداً على ذلك .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - في رجل ، أوصى بقطعة أرض ، أن تباع . ويحج بها عنه . فأت الوصي ، ودثرت الأرض . ونقصت قيمتها ، عن إخراج حجة ، من بلد الموصى . فإن للورثة أن يبيعوا هذه الأرض ، ويحجوا بها ، من حيث بلغت .

وعن أبي عبد الله - رحمه الله - في رجل أوصى بحجة . وسمى دراهم معروفة . فأعطاه الوصي رجلاً ، ضماناً عليه ، على أنه ما نقص فعليه . وما فضل عن الحجة فله . قال : ذلك جائز لهما . وهو كما كان بينهما .

وإن أوصى بحجة ، ولم يسم دراهم . فأعطى الوصي رجلاً ، ثلاثمائة درهم . وته قدأ أنه ما فضل فلا يخرج . وما نقص فعليه . فقال : ذلك جائز أيضاً .

وإن أوصى ، ولم يسم شيئاً . فأعطى الورثة رجلاً ، يحج عنه ، على أنه ما نقص فعليه . وما فضل فلهم . قال : هو كما قال بينهم .

وإن أصيب الرجل في البحر ففرق ، قبل أن يحج . فعليه أن يخرجوا من مال الموصى ، حتى يؤدوا حجته ، من ثلث ماله . فإن جاوز الثالث . فليس عليهم بعد ذلك شيء .

وإن رجع الرجل . فقال : إنه أصيب في الطريق . وذهب ما معه ، في بر ، أو بحر .

قال : هو أمين ويستحلف .

وإن أوصى لليت ، يدرام معينة بعينها ، أن يحج بها عنه . فتلفت ، قبل أن يحج بها عنهم . فلا يلزم الورثة في ماله حجة أخرى ، إذا لم يوص ، بغير تلك الدرام ، على قول من يقول : إن حجة الفريضة ، تكون من ثلث مال الوصى . وعلى قول من يقول : إنها من رأس المال ، فإنه يلزم الورثة إخراج حجة أخرى ، إذا علموا أنه عليه حجة . وأمكن لهم إخراجها ، ولو لم يوص بذلك . وجعلوا الحج بمنزلة الدين ، ما لم يعلم الورثة ، أن هالكهم قد قضى ذلك . وقول : إنهم إذا علموا . ولم يقر هو بذلك ، ولا أوصى به ، لم يلزمهم أدائه ، إذا أمكن ، أن يكون قد قضاه .

ومن أبان شيئاً من ماله ، وأوصى فيه بحجة . ولم يترك وصياً ، في إنفاذها . فأولو الأمر من المسلمين ، أولى من الورثة ، في إنفاذها ، إذا ميز ذلك من ماله ، في حياته .

وإن أراد الورثة ، أن يأخذوا ما أبانه الهالك من ماله ، للحجة لأنفسهم . وأن يحجوا عنه ، أو يستأجروا من يحج عنه ، لم يحز لهم ذلك ، إذا كانت الحجة معلومة .

وقيل في رجل ، أوصى بحجة دينار ودرام . وأوصى إلى رجل ، في إنفاذها عنه . فأعطى الوصى الحجة رجلاً . وأعطاه بها نخلاً ، أو أرضاً . واسترهنها منه الوصى ، على أنه أدى الحجة ، في وقت كذا وكذا . وإلا فهذه الأرض أو النخل ، راجعة إلى الوصى ، في حجة الهالك . فهذا شيء ثابت . وعلى هذا ينبغي أن يشهد . ويفعل .

وقيل في ذلك : إنه إنما يكون ذلك للوصى ، من مال المالك ، أن يعطى .
 عروضا عن الأصول ، في الوصايا والديون ، من بعد أن ينادى ، على مال المالك .
 ويرقف على ثمنها ، إذا احتج الوصى على الورثة ، في فداء ذلك المال . فلم يفدوه .
 فهناك يسلمه إلى من يستحق ذلك ، في الوصايا والديون على سبيل العروض .
 وقول : للوصى أن يبيع من مال المالك بالمساومة ، إذا رأى ذلك أوفر .
 وقال أبو الحسن : إذا قال الرجل في وصيته : هذه القطعة ، أو هذا الشيء ،
 المحدود في حجتي ، أو بحجتي . فقد حدد حجته . وليس على الورثة ، أن يخرجوا
 إلا ذلك .

وأما إذا أوصى بحجة . فلم يسم كم هي . فكان الشيخ أبو الحواري - رحمه
 الله - يرفع عن أبي المؤثر - رحمه الله - : أنه إن كان للوصى وليا للمسلمين ،
 استؤجر له رجل ثقة ، يحج بحجته . ويبالغ له في ذلك ، ولو إلى ثلث ماله . وإن
 كان غير ولي . فما اتفق هو والورثة ، في ذلك . إذا أجروا من شاءوا والوصى .
 ومن قال : هذه القطعة بحجتي . فالقطعة وثمرتها ، إن كانت فيها ثمرة ، أو
 ما أثمرت إلى أن تخرج الحجة ، فهي للحجة .

وإن قال : هذه القطعة بحجتي ، فإنها للحجة القطعة . وليس لها الثمرة .

وكذلك النخل وغيرها . كانت الثمرة مدركة ، أو غير مدركة .

ومن أوصى في ماله ، ببذنة تمدى عنه . فهي مضمونة ، لا يبرأ الميت ، حتى
 تؤدي عنه من ماله .

وقيل : هي واجبة على الورثة ، عن ثلث ماله ، إلا أن يطالبوا بذلك نفسا .

ومن أوصى إليه ، من يؤدي هذه الدارم بينهما ، فى الحجة . فلا يجوز له .
ذلك . فإن أنفقها ، كان ضامناً لها . ولم يكن له أن يؤدي ، ما قد ضمنه فى الحجة .
إلا برأى الورثة .

وأما إن كان جملة وصايا ، فى إنفاذ الحجة . ودفع إليه دراهم ، ينفذها فى .
وصاياه . وإن لم يسكن الشرط ، على أن يؤدي تلك الدارم فى تلك الحجة .
فهو على ما ذكرنا .

ومن أوصى أن يخرج عنه ، بثلاث ماله ، حجة واحدة . وثلثه يبلغ حججاً
كثيرة . فإنه يخرج عنه كل سنة حجة .

وفى جواب الأزهري بن محمد بن جعفر - وفيمن أوصى بحجة ، وفرضها كذا
وكذا . ووجد من يخرج بأقل من ذلك . فلا يجوز ، إلا كما أوصى الموصى .

وإن اتفق الورثة والذى يخرج بالحجة : أن يترك لهم منها مائتى درهم ، أو
أعطوه ، ما يساوى مائة درهم ، بأربعمائة درهم .

قال : إذا قبل ذلك الذى يخرج بالحجة . وفعل ذلك لهم برأيه ، بعدما أعطوه .
الحجة ، على ما أوصى بها الموصى . فأرجو أنه يجوز لهم ، ما فعل لهم من ذلك .

وإن مات ، كان لورثته المال ، الذى كان بينهم وبينه .

والموصى إذا قال : إني قد حججت . فقله مقبول .

وقول : لا بد أن يبين للورثة ذلك .

وإن قال : إنه قد حجج بالحجة . فعليه البيينة ، إلا أن يعمل ذلك له الموصى .

وإذا أعطى الوصى الحجة رجلاً ، يحجج بها ، وأعطاه الأجرة ، من مال الهالك
فئات الآخذ للحجة ، في الطواف . وهو ذاهب . فليس على الوصى ضمان ذلك .
ولكن يكون في مال الذى أخذ الحجة ، أو يتم ورثته الحجة .

وقول : إن على الوصى الضمان ، إذا أعطى مال الهالك ، بنير رأى الورثة ،
قبل أن يقضى الأجير الحجة .

وقيل : من لزمه الحج . فلم يحجج ، وهو يدين بالحج . ويأمن قضاءه ، حتى خلا
بذلك سنون . ثم خرج ليحجج . فئات في الطريق ، من قبل أن يحرم بالحج ، إنه
صالم . وليس عليه أن يوصى بذلك ، ما لم يحرم بالحج ، أو العمرة . فإذا أحرم من
المليقات بالحج ، أو بالعمرة ، لزمه الحج ، كان غنياً ، أو فقيراً ؛ لأنه قد دخل
في الحج . وأراد الحج . فعليه أن يوصى بالحج .

ومن أوصى بحجة ، ولم يوص بها وصياً . واحتلف ورثته . فقال أحدهم :
تكون الحجة في يده ، وكانت دراهم . وقال بعضهم : لا نثق بك . ولكن إن
شئتم ، أخذ كل واحد منا نصيبه . فإذا قدم الحاج ، أعطى كل واحد منا ، ما يلزمه .
وإن شئتم نجعل هذه الدراهم كلها ، في يد ثقة . فإن جعلوا هذه الدراهم في يد
ثقة . فنرى ذلك أحزم وأوثق ، في أنفسنا .

وإن ضمن كل واحد منهم حصته في يده . وكانوا كلهم ملينين بالأداء .
فلا بأس بذلك .

فإن كان مالكم ، جعل دراهم معلومة معروفة فلا تحب للورثة أن يعرضوا لها .
ويفقدونها على ما تركها الهالك .

وإن كان أوصام، بحجة في ماله، الذي خلفه عليهم. فالحجة عليهم. وهي في ماله على ما يوجبه حكم الحق. كل واحد، ما يلزمه منها. إن شاء أخرج ما يلزمه، من هذه الدراهم، من مال الهالك، أو من حيث شاء، وأراد من ماله. وإن أخرجوا الدراهم، من مال الهالك، على ما يوجبه حكم الحق، في وصية هالكهم، جاز ذلك. ونحن نرى، إن اتفقوا على إخراج الدراهم، فهو الحزم. وتمجيل ذلك، مخافة الأحداث أولى. والله أعلم وبه التوفيق.

القول الثامن والعشرون

في الوصية للإيمان

قال أبو عبد الله - رحمه الله - فيمن أوصى بكفارة يمين مرسله ، إنها كفارة يمين مرسله : إطعام عشرة مساكين .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : وأما من أوصى لأيمانه ، ففي ذلك اختلاف . ونحب أن يثبت .

وقول : حتى يقول : في كفارة أيمانه . أو تحلة أيمانهم . أو ما سمي من ذلك . ومن أوصى للأقربين ، وللأيمان ، بعشرة دراهم . ولم يسم إلا هكذا . فإن نصف هذه العشرة للأقربين ، ونصفها للإيمان .

فإن قال : نصف هذه العشرة للإيمان ، ونصفها للفقراء والأقربين ، فإنها تقسم من سبعة أسهم . للإيمان منها ، ثلاثة أسهم . وللأقربين سهمان . وللفقراء سهم . وإن قال : للأقربين النصف . والنصف للفقراء والأيمان . قسمت من أربعة أسهم . للأقربين سهمان . وللأيمان سهم . وللفقراء سهم .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - فيمن أوصى عند موته بفخلة ، تباع بعشرين درهما ، في تحلة أيمانه . فلم يخرج الفخلة عشرين درهما . فإن تمام العشرين ، يكون في ثلث مال الميت .

فإن نفذ ثلث مال الميت ، باع الوصي الفخلة ، وفرق ثمنها في أيمانه . وليس عليه أن ينتظر لها الغلاء ، لهذه الفخلة .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : وهذا إن أوصى بنخلة أيمانه وبينها . ثم أوصى أن تباع هذه النخلة ، وتجعل في تحلة أيمانه فهو كما قال .

وأما إذا أوصى ، بثمن هذه النخلة ، في تحلة أيمانه . ولم يوص بشيء معروف ، من تحلة أيمانه ، لا عشرين درهما ، ولا غيرها ، إلا أنه أوصى بهذه النخلة : أن تباع وتنفذ ، في تحلة أيمانه . فليس إلا ذلك . وتسكون النخلة ، في تحلة أيمانه .

قال أبو الحواري - رحمه الله - في امرأة قالت : برتاه في تحلة أيمانها . والبنت لا تعرف البرتين . والمرأة تركت برتين ، كانت البرتان في تحلة أيمانها ، إذا كانت البرتان ، تخرجان من ثلث مالها . ولا يعرف لها برتان ، غير هاتين . وهذا في الوصايا ، في تحلة أيمانها .

وأما في الإقرار ، فلا يجوز حتى تشهد البينة ، على معرفة البرتين . وكذلك القول في الجمل وأشباهه .

وأما إذا قالت بجمل . ولها جمال ، كان الوسط من ذلك . وقول : يكون جزء من الجمال ، على عددن .

وعن أبي محمد - رحمه الله - ومن أوصى أن يفرق عنه عشرة دراهم ، في تحلة أيمانه . فالأمر في ذلك : أن يشتري بها حب ، ويفرق على الفقراء .

وإن قال الورثة : نحن نعطي الحب ، كما يباع . فلا يجوز لهم ، وتؤخذ منهم الدراهم ، ويشتري بها حب ، من عند غيرهم . ويعطى لكل مسكين نصف صاع ، من حب البر ، وثلاثة أرباع الصاع ، من حب الذرة ، أو الشعير . وإن بقي شيء

— ١٨٠ —

يسير، من الحب، مقدار السدس، أو أقل، أو أكثر، فهو عفى للفقراء، إلا أن يكون أوصى المالك، بكفارة أيمان معروفة. فإذا بقى شيء، بعد كمال الأيمان فهو للورثة، أو في بقية وصيته.

ومن أوصى بشيء معروف لأيمانه، إن ذلك جائز، ويكون في كفارة الأيمان.

وقول: لا يجوز.

وكذلك الإقرار لأيمانه، يجرى فيه من الاختلاف، ما يجرى في الوصية. وكذلك إن أفر وأوصى للأيمان، أو ليمين، فيجرى فيه أيضا الاختلاف. وقول: تجوز الوصية، والإقرار في ذلك. وقول: لا تجوز في ذلك الرصية، ولا الإقرار. والله أعلم. وبه التوفيق.

* * *

القول التاسع والعشرون في الوصية بالعتق

وقيل في رجل ، أوصى بعتق غلامه . فباعه ورثته ، فإن عليه أن يشتروه - إن قدروا عليه - ويعتقوه . وإلا اشتروا مثله وأعتقوه .

وإن أوصى أن يشتري له غلام معلوم . ويعتق عنه . فلم يبعه أهله .
فقول : يوقف ثلث ماله ، مادام الغلام حيا مملوكا . فإن عتق ، أو مات ، رد
الثلث إلى ورثة الموصى .

وإن أوصى أن يباع غلامه فلان لفلان ، فلم يشتريه . فالغلام يعرض على فلان .
فإن اشتراه بعدل من السعر ، من ساعته ، لا يؤخر إلى وقت آخر ، فهو له . وإن
لم يشتريه ، صار حرا .

ومن أوصى أن يعتق عنه نسمة ، بمائة درهم . وثلث ماله ، لا يبلغ مائة درهم .
قال : يعتق عنه بالثلث نسمة ، بما بلغ . ألا ترى أنه لو أوصى : أن يبيع عنه
بمائة درهم . فلم يبلغ الثلث إلا خمسين درهماً ، حجب عنه ، من حيث بلغت .

وإن أوصى أن يعتق عنه نسمة . وأوصى لآخر بالثلث .
قال : يتسم بينهما الثلث . فما أصاب من الثلث ، فهو له . وما أصاب النسمة ،
أعتق به النسمة ، ما بلغت .

ومن أوصى أن يعتق عنه نسمة ، بجميع ماله . فلم يجز ذلك الورثة ، فإنه
يشتري له نسمة بالثلث . فتعتق عنه ، أو من الثلث ، فتعتق عنه .

ومن أوصى بعق عبده ، أو قال : أعتقه . أو قل : هو حر ، بعد موتى ،
 بيوم ، أو شهر ، أو أكثر من ذلك ، أو أنل . وأوصى لرجل بألف درهم . فالثالث
 بينهم بالخصص . وليس هذا من العتق ، الذى يبدأ به ، قبل الوصية .
 وأما إذا قال : هو حر ، بعد موتى ، مبهم . أو أعتقه فى مرضه ألبته ، أو قال :
 إن حدث بى حدث ، موت فى مرضى - فهو حر . ففى هذا ، يبدأ به قبل الوصية .
 وكذلك كل عتق ، قبل الموت ، فإنه يبدأ به ، قبل الوصية .
 كذلك بلغنا عن ابن عباس وإبراهيم الفخفى . قالوا : إذا كانت وصية وعتق ،
 يبدأ بالعتق ، قبل الوصية .

وقيل : كل ذلك شرع فى الثالث .

ومن قال لعبده : أنت حر ، إذا جاء الليل ، أو إن مت من مرضى هذا ،
 فهو كما قال . وليس له أن يبيع ، ولا يهب ، حتى يبرأ من مرضه .
 ومن أوصى بدراهم ، يشتري بها نسمة . ولم تبلغ قيمة نسمة ، جعلت فى
 الرقاب .

ومن أوصى أنه ، إذا بلغ ولده : فلان وفلان . فغلامه فلان حر . فمات
 ابنه ، قبل بلوغهما . فللورثة استخدام الغلام ، إلى مقدار بلوغهما .
 وإن قال العبد : إنما أوقف على أولاده . فقد ماتوا . وليس لكم على سبيل .
 فإذا مات الذين وقف عليهم ، لم يكن لهم عليه سبيل ، فى بعض القول .
 وعن أبى سعيد - رحمه الله - فى امرأة تقول : إذا مت ، فأعتقوا جاريتى
 فلانة ، أو أعتقوا عنى جاريتى فلانة . وماتت . فيقول ولدها ، من بعدها : أعتقوا

عن أمى الجارية . فهل يقع العتق بقول الأم ، أو بقول ولدها ؟
فأما إذا صح قول المرأة لورثتها ، أو لأحد بعينه : أعتقوا جاريتى فلانة ، أو
أعتقوا عنى جاريتى فلانة ، إذا مت . فهذه وصية ، يعتق الجارية . وعليهم أن
يففذوا الوصية ، يعتق الأمة ، على قول بعض المسلمين .

وقول : حتى تقول : وصية منى بذلك .

وأما إذا كان فى نسق الوصية ، من المرأة . فذلك وصية . ولا نعلم فى ذلك
اختلافاً . وإنما تعتق من ثلث مال المرأة ، إذا قالت ذلك فى وصيتها ، أو سميت وصية
منها بذلك .

وأما إذا قالت : إذا مت ، فأعتقوا عنى ، وأعتقوا جاريتى . فقد تقدم ذكر .
الاختلاف فى ذلك . فالذى يجعله وصية ، يعتق الجارية . والذى لا يجعله وصية ،
لا يعتق ، حتى يسمى بها وصية .

وأما قول المرأة : أعتقوا عنى جاريتى فلانة . ولم يكن ذلك فى وصيتها ، ولم
تسم بها وصية . ولم تقل : إذا مت ، أو إن مت . وإنما قالت : أعتقوا جاريتى
فلانة ، أو أعتقوا عنى جاريتى فلانة . فهذا ليس بشئ ، إذا ماتت المرأة ، قبل
أن يعتق للأمور بالعتق .

وقيل فى امرأة ، مرضت مرض الموت . فقالت لوارثها ، أو لرجل عنده :
إني أحب أن أسرح عبيدى كلهم . فقال لها الرجل ، الذى ليس هو بوارث :
نأما فلان ، فلا يستأهل أن يسرح . وقال لها الوارث : هذا ضرار . فسكت ،

ولم ترد من الكلام شيئاً . فهذا اللفظ لا يجب به عتق العبيد ، حتى يصح أنها أرادت بهذا عتقاً ، وقصرت إليه . فإذا ماتت ماتت حبتها .

وإن قالت : إن حدث بي حدث موت ، فلا حجة لأحد في عبيدي . فهذا معنى تدبير . ويجب به العتق ، بعد موتها . ويكون عتق عبيدها ، من ثلث مالها ، إن كان ذلك في المرض . وماتت في ذلك المرض ، إذا صح ذلك من قولها ، ببينة عدل . وصدق الوارث ، من يقول ذلك من الناس . وكان الوارث بالغاً ، صحيح العقل .

ومن قال : غلامه فلان رقبة عليه ، فلا تكون الرقبة تدبيراً ، حتى يقول : إذا مت ، فهو حر ، أو يدبره إلى أجل مسمى ، أو يسميه مدبراً .

ومن أعتق عبده ، ثم اختلف في عتقه ، أنه كان في الصحة ، أو في المرض . فالحكم أنه في الصحة ، حتى يعلم أنه كان في المرض ؛ لأن المرض معارض للصحة . وإن صح أنه كان مريضاً ، ثم اختلف في العتق ، كان بعد أن صح من مرضه ، أو في مرضه ، فهو في المرض ، في الحكم ، حتى يعلم أنه كان في الصحة .

وإذا اختلف في المرض ، أكان تفتقض به الوصايا أم لا ؟ فالأحكام جارية حتى ثبوت العتق . والوصايا إذا صححت ، حتى يعلم أنه كان في مرض ، لا يجوز مفعه فيه الذي فعله .

وقيل في المرض الذي لا تجوز فيه إلا الوصية ، باختلاف .

قول : كل مرض ، يخاف منه الموت . ومن أجل ذلك أرمى وأعتق .

وقول : حتى يكون مرضاً ، لا يحمل المريض فيه نفسه ، لسا يعنيه من البول والغائط والوضوء والصلاة .

وقول : حتى يكون محضراً للموت . إما يحيى ، وإما يموت . وكل ذلك له معان وأصول . وإذا ثبتت أحكام المريض ، بأحد الوجوه . فالتقى في ذلك المرض ، في قول أصحابنا ، من الثلث ، بمنزلة الوصايا ، لا يعدو الثلث .

فصل

وإذا قال الموصى : إذا مت من مرضى هذا ، فمبدي فلان حر . وأشهد على ذلك بيعة . فقال العبد : مات من مرضه ذلك . وقال الورثة : بل صحح . فالقول قول الورثة وعليهم اليمين .

وإن قادت لهما جميعاً بيعة . فبيعة العبد أولى .

وإن قال : إن مت في مرضى هذا ، فغلامى فلان حر . وإن صححت ، فغلامى فلان حر . ثم لم يدر . فالقول قول الورثة ، مع أيمانهم . فإن أقام آخر البيعة ، عتق أيضاً .

ومن أوصى بعتق رقاب . ولم يسم كم الرقاب . إنه يثبت من ذلك ، ثلاث رقاب وسطية ، مما يجوز عتقه من البالغين ، ممن يقوم بمؤنة نفسه ، لا غل ولا شيء . أعتق الوصى صبيّاً ، كان مؤنة الصبي ، في مال الوصى ؛ لأن لم يكن له أن يعتقه . فعتقه جائز ، ومؤنته على الوصى من ماله .

وقيل : لو أنه أعتق الهالك صبيّاً ، في مرضه كانت ، مؤنته ، في مال الهالك . من رأس المال .

وإن أوصى بعتقه ، كانت مؤنته ، في ثلث مال المالك ؛ لأنه إنما يستحق العتق مع الوصية .

وكذلك إن أوصى بحجج ، فإنما يثبت من ذلك ثلاث حجج من ماله .
ومن أوصى أنه إذا بلغ ولده ، فغلامه فلان حر . فمات ابنه ، وهما صغيران .
فإن الورثة يستخدمون العبد إلى مقدار بلوغهما .

وإن قال العبد : إنما أوقفت على أولاده . وقد ماتوا ، فليس اسمكم على سبيل .
فإذا مات الذين وقف عليهما ، لم يكن لهم عليه سبيل .

ومن أقر عند موته ، بأم ولده : أنها لرجل ومات . فالإقرار يثبت للرجل رقبها ، قبل موت المقر .

وإن قال : فإن مت ، فهي وصية لفلان . يعنى من وصية تلك ، على ما يوجب الوصية ، ويثبت رقبها له . إلا أن يكون لها منه ولد حي . فإنى أقف عن ثبوت الوصية ؛ لأن الوصية إنما تجب بموت الموصى . وبموت الموصى يجب عتقها ، بسبب الولد . فتوقف عن الجميع . ولا أحكم فيها بشئ . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثلاثون

في الوصية بالماليك

قيل : إذا قال الموصى : إن هذا غلامى لفلان ، يخدمه سنة .

فقيل : هو له أبداً - إن شاء باعه . وإن شاء أمسكه ، لأن هذا إقرار تملك .
وقوله : يخدمه سنة ، حشو في الكلام . فإن أوصى له بخدمته سنة ، فإنما له خدمته سنة .

وإن أوصى لفلانة ، بفلامه هذا - ما لم تنزوج .

فقيل : هو لها ولورثتها ، تزوجت ، أو لم تنزوج ؛ لأنه قد ملكها إياه .
وشرطه باطل . وأحب النظر في هذه المسألة ، لأنه في بعض القول : أن الاستثناء يهدم الوصية .

وقول : لا يهدمها .

وعن محمد بن محبوب - رحمه الله - في امرأة قالت عند وفاتها : إن تزوج زوجى بعد موتى امرأة . فمبيدى هؤلاء أحرار . فتزوج زوجها ، من بعد موتها ،
قيل أن يقسموا العبيد ، أو بعد ما قسموا .

قال : لا يجوز الحث ، بعد موتها .

وقول : إنهم يعقنون . ويكون ذلك مثل القدير .

وإن أوصى وقال : رقيقى لفلان . ثم مات ، وقد حدث له رقيق ، بعد

الوصية .

فقول : ليس للموصى له إلا الرقيق ، الذين كانوا في ملكه ، يوم أوصى ،
إلا أن يقول : يوم أموت ، فرقيقى لفلان . فيسكون له ما كان له ، يوم يموت .
قال أبو سعيد - رحمه الله - : وقد قيل في الوصية : إنه يكون للموصى له
عبيده ، يوم يموت .

وقول : عبيده يوم الوصية . والعبيد والمال سواء .
وإن قال : جاريتى الحامل لفلان . وما فى بطنها لفلان . فهو على ما قال .
والوصية فى ذلك جائزة .

وإن أوصى رجل ، بغلام له مرهون ، أو بثوب عند الغسال ، أو بعبد بر ،
كان قد اشتراه . ففداؤه فى مال الموصى ؛ لأن ذلك دين عليه . ثم يظن . فإن كان
يخرج من الثلث ، بعد أن يخرج فداؤه . فهو للموصى له . وإن لم يخرج ، فإنه يخرج
من الثلث .

وقال أبو سعيد : الفداء من رأس المال .
وإن أوصى رجل لرجل ، بعبد من عبيده . فلم يوجد له إلا إماء إناث .
فقول : إن الوصية باطلة ، لأن اسم الإماء غير العبيد .
وقول : يكون له عبد وسط ، من ثمن إماءه ؛ لأن الإماء من العبيد .
ويقال : عبد وعبدة . وهو معروف فى اللغة . ولأن من أعتق عبيده ، دخل
العق على الذكران والإناث من عبيده .

فإن وجد له إماء كثير ، وعبد واحد ، لجازت وصيته ، فى ذلك العبد ، كان
خياراً ، أو وسطاً ، أو دوناً ، لأنه عبد من عبيده ، إذا خرج من الثلث .

ولو أوصى له ، بعبد في عبیده . والمسألة بحالها . فله عبد وسط في العبيد ،
في ثمن عبیده .

فأذى يقول : إن الإمام يشتمل عليهن اسم العبيد ، يكرن ذلك ، في ثمن
الإماء والعبيد .

والذى يقول : لا يدخل اسم العبيد ، على الإمام ، يجرى ذلك ، في ثمن العبيد
الذكران . فإن لم يوجد له عبید ذكران ، بطلت الوصية .

ولو أوصى له ، بعبد من إماءه ، أو في إماءته . فوجد له عبید ذكران ،
أو إناث ، كان له عبد وسط من العبيد ، في ثمن إماءته . ولا يدخل في عبیده الذكران
بشيء .

ولو أوصى له بأمة من عبیده . فوجد له إماء وعبید ذكران .
فعلى قول من يقول : إن الإمام يدخل عليهن اسم العبيد ، يكون له أمة
وسط من إماءته ، لأنها أمة من عبیده . وليس هو كقوله : أمة من إماءته . فإن
لم تكن له أمة من إماءته ، وسط من الإمام ، كان له أمة وسط من الإمام ، في ثمن
عبیده وإماءته .

وعلى قول من يقول : إنه لا يدخل عليهن اسم العبيد ، تكون له أمة وسط ،
من الإمام ، في ثمن عبیده . ولا يدخل في الإمام ب شيء .

ولو قال : أمة من إماءه ، كان له أوسط إماءته . ولو لم يكن له ، إلا أمة واحدة
كانت له أمة وسطه ، كانت شراراً ، أو خياراً ، أو دوناً .

وإن أوصى رجل لرجل ، بعبد معروف . ثم أوصى به لآخر . ففي ذلك اختلاف .

من الناس من يرى العبد بينهما نصفين .

ومنهم من يرى أن العبد للآخر منهما ، ولا يرى منهما شيئاً ، وهو أحب إلينا ؛ لأننا نرى هذا رجوعاً منه عن الوصية . وذلك يرفع عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ورحمه .

وإن أوصى لرجل بعبد ، ثم أوصى لآخر بنصفه . فالنصف الأول . والنصف الباقي يشتركان فيه . فيكون للأول ثلاثة أرباع العبد . وللآخر الربع .

وعن أبي الجوارى - فيمن أوصى لأخته ، بجارية من جواريه . فإن كانت الجوارى عسراً ، فلها من كل جارية عشر . وإن كن تسعاً ، فلها من كل جارية تسع .

وإن قلن ، أو كثرن . فيكون ذلك بالأجزاء - على ما وصفنا .

وإن أوصى لها بجارية ، من ماله ، كان لها جارية وسطة ، تشتري من ثلث ماله . وإن اختلفوا في قيمة الجارية ، إذا كانت مبهمه ، فلها ثلث جارية خماسية ، أو ثلث سداسية ، وثلث عابجة .

وقول : له وسط جواريه .

وقول : إن أوصى لها بجارية ، من جواريه ، كان لها - في بعض النقول - أخيرهن .

وفي بعض النقول : أوسطهن .

وفي بعض النقول : أدونهن . هذا إذا كان له جوار .

وإن أوصى له بجارية ، كان له جارية وسطة ، تشتري من ثلث ماله .

وإن أوصى له بما فى بطن هذه الجارية ، ثم ولدت ، بعد موت الرجل ، لسقة أشهر ، أو أكثر . فإنه لا يكون له من الوصية شيء ؛ لأن الحبل يمكن أن يكون بعد الموت .

وإن جاءت به ، لأقل من ستة أشهر ، وجب له الحمل ، من الثالث .
وإن أوصى له ، بأول ولد تله جاريته . ولم يكن لها حمل . فقالوا : إنه أوصى بشيء ، لا يدري أيكون أم لا يكون .

وإن أوصى له بجاريته ، وهى الجارية ثياب وحلى ، فإنها إذا كانت للسيد ، حين الوصية وصح ذلك ، فهى لورثة الموصى ؛ لأنه مال له .

وإن أوصى له ، بعبد من ماله مبهم ، فإن له عبداً وسطاً ، كما يخرج فى نظر العدول . هكذا عندى أنه قيل .

وقول : يكون له بالأجزاء من العبيد ، من الصغار والكبار والأوساط ، على معنى ما قيل فى الصدقات ، فى توسطها ، من أوسط العبيد ، عبيد البلد - كما قيل - فى الفئحل والثياب .

وكذلك إن أوصى له ، بزنجى من ماله . القول فيه على ما بينا ، من التوسط .
وكذلك إن أوصى له بفلان من ماله . فعلى أنه قيل : للعبيد والزنجى ، إذا ثبت معنى الوصية بذلك . ويكون ذلك من عبيد بلد الموصى ، على ما جرى عليه الأغلب ، من غلمان بلده الذين تكون فيهم الوصايا .

وعن أبى الحوارى - رحمه الله - فيمن أوصى فى عبد له . فقال : عبيدى هذا .
خدمته لفلان ، وصية منى له . وهو أيضاً لفلان . وصية منى له .

قال: الخدمة لمن أوصى له بخدمته. فإذا مات الموصى له بالخدمة، فالعبد الذى أوصى له بنفسه، وعلى صاحب الخدمة، مؤونة العبد، ما دام يخدمه .

ومما يوجد عن أبى معاوية عزان بن الصقر - رحمه الله - فى رجل هلك، وترك ثلاثة أعبد . ولم يترك من المال سواهم . فأعتق فى الرض أحدهم، وأوصى بالآخرين، وفقاً على امرأة من أرحامه، يخدمانها حياتها . فإن أجاز الورثة . ولم يكن فيهم يقيم، ولا غائب . فهو كما أوصى، من العتق والوقف .

وإن لم يحز الورثة ذلك، كان العتق، وما أوصى من الوقف، من ثلث العبيد الذين خلفهم المالك، إذا لم يكن خلف من المال سواهم يضرب لصاحب الوصية . بخدمة الغلامين بسهم . ويضرب للغلام للعتق، بسهم من ثلث ما خلف المالك . فما أصاب بينهم وبين الورثة، يتحصصون خدمتها، على قدر الحصة، تكون حصة صاحبة الخدمة، بكراء معروف، فى كل شهر، وفى كل يوم، على قدر ما تكون الخدمة، إلى أن تستوفى الذى أصاب سهمها، من ثلث مال المالك، مردود إلى الغلام للعتق، إلى أن يلحقه الورثة بشيء .

فإن فعل بعد ذلك شيء، مما رد إليه، مما أصاب صاحبه، رد إلى الورثة . وأما ما أصاب سهم الغلام للعتق، من ثلث ما خلف سهمه، من ثلث مال المالك، يستعصيه الورثة، بما بقى من قيمته .

فإذا أجاز الورثة للغلام، ولم يجيزوا الموصى لها بخدمته، ما لم يستعص الورثة الغلام، بشيء من قيمته . وكان خدمته الغلامين، من قبل أن يستكمل، ما أصاب سهمها من خدمتها، كان ما بقى، مما أصاب سهمها، مردوداً على الورثة .

فأما على قول أهل أركى، فإنهم يدخلون الأقربين، فيما أوصى لها به، يكون لها ثلث ما أوصى لها به. وللأقربين الثلثان. والله أعلم بالصواب.

قال غيره: الذى معنا: أنه تفضل قيمة العبد. وإن استووا فى القيمة، كان للمعتق ثلث قيمته. ويسعى للورثة بالثلثين. ولم يدخل المعتق على الذى أوصى له بالخدمة، أن يستخدم العبدين يومين، والورثة يومين. وعليه نفقة العبدين، اليوم الذى يستخدمهما فيه. وليس هنالك غلة، ولا مشاهرة فتى ما ماتت المرأة، التى أوصى لها بالخدمة، رجع ذلك إلى الورثة، العبدان والخدمة.

فإن كان العبد المعتق، أكثر قيمة من العبدين، الموصى بخدمتهما للمرأة، فظركم قيمة العبد، من قيمة العبدين. وكان العبد للمعتق، قيمة ألف درهم. وقيمة العبدين الموصى بخدمتهما، ألف درهم. فيضرب للعبد المعتق سهمان. والموصى له بالخدمة سهم.

فتى ماتت الموصى لها بالخدمة، رجعت الخدمة إلى الورثة، فى جملة ثلث المال. ولا يدخل المعتق على الموصى له بالخدمة. ورجعت الخدمة إلى الورثة.

وإن مات رجل، وترك ألفى درهم، وترك غلاماً يساوى ألف درهم وأوصى لرجل بثلث ماله، ولآخر بخدمة غلامه حياته، ولآخر بفقته، ولآخر بسكنى داره حياته. فإن أجاز الورثة، ما أوصى به الهالك. ولم يكن فى الورثة يتيم، ولا غائب، سلم إلى صاحب الثلث، ما أوصى له به. وهو ثلث من ماله. وسكن الذى أوصى له بسكنى الدار حياته. وإذا مات، رجع إلى ورثة الهالك.

- ١٩٤ -

وكذلك صاحب الخدمة ، يسلم إليه الغلام بخدمة . فإذا مات ، رجع الغلام إلى ورثة الموصى . ووقف ما بقى من المال ، إلى ورثة الموصى . فهذا على إجازة الورثة للوصية .

وإن لم يجز الورثة ، ما أوصى به الميت ، كان جميع ما أوصى به ، من ثلث ماله ، يخصص فيه أهل الوصايا . فيضرب لصاحب الثلث . وهو الذى أوصى له الهالك ، بثلث المال ، بسهم من ثلث ، ما خلف الموصى .

وكذلك يضرب ، لصاحب خدمة الغلام . وهو الذى أوصى له الميت ، بخدمة غلامه حياته . والذى أوصى له الميت ، بسكن داره حياته بسهم ، فى ثلث مال الهالك . ألا ترى أن كل واحد من هؤلاء ، بمنزلة من أوصى له بالثلث . وإنما يضرب لهم ، بثلث كامل ، فى مال الهالك الموصى ، مع أصحاب الوصايا . واستووا هؤلاء الفقر ، للموصى لهم فى الوصية ، فى المحاصصة . فضرربنا لكل واحد منهم بسهم ، فى ثلث مال الهالك الموصى . وهو ألف درهم . ثم نظرنا ما أصاب كل منهم ، من سهام هؤلاء الفقر ، للموصى لهم . وهو مائتا درهم وخمسون درهما . وأما ما أصاب سهم صاحب الثلث . وهو الذى أوصى له الهالك ، بثلث ماله ، يسلم إليه .

وأما ما أصاب صاحب النفقة . وهو الذى أوصى له الهالك ، بنفقته فى ماله حياته . فليوقف عليه ، ويجرى عليه من النفقة .

فإن مات ، قبل أن يستفرغ ، ما أصاب سهمه ، رد ما بقى ، مما أصاب سهمه ، إلى أصحاب الوصايا منهم بالحصص .

وأما الذى أوصى له ، بسكن داره . فإن كانت الدار ، تساوى ما أصاب
سهمه . وهو مائتا درهم وخمسون درهما ، سلمت إليه الدار ، يسكنها بأجر معروف
كل شهر ، إلى أن يستفرغ ، ما أصاب سهمه . ثم ترد الدار إلى ورثة الموصى .

وإن مات قبل أن يستفرغ ، ما أصاب سهمه ، رد الفضل على أصحاب
الوصايا ، مما أصاب سهمه ، إلى أن يستوفوا . وإن فضل من بعد ذلك شيء ،
سلم ما بقى ، إلى ورثة المالك . فهذا إن كانت قيمة الدار ، أقل مما أصاب سهمه .
وأما إن كانت قيمة الدار أكثر ، مما أصاب سهمه ، كان سكنه بالحصصة ،
يحصه في ذلك الورثة : ورثة المالك .

فإن كانت قيمة الدار خمسمائة درهم ، كان سكنها شهراً ، بأجر معلوم ، إلى
أن يستوفى ما أصاب سهمه ، من ثلث مال المالك .

كذلك الغلام تجرى خدمته ، على مجرى الدار . والله أعلم بالصواب .

قال غيره : وقد قيل : أن يضرب للذى أوصى له بالثلث . وللذى أوصى له
بالنفقة . وللذى أوصى له بخدمة العبد ، بقيمة ما أصاب كل واحد منهم ، من
الثلث . يضرب ذلك ، ثم يسلم إلى الذى أوصى له بالثلث ، ما استحق في حيفه .
وأوقف للذى أوصى له بالنفقة ، بقدر حصته من المال . وكان للذى له سكنى
الدار ، قدر ما استحق ، من الثلث ، مما ضرب له . كذلك العبد . والله أعلم .

فصل

ولو أوصى لرجل بعبده ، ولآخر بسيف ، ولآخر بثوب . والعبد قيمته خمسمائة درهم . والثوب قيمته مائة درهم . والسيف قيمته مائتا درهم . وله مال سوى ذلك ، ألف وثمانمائة درهم ، أو عوض يبلغ ألفا وثمانمائة . فأبى الورثة أن يميزوا ذلك . فإنه يصيب صاحب العبد ثلاثمائة وخمسون ، من قبل أن الوصية ثمانية دراهم . والثالث ستمائة - ينقص من الوصية مائتان . ونقصنا من حصة كل واحد بقدره .

وقيل : إنه يكون له خمسة أثمان . والثالث ستمائة وخمسة أثمان الستمائة درهم . وهو ثلثمائة وخمسة وسبعون درهما . يكون له ذلك في العبد ، ثلاثة أرباع العبد . ويكون لصاحب السيف ، مائة وخمسون في السيف ، يكون له ثلاثة أرباع السيف . والباقي لصاحب الثوب .

قال غيره : لعله ترك مالا ، قيمته ألف درهم . فيكون ما أوصى به ، مع ما بقي ألفا وثمانمائة درهم . الثالث منه ستمائة درهم . وعلى هذا تخرج الوصية .

وإن أوصى ارجل بالثلث ، ولآخر بعبد . وللعبد قيمته ألف درهم . وله ألفا درهم ، سوى ذلك . فإن صاحب الثلث ، يضرب له بثلث الألفين وسدس العبد . ويضرب لصاحب العبد ، بخمسة أسداس العبد ، من قبل أنه ليس لصاحب الثلث وصية ، في ثلثي العبد . والثلث الباقي ، وصية لهما . فيضرب في هذا وهذا ، بنصف ذلك الثلث . فما أصاب صاحب العبد ، فهو في النصف . وما أصاب صاحب الثلث ، فهو فيما بقي من العبد . وفي المال يكون خمسمائة . يبقى من العبد . وخمس المال ،

من قبل أن الوصية من ستة . فالثلث : اثنان . والثلثان : أربعة . فما استوفى صاحب العبد وصيته ، سقط من وصيته سهم . وبقي لصاحب الثلث سهم . وللورثة أربعة . وصار الباقي من المال - على ذلك - لصاحب الثلث خمسة . ولصاحب الثلث خمسة . ولصاحب الثلثين أربعة أخماس .

قال المؤلف : أرجو أن في هذا غلطاً . والله أعلم .

وقول : إنه يكون لصاحب الثلث ، ثلث ما بقي من العبد وذلك سدس العبد . وسدس الألفين ، بنصيبه من العبد ، مثل ثلث ما أصاب صاحب العبد . وقول : إنه يضرب لصاحب الثلث بالثلث . ويضرب لصاحب العبد ، بقيمة العبد . ويكون ذلك كله ، من الثلث .

وإن كان لرجل عبدان ، قيمتهما سواء . فأوصى لرجل ، بأحدهما بعينه ، ولآخر بثلث ماله . وليس له مال غيرها ، فإن الثلث يقسم على سبعة أسهم . لصاحب الثلث ثلثه ، في العبدين جميعاً . ولصاحب العبد أربعة .

وذلك أن الذي أوصى له بالعبد ثلثاه وصيته . والثلث قد أوصى له بالعبد ، ثلثاه وصيته . والثلث قد أوصى له ، وأوصى به لصاحبه . فله نصفه . ولصاحبه في العبد الآخر ثلثه . فمهما نصيب صاحب الثلث ، بعضه إلى بعض ، فكان السدس من هذا ، وثلث من هذا . وكان ثلاثة أسهم ، وكان الآخر خمسة أسهم ، فالتقينا ما زاد عنه الثلث لا يضرب ؛ لأنه نصيب الورثة . وذلك سهم ، تبقى أربعة .

وإن أوصى لرجل بعبد ، وبثلث ماله لآخر ، وبعبد ذلك أيضاً لآخر ، وبسدس ماله لآخر ، بقيمة العبد ألف ، وله ألفان سوى ذلك .

قال : الثلث يقسم ، على أربعة وأربعين ومائة سهم ، فلصاحب العبد اثنان وستون سهماً ، ولصاحب الثلث خمسة وخمسون سهماً . ولصاحب السدس سبعة وعشرون سهماً . فما أصاب صاحب العبد ، كان بينهما نصفين في العبد ، وما أصاب صاحب الثلث ، كان له في المال ، وما أصاب صاحب السدس ، كان له في المال ، وما بقي من العبد .

وإن أوصى لرجل بعبد ، ولآخر بنصفه ، ولآخر بثلث ماله ، والعبد يساوي ألف درهم ، والمال يساوي ألفين ، ولا مال له ، غير ذلك ، فارد ذلك كله إلى الثلث . فيقسم بينهم ، فيضرب للذي أوصى له بالعبد بسهم . ويضرب للذي أوصى له بالثلث . وما أصاب صاحب العبد وصاحب نصف العبد ، فهو في العبد ، وما أصاب صاحب الثلث ، فهو فيما بقي من العبد والمال .

وإن أوصى لرجل بعبد ، ولآخر بعبد آخر ، قيمة أحدهما أكثر من الثلث وقيمة الآخر ، أقل من الثلث ، فالثلث يقسم بينهم بالحصص .

وقال آخرون : يضرب الذي عبده أقل من الثلث ، بقيمة عبده ، ويضرب الذي قيمة عبده ، أكثر من الثلث ، بقيمة عبده كله ، ما ينفه وبين ثلث المال . ولا يضرب بالفضل على الثلث ؛ لأنه نصيب الورثة . ويقسم بينهما على هذا . والله أعلم . وبه التوفيق .

كتبت جميع هذا القول ، من كتاب : « بيان الشرع » . فمن وقف عليه ، من المسلمين ، فليقدره ، وليعمل بما يراه موافقاً للحق والصواب .

القول الحادى والثلاثون

فى الوصية بالعمة والخدمة

وقيل فى رجل ، أوصى لرجل ، بخدمة عبده سنة . وليس له مال غيره . فإنه
يخدم الورثة يومين . ويخدم الموصى له يوما ، حتى يستكمل الموصى له سنة .
وإن أوصى له بسكن داره سنة . وليس له مال غيرها ، فإنه يسكن ثلثها سنة .
وليست الدار كالعبد ؛ لأن الدار تنقسم وتقبض ، والعبد لا ينقسم إلا خدمته .
قال أبو سعيد - رحمه الله - : يشبه عتدى معنى ما قال ، إلا أن تكون الدار
لا تنقسم فى السكن ، ولا ينقطع سكن فى ثلثها . فيشبه عتدى أن يسكنوها
بالمشاهرة ، أو بالأيام . للورثة الثلثان ، وللموصى له الثلث ، حتى يستوفى فى سكنها
سنة ، له خاصة .

وكذا عتدى ، فى العبد ، إن له أن يستخدمه ، حتى يستوفى سنة خالصة .
ولو أوصى له ، بغلة عبده سنة ، وليس له مال غيره ، كان له ثلث غلته ،
يملك السنة .

وكذلك لو أوصى له ، بغلة داره . فهي وغلة العبد - ها هنا - سواء .
وإن أوصى له بغلة عبده ، وسكنى داره . فليس له أن يؤجرهما ، من قبل
أن الإجارة ، يوجد فيها حق ، لمن يوصى له به . وإنما أوصى له بالسكنى .
وليس له أن يخرج العبد من ذلك المصر ، إلا أن يكون الموصى له ، أهله فى غير
ذلك المصر . فيخرجه إلى أهله ، فيخدمه هناك ، إذا كان العبد ، هو من الثلث .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : معى أنه يخرج في وصيته له ، بخدمة عبده ،
وسكنى داره ، معنى الاختلاف ، فى أن يؤجر العبد ، أو يخدمه غيره ، أو يؤجر
سكنى الدار . ويسكنها غيره .

فإن أوصى له : أن يستخدم عبده ، أو يسكن داره ، لم يكن له ذلك ،
إلا أن يستخدم العبد ، ويسكن الدار . وبين قواه : بسكنى داره ، وأن يسكن
داره - فرق . والله أعلم .

وقول : إن له أن يؤجر العبد والدار ؛ إذا أوصى له بسكنى داره ، وخدمة
عبده ، إذا ثبت معنى أجرة الخدمة ، وأجرة السكن ، والخدمة له . وله صرفه ،
كيف شاء .

وإن أوصى له بخدمة غلامه ، ولآخر برقبة الغلام . والغلام يخرج من
الثلث . فالوصية جائزة . ورقبة العبد ، لصاحب الرقبة . والخدمة كلها لصاحب
الخدمة . ألا ترى أنه لو أوصى لرجل بأمة ، ولآخر بما فى بطنهما . وهى تخرج
من الثلث ، كان ذلك - كما أوصى ، لا شىء لصاحب الأمة من الولد .

ألا ترى أنه لو قال : هذه القوصرة لفلان . وما كان فيها من التمر ،
فأعطوه فلانا . فإن ذلك كما قال ، إذا كان يخرج من الثلث .

قال أبو سعيد - رحمه الله - على نحو ما قال فى هذا الفصل - : إذا ثبتت
الوصية . لكل واحد من الموصى لهما ، بما أوصى ، بلانظ يثبت الوصية به . إلا
أنه يعجبني ، أنه إذا أوصى لفلان ، بهذه القوصرة . وفيها تمر ، أن تأتى الوصية
- ما هنا - على القوصرة والتمر ، لو سكت على وصيته . فإذا رجع ، فأوصى بالتمر

الذى فيها لغيره . فيخرج عفى : أنه رجوع فى الوصية ، فى التمر . ويكون دلى حسب ما قال . ويخرج عفى : أنه يكون التمر بينهما نصفين ، على بعض ما قيل وتكون القوصرة للأول ، إلا أن يقول : طرف القوصرة لزيد . وما بالقوصرة لعمرو ، أعجبني على هذا ، أن يكون التمر خالصاً لزيد ، الموصى له به ، وعمرو للظرف . ولا يبين لى هذا ، فى الأمة ، ووصيته بها ، وما فى بطنها . وذلك فى الأول ، إذا قال : قوصرة ، ولم يذكر التمر — أشبه عفى معنى الأمة ، وما فى بطنها .

وإن أوصى للرجل ، بخدمة عبده ، ولآخر بئلة عبده . فإنه يخدم صاحب الخدمة شهراً . ويقل على صاحب البئلة شهراً . وطعامه على صاحب الخدمة ، فى الشهر الذى يخدمه فيه . وطعامه وكسوته ، دليهما نصفان .

فإن جنى جفاية ، فإنه يقال لها : أفدياه . فإن فدياه ، كان على حاله . وإن أيبا . فقدها الورثة ، بطلت الوصية : وصية هذين .

وقول : الخيار لصاحب الوصية . فإن فداه ، كان بحاله . وإن لم يفده ، خير الورثة ، بين فدايه ، وتسليمه فى الجفاية . فإن سلموه ، فلا شئ عليهم . وإن فدوه ، رجعوا بذلك عليه .

فإن تقدمت الجفاية ، رجع ما بقى من البئلة ، إلى ورثة الموصى ، وإلا فهي بحالها .

وإن أقر رجل : أن عليه لرجل خدمته ، حتى يموت . فليس هذا بشئ .
وإن أقر رجل : أن عليه له نفقته شهراً . وأقر أن عليه له ، خدمته شهراً .

قال : هذا كله ضعيف ، حتى يسمى هذه النفقة والخدمة ، سفين معروفة .
وقال أبو عبد الله - في رجل ، أوصى لرجل ، بخدمة عبد ، وأوصى لآخر
بنفسه ، إنه تقوم رقبته ، وتقوم خدمته ، في جميع الثلث . ثم يحاصصان في الثلث .
فإن استخدمه هذا ، حتى يستوفي قيمته ، أخذه صاحب الخدمة ، ما كان له من
قيمه ، من مال المالك . وهو في الثلث . كذلك جميع الوصايا من الثلث .
وكذلك إن كان ليس له إلا عبد واحد . فأوصى بخدمته سنة . قومت
خدمته سنة . وكان ذلك في الثلث .

فإن لم يكن يوصى للأقربين بشيء ، كان لهم قيمة ثلثي الخدمة .
قال أبو سعيد - رحمه الله - : الذي معنا : أنه إذا أوصى لرجل ، بعبد بعينه .
وأوصى لآخر ، بخدمة ذلك العبد ، أن يضرب لرب العبد ، الذي أوصى له به
بالعبد ، بقيمة العبد . ويضرب لصاحب الخدمة ، بقيمة الخدمة أيضاً ، في ثلث المال .
ويكون الذي أوصى له بالعبد - العبد . والذي أوصى له بالخدمة - الخدمة .
فإن مات الذي أوصى له بالخدمة ، قبل موت العبد . وقد أوصى له أن يخدمه
العبد ، رجع العبد إلى الذي أوصى له به .

فإن مات الذي أوصى له بالعبد ، قبل الذي أوصى له بالخدمة ، فعلى الذي
أوصى له بالخدمة ، كسوة العبد ونفقته ، إذا كان ذلك لا غاية له ، أو شيء
مجهول .

ومن أوصى لرجل ، بخدمة عبد له . ولم يحدد له في ذلك حداً . فيختلف في ثبوت
خدمة العبد ، بعد موت الموصى له لورثته اختلاف .

— ٢٠٣ —

فإذا أوصى : أن له خدمته . فعلى أن خدمته ، تكون للموصى له ولورثته .
ولا يبين لى - فى هذا - اختلاف .

وإذا أوصى : أن يخدمه ، كانت خدمته له وحده . ولا يثبت لورثته .
ولا يبين لى - فى هذا - اختلاف .

فإن أوصى لواحد بالعبد ، ولآخر بخدمته . وقبل الوصية . ففى لزوم نفقته
وكسوته - اختلاف .

فقول : إن ذلك على الذى له الأصل .

وقول : على الذى له الخدمة ،

وكذلك زكاة الفطر .

وإن كانت الخدمة محدودة ، لشيء معروف ، فالاختلاف فى نفقة وكسوته
واحد . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثانى والثلثون

فى الوصية بالغلة والثمرة

والإقرار بذلك

وقيل فيمن أوصى لرجل، بغلة نخلة، أو ثمرة نخلة - : إنه يكون له فى جميع
الثمر، ثمرة الغلة .

فإن كان فى النخلة ثمرة . فللموصى له تلك الثمرة .

فإن لم تكن فى النخلة ثمرة ، كانت له ثمرة النخلة - مادامت .

وكذلك قيل فى الأرض . فإن كان فيها ثمرة . فإنما له تلك الثمرة . وإن

لم تكن فيها ثمرة . فإن له ثمرة تلك الأرض ، على مثال النخلة . ويثبت له ذلك .

وقيل : ليس للموصى له بالغلة والثمرة ، إلا الثمرة . وليس له الحطب . ولا شئ

مما يأتى فى النخلة والأرض ، إلا الثمرة .

والذى أقر لآخر ، بغالة ثلث ماله . وليس فى المال ذلك الوقت زراعة .

فأما الوصية ، بثمر النخلة . فقد قالوا : إن كان فيها - ذلك الوقت - ثمرة . فليس

له إلا تلك الثمرة ، حتى يقول : كل ثمرة كنت بها .

فإن لم تكن فيها ثمرة ، فى ذلك الوقت . فله ثمرتها فيما كانت . وكأنى أرى هذا

خلاف ذلك . وأرى له ثلث غالة ماله ، فيما يستقبل أيضا ، مع ثلث هذا الذى

حضر . والله أعلم .

وفى أوصى لرجل بثمر نخلة . ومات الموصى له ، قبل إدراك النخلة . وفيها

ثمرة ، إن الثمرة لورثة الموصى له .

— ٢٠٥ —

فإن أوصى له بشجرة نخلة ، ولآخر بأصلها . ولا ثمرة في النخلة . فإنه يكون
للموصى له بالثمرة : الثمرة أبدأ . ويكون لصاحب الأصل النخلة . فإن مات أحدهما ،
أو ماتا جميعاً . فإن ماتا جميعاً . ففيه اختلاف .

قول : تكون الثمرة ، لورثة صاحبهم ، الموصى له .

وقول : ترجع الثمرة لصاحب الأصل .

وإن اختلفوا في هارة النخلة . قيل - لصاحب الثمرة - : إن شئت فاعمر هذه
النخلة . والثمرة لك . وإن شئت قام بها صاحب الأصل . وله عليك ثمرتك ، بقدر
ما يحصل في ذلك ، بنظر المدول . وهذا إذا كانت الوصية بالثمرة مبهمة .

وأما إن كانت الوصية بالثمرة محدودة . ففي بعض القول أن عمارة النخل على
صاحب الأصل .

وقول : إن عمارتها على صاحب الأصل ، ما يكون به صلاح أصلها . وعلى
صاحب الثمرة عمارتها ، في وقت صلاح ثمرتها .

وقول : ليس عليه ذلك . وذلك على صاحب الثمرة - إن أراد ذلك .

وأصح ما عندي - في هذا - أحد المدفيعين ، في الوصية المحدودة : أن لا يلزم
صاحب الثمرة ، السقي لحياة النخلة .

ويقال لصاحب الأصل : إن شئت مأخى نخلتك . وإن شئت فدعها . وأن
لا يلزم صاحب الأصل السقي ، لثمر النخلة .

ويقال لصاحب الثمرة : إن شئت فاسق النخلة لثمر . وإن شئت فدع .

— ٢٠٦ —

وإن أوصى رجل لرجل ، بثمره نخلة . وهو مريض . والنخلة فيها ثمرة . ولم
يزل الموصى مريضاً ، حتى حصدت الثمرة . ثم مات .

فقيل : إنما تكون له الثمرة التي في النخل ، يوم الوصية . فإن رجع فيها
الموصى ، فلا شيء للموصى له .

وإن مات الموصى . وقد أكل عامة الثمرة ، إلا شيئاً يسيراً . فالباقى للموصى له .
على هذا القول .

وإن كانت منه الوصية . وليس في النخلة ثمرة . فلم يمت ، حتى أثمرت .
وأكل الثمرة كلها ، أو شيئاً منها . ثم مات . فإذا لم يكن فيها ثمرة ، تقع عليها
الوصية . فإن الوصية تكون فيما أثمرت ، فيما يستأنف ، في هذه الثمرة ، أو غيرها .
وإن كانت الوصية . وفيها ثمرة مدركة . فإنه يكون للموصى له ، الثمرة المدركة ،
وغير المدركة - على معنى ما قيل .

ومن أوصى لآخر ، بمأكلة ماله - لعله بقله ماله - ، إن له ما أثمر ، من جميع
ماله .

ومن أوصى لرجل بسكنى بيته ، وغلة ماله ، ما دام حياً ، أو إلى أن يموت ،
فهو جائز .

وإن أوصى له ، بغلة ماله - ما عاش - فله غلته - ما عاش - إلى أن يموت .
وإن أوصى له ، بغلة نخلة أبداً . فصلاحيها على الموصى له ؛ لأن منفعتها له . فإن
كانت النخل عاملاً تحمل ، وعاملاً لا تحمل . فالنفقة لصلاحيها ، على صاحب الغلة .
فإن لم يفعل . وأنفق صاحب الرقبة ، حتى حملت النخل ، فإنه يستوفي نفقته ،

من ذلك الحمل . وما بقى من ذلك الحمل ، فهو لصاحب الغلة . وذلك إذا فعله ، بحكم حاكم .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : إن كانت الوصية بالغلة ، سنين معروفة . فالنفقة على صاحب الفخلة . وإن كانت الوصية إلى غير غاية ، فالنفقة على الموصى له بالغلة .

وفي بعض القول : إن النفقة على حسب ما يقع في النظر ، مما يوجب صلاح الفخلة خاصة بلا ثمرة . ففي أيام ذلك يؤخذ صاحب الفخلة بالنفقة .

وإذا وقع معنى ما يفتن به ، للثمرة والفخلة . فالنفقة عليهما جميعاً .

وإن كانت المفعلة للثمرة وحدها فالنفقة على صاحب الثمرة .

وسئل أبو المؤثر - رحمه الله - عن رجل ، أوصى لرجل ، بثمره أرضه هذه ، عشر سنين . والأرض براح ، لا ثمرة فيها .

قال : لا أرى الوصية تثبت ، إلا أن يوصى له ، بفلة أرضه هذه ، عشر سنين . فقسلم إليه الأرض ، عشر سنين . تكون في يده ، ثم ترجع إلى الورثة .

وقول : إن الوصية جائزة في ثمرة الأرض ، ولو كانت براحاً . وتسلم إلى الموصى له ويزرعها . ففكون له ثمرتها .

وقال أبو المؤثر - رحمه الله - : وإن أوصى رجل لرجل ، بهذه الفخلة ..

وأوصى لآخر بثمرتها . وفي الفخلة ثمرة ، أو لا ثمرة فيها . ثم مات الموصى .

قال : تكون الفخلة ، للموصى له بالثمرة . فإن مات ، كان أصلها للموصى له .

بالأصل . ولورثته - إن كان قد مات . وسواء كان فيها ثمرة ، يوم أوصى الموصى .

أو يوم مات ، أو لم يكن فيها ثمرة . إلا أن يقول : قد أوصيت له بثمرتها .

فإن كان قال كذلك ، كان أصل النخلة ، للموصى له بها . وكانت الثمرة ،
للموصى له بالثمرة خاصة .

فإن هلكت الثمرة ، قبل موت الموصى . فليس للذى أوصى له بالثمرة شيء .
والنخلة للموصى له بها . وذلك كله ، إذا خرجت الوصية من الثلث .
وقول : إذا كان في النخلة ثمرة . ليس له إلا تلك الثمرة .
وإن لم تسكن فيها ثمرة ، كان له ثمرتها مادامت .

وإن أوصى له بثمرتها . وفي النخلة ثمرة ، يوم أوصى للموصى . ثم أدركت
الثمرة ، وجدها الموصى . ولم يكن قال في وصيته : هذه الثمرة بعينها . وإنما قال :
بثمرة هذه النخلة ، ثم مات الموصى . وليس على النخلة ثمرة . فإنه يكون للموصى
له بالثمرة ، ثمرة هذه النخلة ، مادام حيا . والخصوص اليابس والكرب والعق
والشعراف - تبع للثمرة .

وحفظ أبو زياد ، عن هاشم - رحمهما الله - في رجل ، أوصى لرجل بثلاث
نخلات ، إن حدث به حدث . فمات من مرضه ذلك . وعلى النخلات ثمرة ،
قد أدركت . فقل هاشم : له النخلات وثمرتهن .

وقال غيره : إن كانت وقعت الوصية . وثمره النخلات مدركة ، فالثمرة للورثة .
وإن كانت غير مدركة ، فهي تبع للنخلات .

وفي بعض الآثار : إن الثمرة للموصى له . وليست الوصية مثل البيع .
وقيل : إن أوصى له بنخلة بعينها ، فالحكم في الثمرة ، يوم يموت الموصى .
وإن أوصى بنير عين . فالحكم فيها ، يوم القبض .

وقول : إن كانت الوصية من المبهمة ، فالحكم فيها ، يوم القبض .
وإن كانت من المعلوم ، فالحكم فيها ، يوم يموت الموصى . كذلك حفظنا
عن أبي سعيد .

وإن أوصى بشمرة بستةً له لرجل ، يأكلها عشر سنين . فأكلها نصف سنة ،
ثم مات . ففي بعض القول : إنها ترجع إلى الذي أوصى بها ، وإلى ورثته ، حيث
مات الموصى له . ولعل بعض الفقهاء يقول : هي لورثة الموصى له ، إلى تمام
وقته .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : إن أوصى له ، بشمرة بستةً هذا ، عشر
سنين . فهي له ، ولورثته من بعده .

وإن أوصى له : أن يأكل ثمرةً بستةً هذا ، عشر سنين . فإن مات ، قبل
العشر ، رجعت الوصية ، إلى ورثة الموصى .
اختلف فيمن أوصى لرجل ، بنخلة بعينها . وفيها ثمرة مدركة .
فقول : الثمرة المدركة ، وغير المدركة للموصى له بها .
وقول : إن الثمرة المدركة للموصى .

وأما العطية والنحل والبيع . فذلك كله ، ما كان من ثمرة ، فهي للبائع
والواهب ، ولا نعلم في ذلك اختلافًا .

واختلف فيمن يوصى لآخر ، بشمرة نخلاته هذه ، أو بشمرة ماله . ولم يسم كم
عن السنين .

— ٦١٠ —

فقول : هذه وصية له ، ولورثته من بعده .

وقول : إنما تكون له هو حياته .

فإن أوصى له ، بما كلة ماله هذا ، كان له خاصة حياته . ولا نعلم في ذلك اختلافًا .

وإن أوصى له : أن يأكل ثمرة ماله بهذا ، إنما له ذلك حياته . فإن مات ، فليس لورثته شيء .

وإن أوصى له بغلة داره ، أو بغلة غلامه هذا . فهذا يكون له ، ولورثته من بعده . ولعله يجري في ذلك الاختلاف ، ما لم يكن في ذلك شيء محدود . والله أعلم .

فصل

وإذا أراد رجل ، أو امرأة : أن يقر لأحد من ثمرة ماله ، مدة معلومة .
ككتب :

أقر فلان ابن فلان الفلاني ، النازل كذا وكذا ، لفلان بجميع ما أثمر من ماله ، ومن غلته ، من أرض ، ونخل ، وشجر ، وجميع ما يخرج من غلته ، وسعفه اليابس ، وسعفه ، وجميع ما يجري عليه اسم الثمار والفلات ، من النخل والأرضين والأشجار ، وما يخرج من علوة هذا المال ، وجميع مياهه ، التي تسقى هذا المال ، من قرية كذا وكذا ، غير أصول ذلك ، كذا كذا سنة ، لما يستقبل .

وأول ذلك : سنة كذا . وآخره : سنة كذا ، من الماضي والمستقبل .
ليس له رجعة ، ولا حجة ، ولا دعوى ، ولا شرط ، يفسد الإقرار .

وهذا الإقرار المذكور ، في هذا الكتاب ، هو ثابت عليه في حياته ، وعلى ورثته ، بعد وفاته ، حتى تنقضي هذه السفون المذكورة ، في هذا الكتاب . وذلك بعد إقراره بمعرفة المال ، معرفة صحيحة .

وعن أبي المؤثر - رحمه الله - أنه إذا كتب الكاتب ، في شرط : أقر فلان ابن فلان ، لفلان ابن فلان ، بجميع ما أثمر من ماله ، من أرضه ونخله وشجره ، لم يكن هذا جائزاً ؛ لأن عقده أن الأرض لا تنسب إلى الثمرة . وإنما تنسب إلى الغلة .

وكذلك جميع الأشجار . ليس هي بثمر ، وإنما هي غلة . والغلة تقع على الأرض والشجرة . والثمر : تقع على النخل . والله أعلم . ومن أشهد بثمره ماله ، أو بثمره مال معروف . نقل : هي لفلان ، كذا وكذا سنة ، أو قال : حتى يموت . فهذا إقرار . وهو جائز .

وإن لم يسم بذلك ، إلى وقت ، يحده . وكان في ذلك الذي يحده ثمرة . فليس له إلا ثمرة تلك السنة . وإن لم يكن فيه ثمرة . فله ثمرة ، فيما يستقبل . وقد قيل أيضاً : إن قال : بحق عليّ له . فهو جائز .

ومن جعل ثمرة النخل ، التي له صدقة ، يوم موته . فيما كل ثمرتها ، حتى يموت وينزع فسلها من تحتها . فيعرض في أرضه . فذلك جائز . فإن مات . فثمره تلك النخل التي عليها ، لمن جعلها له .

وسئل أبو المؤثر - رحمه الله - عن رجل ، أقر أن لفلان غلة أرضي هذه ، عشر سنين . أو قال : بحق له عليّ . هل هذا إقرار ، ثابت عليه ؟

قال : نعم .

وإن أقر أن هذا الإقرار . وهو صحيح، ثم رجع عن إقراره . فليس له رجعة والإقرار جائز؛ لأنه يمكن أن تكون هذه الأرض ، صارت إليه . وهو يعلم أن المقر له بثمرتها ، عشر سنين ، من قبل وصية ، أوصى له بها . ولبثت هذا الإقرار ، على ورثته ، بعد موته .

وإن لبثت هذه القطعة ، في يد المقر له ، أو بعد موته ، في حياة المقر ، أو بعد موته ، عشر سنين . فلم تثمر ، ولم تمكن فيها زراعة . وطلب المقر له ، أن تترك في يده ، حتى يأني ماء . ويكون للأرض غلة . فإذا سلمت إليه ، ولبثت عشر سنين ، في يده . فليس له غير ذلك ، أغلت ، أو لم تغل .

وإن أقر بهذا الإقرار . وهو مريض ثم مات ، ثبت هذا الإقرار أيضاً . وإن أراد الورثة ، أن يفدوا هذه الأرض . فلا يحكم بذلك ، إلا عن طيب نفس المقر له ؛ لأن قيمة الغلة غير معروفة . ولكن يسلمون له الأرض عشر سنين ، ثم يقبضونها منه .

وإن كان هذا الإقرار . وهو مريض . ثم صح ، ورجع عن إقراره . فليس له رجعة .

وإن قال - وهو صحيح ، أو مريض - : قد أعطيته نخلة أرضي هذه ، عشر سنين . أو قد بعث له ، نخلة أرضي هذه ، عشر سنين . أو قد نصبيته ، غلة أرضي هذه عشر سنين ، بحق له على . فهذا كله لا يثبت عليه ، في حياته ، ولا بعد موته ، ولا في صحته ، ولا في مرضه . وله الرجعة في ذلك . ولما لم يرجع ، حتى مات ، لكان لورثته أن لا يتموا ذلك وليس هذا بشيء ، إلا أنه إذا قال : قد قضيته

— ٢١٣ —

أرضى هذه ، عشر سنين ، بحق له على . ثم رجع ، كلف أن يقر بما شاء ، من الحق . ثم يملف : ما عليه له حق ، غير هذا الذى أقر به .

وإن مات . فطالب ورثته : أن ينزعوا القطعة . فليس لهم ذلك ؛ لأن هذا شيء ، ليس فيه قيمة معروفة . فتكون في يده عشر سنين .

وقوله : قد أعطيت غلة أرضى هذه ، عشر سنين ، بحق له على . هو مثل قوله : قد قضيته .

وإن أقر له ، بثلاث ثمرة ماله . وفى المال شيء مشور ، وغير مشور . فهذا إقرار ثابت ، للذى أقر له به . ويكون له ثلث ثمرة المال الحاضرة ، حين الإقرار وحده . وينبت له ثلث ثمرة المال ، الذى لم يكن فيه ثمرة ما أثمر .

فإن قال المقر : ثلث ثمرة . ولم يقل : ثلث ثمرة مالى ، فكله سواء .

وإن قال : ثلث غالة مالى ، فهذا مخالف للأول ؛ لأن الثمرة إنما هي فى الأصول من الأموال ، من النخيل والأرض .

والغلة : كل شيء له غلة من الأصول وغيرها ، مما له غلة .

وإن قال : قد جعلت نخلتى هذه نفلان ، أو ثمرة قطعى هذه ، أو عبادى هذا فإن أحرز ذلك الذى جعل له ذلك ، ثبت له ؛ لأن هذا من جهة العطية . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثالث والثلاثون

في الوصية بالأرض والفنخل والحائط وما أشبه ذلك

وقيل : إذا أوصى رجل لرجل بمائطه هذا . وأوصى لرجل آخر بفنخل حائطه ذلك . وهو يخرج من الثلث . فإن للذي أوصى له بالحائط ، نصف الفنخل خاصة ؛ وكذلك لو أوصى لرجل ، بسيفه هذا . وأوصى لآخر ، بفنصل ذلك السيف ، كان الفنصل بينهما ؛ لأنه أوصى لهما به جميعاً . والجفن لصاحب الأصل خاصة .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : وقد قيل : إن وصيته بالفنخل ، بعد وصيته للآخر بالحائط ، رجعة منه في الوصية ، لصاحب الفنخل . والفنخل كلها بما تستحق ، للذي أوصى له بها . وما بقي من الحائط ، فهو لصاحب الحائط . وكذلك السيف . ومن أوصى لآخر ، بعشر نخلات ، أو بكذا وكذا . ولم يقل : في ماله . فهو في ماله .

وكذلك كل من أوصى بشيء ، فهو وصية ، ولو لم يقل : في مالي ، أو من مالي .

قال أبو سعيد : وقد قيل : حتى يقول : من مالي .

وإن قال : ثمرة نخلي هذه لفلان . والفنخل لفلان . فذلك جائز .

فإن كان في الفنخل ثمرة ، يوم أوصى . فتلك الثمرة وحدها لفلان . وإن لم

تسكن فيها ثمرة ، يوم أوصى . وتوفى ، ولا ثمرة فيها . فثمرتها له أبداً . والنخلة
للا آخر .

وإن أوصى له بنخلة ، أو أشباه ذلك ، من قرية معروفة ، ثبت له ذلك ، من
الثلث ، إذا كانت الوصية مبهمه . وإن كانت معينة . فإن كانت في ملك الموصى
ثبتت .

وإن لم يكن ذلك له ، لم يلزم ذلك في ماله ، ولم يثبت .

وإن أوصى له بققير من رطبه . فلم يوجد له رطب ، يوم مات . فالوصية
باطلة .

فإن كان له رطب ، فاستهلكه الورثة ، ضمفوا للموصى له وصيته .

وإن وجد له نصف ققير . فليس له إلا ما يوجد .

وقول : إن أوصى له بققير ، من رطبه . فوجد له رطب ، من نخلة ؛ أو
من غيرها ، يوم يستحق الوصية . فله ققير من رطب . وليس له إلا ققير من
رطبه ، يوم يستحق الوصية .

وإن ادعى الموصى له ، أنه كان للهالك رطب ، يوم مات الموصى . فعليه
البينة . وعلى الورثة اليمين : ما يملكون ذلك .

وإن وجد في مال الهالك رطب ، بعد موته . فادعى الموصى له : أنه كان
للموصى ، يوم مات . وادعى الورثة : أنه حدث في نخله بعد موته . فلقول في ذلك
قول الموصى له ، إذا كان موجوداً ، مع يمينه . وعلى الورثة البينة : أنه حدث ،
بعد موت الموصى .

— ٢١٦ —

وإن أوصى له بقفيز ، من رطب نخله ، كانت الوصية مودعة ، في نخله . فتي
توسط الحال في الرطب ووجد ، اشترى له قفيز من نخله ، ولو لم تحمل نخله .

وإن أوصى له بنخلة من ماله ، أو قال : بنخلتي ، فهو جائز .

وعن أبي عبد الله رحمه الله - في امرأة ، أوصت لكل رجل ، من إختها
بنخلة ، إلا فلاناً . فإن شاء يأخذ نخلة ، أو حصتي من الدار . وحصتها معروفة ،
أو غير معروفة ، وصية منها له . فمات ولم يخت شيئاً .

قال : ليس له ، ولا لورثته ، من هذه الوصية شيء .

وإن أوصى رجل بنخلة ، من أرضه . فاستقلها الموصى له بها . ثم وقعت -
فله أن يفرس مكانها ، إلا أن يوصى له بالنخلة ، ويستثنى أرضها . فإنما تسكون له
النخلة . ولا شيء له في الأرض .

وإن أوصى له بالجدع ، فإنما له الجذع وحده .

وإن أوصى : أن لفلان نخلة من ماله . فإنما له نخلة وسطية من ماله . وإن
ميزها الموصى من قطعة ، من ماله . ثم اشتبهت على الشهود . فإنه ينظر نخل تلك
القطعة . كم هي من نخله . ثم يعطى جزءاً من عدد تلك النخل ، بالقيمة ، من نخل
تلك القطعة ، بين الخيار والأشجار .

وقول : إنه إذا أوصى له بنخلة ، من قطعة . فله نخلة وسطية .

وقرل : إن هذا لا يثبت .

ومن جواب العلاء بن أبي حذيفة محمد بن سليمان ، إلى هاشم بن الجهم -
في رجل ، أوصى لرجل ببستان . وله بستان كبير ، في جوفه بساتين عدة ، لكل
بستان منها باب ، يدخل منه ، ويسد عليه .

فقال الموصى له : آخذ البستان بما فيه .

وقال له الوارث : إنما لك بستان . فخذ منه ما شئت ، أو كانت دار
مثل ذلك .

فقلوا : إنما له بستان وسط ، إذا لم تعرف البيعة البستان ، الذي أوصى له به ،
ولم يسم له بستاناً بعينه .

وعن أبي سعيد - رحمه الله - في رجل ، أوصى لرجل بفخلة ، وآخر بشمرتها .
عشر سنين .

قال : على صاحب الأصل سقيها ، إذا كانت الوصية بالثمرة ، إلى حد معروف .
فإن لم تكن الوصية بالثمرة إلى حد معروف . فبقى الفخلة ، على الموصى له بالثمرة .
وعن أبي الحواري - رحمه الله - فممن أوصى للمسجد ، بفخلة . ثم جاء
تحتها صرم .

قال : إن عرف أنه وقت مات الموصى ، أنه يصلح للفصل ، فإنه لورثة
الموصى .

وإن عرف أنه غير مدرك ، يوم مات الموصى . فهو الموصى له .

وإن اختلفوا فيه ، فالنظر يوم الأحكام ، إن كان في النظر ، أنه مما لا يمكن
حدوثه ، من بعد موت الموصى . فالقول قول ورثة الموصى ، مع يمينهم : أنه مات
الموصى . والصرم مدرك للقول . وعلى الموصى لهم البيعة : أنه جاء بعد موت
الموصى .

وإن كان مما لا يمكن حدوثه ، بعد موت الموصى . فالقول قول الموصى له ،

مع يمينه . وعلى ورثة الموصى البينة ، كان قبل موت الموصى ، كانت الوصية لمسجد ، أو لأحد من الناس .

وكذلك القول في البيع ، إذا اختلف البائع والمشتري . فقال البائع : بعت الفخلة ، والصرم مدرك . وقال المشتري : اشتريت والصرم غير مدرك - هل ما بيننا من القول في الوصية .

وإن لم يعرف حين البيع ، وحين موت الموصى . فعلى الطالب للفسلة البينة . وعلى صاحب الفخلة للآخر اليقين .

وقال في امرأة ، أوصت لأحد بناتها ، بما فسل من الصرم ، في مالها . فقال هو : إنه فسل هذه الفخلة . فقالت إخوته : لا . فقال : من كان في يده شيء ، فهو أولى به . وعلى المدعى البينة .

فإن لم تكن هذه الفخلة ، في يد أحد وكانت مشاعة . فعلى الذى يدعى بالفسالة البينة . فإن كانت أوصت له بكلام ، يثبت في الحكم ، من أسباب الإقرار ، والقضاء . فما أقام عليه البينة بقسمائه ، كان له ذلك .

وإن كانت إنما أوصت له وصية ، فلا وصية لوارث . وله عفاؤه في الفسل الذى شهدت به البينة : أنه فسله .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - أيضاً ، في رجل أوصى . فقال : قطعتى من موضع كذا وكذا لغلان . ونظروا فإذا له في ذلك الموضع ، قطع كثيرة ، لا يدري أيتن هي ؛ لأنه لم يسم القطعة المعروفة .

قال: ينظر إلى القطع . فإن كن ثلاثاً . فله من كل قطعة ثلثها . وإن كن أكثر أو أقل ، فبالأجزاء .

وقول: يعطى قطعة، من وسط القطع .

وقول: يعطى أدون القطع ؛ لأنه يقع عليها اسم قطعة .

وقول: له أفضل القطع ؛ لأنه قد صح له اسم قطعة . فلا يتجزأ من أخذ قطعة . والاحتياط هو أفضلهن .

وإن أوصى . وقال: فروضى لفلان . ولم يقل: فروضى من مالى . والوصى فروضى معروف .

فإذا قال: فروضى الفخل لفلان ، فله جميع فروضه من الفخل . ولو لم يقل: من مالى .

فإن قال: فروضى لفلان . ولو لم يقل: فروضى من الفخل . فلا شيء له ، إلا أن تشهد البيعة . فإما قال: فروضى يعنى الفخل ، فلا شيء . فشهدت على ذلك ، حكم له بفروضه من الفخل .

ومن أقر لآخر بنخلة ، قد أخذت مفاصلها ، فى ماله ، أو فى أرض خراب ، لا يعمر أصلها . فقال صاحب النخلة: لنخلتى ثلاثة أذرع . وأنكر المقر الأرض . وقال: إنما لك نخلة بلا أرض .

قال: إن كانت النخلة ، التى أقر له بها ، فى الأرض الجرز . وبها القياس بين الفخل ، فى أرض جرز . فلها ثلاثة أذرع . وإن كانت فى أرض ، قد أخذت مفاصلها ، فلها القياس بينها ، وبين كل نخلة تليها ، إلا أن يكون بين النخلتين أكثر من ست عشرة ذراعاً فترجع النخلة إلى ثلاث أذرع .

ومن أوصى لرجل بنخلته . ولم يوجد له إلا نخلة واحدة ، فله ثلثها .
وإن كان له مال ، تخرج من ثلثه . كانت له النخلة ، أو ما خرج منها ،
من ثلث ماله ، إن كان له مال غيرها .

وإن قال : بنخلة فلا أراه جائزاً ، حتى يقول : من مالى له ، ووصية مئى له .
وقول : إذا أوصى بنخلة ، فهو جائز . ويكون له نخلة وسطية ، تشتري له من
مال ، إن لم يكن له نخل . وأراد الورثة أن يعطوه من نخله ، أو غيرها .
وإن كان له نخل ، كان له نخلة من نخله ، إذا كان فيها وسط من النخل .
وأما إذا أوصى له بنخلة من نخله ، فإن لم يوجد له نخل ، فليس له شىء .
وأما إن أوصى له بنخلة من ماله . ولم تكن له نخل وسطية . فإن له نخلة
وسطية ، من النخل التى فى ماله .

وإن أوصى له ، بنخلة معلومة ، من ماله أو عبد ، أو جمل معلوم ، فهو له ،
إن خرج من ثلث ماله . وإن تلف بعد موت الموصى ، فلا شىء له ، بعد ذلك ،
على الورثة .

فإن حصلت من النخلة ثمرة ، أو من العبد غلة ، كانت الغلة تبعاً ، لما أوصى .
له به ؛ لأنها من ماله .

وإن أوصى له بشىء من ذلك ، مجهول فى جملة ماله ، كانت الثمرة للورثة .
وكذلك الغلة . وليس له على الورثة ، إلا ما أوصى له به ، يوم الحكم . والله أعلم .
وبه التوفيق .

القول الرابع والثلاثون

في الوصية بالمأكلة والعطية

وقيل في رجل ، أعطى رجلا قطعة ، له مأكلتها عشر سنين . ثم هلك ، من قبل انقضاء العشر . فأراد الورثة ألا يمضوا ذلك . فأرى أن لهم ذلك ؛ لأنه لو رجع في حياته ، لسكن له ذلك . إلا أن يكون قال : يأكلها في حياته ، وبعد موته .

وقول : إن المأكلة تجيء شيئا بعد شيء ؛ وعطية المأكلة مجهولة ، وفيها الرجعة على حال ، سمى بها ، أو لم يسم ، ما لم يدك شيئا من المأكلة ، ويحوزه المولى ، ولو سمى عشر سنين ، ولو سمى في حياته ، وبعد موته ، فله الرجعة في حياته .

وإما أعطاه مأكلة شيء من ماله ، بعد موته ، عشر سنين ، أو لم يسم بشيء ، كان ذلك بمنزلة الوصية ، يخرج من الثلث .

فإن لم يرجع عن وصيته حتى مات ، أعجبني أن تكون جائزة ، بمنزلة الوصية .

وإن سمى عشر سنين ، في حياته ، وبعد موته . ولم يرجع في ذلك . أعجبني أن تكون له ، عشر سنين . فما كان منها ، في حياة المولى ، كان من رأس المال . وما كان بعد موته ، كان من الثلث ، بمنزلة الوصية . وإن لم يسم ، بعد موته . وإنما أعطى ذلك عشر سنين . فإذا مات المولى ، أعجبني أن تبطل العطية ، إلا إن

ثبتت للأكل ، مأكلة في التسمية . فأحرزها قبل موت المعطى . فأرجو أن يتم ذلك الذى قد أحرزه .

وإذا قال : قد جعلت له مأكلتها ، عشر سنين ، كانت - عفى - بمنزلة الوصية . والمأكلة عفى ، لا تخرج مأكلة في التسمية ، حتى تصير الثمرة ، بمنزلة ما يصلح للأكل .

وأما إذا أعطاه ثمرتها وهى نخل . فإذا أثمرت وأبهرها ، أى بينها وأحرزها . فقد أحرز الثمرة .

والهبة والصدقة ، وما أشبههما ، لا يثبت إلا بإحراز . إلا الصدقة ، إذا كانت لوجه الله . وكانت ممن تجب عليه الصدقة . وعلى من تجب له ، وقبلها المتصدق عليه . وإن لم يقبلها وردها . وقد كانت الصدقة لوجه الله .
فقول : ترجع إلى المتصدق وورثته .

وقول : إذا لم يقبلها ، أنفذت على غيره ، من أهل الصدقة .
وقول : إنها موقوفة على المتصدق عليه الأول ، حتى يقبلها ، أو يموت ، فتكون لورثته .

وإن رجع المتصدق بجهة ، فيما تصدق به ، كان له ذلك ، إلا فى الصدقة لوجه الله - على بعض القول .

وقول : إن الهبة والنخل ، وما أشبه ذلك كله ، مما يثبت بغير إحراز ، ويثبت بالقبول . ولا تكون للواهب رجعة ، فى ذلك ، إذا قبل الموهوب له ، أو المفعول .

وأما الإقرار . فنقول : لا تدخل فيه الجهالة . ولا يكون فيه إحراز . ويثبت معنى الإقرار . ويعجني في ذلك ، إذا قال : إن هذا المال لفلان ، أو ثمرته ، أو ما أكلته . وذلك المال ، مما يجوز فيه الإقرار ، من المقر ، إذا هو في يده . إن هذا الإقرار جائز . ولا تدخل فيه الجهالة . ولا إحراز فيه ، على المقر له . وهو له بثمرته ، كانت مدركة ، أو غير مدركة ؛ لأن هذا الإقرار منه ، أنه لم يزل ذلك المال له ، ولا يدعيه عليه لنفسه .

وأما إذا قال : مالي هذا ، أو ثمره مالي هذا ، أو ما أكلته لفلان . فهذا مما يختلف ، في ثبوته . فإذا ثبت ، لم يكن مستحيلاً . ولحقه معنى الاختلاف ، في الجهالة والإحراز . ويخرج مخرج العطية ؛ لأنه كان ماله ، حتى انتقل عنه ، بذلك اللفظ . ولم يكن أزلياً له بالإقرار ، في معنى الحكم . فإذا أقر بماله هذا . وفيه ثمرة مدركة ، فهي للمقر . وكذلك للمعطي والبايع والواهب والمتصدق .

وأما الإقرار ، إذا كان صحيحاً ، لا يدخله معنى العطية . فالثمرة للمقر له . ومن قال في صحته : قد أعطيت فلاناً ، مأكلة نخلتي هذه ، مادام حياً . فإذا مات ، فلا شيء له .

فمن أبي عبد الله : أن ذلك لا يجوز ؛ لأن هذه عطية ، فيها استثناء . فإن رجع صاحبها ، فله ذلك .

وإن قال : قد أوصيت لفلان ، بمأكلة نخلتي هذه ، مادام حياً . فإذا مات ، فلا شيء له . فالوصية جائزة . وهي من ثلث المال .

ويروى عن العلاء بن أبي حذيفة . فيمن أعطى رجلاً ، قطعة نخل مأكلة . فأكلها المعطي سفة . ولتبت في يده ، حتى حملت . ثم هلك المعطي .

قال : لا أرى للمعطى شيئا . وهي ثمرتها لورثة المعطى ؛ لأن الأول ،
قد انقضى ، قبل دراك الثمرة . إلا أن يموت المعطى . وقد صارت الثمرة فصصا ،
أو رطبا . فهي للمعطى ؛ لأن الأكل لا يقع إلا على مدرك .

وأما إن أعطاه ثمرتها . فإذا أنثرت . ونبتتها المعطى ، قبل موت المعطى .
فقد أحرز تلك الثمرة ، وثبتت له . والتسجير والتحدير أيضا إحراز الثمرة .
ومن أوصى لآخر ، بمأكلة ماله ، إن له ما أثمر ، من جميع ماله .

ومن قال في مرضه : قد جعلت ما كلة ثلث مالى لفلان ، إلى كذا وكذا
سنة ، وصية له . ثبتت له للمأكلة ، إلى الحد الذى حده له ، إذا أخرج من المال .
وإن كان له عبيد ودواب ، دخلوا في وصيته ، بالمأكلة الموصى له .

وعن أبى الحسن - رحمه الله - في رجل ، أشهد لأخيه ، بمل له ، تأكله في
حياتها . فإذا ماتت . فقال له . وقبلت ذلك . ثم إن أخيه أشهدت لابن لها ، بذلك
المال الذى تأكله ، مادامت هي . فإذا ماتت هي ، رجع المال إلى الورثة . إن ذلك
جائز ، للأول والآخر .

واختلف فيمن يوصى لابنه بمأكلة ثلث ماله ، حتى يموت . ثم هو لابن
ابنه من بعده . ثم للفتواء ، أو المساكين ، من بعد أن لا يبقى من ولد ولده أحد ،
من ذكر ، ولا أنثى .

فقول : إن هذه وصية باطلة ، ترجع إلى الورثة ؛ لأنه أوصى بها للوارث .
ولما مات مملوكها الورثة بالميراث . وبطلت وصية الوارث .

وفي بعض القول : إن الوصية جائزة ، الموصى له ، على الشرط الذي شرطه الموصى .

وفي رجل أوصى لبعض أرحامه ، بقطعة من ماله . وقال : لولدي فلان ، مأكلة غلة هذه القطعة ، عشر سنين . والموصى ورثة ، غير ولده . فهذا إقرار . ولولده غلة هذه القطعة ، عشر سنين . ثم القطعة الموصى له ، من ثلث مال الموصى . وإن أوصى بالقطعة لفلان . وأرضني لوارثه بغلتها ، عشر سنين . فالغلة للورثة ، عشر سنين ؛ لأن الوصية للوارث لا تجوز . ثم تكون القطعة ، الموصى له بها ، من الثلث .

وقول : إن القطعة تكون ، الموصى له بها ، من الثلث . والغلة لمن أوصى له بها ، مذ وقعت الوصية ، بهذه القطعة . ولهذه الغلة . وكل ذلك من الثلث . وإن مات من له الوصية . فالغلة لورثته ، إلى تمام المدة . وكذلك إن ثبتت الغلة ، بالإقرار الولد . ومات الولد ، قبل أن تمضي عشر السنين . فالغلة لورثته ، إلى تمام عشر سنين .

فإذا انقضت عشر سنين ، فالقطعة الموصى له بالقطعة ، من الثلث . وإن أوصى بالقطعة لرحمه ذلك . ثم قال : ولولدي مأكلة غلتها ، حتى يموت . فالقول فيها ، كما جاء في أول المسألة . وموضع موته ، كموضع انقضاء عشر سنين . والله أعلم .

— ٢٢٦ —

فصل

ومن أعطى رجلا ، في مرضه شيئا .

فقول : إن العطية لا تنبت .

وقول : إذا خرجت من الثلث ، فهي بمنزلة الوصية .

وإن قال : قد جعلت انفلان ، مأكلة ثلث مالى ، إلى كذا وكذا سنة ، وصية

له ، فذلك ثابت له ، إلى الحد الذى حمله ، إذا خرج من الثلث . والله أعلم .
وبه الدونيق .

* * *

القول الخامس والثلاثون

في الوصية بالوقف على الأولاد وغيرهم

ولهذا القول فصل ، في آخر القدي يليه

وقال أبو محمد : من أوقف ماله ، على ورثته ، لم يحس ذلك له ، لما رواه أصحابنا عن شريح .

وبروي أن النبي ﷺ قال : ليس على من وقع عليه سهام كتاب الله - حبس . وقال بعض أصحابنا : إذا كان آخر الحبس عليهم . ثم على الفقراء ، من بعدهم ، فهو جائز ، لتعلق حق الفقراء فيه بالوصية . والورثة التصرف فيه ، سوى البيع . والرقبة على الوارث ، لا تثبت . وكذلك الوقف ، لأنه أشبه بالوصية .

وعن سعيد بن قريش - في رجل ، جعل ماله عند موته ، وقفاً على وارثه ، ووارث وارثه . فهذا ليس من فعل المسلمين . وإنما هو من فعل أهل الخلاف . وأما أهل عمان ، فلا يرون إجازة ذلك ، أن يجعله يُوقفاً على وارثه . فإذا انقضوا ، فهو وصية للفقراء ، ولو كان وارث بعد وارث ، إذا كان آخره ، يرجع إلى شيء ، من أبواب البر ، ولم يكن للورثة فيه بيع .

ومن وقف ماله ، على فقراء قرية ، فمد من منها الفقراء . فالوصية تحبس ، حتى يوجد فيها الفقراء ، ولو خربت القرية ، لأنه يمكن أن ترجع القرية ، ويرجع إليها فقراء . وتسكون الوصية لهم .

وأما إن وقف ماله ، على قوم ونسولهم . فأتوا جميعاً ، رجعت الوصية ، إلى ورثة الوصي ، وورثتهم على سبيل ميراث الورثة الأولين .

وإن كان الوقف ، على مسجد ، أو بئر ، أو فلج ، أو شبه ذلك فخرّب . فالوصية بحالها ، مادام يرجى أن يرجع يعمر . ولا غاية لذلك ، وهو موقوف أبداً . وتجمع الثمرة والغلة . وتحبس على صلاحه ، ولو إلى يوم القيامة . وكذلك الوقف على الشذاء ، وفي الجهاد في سبيل الله .

وعن أبي الخوارى - رحمه الله - فيمن وقف نخلاً ، على رضى على الفلج . فن يأتي بطحن عليها . فله أن يأكل من تلك الفخسل . فأنكسرت الرضى ، ولم يأت أحد إلى تلك الرضى .

قال : لا ينبغي لأحد ، أن يتعرض لهذه الفخسل . فمن عرضها ، جعل ثمرتها عذبه . ولا يسلّمها إلى أحد ، حتى تقوم الرضى . ويأكل منها ، من يطحن بها . والداخل موقوفة على حالها .

ومن قال : ماله مدبر ، على فلان . فإله أعلم . لا نعلم في تدبير المال شيئاً . وإن قال : ماله رقبة على فلان . فلا نراه يثبت له شيء . ولم نرهم يحلون الرقبة في المال شيئاً . وإنما يجوز الوقف ، في المال والوصية . والصدقة في المال جائزة . والتدبير في المالك جائز .

وإن قال - في مرضه - : ماله وقف . فليس هذا بشيء .

ومن قال : مالى تلورثتى ، من بعد موتى . ثم لورثتهم ، من بعد موتهم ، مادام لهم وارث ، فهو لهم . قال ذلك ، أو لم يقل . وقوله هذا ، يثبت للأولين

الذين يرثونه . ولا يثبت لمن يأتي ، من ورثة ورثته ؛ لأن ملك ماله ، ينتقل إلى غيره ، بإقراره للأولين .

ومن لا يرى قوله : مالى لفلان إقراراً ، فلا يثبت ذلك اللفظ للأولين ، ولا للآخرين .

وإن قال : يستأني هذا ، وقف على ورثتي . لهم غلته . فإذا ماتوا ، فهو وصية منى للفقراء ، من مالى . وكان يخرج من الثلث ثبت ، إذا دخل فيه ، بوصية للفقراء ، وغلته للورثة ، في حياتهم ، على قدر سهامهم ، ولو جعله لواحد ، دون الجميع ، كانت الغلة لجميع الورثة بالوصية . ولا تثبت الوصية لو ارث .

ومن قال : مالى هذا ، وقف على بنى فلان . فإذا مات بنو فلان . فهو على بنى فلان ، قوم آخرين . فإذا ماتوا ، كان وقفاً على الفقراء . فليس نرى هذا من فعل أصحابنا . وإنما سمعنا هذا عن المخالفين .

فإن فعل هذا أحد من المسلمين . وقال : مالى هذا وقف ، على بنى فلان ، لم أره إقراراً . وإن كان عطية فالعاطية لا تثبت إلا بالإحراز .

وأما إن جعله وصية ، في صحته ، وخروج من الثلث . وبنو فلان هم غير ورثته ، إلى أن مات . فأرى هذا يثبت . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السادس والثلاثون

في الوصية والإقرار بالميراث والعطية

وما أشبه ذلك

وقيل : من أوصى لرجل ، بكل مال ، يرثه من أبيه . وأبوه حي . ثم مات أبوه قبله . ولم يرجع هو في الوصية . ولم يحددها إلا وصيته ، في حياة أبيه . فإن الوصية لا تقبض ، لأنها أسست على ما لا يملك .

ومن ورث هو وأخوه وأمه ، مالا من أبيه . ثم ماتت أمه . فورثها هو وأخوه : ثم مات أخوه ، فورثه هو . ثم أقر لرجل ، بما ورث من أبيه . وهو يظن أن جميع هذا المال ميراث له ، من أبيه ، على هذا الوجه . ثم تورع . وأراد أن يمسك ، ما ورث من أمه وأخيه ، ويسلم ميراثه من أبيه . وعلى ذلك ، كان إقراره ولفظه . وأما نيته ، فعلى الجميع .

فعل هذه الصفة ، لم أر أن يسلم إلا المقر له شيئا ، مما ورث من أمه وأخيه ، إذا لم يعلم ، أن له فيه حقاً .

وإن علم سلمه إليه ، أقر له به ، أو لم يقر . وفي ما بينه وبين الله . فإذا علم أنه أقر له ، بما ليس له . فلا بأس عليه بإمسأكه .

وأما في ظاهر الحكم ، فأقراره جائز عليه وثابت .

وإن أقر له ، بما ورث من أبيه . وفيما ورث من أبيه شركة ، في مال بين قوم ، ولا يعرف المقر . ولا يدري كم سهمه منه . فالإقرار ثابت جائز ، في ذلك

كله ، ما عرف ، ربما لم يعرف . ولا يحتاج الإقرار إلى معرفة ، إذا أقر بما ورث من أبيه ، ثبت له ما ورث من أبيه ، في كل شيء .

ومن باع ميراثه ، بمن ورث ، أو أعطاه إياه ، أو قضاه . وهما به طارضان . وميراثه مشاع . فذلك جائز ، إذا سمى كم هو من المال ، من ثلث ، أو ربع ، أو نحو ذلك .

فصل

والوقف : هو حبس الشيء ، للمعين على ملك الواقف ، والتصدق بالمففعة . ولا يلزم إلا أن يحكم به حاكم عدل ، أو يقول للوقف : إذا مت ، فقد وقفته . ولا يجوز وقف المشاع ؛ لأنه ضرر بالشريك . ولا يصح فيه القسم ، إلا للموقف ، ما دام حيا . وإن حكم به الحاكم جاز .

ولا يجوز الوقف حتى يكون آخره جهة ، لا تنقطع أبداً . وهو أن يكون آخره شيء ، من أبواب البر ، مثل الفقراء والشهداء والجهاد والمساجد ، أو شيء من أبواب البر الدائمة .

ويجوز وقف الأصول . ويختلف فيما سوى الأصول ، مثل الفأس والقندوم والمنشار والمسحقة والمسحاة والقدر والرحى والكتب والمصاحف والجفائز وما أشبه هذا . وما تجرى به المعاملة بين الفاس .

فقول : يجوز فيه الوقف .

وقول : لا يجوز .

ويجوز حبس السلاح والكراع، للجهاد في سبيل الله . ولا يجوز بيع الموقوف ولا تملكه ، ويبدأ من غلته بعمارة ، وإن لم يشترطها الموقف .

وأما الهدم ، من بناء الرقف وآلته ، صرف في عمارته . فإن استغنى عنه ، حبس لوقت حاجته ، وإن تعذر إهارة عيونه ، بيع ، وصرف الثمن في عمارته . ولا يقسم بين مستحقى الوقف .

ويجوز أن تحمل غلة الوقف ، أو بعضها والولاية إليه ، ما دام حيا . فإن كان الموقوف ، غير مأمون ، نزع الحاكم منه ، وولى عليه غيره ، ممن يؤمن عليه . ومن بنى مسجداً ، لم يزل ماله عنه ، حتى يخرج من ملكه ، بطريقة . ويؤذن فيه بالصلاة . ويكتفى بصلاة الواحد .

وفي بعض القول : بصلاة الجماعة .

والوقف في المرض ، وصية تخرج من الثلث . والله أعلم ، وبه التوفيق .

قال المؤلف : هذا الفصل هو من القول الأول . والله أعلم .

* * *

القول السابع والثلاثون

في الوصية والإقرار بالصدقات
وما أشبه ذلك

وقيل في امرأة ، أفرت واعترفت ، في صحة من عقلها وجواز أمرها ، طائفة
غير مكرمة : أنها قد تركت لزوجها ، جميع ما كان لها عليه ، من حق ، بحق له
عليها . فإن كان ذلك ، في صحتها ، ثبت الإقرار . وليس للورثة فيه خيار .
وإن كان في مرضها . وحقها معروف ، من العروس والحیوان والغنل ، كان
لورثتها الخيار ، في فدائه بقيمة ، أو بإتمامه ، على ما أشهدت به .
وعن أبي سعيد . رحمه الله . في رجل ، قال لولده : اذهب إلى زوجتي . فقل
لها : إنها قالت . إنها تترك حقها .
فلما جاءها قال لها : إن أبي يقول لك : اتركي حقلك .
قالت : كله لا . ولكن النصف .
فرجع الولد فأخبره .
فقال : ادعها إلى .
فرجع فدعاهما إليه . وكانا في معزل عنه . والولد عند جماعة من الناس .
فخرج الوالد إليه . فقال : خذ فلاناً وفلاناً ، فاذهبوا إليها .
فجاء الولد والقوم إليها . فقالت : اشهدوا ، أني قد تركت لزوجي فلان
ابن فلان ، كل حق لي عليه .

فقال الولد : قد استوفيتي ، من أبي فلان ابن فلان ، كل حق لك عليه ،
من صداق ، أو غيره . ولا بقي لك عليه حق .

فقلت المرأة : نعم .

فقال أخو المرأة : هذا فيه مشنوية .

فقلت : لا . ما فيه مشنوية .

وكانت صحيحة للعقل . وخرجا إلى الحج . وتوفي هذا الرجل .

وجاءت هذه المرأة ، تطلب حقها وقالت : إنه طلب إليها . ولم يعلم الوارث
فعلى هذه الصفة ، فتدبرى الرجل ، من حقها . ولا رجعة لها فيه ، بعد موته ،
ولو صح أنه طلب إليها ، إلا أن يصح أنه جبرها على ذلك ؛ لأنه إذا مات ، ماتت
حبيبتها . وليس لها على الورثة حجة ، بعد موته ، ولو صح أنه طلب إليها ؛ لأنه
يمكن أن تكون دعت هي إلى ذلك ، من غير مطلب منه إليها .

وأما الولد ، فيجوز له أن يستفهمها على وجه الاستفهام ، إذا لم يعلم كذبها ،
في ذلك . ويعلم أنها تربد إلجاء ذلك ، بغير حق ، وأنها تكذب فيه .

فإذا علم أنها تكذب فيه ، لم أحب له استفهامها ، في ذلك .

فإن فعل ، فقد قصير ، ولا إثم عليه ، في ذلك ، إذا لم يطلبها إليها ، أن يلحقه
بغير حق ، لم يأمرها بذلك ، ولم يعنها عليه . وإنما أراد بذلك استفهامها ، فيما
أرادته .

وقيل في امرأة ، أرادت أن تقر لأولادها ، بشيء من مالها ، في مرضها ،

فشق ذلك على زوجها ، فقالت له : أنرضى أن أخلى لك حقى ؟

— ٢٣٥ —

فقال لها : كل حق لك على من صداق وغيره ، فهو لى .
 فقالت له : نعم - إن مت - فماتت من مرضها . فهذا يقع فيه الاختلاف
 بعض يجعله بمنزلة الإقرار .
 وبعض يجعله ، بمنزلة الوصية .
 فالذى يجعله بمنزلة الوصية ، يبطل ذلك ؛ لأن الزوج وارث .
 والذى يجعله بمنزلة الإقرار ، يثبت له ، إذا ماتت .
 وإن صحت من مرضها ذلك . فإذا لم تحدد ، إن ماتت من مرضها ذلك ، فهو
 سواء . وإن حدثت في مرضها ذلك ، صحت منه .
 نفى بعض النول : إن ذلك ينتقض .
 ورجل أشهد لامرأته : أن عليه لها عشرين نخلة ، صداقاً لها عليه ، وما بقى
 من ماله ، فهو لابنه بحق ، فلما ماتت أصبحت المرأة ، أن لها عليه أربعين نخلة .
 فلما ما صح لها ، في ماله بالبينة ، ويبطل قضاؤه لابنه ، في المرض .
 فإن كان في ماله وفاء للمرأة ، وبقي منه شيء ، فهو لابنه .
 وإن لم يبق شيء ، فالمرأة أولى ، ولابنه عليه ، ما بقى من ماله ، بعد
 العشرين .

فإن بقى له مال ، بعد ما يصح عليه . من الحق ، استوفى ابنه من ذلك .
 وعن أبى سعيد - رحمه الله - في امرأة ، أقرت أن جميع كل حق وصداق
 لها ، على زوجها فلان واستحلها به . وهو أربع مائة درهم وخمسون درهماً . فقد
 استوفى منه ، وأبرأته في جميعه ، برآن قبض ، واستيفاء بحسب عرفته ،

ولم يعرفه هو . وليس له بؤفاء ، من حقه الذى له عليها . ولم يبق لها عليه شيء ،
فى صداقها المذكور ، فى هذا الكتاب . ولا غيره ، بوجه من الوجوه .
فعلى هذا ، يبرأ الزوج من حقها . على هذه الصفة .

وأما قولها : من ادعى عليه دعوى حق ، بوجه من الوجوه ، فهو ظالم له ،
فهو حشو من القول .

فإن صح عليه حق . وادعى عليه أحد حقاً ، لم يكن ظالماً له ، إذا كانت دعواه ،
على ما يوجب الحق .

ورجل مرض ، فأرسل إلى شهود . فلما حضروا . قال : تزوجتى هذه على
أربعين نخلة . انطلقوا إليها تترك عنى عشراً . وأعرفها بثلاثين نخلة أفضيها إياها .
فقالت : ما أعطانى مقبول . فقال له أحد الشهود : دع عنك نيتك ، وأوف هذه
المرأة حقها ، الذى عليك . فعد لها أربعين نخلة ، فى مواضعها . وبرىء إليها منها
بحقها . فهذا ثابت ، إذا كان عدلاً ، لأمر القضاء ، ورآه المدل قضاء . مثل صدقات
الفضل ، من بلدها .

وقول : للورثة الخيار ، إن شاءوا أتموا ذلك . وإن شاءوا تقضوه ، وقضوها
أربعين نخلة . مثل قضاء صدقات بلدها .

وإن قال للشهود : قد تمت لزوجتى هذه ، بى هذا ، وما فيه ، بثلاثمائة درهم ،
من مالها . فهذا للورثة فيه الخيار . إن شاءوا أتموه . وإن شاءوا تقضوه . وقضوها
بما أقر لها به ، من الحق ، إن كان معروفاً .

وإن كان غير معروف ، بقيمة البيت ، وما فيه . وقضاء الریض ، فلا يجوز ،
فى قول بعض المسلمين وهذه مثل الأولى .

وإن قال: بعت من مالها ، بنحو من ثلاثمائة درهم ، أو بثلاثمائة درهم . فأقل ما يثبت ، بنحو الثلاثمائة درهم .

وقول : في النحو . يفتقض شيء من الثلاثمائة درهم ، ولو درهما واحدا . وهذا يمكن أن يكون باع من مالها ، بغير أمرها ، يساوي أكثر من ثلاثمائة درهم ، بثلاثمائة درهم ، بغير أمرها . فيلحق عليه قيمة المال ، الذي باعه ليس الثمن الذي باعه به . ووجب في هذا ، أن يكون لها قيمة للبيت ، وما فيه ، إن لم يتمه الورثة . فافهم ذلك . وإن حضر الورثة ، وسمعوا هذه الشهادة . وقال أولاده ، من غير هذه المرأة : إن هذا الفخل قضاه أبونا أمنا . فأرى - في هذا - إن كانت الفخل في يد الوالد . فالأولاد مدعون في ذلك .

فقول : يثبت على الأولاد ، قضاء ولدهم في مرضه .

وقول : لا يجوز . .

وأنا أحب أن لا يجوز ذلك ، إذا كان للوالد مال . وتلحق المرأة ومال زوجها .

وإن لم يكن للوالد مال ، رأيت هذا جائزا ، من فعل الوالد ، في مال ولده .

وإن لم يغير ذلك الوالد ، ثبت عليه في الحكم ، على كل حال .

وإن لم يصبح ذلك الولد بالبيعة ، فلا يثبت له شيء بدعواه . فافهم ذلك .

وذلك إذا ثبت قضاء الوالد ، في بعض القول .

والذي نقول : إن قضاء الوالد ، على كل حال منتقض . وتلحق المرأة مال زوجها ،

حيث ما كان . وللولد ما صح له بالبيعة .

وأما ما أكل الوالد ، على ولده . فليس يزيل أصل إمامه ؛ لأنه يجوز ذلك للوالد ، في مال ولده . ولا تكون حجة ، إلا أن يدعيه . وهو لا يغير . ولا ينكر . فإن ذلك يثبت له ، في الحكم . ويبطل مطلب الولد بعد موت الوالد . إذا ادعى ملكته الوالد . وهو لا يغير ، ولا ينكره .

وإن صح القضاء في الدخل . فللدخل أرضها وسماؤها ، ولو لم يسم ، لأن الأرض تبع للدخل ؛ وقد يثبت ذلك القول ، في ثبوت القضاء ، في أول المسألة . وقيل في رجل ، تزوج امرأة ، على صداق . فلما حضرها الموت . قال : إن على زوجتي ، كذا من الصداق ، صداقا لها على . وهو أكثر مما تزوجها عليه . هل يثبت لها ، ما أقر لها به ؟

قال : نعم .

وإن قال : إن لها عليه كذا ، صداقها الذي تزوجها عليه . وهو أكثر ، لم يثبت .

والفرق بينهما أن الأول يجوز أن يكون لها عليه صداقان . والثاني : إنما قال الذي تزوجها عليه . وصح أنه تزوجها ، على أقل . والله أعلم . وبه التعويق .

• • •

القول الثامن والثلاثون

في الوصية باللقطة

وقيل في امرأة ، لقطت دفنانير . فسلمتها إلى رجل . فأتلفها الذي سلمتها إليه ،
أو لم يتلفها . إلا أن الذي لقط الدنانير ، أزهى نفسه ، أو سلمها إلى غيره ومات .
فأوصى إلى وصي له : بأن عليه كذا وكذا ديناراً ، لقطة لتلفها . فاحمل فيها ،
بما يرى المسلمون . كيف يعمل . وأوصى هذا الوصي ، بهذه الدنانير . وما يجوز
له ، أن يعمل فيها . فليعرف هذه الدنانير ، إن كان لها صفة وعلامة ، تعرف بها .
فإن وجد لها من يستحقها ، بعلاقة ، أو بينة ، إلى سفة . وإلا فقد قيل : إنها
تفرق على الفقراء . وإن جاء ربها ، خير بين الأجر والفرم . وهذا رأى المسلمين ،
في اللقطة ، فيما معنا .

وكذلك لو أن الذي سلمت إليه ، عرفته أنها لقطة وماتت . فيجب عليه
أن يعرفها ، إن كانت لها علامة . فإن عرفت بعلامتها ، دفعها على ما يوجب الحق .
وإن لم تعرف ، كان تفريقها على الفقراء . على ما وصفت لك
وإن ردها إلى من سلمها إليه ، وسعه ذلك ، إن قدر عليه .

وعن أبي الحسن - رحمه الله - في اللقطة ، إذا أتلفها ملتقطها وضمها ، فإنه
يوصى بها لربها ، إن صح لها رب . ولا يوصى بالتخيير فيها ، وإنما التخيير ، فيما
لا ضمان فيه ؛ لأن من أخذ اللقطة ليحفظها ، ثم تصدق بها ، قال بعض أصحابنا :
لا ضمان عليه فيها . ولا وصية .

وقال بعضهم : يوصى بالتمخير لربها ، إن صح لها رب ، الأجر والنعم .
فأما المتعدى فيها ، فعليه الوصية بها ، عرف صاحبها ، أو لم يعرفه . وهو
أن يوصى : أن عليه حقا ، لمن لا يعرفه . فإن عرف ، دفع إليه ذلك الحق ، في ماله .
وبعض قال : يوصى : أن كل حق يصح عليه لأحد ، يسلم إليه ، في ماله .
والله أعلم . وبه التوفيق .

القول التاسع والثلاثون

في الوصية بالدين والدراهم والدنانير

وقيل فيمن أوصى : أن عليه من الدين كذا وكذا ، لمحمد بن علي بن عبد الله ، من أركى ، أو مفتح . أو من قرية من القرى . فيوجد في ذلك البلد ، ثلاثة رجال ، كلهم محمد بن علي بن عبد الله . فإذا لم يصح هذا ، لأحد منهم بعينه ، بصفة يعرف بها ، أو حلة ، أو صفاة ، أو سبب من الأسباب ، يستحق به دون الآخرين ، كانوا في الحكم سواء .

وإن أصبح أحدهم ، أنه له دون غيره ، كان له . وإن ادعوه جميعا . ولم يصح عليه لأحدهم بيعة ، كان لكل واحد منهم المئين ، على صاحبه ، على حسب ما يتداعونه ، ويراه الحاكم .

وإن نكل أحد منهم عن المئين ، على ما يراها عليه الحاكم ، في ذلك ، قطعت حقيقته ، من هذا الحق . وكان لمن حلف منهم .

وإن حلقوا جميعا . نفى بعض القول : إنه بينهم .

وفي بعض القول : إنه موقوف ، حتى يصطلحوا فيه ، على أمر ، أو يصح لأحدهم البيعة ، فيستحقه دون صاحبه ، بوجه الحق . وكأنني أستعطي هذا القول في الحكم . وأما في الخلاص ، فأرجو أن ذلك يسع . والله أعلم .
ومن أوصى لرجل ، بمائة درهم ، بعينها وله ديون على الناس .

فقيل : إن له ثلث هذه المائة ، يوقف الثلثان منها . فإذا استخرجوا من هذا الدين ، ما يكون جميع هذه المائة والوصايا ، لا تجاوز الثلث ، فهو أولى بهذه المائة . وإن زاد ذلك على الثلث ، كان الثلث في الوصايا بالحصص . وإن كان المال غير الدين ، تكون الوصايا ، أقل من ثلثه ، كانت المائة لمن أوصى له بها .

وإن قال في وصيته : أعطوا فلانا ، حتى مائة درهم ، من مالي ، فهو جائز ويعطى مائة درهم .

وإن قال : إلى مائة درهم .

قال : يعطى مائة إلا شيئاً يسيراً ، إذا قال : من مالي .

وقول : إن قوله : حتى مائة . وإلى مائة سواء ويعطى مائة .

ومن قال : أنفق على عيالي ، أو زوجتي ، أو خادمي إلى ألف درهم ، من مالي ، أو من عندك فادعى أنه أنفق ، كما أمره . فعليه البينة ، على ما أنفق ، حتى نقول الزوجة والخادم : إنه قد أنفق عليهما ، ما ادعى من هذه النفقة .

وقول : إن هذا مثل التصديق .

فالذي يميز للتصديق - إذا حدد له حداً - يميز ذلك .

والذي لا يميز التصديق ، لا يميزه .

وإن قال له : أنفق عليهما عشرة آلاف درهم في شهر .

فقال : القول في ذلك ، قوله مع يمينه ، إذا أقرت الزوجة ، أو الخادم ، بما ادعى

وهو مثل رجل قال لرجل: ادفع إلى غلامي هذا ، ألف درهم . فقال الغلام : إنه قد دفعها إليه . فالقرل قوله .

وإن أنكر الغلام . فعلى الدافع البينة : أنه دفع إليه ألف درهم .

قال أبو سعيد - رحمه الله : إذا حد له حداً : أنه يدفع إليه ، أو ينفق إلى ذلك الحد . وليس عليه أكثر من ذلك . ولو دفعه على معنى قول أبي سعيد : إنه إذا حد له المولى حداً . فليس على المولى أن يرد عليه أكثر مما حد له ، ولو دفع الآخ . إلى العبد ، وأنفق عليه أكثر من ذلك ، لأنه أُلِف ماله برأيه .

وإن أوصى لرجل بنفقة خمسة دراهم في كل شهر ما عاش ، ولآخر بثلاث ماله فإن الثلث بينهما . يأخذ الذي أوصى له بالثلث ، نصف الثلث ، يصنع به ما يشاء . ويوقف نصف الثلث ، لصاحب النفقة ، ينفق عليه من ذلك ، خمسة دراهم ، في كل شهر - ما عاش .

فإن مات من قبل أن يستهلك ، نصف الثلث ، رد ما بقي ، على الموصى له ، بالثلث الأول .

وإن استقل صاحب النفقة ، ما عزل له ، قبل أن يموت . فليس له غير ذلك .

وقيل : ولو أوصى رجل لرجل ، بمائة درهم بعينها . فوجد للموصى هذه المائة درهم . ووجد له ألف درهم على ملى أو غير ملى . ولم يوص الموصى بشيء من الوصايا إلا بهذه المائة درهم . فإنه يحكم له بمائة درهم . ولا تبطل الوصية بها . ولكن يسلم إليه ثلث المائة . ويوقف الثلثان ولا يسلمان إليه ، ولا إلى الورثة .

فإن صار إلى الورثة من الحقوق التي على الغرماء ، ما تكون المائة ، تخرج من ثلث ما حصل من الغرماء ، دفع المائة إليه .

وإن كان أقل من ذلك ، سلم إليه من المائة ، بقدر ما يخرج من الثلث ، من سائر ما يحصل من الغرماء مع المائة . وهي بحال موقوفة ، حتى يصير الورثة إلى حقوقهم .

فإن بطلت الحقوق بوجه من الوجوه . وصح أنه لا يصل الورثة إلى شيء ، من مال الهالك . فحينئذ ما بقي من المائة ، الموصى بها بعينها للورثة .

فإن أوصى لرجل بهذه المائة بعينها ، ولآخر بمائة درهم . والمسألة بخالها ، فإنه يسلم إلى صاحب المائة ، ثلث المائة ويوقف باقيها .

فإن خرج من الدين ، حاصص الموصى له بالمائة المبهمة - الورثة ، فيما صار إليهم ، بعد أن يصير إليهم ثلاثمائة درهم . فيحاصصهم ، ولا يأخذ صاحب المائة شيئاً ، حتى يستوفى صاحب المائة المبهمة ، ثلث مائة ، كما أخذ صاحب المائة ، ثلث المائة .

فإذا استوفى صاحب المائة ، ثلث المائة . فما خرج بعد ذلك ، من الدين ، كان للموصى له بالمائة المبهمة والمعلقة نصفين . فيأخذ هذا نصيبه من المائة المعلقة . ويأخذ نصيبه من المال ، حتى يستوفيا حقهما . وما بقي للورثة .

فإذا صار للورثة من عقد الغرماء خمسمائة درهم ، استحق الموصى له مائته . وإن صار لهم مائتان من الدين ، كان للموصى له بالمائة المعلقة نصفها والموصى له بالمائة المبهمة ، خمسون درهماً : مما في أيدي الورثة . ولا يدخلون في المائة المعلقة ،

بشيء على حال ، اكدان المال قائما ولم يأت عليه حال بطلان ، بلا شك في ذلك .

وإن أوصى لرجل ، بعبد بعينه . ولرجل بمائة درهم . فوجد له العبد . وهو يساوي مائتي درهم ، ودين تسمائة درهم . فإن الوصية تخرج من ثلث المال ، على حال . فيلحق الموصى له بالعبد ، ثلث العبد . ولا يسلم إليه العبد . ولكن يسلم إليه ، غلة ثلث العبد . ويوقف عليه العبد ، وثلث غلته . فإن استوفى في المال كله ، سلم إلى صاحب المائة ، مائة درهم . وأخذ الورثة ستمائة درهم وسلم إلى صاحب العبد ، عبده وغلته . فإن أغل العبد في ذلك ، ألف درهم ، أو أقل ، أو أكثر . فهو له ، وما أغل . ولا يدخل في ذلك الورثة .

وإن بطل المال كله ، إلا العبد وحده . فإن العبد ، يكون للورثة ، والموصى له به . وللموصى له بالمائة . فيكون للذي أوصى له بالعبد ، تسعاه وتسعاً غلته . ولا يشاركه في ذلك الورثة ، ولا الموصى له بالمائة ، على حال . ويكون سبعة أضعاف العبد للورثة . ويدخل معهم الموصى له بالمائة ، حتى يستوفى ، إن كان فيه وناء . فإذا استوفى ذلك ، إن الورثة لا يقدرّون ، على أخذ أموالهم .

وقيل في رجل ، أقر لفلان ، في منزلي هذا ، ثلاثين درهماً . ثم مات .

فقال الموصى له : يقوم البيت . فما بلغت قيمته ، أخذت بها من أصله .

وقال الورثة : بل نعطيك دراهم ، كما سمي الرجل . فليس له إلا الدراهم .

وعن أبي المؤثر - رحمه الله - في رجل ، أوصى بثلاثين ديناراً فنفذ منها

وصيته ، التي في موضع كذا وكذا . فباقي من هذه الدنانير : بعد إنفاذ تلك الوصية ، فهو للفقراء والمساكين وصية . هل يجوز هذا ؟
قال : نعم .

قلت : رأيت إن نظر إلى وصيته تلك . فوجدت خمسة عشر ديناراً . أو وجد موصى للهالك ، خمسة عشر ديناراً حاضراً . فأراد أن ينفذ منها الوصايا . ثم يبيع على مهلة ، من مال الموصى . ويعطى الفقراء والمساكين ، الخمسة عشر ديناراً الباقية ، بقيمتها عليهم . فأبى ذلك الفقراء وقالوا : قد علم أن لما نصف الثلاثين ديناراً ، ولأصحاب الرصايا النصف . وكل شيء أردت أن تعطيه أصحاب الوصايا ، فأعطنا مثله . كيف القسم بينهم .

قال : أرى أن يكون للفقراء النصف . وللموصى لهم النصف . فإن شاء الوصى ، قسم ما بينهم ، من الدنانير . وإن شاء قدم أحد الفريقين ، وآخر الآخرين . وباع من المال ، وأوفاهم جميعاً .

وإن تلف المال ، قبل أن يوفيهما جميعاً ، ضمن للذين أخرهم ، نصف ما دفع للذين قدمهم ؛ لأنه إنما كان للأولين ، نصف ما دفع إليهم . وللآخرين نصفه . فإنما يضمن لهم ، الذي كان لهم . وإن نقص الثلث ، عن الثلاثين ديناراً فهو بينهم بالحصص .

وإن أوصى أن تنفذ وصاياه ، من دنانير له معروفة . وما بقي منها ، فهو وصية لفلان . فإنه يبدأ بالوصايا ، ولو لم يبق من الدنانير شيء .
وكذلك إن قال : فما بقي من الثالث ، فهو كذلك . إنما يعطى ما بقي .

فإن لم يبق شيء ، لم يكن له وصية .

ولو وجدت الدنانير المحدودة ، أكثر من الثلث ، رجعت الوصايا منها ، إلى الثلث .

وإنما ثبتت الوصايا ، فيما يخرج منها ، من الثلث . فتنفذ الوصايا من ذلك . فإن بقي شيء ، فهو وصية لفلان وإن لم يبق شيء . ولم تنفذ الوصايا ، فلا شيء لفلان .

وإن أوصى أن تنفذ عنه وصاياه ، وما بقي من ثلث ماله ، فهو وصية لفلان . وإن استغرقت الوصايا الثلث ، فلا شيء له . وتنفذ الوصايا . ثم ما بقي من الثلث ، كان للموصى له بالفضل .

وعن الحسن بن أحمد - رحمه الله - فيمن أوصى لصبيان يقاتي ، وباتين ، وأغياب ، بدرام معلومة عدداً . والدراهم تختلف . منها شيء أكثر من شيء . قال : أحب أن تقسم بينهم بالوزن ، إذا اختلف وزنها .

وعن سعيد بن قريش - رحمه الله - في الرجل ، الذي أوصى للفقراء بدنانير ، تفرق عليهم . ففي ذلك اختلاف .

قال بعض : تجزأ بالأجزاء ، وتفرق على الفقراء .

وقال بعض : تصرف وتفرق عليهم .

وإن أوصى بمسرة دراهم ، أو بمسرة دنانير للأقربين ، إنها تعرف . وتفرق على الأقربين . وليس في ذلك اختلاف .

وعن أبي الحسن - فيمن أوصى بمائة دراهم ، تفرق عنه في السوق . فإنها تفرق في السوق ، الذي أوصى فيه على الفقراء . كل واحد بما رزق .

وعن أبي علي - رحمه الله - في رجل ، حضره الموت . وله على رجل مئسر ، مائة درهم . وأوصى له ، بثاني المائة درهم . التي عليه . وخلف مائة درهم عيضا . وأوصى لرجل آخر بثلاثها . ولم يخلف شيئا ، سوى هاتين المائتين .

فالجواب : أنه يضرب اثنان ، في ثلاثة . فذلك ستة . فلموصى له بالثلثين ، الثلث من جميع الوصية . وهما سهمان من الستة . هي للمئسر ، ثلث ما في يده . وهو سدس الجميع . وتقسم المائة التي خلفها ، على خمسة للموصى له ، الخمس من ذلك . وللورثة أربعة أخماس .

فإن أدى المئسر ، بقية الدراهم ، التي عليه ، قسمها أيضا ، على خمسة . فلموصى له الخمس . وللورثة أربعة أخماس .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : في هذه المسألة نظر .

وقيل في قوم أوصى لهم رجل ، بألف درهم ، فيما بينهم . وليس لهم شهود إلا هم فشهادتهم لهم لا تجوز ، إلا أن يقيمها الورثة .

وقال أبو الحواري : إن كان هذا الألف ، يخرج من ثلث مال الموصى . وقدروا أن يأخذوه من مال الموصى سرا ، كان لهم ذلك .

وعن الأزهري بن محمد بن جعفر - في الذي يوصى بمائة درهم ، للفقراء والأقربين . ولم يقسم الدراهم بين الفقراء والأقربين . فالدراهم تكون على نقد بلد الموصى ، في الزمان الذي أوصى فيه .

- ٢٤٩ -

وقول : على نقد ، يوم تنفيذ الوصية .

وقول : نقد يوم يموت الموصى .

وقيل في رجل ، أخذ من رجل عشرة آلاف درهم ، فأثبت على نفسه ،
خمس آلاف منها وبينها . ففرض إن كان الذي أخذها مستحيلاً لأموال الناس .
فمليه الخمسة التي أثبت على نفسه إلا أن يصاب المال بعينه .
وإن لم يكن مستحيلاً لأموال الناس ، فهي عليه جميعاً .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - فيمن أوصى للمسلمين بدراهم . وأراد
الموصى أن يفرق حباً عن الدراهم بقيمتها . فليس له ذلك . ويفرق دراهم
- كما أوصى الموصى - على نقد البلد ، يوم التفريق . وإن سمي بها دراهم ، موصوفة
من المزيف أو غيره من الغش ، أو غير ذلك من أجناس الدراهم ، فإنه يفرق
كما سمي .

وإن لم توجد التي سمي بها ، أخرج بقيمتها بالصرف على نقد ، يوم تفريق
الوصية .

وفي رجل أوصى بثلاثين ديناراً يذبح منها ، ما يوجد في وصيته التي شهد بها
فلان وعلان لأقاربه . وتسلم إليهم . فما فضل من الثلاثين ديناراً بعد ذلك ، وصية
للفقراء . فوجد في وصيته تلك التي شهد بها فلان وعلان ، لقوم من أرحامه .
كل رجل منهم بشيء مسمى وهم عشرة أنفس . فوجد منهم اثنان ، قد ماتا .
قبل أن وصى هذا المالك ، بهذه الثلاثين ديناراً ، فحياة الموصى ووجد منهم ثلاثة ،
قد ماتوا ، بعد الوصية ، وقبل موت الموصى ووجد منهم واحد ، من ولد هذا

— ٢٥٠ —

الخامس . وهو حي ، له شيء مسمى ، معروف في الوصية . وبقي منهم أربعة أنفس ، من ولد جده الرابع ، أحياء بعد موته . فإنه ينظر إلى حصة هؤلاء الأربعة الأحياء ، الذين من ولد جده الرابع . فيدفع إليهم . وينظر إلى حصة الاثنين اللذين ماتا ، قبل وصية الهالك بالتلاثين ديناراً ، وإلى حصة الثلاثة الذين قد ماتوا ، في حياة الموصي ، وبعد ما أوصى بالتلاثين درهما . فيدفع حصته هؤلاء الخمسة ، إلى الورثة وينظر إلى ما بقي من الثلاثين ديناراً ، بعد ذلك . فيقسم على الفقراء . وليس للذي من ولد جده الخامس ، من هذه الثلاثين ديناراً شيء . ويعطى هذا الذي من ولده الخامس وصية من مال الموصي

فإن نقص مال الهالك ، عن هذه الوصايا ، ضربوا في ثلث المال . كل واحد منهم بحصته . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الأربعون

في الوصية بالبيت وما فيه

وقيل فيمن أوصى ببيته. وهو معروف ، وبما فيه من متاع . فإن كان يخرج ، من ثلث ماله . فثبت أن تثبت له الوصية .

واختلف في المتاع .

فقول : إن اسم المتاع يأتي على جميع الأشياء ، حتى الأصول .

وفي بعض القول : إلا الحيوان والأصول .

وفي بعض القول : على ما تخرج عليه لغة الناس ، في معنى المتاع ، مع أهل ذلك البلد الذي فيه الوصية .

وإن أوصى له ، ببيته هذا وما سد . فبعض يقول : يثبت له البيت ، وما سد من الأصول والحيوان والأواني ، وغير ذلك ، من جميع ما سد . وبعض يثبت له البيت ، ويضعف ما سد .

وإن قال : قد أوصيت له ، بهذا البيت ، وما سد بابه . فيشبه أن يكون هذا والأول سواء .

وإن كان في البيت أبواب كثيرة . فما سد الباب الخارجى ؛ لأن أبواب البيت داخلية في الوصية ، إذا كانت مركبة . وهي منه .

وإن أوصى له ، ببيت في داره . فله ذلك البيت وطريقه ، إلى أن يخرج ، من باب الدار . ولا يعطى بيتاً مذبوها ، لا ينتفع به .

وفي الأثر : من أعطى رجلاً ، أر أوصى له بدار ، وما سدت أبوابها . وفي الدار نخل ، إنها من الدار . وكذلك الدراهم .

وأما العبيد والدواب ، فقد جرى الكلام فيها باختلاف ؛ لأنه مما يدخل ويخرج ، ويحيى ويموت .

وقال بشير : إن شهد الشاهدان ، على شيء من الرقيق والدواب : أنه كان في الدار ، ساعة أشهد بها ، كان من الدار . وإن لم يصح ذلك فلا .

وعن أبي المؤثر - رحمه الله - فإن قال الموصي : قد أوصيت لفلان ، بما في بيتي . وكل شيء كان في بيته ، في وقت ما أوصى ، من عروض ، أو حيوان ، أو عين ، أو حلي ، أو رقيق . فالوصية فيه ثابتة . وما كان داخلاً ، في سقف جدر البيت ، من داخل . فهو من الوصية . وما كان خارجاً ، من سقفه ، فليس من الوصية .

وكذلك السكوى ، ما كان منها مختوماً . فما كان داخلاً فيها ، فهو في البيت . وما كان إلى خارج ، فليس من البيت . وما كان نافذاً من البيت إلى خارج . فنحجب أن لا يكون في البيت ؛ لأنه لو حلف حالف ، أنه لا يدخل هذا البيت ، فأدخل يده في السكوى ، لم يحث . وكل شيء أدخل في البيت ، بعد ذلك ، فلا وصية فيه .

ولومات الموصي ، وهو في البيت . وكل شيء كان في البيت ، في وقت ما أوصى الموصي ، فهو داخل في البيت ، ولومات الموصي . وهو خارج منه ، إذا كان يملكه الموصي ، يوم الوصية .

وإن قال الموصى : قد أوصيت لفلان ، بما فى البيت ، أو بما فى البيوت ، فالوصية باطل . إلا أن يعرف البيت ، أو البيوت شهادة البيئة . ويكون ذلك ، فى ملك الموصى ، يوم يوصى .

وإن أوصى له ، بما فى بيته . فكل شيء ، أحاط به جدر بيته ، من الجفوز^(١) والحجر والشجر والذهب والخشب المعنى عليها ، والأوتاد المبنى عليها ، والأوتاد المتودة ، والعرش والدعون والسماد ، والخشب المطروح ، والأكنف ، والآبار . وكل ذلك داخل فى الوصية ، وتقع للبيت . وأما بستان الدار ، فلا يدخل فى الوصية . وإن أوصى له ، بما فى بيته . وله بيوت . ولم تعرف للبيئة أيها . فله جزء منها ، على قدر عندها . وإن كان ساكنها فى واحد ، من بيوته . فشكله سواء . فإن أوصى ، بما فى بيته . وهو ساكن ، فى بيت غيره . وله بيوت ، غير ذلك ، أو لا بيت له .

فإن لم يكن له بيت ، وقعت الوصية ، على ما فى البيت الذى يسكنه . وإن كان له بيوت . فإنما تقع الوصية ، على ما يملك . ولا تقع على ما فى البيت الذى يسكنه ، إذا كان له غيره .

وإن قال : قد أوصيت له ، بما فى بيتى الذى أسكنه . فإنما تقع الوصية على سكنه ، دون غيره ، كان يملكه ، أو لا يملكه .

وإن قال : ما فى بيتى الذى أنا فيه ، وقعت للوصية على البيت ، الذى هو فيه ، تلك الساعة خاصة ، دون سائر المنزل ، إلا أن يكون فى غير سقف ، مثل حجرة ، أو عريش ، وقعت الوصية ، على ما فى السكن كله .

(١) لغة بعض العمانيين . يسمى الحجرة جنوزا . وبعض يسميه صفة .

وإن قال : قد أوصيت له ، بما فى المنزل الذى أنا فيه . فإن الوصية تقع ، على ما فى السكن كله . وليس هو مثل قوله : بيتى ، ولو كان فى بيت منه خاص .

وإن قال : دارى ، فهو مثل قوله : منزلى .

وإن قال : قد أوصيت بما فى سكنى . فإنه يقع ، موقع منزلى .

وكذلك قوله : مسكنى ، بمنزلة منزلى ودارى .

وإن أوصى له ببيته هذا . وهو فى بيت له ، لم يكن قوله هذا ، بموجب له ، حتى يسميه ، أو يشير إليه ، بما يعقل عنه .

وقال ابن محبوب - فى امرأة ، أوصت لجارية ، بالبيت وما سد .

قال : لا شئ لها ، إلا أن تقول : بيتى وما سد .

وإن قالت : ببيتى وما سد . فوجد لها ثلاثة بيوت .

قال : لها من البيوت بالحصص : كل بيت ثلثه .

ومن أوصى : أن يُبنى فى ماله ، أو من ماله مسجد ، أو بيت ، أو منزل ،

لرجل آخر . فإنه يكون حده ، فى الطول والعرض والرفع فالطول والعرض ،

مقام رجل . والرفع قامة رجل . والله أعلم .

ومن جواب أبى الخوارى - رحمه الله - فى رجل - أوصت له جدته ببيت ،

فوقه سطح . وفوق السطح غرنة . والغرنة سطح غيره - فقال الوارث : إن ظهر

البيت له .

وقال الموصى له بالبيت : إن له ظهر البيت ، وأرضه وسماؤه

قال : إن كان البيت محدوداً ، تعرفه البيعة . فجميع ذلك البيت ، للموصى له به . ما سفل وعلا ، وما استحق .

وإن كان البيت ، غير محدود . ولا تنف عليه البيعة . فهذا شيء مجهول . ولا تثبت هذه الوصية ، إلا ما اتفق عليه الموصى له والوارث ، من هذا البيت . وسئل أبو سعيد - رحمه الله - عن امرأة تقول : كل شيء في منزلها هو لزوجها . وهي قاعدة في المنزل . وفيها حلى وعليها كسوة .

قال : عندي أن هذا كله للزوج ؛ لأنه مال ، وفي المنزل .

ومن أوصى لفلان ، بسكنى بيته ، وغلة ماله حياته ، أو ما دام حياً ، أو إلى أن يموت .

قال : جائز .

وكذلك إن قال : قد أوصيت لفلان ، بغلة مالى ، ما عاش .

قال : له غلته ، ما عاش ، إلى أن يموت .

ومن أوصى بدار ، وما فيها . وفي الدار - وقت ما أوصى - عبيد وحيوان ودرهم ، وغير ذلك . ما الحكم فيه ؟

قال : أما الدرهم ، فليس للموصى له منها شيء ، بلا اختلاف .

وأما العبيد والحيوان ، ففيه اختلاف . والآية والحب ، وغير ذلك للموصى له . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الواحد والأربعون

في الوصية والإقرار

بالمقاس والمقاع والآنية والرثة والغياب

عن أبي الحسن - رحمه الله - في رجل ، أوصى لرجل ، أو أقر له بمقاسه ،
أو برثته ، أو بمقاعه .

قال : يثبت له كل شيء بآنيته ، ما سوى الأصول والحيوان ، إلا في قوله :
رثته . يدخل فيها الحيوان أيضا . ويدخل في ذلك - السيف والترس والكتب
والمصحف .

بأن قال : مقاع بيته ، أو رثة بيته ، أو مقاش بيته ، لم يدخل - في ذلك - المصحف ،
ولا الكتب ، ولا السيف ، ولا الترس ، ولا الأطعمة ، ولا الحيوان . ويدخل فيه
سائر ذلك .

وأما قوله : مقاعه ومقاشه . فيدخل فيه كل شيء ، ما سوى الحيوان
والأصول .

وإن أوصى له بآنيته ، لم يدخل في الآنية ، المديّة والمخالب . وإنما يدخل فيه
آنية البيت .

وقوله : في قوله : مقاعه ، يثبت للموصى له ، جميع ما كان للموصى ، من نخل
وأرض وعبيد ، جميع ما كان له ، على هذا القول ، للموصى له ، والمقر له وهو
قول أنى معاوية - على ما يوجد عنه .

وبعض يقول : إن المتاع ، على ما يخرج عليه ، لغة القاس ، من معنى المتاع ، في البلد الذي فيه الوصية .

وعن جابر بن زيد - رحمه الله - في رجل ، أوصى لامرأته ، بمقاع البيت . فإن لم يعرف . فما سده هذا الباب ، فهو لفلانة . فهو لإقرار . فما كان فيه ، من متاع ، فهو لها .

والمتاع : هو كل شيء يمتع الناس به ، وينتفعون به ، من الأمتعة في بيوتهم ولست أرى الثياب ، ولا الحلى ، ولا الذهب ، ولا الفضة ، ولا الدواب ، ولا العبيد ولا الحب ، ولا التمر ، ولا شيتا من الأطعمة ، ولا الأصول ، من مقاع البيت . إلا أنى أحب أن يرجع في هذا ، إلى قول العدول ، من أهل ذلك المسكان . فما قالوا به عقدم : من مقاع البيت ، فهو مفع .

وعن أبي معاوية - رحمه الله - في رجل ، أوصى لرجل ، بجميع ما كان له ، من متاع ، بسمد نزوى .

قال : اختلف في ذلك .

فقول : إن المتاع : ما كان من الآنية ، مثل الطست والجففة والمقصمة وللتابوت . وما كان من الآنية ، التي يتأذى الناس بها ، في بيوتهم . للموصى ، في سمد نزوى ، فهو للموصى له ، جميع ما كان للرجل ، من نخل ، وأرض وعبيد وحتم ودجاج وحب وتمر ودراهم وثياب وسيوف ، وجميع ما كان له فهو على هذا القول ، للموصى له . وهو بقولى .

وكذلك إن أوصى له ، بما في بيته ، أو في داره ، من متاع .
وعن أبي عبد الله - في رجل ، أعطى امرأته ، متاع البيت .
فقال : الحار والجل والبر والتمر واللقطن ، وأشباه ذلك ، ليس من المتاع . وإنما
المتاع : آنية البيت والله أعلم .

فصل

وقال بعض الفقهاء : إذا أوصت امرأة ، بثياب جسدها لفلانة . وتركت
الموصية ، ثياباً مقطعة ، وثياباً لم تقطع ، ولم تلبس . فإنما لها ما كان قطع . وما لم يقطع
فليس هو من ثياب البدن ، إلا أن تكون أردية . فقيل : هي من ثياب البدن .
ليستها ، أو لم تلبسها .
ومن هلك ، وأوصى لامرأته ، بكسوتها ومعاشها ، في ماله ، حتى يموت ، إلا أن
يحدث حدثها .

قال : لها ذلك ، في ثلث ماله . والمعقول أن المعاش : هو الطعام .
وإن قال الورثة : قد أحدثت تزويجا ، أو قتلت نفساً ، أو ما يشبه هذا ،
من الأحداث . فما أبطل وصيتها ، حتى تسمى بهذا الحدث . ما هو عقد وصيته ؛
لأن حركاتها وقعودها وقياها ، كله مما يحدث .
وقال أبو الحسن : لا تجوز الوصية للزوجة ، من زوجها ، ولا للزوج ، من
زوجته ؛ لأنهما من الورثة . ولا وصية لوارث ، إلا بحق .
وعن أبي سعيد - رحمه الله - فيمن أوصى ، بثوب من ثيابه . فوجد له أربعة
أثواب : اثنتان شاقطتان . واثنتان غاليان قائمتان ، فهو شريك في الثياب كلها .

وإذا ثبت معنى الشراكة ، كانت القسمة - عفى - بالسهم . ويكون له
ثوب وسط ، إذا علم منها الوسط ، كان له من كل واحد حصته .
وذلك أن الثياب تقوم : الفائق ما يسارى ؟ والردىء ما يساوى ؟ ثم يكون
ربع القيمة ، من هذه الثياب .

وإن وجد فيهن وسط ، لم يكن له إلا ثوب وسط .
وإن أوصى له ، بثوب ، في ثيابه . فوجد له ثياب ، ليس فيها وسط ، مفاضلات
في الرداءة والغلاء ما يكون ؟
فإن أوصى له بثوب ، في ثيابه ، أو من ثيابه . أو بثوبه الذي كان في ثيابه ،
أو في داره ، وغير الثوب ، ولم يعرف الثوب بعينه . ما يكون له إذا وجد له
ثياب ؟

فإنه يكون له ، في هذا الباب ، من الوصايا أوسطهن ، في بعض القول .
وقول : أجودهن .
وقول : أردؤهن .
وقول : لا يثبت له شيء ، حتى يصح الثوب بعينه ؛ لأنه قد عفا عنه . ثم لم
يعرف .

وقول : بالأجزاء من الثياب ، من كل واحد جزء .
وإن أوصى له بثوب ، في داره . فوجد له ثياب .
فقال : يكون له أوسطهن . فإن لم يوجد له ثياب . فله ثوب من الدار ؛ لأن
هذا من المودع .

— ٢٦٠ —

وقول: لا يثبت له ؛ لأنه يمكن أن يكون له ثوب ، في الدار . والاختلاف في هذا ، لأن المودع على ضربين . فبعض يثبته ، ويعمله مودعاً فيه ، في الشيء المودع فيه . وبعض لا يثبته ، حتى يصح بعينه . ويكون من باب المودع ، وسطاً من الأشياء في ثمنه . وإن كان في ذلك وسط ، كان له منه وسط . ولا أعلم أن أحداً قال في هذا الباب : إنه يكون شريكاً في عدد ذلك الشيء الذي أوصى فيه . مثل الثياب والسيوف ونحو ذلك .

وكذلك على قول من يثبت ذلك ، إذا كان يمكن أن يكون في ذلك الشيء موضوعاً ، فهو في مثل هذا - عدى - سواء ، على معنى ما قيل . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثانى والأربعون

فى الوصية بالماء

والأرض وما أنبتت

ومن أوصى لرجل ، بثمان يوم ، من ماء فليج كذا وكذا ، كان ذلك ثابتاً فى الثلث ؛ لأن ذلك معروف . ولأن ذلك ليس معدوماً . ولأن ذلك قد يجوز فى شرط الصدقات . فيكون ذلك ثابتاً فى الوصية والصدقات ، ما لم يوص بمال غيره ، بمال محدود . وهو لغيره بيمينه . فإذا وقعت الوصية منه ، على محدود ، من الماء . وهو لغيره ، بطلت الوصية ؛ لأنه أوصى له بمال غيره . ووصيته فى مال غيره باطلة .

وكذلك لو تزوج على ماء معروف ، محدود بيمينه وهو لغيره ، كان ذلك باطلاً إلا أن يثبت للزوجة . فإن وقع الجوار على ذلك ، كان للمرأة صداق مثلها ، من نساءها ، أو صداق مثلها من النساء ، إن لم يكن لها مثل نساءها . ولو كان للوصى ، فى ذلك الفلج ، ما أوصى من يوم ماء ، من فلج كذا وكذا . ولم يقل : من مائى . فإن للورثة الخيار - إن شاعوا أعطوه من مائهم . وإن شاعوا ، اشتروا له ثمنًا ، من ذلك الفلج وأخذوا ماءهم . ولو قال : من مائى منه ، ثبت للوصى له منه ، ثمن من مائه ، من ذلك الفلج .

وإن أوصى له ، ثمن يوم من ماء ، من فلج كذا وكذا ، من مائى . فهو بمنزلة الأولى . وللورثة الخيار .

وكذلك لو أوصى له بتمن ماء ، من فلج كذا وكذا ، من مائى ولم يقل :
معه . فللورثة الخيار - إن شاءوا أعطوه من مائه . وإن شاءوا ، اشتروا له ، من
ماء ، من ذلك الفلج ، من ثمن مائه الفلج .

وإن أوصى له بماء ، من فلج معروف ، ثبت ذلك ، إذا كان مبهماً .
وإن كان معلماً ، لم يثبت . إلا أن يكون الماء للموصى .

ومن أقر ، أو أوصى : أن له يوماً ، من ماء فلج كذا وكذا . فذلك للمقر له
والموصى له به ، حتى يقول : من مائى .

وكذلك لو أوصى له ، أو أقر : أن له نصف يوم ، أو ربع يوم ، من يوم كذا
وكذا ، يوم معروف باسمه ، فى الفلج . وله فى غير ذلك اليوم ، فى ذلك الفلج ،
ربع يوم ، أو نصفه . فإن ذلك لا يثبت ، حتى يقول : من مائى .

وقول : يثبت له ، فى هذا الموضع ، ربع حصته ، من ذلك اليوم ، أو نصف
حصته ، بمنزلة غيره من المشترك ؛ لأن هذا اليوم ، من آد الفلج ، ليس سبيل شركته
مثل شركة المحركاء ، من الأصول والعروض ، التى لا يقدر الشريك ، على أخذ حقه
إلا بمقامته شريكه ؛ لأنه لو أقر أن له ثلث هذه القطعة ، أو ثلث هذا الدار .
وله فى ذلك الثلث ، كان له ثلث حصته ، من جميع ذلك المقدار ، ما يستحق ويقع له .
وكذلك الحيوان والعروض والأمتعة والمشاركة ، مما يسكال أو يوزن .
أو مما لا يسكال ، ولا يوزن . فإن كان له الشيء كله ، كان له جملة ما أقر له به .
وكذلك هذا اليوم من الماء ، إن كان له كله . فأقر له بثلثه ، أو ربعه ،
كان له ما أقر له به .

فإن كان له ، نصف هذا اليوم ، فأقر : أن له نصفه ، لم يسكن له منه شيء ،
حتى يقول : من مائى . فإن كان له ثلث نصف ذلك اليوم . ولم يقل : من مائى .
فإن له سدس ذلك اليوم ، من مائه ، لا محالة ؛ لأنه إنما ينظر إلى جملة ما فى هذا
اليوم لغيره . ففلقى عفه ما أقر به ، ولم يثبت عليه ، ما فوق ذلك . والله أعلم .

فصل

ومن أوصى لآخر بأرض . وفيها زرع . والوصية فى المرض .
فبعض قال : إن كان الزرع مدركا ، يوم يموت الموصى . فهو للورثة . إلا
أن يستثنيه الموصى الموصى له . وإن كان الزرع ، لم يدرك ، فهو للموصى له
بالأرض ، التى فيها الزرع .
وقول أبى سعيد : إن الزرع الموصى له بالأرض ، كان مدركا ، أو غير
مدرك .

ومن أوصى لأقربائه ، بعشرة أجرة بر . ولم يسم بأى نوع من البر . فإن
كان الموصى زراعة بر ، أخرج الموصى ، من زراعة الميت ، ما شاء من الأصناف .
ويجوز له ذلك . إن شاء .

وإن لم يكن الميت زراعة ، اشترى له حبا . وسطا من البر . ولم يقصد إلى
حيف على أحد . وإن سمي بصنف من البر ، أخرج الموصى وسطا ، من ذلك
النصف . كان من زراعة الموصى ، أو بشراء . فإنما يعطى الوسط من ذلك .
والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثالث والأربعون في الوصية بالغنم والإبل

وقيل في رجل ، حضرته الوفاة . وله مائة شاة . فقال : إذا مت . فلفلان عشر شياء ، من غنمى هذه . فمات الرجل ، ونتجت الغنم جميعا ، أو بعضها . قال أبو زناد - رحمه الله - : إن كانت الغنم نتجت جميعا ، أعطى عشرة من أوساط الغنم بنتاجها . وإن لم تنتج بعضها ، نظر إلى عشر شياء ، من أوساطها . فإن كن أنتجن ، أعطيهن مع أولادهن . وإن كن لم ينتجن ، أعطيهن بلا نتاج . وهو رأيه .

وإن كان الموصى : سى بالعشر ، فنتجن بعد موته . فهن وأولادهن ، للموصى له . وإن كن لم ينتجن ، فلا شيء إلا هن .

وكذلك إن زادت ، أو نقصت . وإذا لم يسم بشيء بعينه . وإنما قال : بمشر شياء ، من غنمه إليه . فله من شياءه ، يوم يسم ذلك ، من أوساط غنمه . ولا شيء في النتاج .

وإن أوصى لرجل ، بشاة من ماله ، وآخر بشاة من غنمه . وآخر بمشرة دراهم ، وآخر بثلاث ماله . ولم يوجد له إلا شاة واحدة . قيمتها عشرة دراهم ليس له إلا هي من المال . فإن الوصايا كلها ، ترجع إلى ثلث المال . وهو ثلث الشاة التي خلف ، ووجدت الشاة التي تركها وسطة من الغنم فإن صاحب الشاة التي من غنمه ، تضرب له بثلاثة أمهم ، في ثلث الشاة .

— ٢١٥ —

ويضرب لصاحب الثلث بسهم ، من ثلث الشاة .

ويضرب لصاحب الشاة المبهمة ، بثلاثة أسهم . فذلك ثلاثة عشر سهماً .

فيقسم ثلث الشاة ، إلى ثلاثة عشر سهماً ، مضروباً في ثلاثة . فذلك تسعة وثلاثون سهماً ، لصحة الوصية من ذلك .

فلصاحب الشاة المبهمة ، والتي من ماله - إن شاء الورثة - ستة أسهم ، من ثلاثة ، من ثلاثة عشر سهماً ، من ثلث الشاة . وإن شاءوا ، من شاة وسطة ، من غيرها .

وإن اتفقوا على دراهم . فقيمة ذلك ، برأى المدول . وللاذى أوصى له ، بعشرة دراهم أربعة دنانق ونصف . ويجزء من ثلاثة عشر جزءاً ، من نصف دائق - إن شاء الورثة ، أعطوه من ثلث الشاة . وإن شاءوا ، أعطوه من غيره . ولصاحب الثلث وصاحب الشاة التي من غنمه ، أربعة أسهم ، من ثلاثة عشر سهماً ، من ثلث الشاة . ليس عليهم أن يخرجوا من الثلث ، إلا أن يريدوا ذلك ، باتفاق منهم والورثة .

وإن قال : إن مت ، فلفلان عشر شياه ، من غنمى هذه . فأت الرجل ، وتنجبت الغنم جميعاً ، أو بعضها .

قال أبو عبد الله : إن له من فتاجها ، بقدر عشرة .

وقول : ليس إلا عشر من غنمه تلك ؛ لأن هذا من المضاف وليس

من المعلم .

— ٢٦٦ —

وإنما العلم إذا أوصى له ، بعشر شياه بأعيانهن . فله ما زاد ، وعليه ما نقص
من ذلك ، بعد موت الموصى .

فإن زادت ، قبل موت الموصى ، فتمتعت ، ثم مات الموصى ، فإنما له الشياه
والدعاج للورثة : ورثة الموصى .

ويوجد مثل هذا القول عن الربيع .

ووقف عن هذه المسألة ، أبو الوليد - رحمه الله - .

وإن أوصى له بشاة ، من غنمه ، فمات وله عشر شياه ، متن كلهن ، حتى
بقيت منهن واحدة ، كانت له تلك الشاة ؛ لأنها من غنمه يوم قضى الوصية . فإن
ماتت الغنم كلها ، قبل موت الموصى ، إلا شاة ، كانت له تلك الشاة . فإذا خرجت
من ثلث مال الموصى ، أنفذت الوصية ، ولو لم يبق للموصى ، إلا تلك الشاة ،
كان له ثلثها . وللورثة ثلثاها . والله أعلم .

فصل

وسأل عما يدخل في المتاع والورثة والآنية .

الجواب : كل ما يتمتع به الناس ما خلا السلاح والذهب والفضة ، فهو
متاع .

وأما الورثة ، فكل ما في البيت ، ما خلا الذهب والفضة والحل والحب والتمر
والأكولات كلها ، لا تدخل في الورثة .

وأما الآنية ، فهي الأوعية .

وأما الماعون ، فكل ما يتمن به الناس ، ويميره بعضهم بعضاً للمعاع .
والله أعلم .

وعن أبي سعيد - رحمه الله - في رجل ، أوصى لرجل ، بحمل من أفاعره .
فوجد له جمال صفار ، مثل بقات مخاض ، وبقات لبون . أيكوز له وسط منهن ،
أو يكون له وسط من الجمال فيهن .

فهي أن يكون له جمل وسط ، في نوقه هذه ؛ لأنه إذا لم يوجد له جمال ،
ووجد له نوق ، ما لا يقع عليه اسم الجمال . فإنما هو عندي ، مثل المودع .
وكذلك لو أوصى له ببعير ، في إبله وجماله . وكان مثل الأول . ففهم هو
سواء .

فإذا خرج ، وقع الاسم ، على ما يخرج مضافاً إليه من الأسماء الموجودة ، كان له
أوسطهن ، كان له ما كان صفاراً ، أو كباراً .

وإن خالف الاسم الأسماء والمعاني . كان بمنزلة المودع عندي ، وكان له أوسط
من ذلك النوع ، الذي جمل الوصية منه ، وأشبه المودع .

وإن وجد له جمال ذكور ، وقد أوصى ، ببعير من جماله ، أو بحمل من
أفاعره . ووجد له نوق . ففي بعض معاني القول ، تبطل معنى الوصية ؛ لأن النوق
ليست بجمال .

ويخرج في بعض معاني القول : أنها يلحقها اسم الجمال . ويكون مودعاً .
وكذلك الأبار - عندي - مثل الجمال ؛ لأن البعير - عندي - من أسماء
الذكوان ، من الإبل من الجمال ، وأرجو أن يلحق ذلك كله ، معنى الاختلاف .

وكذلك إن أوصى له ، بناقاة من نوقه ، أو بجمل من نوقه ، فإنه يكون من المضاف إلى نوقه .

وقوله : جمل من نوقه ، يكون مودعاً ، وليس بمضاف ؛ لأنه من غير اسمه .

وقوله : بناقاة من نوقه ، يكون مضافاً ؛ لأنه منه ، مسمى به ، من تسمية الشيء الموصى به .

واختلف في الأباغر والجلال .

فقول : يشترك فيها اسم الذكور والإناث .

وقول : لا يقع عليهن اسم الجلال ، في معنى التقسيمية .

وإن أوصى له ببعير ، من إبله . فله جمل وسط ، من إبله .

وإن أوصى له ، بجمل في أباغره ، فهو مثل قوله : في إبله .

والإبل تنسج على الذكران والإناث ، والصغار والكبار . وكذلك الأباغر .

وإن أوصى له بجمله . فلم يوجد له جبل ، ووجد له ناقاة . فالوصية باطلة .

فأما إن أوصى له بناقاة ، فلم يوجد له ناقاة . ووجد له جبل ذكر ، فالوصية باطلة .

وإن أوصى له بناقاة ، لم يوجد له ناقاة ، ولا جبل ، كانت الوصية ، في ثلث ماله ، يشترى له .

— ٢٦٩ —

وإن أوصى له بجمل . فوجد له جمالات ، فله أحدها .

وإن اختلما . فله من كل واحد نصفه ، يجمع له ذلك في واحد .

وكذلك إن أوصى له بجمل من جماله . وإن كانت الجمال أكثر من اثنين .

وقد بينا ذلك ، في باب المضاف .

وإن أوصى له ، بفاقة من إبله . فوجد له إبل ذكران وقرى . فإن كان في

إبله ناقة ، وسطة من النوق ، كانت له . وإلا كانت له ناقة وسطة ، في ثمن إبله .

وكذلك إن قال : ناقة من جمالي ، أو ناقة من أباعري .

وإن أوصى له بجمل ، فوجد له جمال ذكور ونوق . فإن له جملا وسطا ،

من جماله .

فإن لم يكن في جماله ، جمل ذكر وسط ، كان له جمل ذكر وسط ، في

ثمن جماله ، الذكوران منها والإناث .

وقول : إن الجمال إنما تقع على الذكوران من الجمال .

فعلى ذلك القول : إن له أوسط جماله الذكوران . ولا يدخل في الإناث

شيء . ولو لم يكن على هذا القول إلا جمل واحد ، فهو له ؛ لأنه جمل من جماله .

وإذا لم يكن له من النوق شيء . وكان له جمال ذكور فأوصى له ، بجمل

من جماله . فله الوسط من جماله ، ولو لم يوجد إلا واحد ، وهو من المضاف ،

في هذا الوجه .

— ٢٧٠ —

وإن كان له نوق . وقال : جمل من جمالى . ففيه قولان :
أحدهما : أنه مضاف ، فى جماله الذكر . وله الوسط منها .
وقول : إنه مودع ، فى جماله الذكر منها والإناث .
فإن كان فيها ذكر وسط . وإلا كان له جمل ذكر وسط ، فى ثمن جميع
جماله ، الذكر والإناث . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الرابع والأربعون

في الوصية بالسيف

ومن أوصى لرجل بسيفه هذا . ولم يذكر الفمذ ، ثبت له السيف دون
الفمذ ؛ لأن الجفن غير السيف ، في الشمسية .

وقول : له السيف بحقه وحليته ، إذا خرج من الثلث .

وقول : له النصل ، والحلية على القائم ، بما حمل السيف سوى الجفن .

وإن أوصى بسيفه لفلاز ، ثم أوصى بفصله لآخر . ففي بعض القول : للفصل
للآخر منهما . وللأول القائم ، وما عليه .

وفي بعض القول : يكون الفصل بينهما نصفين . وللأول القائم ، وما عليه .

وعن أبي الحارثي - رحمه الله - فيمن أوصى بشيء من الآنية . مثل سيفه
وترسه ودرعه ، وأشبه ذلك . ولم يعرف للشهود سيفه ، ولا ترسه ، ولا درعه .
ففي الحكم ، لا يثبت له شيء من ذلك ، إلا بما شهدت البيعة العادلة به بعينه .
ولا يسمع الوارث أن يتمسك بشيء من ذلك الفروع ، إذا كان قد علم بالوصية .

وإن علم الوارث ، أن له سيفاً ، أو ترساً ، أو درعاً ، أو ما أوصى به . فهو
للوصي له به ، ولو لم يعرف بعينه ، إذا عرف أن هذا للموصي ، إذا قال : سيفي ،
أو ترسي ، أو درعي لفلان ، فهو ثابت .

— ٢٧٢ —

وإن قال : السيف ، أو الدرع لفلان . فهذا لا يثبت . ويسع الوارث
التمسك به .

وإن أوصى له بسيف . فوجد للموصى سيفان
يقول : أحضفهما .

وقول : له من كل واحد نصفه .

وقول : له أفضلهما . والله أعلم . وبه الجواب .

القول الخامس والأربعون

في الوصية بالشئ الذى يكون فى غيره

كان من جنسه أو من غير جنسه

وقيل فيما عرض على أبى الحوارى - رحمه الله - قال : ولو أوصى له ، بهذا الجراب المروى ، أعطيته الجراب ، وما فيه .

وإن أوصى له ، بمنحطة فى جواليق ، أجزت المنحطة . ولم أعطه الجواليق .

وإن أوصى له بسيف ، أعطيقه السيف وجفقه وحليته ، إذا خرج من

الثالث .

قال غيره : إنما له السيف النصل ، وما حمل ، والحلية على القسام بما حمل

السيف والجفن . وما حمل ليس من السيف .

وإن أوصى له بسرج ، أعطيقه السرج ، وما حمل من متاعه .

ومن أوصى له بقبعة ، أعطيقه القبعة واللبود .

وإن أوصى بمنحطة . فله الكسوة ، دون الميدان .

وإن أوصى له ، بسلة زعفران ، أعطيقه الزعفران ، دون السلة .

وإن أوصى له ، بهذا العسل . وهو فى زق ، أعطيقه للعسل ، دون الزق .

وكذلك السمن والزيت ، وما أشبه هذا .

وقول : إذا أوصى له ، بسلة هذا الزعفران ، كان له السلة ، وما فيها .

وكذلك جوالق هذه الحفظة ، وزق هذا العسل .
 وإن أوصى له ، بهذه السلة والجوالق ، أو الجراب ، أو الصندوق ، كان
 ذلك وما فيه ، الموصى له به ، إلا البيت ، فإنه إذا أوصى له بالبيت ، أو أقر
 له بالبيت . فلا يكون له ما فيه ، حتى يقول : وبما فيه .
 وقيل في قوله : هذه الجوالق ، وهذا الصندوق باختلاف .

بعض قال : تكون له الجوالق ، والصندوق ، وما يكون فيه .
 وكذلك الجراب والزق .

وأما إذا سمي فقال : جوالق هذه الحفظة ، وزق هذا العسل ، وكيس هذه
 الدراهم ، وصندوق هذه الدنانير . فهذا ثابت ، بما فيه من الثلث ، في الوصايا .
 ومن رأس المال ، في الإقرار .

وعن أبي محمد إبراهيم بن محمد السعالي - في رجل ، أقر لوارث ، أو غدير
 وارث ، بفاتية له ، في بيت فلان - والشهود لا يشهدون على عين الفاتية ، التي
 وجدت ، في بيت فلان . هي لمن أقر له بها ، إذا لم يوجد للهلك - في بيت فلان -
 فاتية غيرها ، ولو لم يشهد للشهود ، على عين الفاتية .

وإن أقر بالفاتية التي له . ولم يقل : بما فيها ، لم يثبت إلا ظرف الفاتية .
 ولا يثبت له شيء ، مما فيها .

وإن أقر له ، بالفاتية وما فيها . فثبت له الفاتية ، وما فيها ، من جميع
 الأشياء ، من الذهب والفضة ، والصوغ والثياب ، وغير ذلك . بما يوجد في
 الفاتية ، ولو كان أواني ، أو فاتية صغيرة في وسطها ، أو صندوق ، أو غير ذلك .
 والله أعلم .

— ٢٧٥ —

فصل

وقال أبو سعيد - رحمه الله - في رجل قال : قد أوصيت لفلان بكسوتي ،
إن له كسوته التي اكفساها . وثبت عليها اسم كسوة ، كانت على جسده ،
أو لم تسكن على جسده .

وكذلك إن أوصى بسلاحه ، كان له جميع سلاحه ، ما لبسه ، وما لم يلبسه ،
مما وقع عليه اسم السلاح ، من الحديد والخشب المتخذ للسلاح . والله أعلم .
وبه التوفيق .

* * *

القول السادس والأربعون

في الوصية في البر

وأمر الموصى للموصى

أن يضع ثلثه حيث أراد

واختلفوا في الرجل، يوصى بثلث ماله، في البر.

فقال بعضهم: يكون في القرابة، لأنه أراد القربة إلى الله - جل ذكره .
وأفضل ما يقترب به العبد إلى ربه - عند الموت - بر الوالدين، وصلة الرحم .
وقال آخرون: يجعله في وجوه القربة إلى الله تعالى، على ما يراه هو،
من ذلك .

وقول: إنه يرجع إلى الورثة، إذا لم يبين، في أى وجه يصرف من
وجوه البر .

وإن قال: قد أوصيت بثلث مالى، في أولى البر . فإنه يكون للأقربين .
وفي رجل أوصى بمشرين درهما، تنفذ في أفضل الوجوه فالأقربون أحق بها .
ونحب أن يجعل منها للفقراء الخمس .

وسئل أبو عبد الله - رحمه الله - عن رجل، حضره الموت . وله مال فأراد
أن يوصى لأقاربه، من ثلث ماله . هل يجب عليه، أن يوصى للفقراء بشيء ؟
قال: أما الوصية للفقراء، فخير يقدمه لنفسه . والله أعلم .

فصل

ومن أوصى بثلاث ماله : أن يضعه وصيه حيث أراد . فالوصية جائزة .
والوصى أن يضعه ، حيث أراد . ولا يضعه إلى عبده ، ولا لنفسه .
وعن أبي عبد الله - رحمه الله - إنه لا يجب أن يضعه على نفسه . فإن فعل
ذلك ، لم يحرم عليه .

وإن لم يضعه حتى مات الموصى إليه ، رجع إلى ورثة الأول .
وإن أوصى الموصى : أن يفسد ذلك عن الميت ، في كذا وكذا .
فذلك جائز .

قال أبو سعيد - رحمه الله : إذا أوصى أن يفسد عن الميت ، في كذا وكذا ،
قد جمعه .

وأما إذا أوصى إلى غيره ، أن يجعله حيث شاء ، لم يجز ذلك ، لأنه لم يجعل
له ذلك . ولا أوصى له ، بوصية ثانية .

وإن أوصى . وقال : ثلثي يضعه صبي ، حيث أراد .
ف قيل : إن الثلث يجب إلى بلوغ الصبي . فإن بلغ ، فعل فيه ما أراد .
وإن مات ، قبل أن يبلغ الصبي ، رجع الثلث ، إلى ورثة الميت الأول .
فإن كان للميت الأول وصى .

فقول : يكون الثلث ، على يدى وصيه ، إلى بلوغ الصبي .
وإن لم يكن له وصى ، ومنع الحاكم الثلث ، على يدى عدل ، إلى بلوغ الصبي .
وما لم يبلغ الصبي ، فلا تجوز الوصاية إليه ؛ لأنه لا يجوز فله .

وقال أبو الحسن : إذا كان الصبي ، بمقل الوصية وأنفذها ، حيث أراد .
وكذلك في سائر الوصايا .

ومن أوصى إلى رجل وقال له : اجعل ألف درهم ، من مالى ، حيث شئت ،
أو حيث ما تشاء ، أو فيما شئت ، أو حيث أردت . ففى الحكم : جائز له أن
يأخذ لنفسه ، ولولده ، أو حيث شاء .

وأما من جهة التفرقة . فنحب له أن يجعلها ، فى سبيل ، من سبل المعروف .
وإن أعطاهاها الفقراء ، كان له ولولده حظ ، إن كانا تقديرين .

وإن أوصى إلى رجلين : أن يرضا ثلثه ، حيث شاءا ، أو يعطياه من شاءا .
فاخترنا فى ذلك . فقال هذا : نعطيه فلاناً . وقال هذا : نعطيه آخر .

قال : فيقسم الثلث نصفين . فيعطى كل واحد منهما ، النصف إن يشاء .

وقال آخرون : لا يكون لواحد من الرجلين قليل ، ولا كثير ؛ لأن الوصيين
لم يجعما على واحد منهما .

قال أبو سعيد : أما الذى أوصى إلى رجلين بثلثه ، يجعلانه حيث شاءا .
فيخرج على معنى ما تقدم ، من الاختلاف ، إذا ثبت معنى الوصية إليهما وجعلاه
حيث تجوز الوصية ، من الموصى ، على اتفاقهما واختلافهما .

ومن أوصى إلى رجل ، بثلث ماله ، يضعه حيث أراد . وليس له أن يضعه
لأحد ، من ورثة الموصى .

ومن أوصى ، برأس من رقيقه وسماه ، أن يباع ، ويجعل ثمنه ، حيث أراد
المسلمون ورأوا . فذلك جائز .

فإن كان له أقارب ، جعل فيهم . وإن لم يكن له أقارب ، جعلت حيث شاءوا ، برأى ذوى الرأى .

وقيل فى رجل ، أوصى لزوجته ثلث ماله ، تجعله فى فداء أولاده ، من السلطان الجائر ، يؤدونه فى الخراج ، الذى يطالب به أولاده .

قال : لا يبين لى ثبوت مثل هذا .

وإن أوصى لها ثلث ماله ، تجعله حيث شاءت من التبعات ، التى يلزمها ، من قبل أولاده .

قال : لا يبين لى ثبوت مثل هذا .

وإن أوصى لها ، ثلث ماله ، تجعله حيث شاءت ، من أبواب البر . فجائز لها ذلك ، ما لم تجعله فى ورثته .

ومن أوصى بوصية . ورد قسمها إلى المسلمين ، جعلوا للفقراء الخمس ، ولأقاربه أربعة أخماس .

وإن أوصى للفقراء والأفريين ، للفقراء الثلث . وللأقربين الثلثان .

فصل

وقيل : من أوصى ، بما بقى من ثلث ماله . ولم يوص لأحد بشىء . فالثلث كله للموصى له ؛ لأنه باق كله .

وإن أوصى فيه لأحد بشىء ، قبل هذه الوصية وبعدها . فهو سواء . ويخرج ذلك منه . والباقى للموصى له .

— ٢٨٠ —

وقال الربيع : إذا سأل الموصى ورثته ، عند الموت ، أو في الصحة . فأجازوا له : أن يوصى بأكثر من الثلث وبين الزيادة . ورضوا بذلك . فليس لهم أن يرجعوا فيه .

وإن لم يبين لهم الزيادة على الثلث . كم هو ؟ فلهم أن يرجعوا فيه ، إن كان أسرف في ذلك .

وقول : لهم أن يرجعوا ، ولو بين لهم ؛ لأنهم أذنوا له ، فيما لا يملكون . هكذا عن سليمان بن الحكم .

وإن أتموا - بعد موت مالكهم - ما أوصى به ، فهو تام . وليس لهم رجعة ، كان من الأصول ، أو من الأمتعة . والله أعلم .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : لهم الرجعة ، ولو أتموا بعد الموت ، إلا أن يعرفوا ما أتموه .

وقول : ليس لهم الرجعة ، ولو لم يعرفوا ما أتموا ، إذا أتموا بعد الموت . والله أعلم .

فصل

وقيل في رجل ، أوصى لابنه ، بمثل ما أعطى ابنه الآخر ، وبثلث ماله لرجل قال : يخرج الدين من رأس المال . ثم يأخذ الرجل ، ثلث بقية المال . ثم الولد مثل ما أعطى أخاه .

— ٢٨١ —

قال أبو سعيد - رحمه الله - : هذه مسألة حسنة . وذلك أن الدين من رأس
المال . والوصية من الثلث ، بعد الدين . والذي لولده ، إنما هو بعد الدين ، بدلا
هما صار إلى أخيه ، على سبيل الوفاء ، في الميراث . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السابع والأربعون

في الوصية بما زاد على الثلث

وقيل في رجل ، حلف بصدقة ماله على المساكين . على شيء فحنث . فشكل ذلك ، إنما هو من ثلث ماله . وقيمة المال يوم حنث .

وإن أوصى ، بأكثر من الثلث ، كانت وصيته باطلة . وثبت من ذلك الثلث .

وإن أوصى بوصية من المبهم ، أو المفصول ، أو المضاف أو المودع ، أو المعلم . فشكل ذلك إنما يخرج بعد إنفاذ الدين من الثلث . ولا يجاوز ذلك الثلث ، ولو كثرت الوصايا ، وقل المال وترجع الوصايا كلها إلى الثلث ، بعد الدين ، والإقرارات وجميع حقوق العباد .

وإن أوصى الموصى ، بوصية من المفصول . وقال : قد أوصيت لفلان هذا ، بثلث مالي ، قبل الدين ، وقبل الحقوق . فإن كان الدين والحقوق تأتي على جميع المال ولا يفضل منها شيء . بطلت الوصية . وما بقي من رأس المال ، بعد الدين والحقوق . فإنه يضرب الموصى له ، بثلث المال ، قبل الدين والحقوق ، في ثلث المال بعد الدين والحقوق ، ومع سائر الوصايا . ويكون وصية مع الوصايا بالحصصة ، من الثلث ، بعد الحقوق . وبالثلث قبل الحقوق .

وذلك مثل رجل ، أوصى بثلث ماله ، قبل الحقوق والديون ثم أقر بحقوق وديون ، أحاط ذلك بالمال . فإنه تبطل الوصية فإن أحاطت الحقوق بثلثي المال .

وبقى الثلث. وأوصى لرجل . بماله مرسلًا فإذا كان هكذا، فإنه يضرب لصاحب
الثلث المرسل، بسهم في ثلث المال . فيكون لهذا ثلاثة أسهم ولهذا سهم .
وكذلك إن أوصى بوصايا ، من جميع الوجوه ، فإنه لسكل واحد حصته ،
من ثلث المال ، من الحقوق .

واعلم أن الإقرارات ، أولى من الوصايا . والإقرار بالمعلم ، أولى من الإقرار ،
في المفصول . ومقدم عليه . والإقرار في المفصول ، أولى من الإقرار بالمجهول .
مثل ذلك : لو أقر لرجل بعبد ، ولآخر بماله . ولآخر بألف درهم . فوجد له
ذلك العبد لا غيره ، بطل الإقرار بالمال ، وبالألف ، ولو كان العبد يساوي
ألف درهم . والله أعلم .

فصل

ومن أوصى بثلث ماله لرجل . فدفعه إليه ابن الميت . ثم جاء آخر . فزعم
أن الوصية ، كانت له . وأقام على ذلك البينة .
فقال : إن كان الابن قد علم أن أباه إنما أوصى للذي دفع إليه . ثم أقام الآخر
البينة ، غرم للذي أقام البينة . وإن كان دفع إلى الأول وهو لا يعلم أنها له . فإنه
يرجع ويأخذها منه .

فصل

قال هاشم - رحمه الله - قال موسى - في رجل ، يوصى بثلث ماله - في صحته -
إذا مات مدبره . ثم يوصى - عند الموت - بالثلث لأقاربه ، إن ذلك جائز .

قال هاشم : فأخبرت بذلك بشيراً . قال : قال الحق .
 قال : فأخبرت بذلك سليمان بن عثمان . فذكره ذلك . وقال : إنما يجوز ذلك
 في التدبير ؛ لأن الرجل لو شاء نقص وصيته . ولو أراد أن ينقص التدبير ،
 في الرقيق ، لم يكن له ذلك .

وقول : إن وصيته في الصحة ثابتة .
 ولو أوصى بثلاث ماله . فإذا حضره الموت ففأوصى ، جازت وصيته ، إلى
 ثلث ماله .

وقول : إن وصية الصحة ، ووصية المرض ، يكونان جميعاً في ثلث ماله .
 وقول : تجوز وصيته في الصحة . وتكون وصية المرض في ثلث ماله ، من
 بعد وصية الصحة ؛ لأن الأول قد جاز في الصحة ، بمنزلة الإقرار . والوصية
 في الثلث ، من بعد الإقرار .

ومن أوصى بثلاث ماله . فأعطى الوصى أهل الوصية الثلث . وأمسك الثلثين
 للورثة ؛ لأنهم صغار وكبار غيب . فهلك حصص الورثة من يده . فإن الورثة
 لا يرجعون على أهل الوصايا بشيء .

وإن أعطى الوصى الورثة الثلثين . وأمسك الثلث لأهل الوصايا ؛ لأنهم
 صغار وكبار غيب . فهلك الثلث . فإن أهل الوصايا ، يرجعون على الورثة ، بثلاث
 ما في أيديهم . إلا أن يكون الوصى ، دفع ذلك إلى الحاكم . فأمره بإمسك حصص
 الموصى لهم . فليس لهم أن يرجعوا على الورثة ؛ لأن قسمته ، على الموصى لهم
 لا يجوز . والله أعلم .

فصل

عن أبي سعيد - رحمه الله - في الذي أشهد لرجل، بثلاث ماله، وصية منه له وجعل فيه وصيته . وقال: أنفذ عني هذه الوصية . وما بقى من الثلث، فهو لك . فأعتق رقبة . ثم طلب الورثة ، قيمة العبد ، الذي أعتق .

وقال الذي أوصى له : إنما أعطيتكم الثلثين . والثلث هو من ثلث مال المالك فهذه وصية جائزة . وليس للورثة عليه سبيل . وإنما للورثة ثلثا المال - على ما وصفتهم والوصية من ثلث المال . وما بقى، فهو الموصى له . ولو لم يوص الموصى بوصية ، فالثلث للموصى له به .

ومن أوصى بثلاث ماله للفقراء . وسلم الوصى إليهم الثلث . وأمسك الثلثين للورثة فضايع ، إنهم لا يرجعون عليهم بشيء ؛ لأن قسم الوصى جائز . وإن سلم للورثة حصصهم . وأمسك حصة الفقراء ، فتلفت ، رجعوا عليهم ، بثلاث ما في أيديهم .

فصل

وقيل في رجل ، أوصى لرجل بثلاث ماله . وآخر بنفقته حياته . وآخر كل يوم بدانتين ، ما دام حياً .

قال : يضرب لكل واحد منهم وصيته . فللذي أوصى له بالثلث ثلث . وللذي أوصى له بنفقته حياته ، ثلث الثلث . وللذي أوصى له كل يوم بدانتين - ما دام حياً - ثلث الثلث .

فإن مات أحد من الذين أوصى لهما ، بنفقته حياته ، أو كل يوم بدانتين -
مادام حيا . أو كلاهما ، رجع ما بقى في أيديهما ، إلى الذى أوصى له بالثلث ؛ لأن
بها ديننا داخلا على صاحب الثلث .

ومن أوصى في مرضه بوصية ، جاوزت الثلث . ورضى بذلك الوارث .
وأجاز له . فلما هلك وليه ، رجع عن ذلك . ورجع نقض على الموصى . فليس له
رجعة . إذا كان المالك ، قد استشاره في الوصية ، إلى أكثر من الثلث . فأجازه
له . ثم رجع بعد وفاته . فلا نرى له رجعة .

وقيل في رجل ، أوصى بثلث ماله ، لابن أخيه . وقال : مالى كذا وكذا ،
كسبت أعطيتة فلانا ، منذ حين . وليس له . ففازعه الورثة ، واستخرجوه من
يده . فإن ابن الأخ لا يدخل على الورثة ، فيما استخرجوه ، من ذلك الرجل ؛
لأن الموصى قد أخرجه من الوصية .

ومن أوصى في مرضه ، بمثل غلامه . ولفلان بمائة درهم . والغلام يساوى
ثلاثمائة . ولا مال له غيره . فله ورثة من الغلام - الثلثان . ويقسم الثلث بين عتق
العبد ، وبين الموصى له . لكل واحد ، بقدر حصته .

وقال أبو علي - في رجل ، أوصى لرجل بثلث ماله وبوصاياه ، تدخل في
الثلث . فيقول الموصى له بالثلث : أنا أرد على هؤلاء الذى أوصى لهم ، ودخلوا
معى ؛ أخذوا الثلث وافيًا .

ويقول الورثة : بل نحن نرد عليهم ، ونأخذ ماله . وخذ أنت حصتك من
الثلث .

قال : الورثة أولى بذلك .

وقيل في رجل ، أشهد في صحته ، أو في مرضه : إن مات ، وليس له ولد ، ولا زوجة . فثلث كل شيء له ، صدقة على الفقراء . فهذه وصية ثابتة ، من أجل قوله : إن مات .

فإن مات . وليس له زوجة ، ولا ولد . فثلث كل شيء له للفقراء ، بالوصية . وإن كان قوله هذا ، وهو مريض . فإن مات من مرضه ذلك ، جازت هذه الوصايا . وإن صح بطلت . إلا قوله : إن مات ، وليس له زوجة ، ولا ولد . فهو إقرار . وسواء كان في المرض ، أو في الصحة ، صح من مرضه ، أو مات فيه . فهو جائز . وإن رجع ، فليس له رجعة .
وبعض يقول : إن هذه وصية .
وقولنا : إنه إقرار .

قال أبو زياد ومحمد بن محبوب - رحمهما الله - في الرجل ، إذا هلك . ولم يترك مالا ، قدر وفاء دينه لزوجته . وأوصى للأقربين بوصية . فأجازتها الزوجة . وطلبها الورثة . فليس للورثة شيء .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : إن كانت الزوجة أجازت وصية المالك ، على ما أوصى به ، وتمت ذلك من مالها . فللورثة ثلثا الوصية . وللأقربين - الذين لا يرثون منه - ثلث الوصية ، لا يدخل عليهم الورثة في الثلث بشيء .

وإن كانت الزوجة ، لم تتم للمالك وصيته . وإنما أتمت ذلك للأقارب ، لم يحصل الورثة ، على شيء من الميراث . وصح ذلك لهم ، كانوا شرعاً ، في وصية

— ٢٨٨ —

الأقارب ، لأنهم غير ورثة . وهم أقارب الهالك ، إلا الزوجة . فلا تدخل معهم .
ومن أوصى لرجل ، بثلث ماله . ولآخر برבעه . قسم الثلث بينهما ، على سبعة
أسهم . لصاحب الثلث أربعة . ولصاحب الربع ثلاثة . لأن الثلث والربع ،
يخرجان من انفي عشر سهم . فتلثها أربعة . وربعها ثلاثة . فذلك سبعة .

وعن أبي سعيد - رحمه الله - في رجل ، أوصى لرجل ، بثلث ماله . وترك
مالا قليلا . فقسم المال ، وأخذ الموصى له الثلث . ثم صح له ميراث ، من قريب
له ، من قبل موته .

قال : إن وقعت الوصية . وقد صار للمال الموصى فتلثه للموصى له ، ولو
لم يعلم به الموصى ولا نعلم في ذلك اختلافاً .

وإن كان الموصى ، يوم أوصى ، لم يكن قد استحق المال بالميراث
فقول : يكون له ثلث ماله ، الذي كان له يوم الوصية .

وقول : يكون له ثلث ماله ، يوم مات .

والقول الآخر أحب إليّ ، لأنه إنما تكون الوصية بثلث ماله ، يوم مات ،
لأن هذا ثلث ماله . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثامن والأربعون

في الوصية بالبر

قال أبو محمد - رحمه الله - واختلفوا في الرجل ، يوصى بثلاث ماله ، في البر . فقال بعضهم : يكون في القرابة ، لأنه أراد القرابة إلى الله جل ذكره . وأفضل ما يتقرب به العبد إلى الله - عند الموت - صلة للرحم .

ونهى النبي ﷺ سداً أن يتقرب بماله كله ، فيجعله صدقة . ولم يجز له من ذلك ، إلا الثلث منه . وقال : إن الثلث كثير . فجعل النبي ﷺ ما يتقرب به إلى الله بالثلثين ، في سائر ذريته .

وقال آخرون : إذا قال : إني أوصيت بثلاث مالى ، في البر ، إن المتولى لإتقاد الوصية ، عليه أن يجعله في وجوه القرب ، التي يتقرب بها إلى الله تعالى ، على ما يراه هو ، من ذلك .

فقال بعضهم : يرجع إلى الورثة ، لأنه لم يبين ، في أى وجه يصرف هذا البر ؟

وقال أبو مالك - رحمه الله - في الذى يقول في وصيته : قد أوصيت بثلاث مالى ، في أولى البر . إنه يكون للأقربين .

فإن قال : أفضل البر .

قال : يكون للأقربين .

— ٢٩٠ —

وفي رجل ، أوصى بشرين درهما نقيل له : للفقراء ؟ أو للأقربين ؟
قال : حيث أفضل .

قال : الأقربون أحق - كما قال الله : « للوالدين والأقربين » غير أنا نحب :
أن يجعل للفقراء الخشن من ذلك - كذلك سمعنا .
وعما يوجد عن أبي عبد الله - رحمه الله - في رجل ، حضره الموت . وله
مال . فأوصى لأقاربه من ثلث ماله . هل يجب عليه ، أن يوصى للفقراء بشيء ؟
قال : أما الوصية للفقراء ، فخير يقدمه لنفسه . وقد كان يستحب الفقهاء :
أن يوصى للميت في كفارة الإيمان . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول للتاسع والأربعون

في الوصية والإقرار

بمثل نصيب أحد من الورثة

وقيل في رجل أوصى لابن أخيه ، بمثل نصيب أحد بنيه . وقد ترك الرجل امرأة ، مع بنيه وهم ثلاثة بنين . إنها تقسم فريضة ، من أحد وثلاثين سهماً يرفع للموصى له ، سبعة أسهم . تبقى أربعة وعشرون سهماً . للزوجة ثلاثة أسهم . ولكل ابن سبعة .

وكذلك امرأة أوصت لابن أخيها ، بمثل نصيب أحد بنيهما زوجها ، وثلاثة بنين . إنه يكون له مثل نصيب أحدهم . وهو كآخر أحد كان معهم . وهو يدخل على الزوج والبنين . وقسمة هذا من عشرين . فيرفع الموصى له ، مثل نصيب أحد بنيه ، أربعة أسهم . تبقى ستة عشر سهماً . للزوج أربعة أسهم . للبنين اثنا عشر سهماً . لكل واحد منهم أربعة أسهم .

وعن أبي معاوية - رحمه الله - في رجل مات ، وترك ابنتين وأختين . وأوصى لرجل أجنبي ، بمثل نصيب إحداهن . ثم مات ، ولم يسم بشيء . فن الفقهاء من يرى له أقل الأنصباء .

وممن من يرى له نصف الأقل ، ونصف الأكثر . فيكون له ربع المال . وقيل في رجل ، له خمسة بنين . وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم . وبثلث ما بقي من الثلث . إن الفريضة قسمها من واحد وخمسين سهماً . الثلث من ذلك سبعة عشر سهماً .

فلصاحب النصيب ثمانية أسهم . ولصاحب الثلث ثلاثة أسهم . وبقيت ستة أسهم . فردها على الثلاثين . فتكون أربعين سهماً ، بين خمسة . لكل واحد منهم ثمانية أسهم .

وتفسيره : أن تعطى صاحب النصيب سهماً وللبدين الخمسة ، لكل واحد سهم فذلك ستة أسهم . ثم تضرب ثلاثة ، في ثلاثة ، فتكون تسعة . ثم اضربه في ستة ، تكون أربعة وخمسين ؛ لأنه ذكر ثلث ما بقي . فالثلث من ذلك سبعة عشر سهماً . قال للؤاف : أحب الفطر في هذه المسألة .

وإذا أوصى له بثلث نصيب أحدهم وربع ما بقي من الثلث . فإن الفريضة ، من تسعة وستين سهماً ، فالثلث من ذلك ، ثلاثة وعشرون سهماً . والربع من ذلك أحد عشر . وربع ما بقي ثلاثة وبقيت تسعة . فردها على الثلاثين ، فتكون خمسة وخمسين سهماً . لكل ابن أحد عشر سهماً .

وإن أوصى ، بمثل نصيب أحدهم ، وخمس ما بقي . فإن الفريضة من سبعة وثمانين . الثلث من ذلك : تسعة وعشرون سهماً . والنصيب من ذلك : أربعة عشر وبقيت خمسة عشر سهماً . فاطرح ثلاثة ، ثم ردها على الثلاثين ، فتكون سبعين سهماً . لكل ابن أربعة عشر سهماً .

وإن أوصى بمثل نصيب أحدهم ، إلا ثلث ما بقي من الثلث . فإن الفريضة من سبعة وخمسين سهماً . فالثلث من ذلك : تسعة عشر ، والنصيب من ذلك : عشرة . ثم أقص منها ثلاثة ؛ لأنه قال : إلا ثلث ما بقي . فردها إلى التسعة ،

فتكون اثني عشر سهماً . ثم رد ذلك على الثلاثين ، فتكون خمسين . اسكل
ابن عشرة .

وقول : لصاحب المثل سبعة .

ولو أوصى بمثل نصيب أحدهم ، إلا ربع ما بقي من الثلث ، كانت الفريضة ،
من خمسة وسبعين سهماً . فالثلث من ذلك : خمسة وعشرون . والنصيب من ذلك :
ثلاثة عشر . فاطرح ثلاثة ، ثم ردها إلى الثلاثين ، فتكون سبعين سهماً . اسكل
ابن أربعة عشر سهماً .

وقول : يبقى لصاحب المثل عشرة . وإن ترك الرجل ابنه وأمه وامراته .
وأوصى بمثل نصيب إحدى بنتيه ، وبثلث ما بقي من الثلث . فإن الفريضة من
سبعة وستين سهماً . فالثلث : اثنان وعشرون سهماً . وبمثل نصيب إحدى البناتين :
سبعة عشر . وثلث ما بقي : اثنان . وبقيت أربعة . فردها على الثلاثين ، فذلك ثمانية
وأربعون سهماً . فللابنتين اثنان وثلاثون سهماً . وللأم ثمانية أسهم . والمرأة ستة
وللعصبة سهمان .

ولو أوصى بنصيب إحدى البناتين ، إلا ثلث ما بقي من الثلث ، يرد على
الورثة . فإن الفريضة من ثلاثمائة واثنى عشر . الثلث من ذلك : مائة سهم . وأربعة
أسهم . ومثل نصيب إحدى البناتين : ثمانون سهماً . ويبقى من الثلث أربعة
وعشرون سهماً . فيطرح من النصيب ، مثل ذلك . وبما بقي ثمانية أسهم . رد ما بقي
على الاثنين ، فتكون أربعة ومائتين . فللابنتين مائة وستون سهماً . والمرأة
ثلاثون سهماً . وللأم أربعون سهماً ، وبقي عشرة أسهم للعصبة .

— ٢٩٤ —

وإذا كان البنون خمسة وأوصى بمثل نصيب أحدهم ، وبثلث ما بقي من الثلث ، فإن أصابها : أن تأخذ خمسة ، فتزد عليها واحداً ، ثم تضربها في ثلاثة .
فذلك جميع المال .

وإن أردت أن تعلم النصيب ، فخذ واحداً ، فاضربه في ثلاثة ، ثم في ثلاثة .
ثم اطرح واحداً ، فذلك النصيب .

وإذا قال بمثل أحدهم ، إلا ثلث ما بقي من الثلث ، فخذ خمسة ، ثم زد عليها واحداً ، ثم اضربها في ثلاثة . فهذا جميع المال . والنصيب : أن تأخذ واحداً ، فتضربه في ثلاثة ، ثم تضربه في ثلاثة ، ثم ترد عليها واحداً . فذلك النصيب .
والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الحسنون

في الوصية بالثلث والسهم والجزء والنصف

وما أشبه ذلك

وقيل : من أوصى بربع ماله ، وهو موضع كذا وكذا ، فلما مات وجد ذلك الموضع أكثر من ربع ماله ، أو أقل ، فله ربع ماله ، ما زاد ، أو نقص .
وإن أوصى لآخر ، بجميع ماله ، ولآخر بنصف ماله ، ولآخر بسدس ماله ، فإنما يجوز لهم من ذلك جميعاً ثلث ماله .
وللذي أوصى له بجميع ماله - سهمان .
وللذي أوصى له بالثلث - سهمان .
وللذي أوصى له بالنصف - سهمان .
وللذي أوصى له بالسدس - سهم .
وذلك أنه أبطل ما زاد على الثلث ، ورده إلى الثلث ، وأثبت ما كان أقل من الثلث .

وقول : يضرب بينهم ، على قدر ما أوصى لهم به . ثم يكون للذي أوصى له بالنصف ، كنصف ما لصاحب الجميع . ولصاحب الثلث ، كثلثي ما لصاحب النصف . ولصاحب السدس ، كنصف ما لصاحب الثلث . وكل ذلك ، يكون من الثلث بينهم .

وقول : إن هذا غلط . ويكون لصاحب النصف ، كنصف ما لصاحب الجميع . ولصاحب السدس ، كسدس ما لصاحب الجميع . وإنما الثلث بينهم على هذا .

— ٢٩٦ —

وإن أوصى لفلان ، بجزء من ماله ، أو بسهم .

فقول : إن الورثة يعطونه ما أحبوا .

وقول : إذا أوصى له بجزء من ماله . فهو ربع ماله .

وإن أوصى له ، بسهم من ماله .

فقول : إنه السدس .

وقول : كسهم أنثى من بناته ، إن كان له بنات .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : وقد قيل : إنه ينظر إلى أقل السهام ، فيكون له .

وقول : يجمع له أقل الأسهم ، وأكثر الأسهم . ويكون له نصف ذلك .

وقول : يكون له سهم من سهام الذيل ، التي يرعى بها ، أن يشتري له من

ثلث ماله .

وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - في رجل ، أوصى لرجل بثلث ماله ،

ولآخر بنصف ماله .

قال : هما يردان إلى الثلث . يقسم بينهما نصفين ، لا يفضل أحدهما على الآخر .

وإن أوصى له بسدس ماله ، وثياب قد سماها .

قال : يقوم المال كله بالثياب . ويعطى سدس القيمة كلها . ثم يعطى الثياب ،

بعد ذلك أيضاً .

وعن أبي عبد الله - رحمه الله - في رجل ، أوصى لوصى - عند موته - أن

لفلان في ماله سهماً . ولم يقل : كسهم أحد ورثته .

قال : هذه وصية ضعيفة ، لا تثبت ، حتى يقول : كسهم أحد ورثتي ، من كذا وكذا .

وقول : من أربعة وعشرين مهما سهم . وهو أكثر القول .

وقول : له سهم ، من ستة أسهم . أقل الأسهم .

وإن قال : فلان من مالي سهم . فأقل ما قيل : يشتري له سهم ، من السهام ، التي يرمى بها . وقد اختلف في ذلك .

وقول : إنه ينظر في سهام الفريضة . فإن صحت من ستة أسهم ، كان له مثل واحد منهم . ويقسم ما بقي بين الورثة ، أو كسهم أحدهم ، إن قلوا ، أو كثروا . وإن كان ذلك أكثر من الثلث ، رد إلى الثلث .

قال أبو الحواري - رحمه الله - : وإن كثرت السهام . فله كسهم أنى ، إذا كان فيهم أنى .

وإذا أوصى بجزء من ماله ، أو بطائفة من ماله ، أو بشقص من ماله ، أو ببعض من ماله . فذلك كله سواء . ويعطيه الورثة ما شاءوا من ذلك .

وقول : إذا أوصى ببعض ماله . فالبعض هو النصف .

وإن أوصى بالثلث إلا قليلا ، أو إلا شيئا . أو بجملة هذه الألف ، أو بجملة هذه الألف ، أو بمظم هذه الألف . وذلك يخرج من الثلث . فإن له النصف منها . وما زاد على النصف ، فذلك إلى الورثة ، يعطونه النصف ، ويزيدونه - ما شاءوا - من النصف الآخر .

وإن أوصى لرجل ، بسهم من ماله . وله ابنتان ، وامرأة ، وأب . فله ثلاثة أنسهم ، من سبعة وعشرين سهما .

وإن أوصى له ، بنسهم من ماله . وله عشرة بنين ، وعشر بنات . فله منهم ، من واحد وثلاثين سهما .

وذكر عن ابن مسعود - رحمه الله - فيمن أوصى لرجل ، بنسهم من ماله . قال : له المئتين .

وبلقنا عن شرح أنه قال : اجعلوا له سهما ، كأحد سهام المال . والله أعلم .

وفي قسم الوصية - إذا أوصى ، بمثل نصيب أحد الورثة ، أو المصم . ومثل هذه الأشياء - نشرحه في موضعه من الكتاب - إن شاء الله .

فصل

عن سعيد بن قيس - في رجل ، أوصى لرجل ، بعشر ماله . فوجد له مائة نخلة ، فقضى خمس نخلة ، في دينه . وبقي خمسون نخلة . فلموصى له عشر الخمسين .

فإن وأوصى له بعشر نخلات . فقضى عنه خمسون نخلة ، في دين عليه . إن له المشر النخلات ، في باقي الخمسين . والله أعلم .

فصل

وقيل في رجل أوصى لرجل بمائة درهم . وأوصى لآخر بخمسين درهما .
وأوصى لآخر بثلاثين . ولآخر بعشرين درهما . وأوصى أن يصبح في مسجد
معروف ، قد سماه من ماله . مصباح دائما . ولم يسم هذا الموصى للمصباح ، شيئا
معروفا . فإنه ينظر إلى ثلث مال الموصى . ويضرب فيه لأهل الرصايا . ويضرب
للمصباح بثلث مال الموصى ، فيوقف عليه .

فإذا انهدم المسجد وذهب ، رجع إلى الذي أوقف على مصباح . فأوفى أهل
الوصايا وصاياهم منه . ورد البقية على الورثة .

وبيان ذلك : إذا نظرت إلى ثلث ماله . فوجدته ثلاثمائة درهم ، علمت أنه
قد أوصى للمصباح بثلاثمائة . والوصايا الأخرى بمائتين . فذلك خمسمائة درهم .
فيوقف للمصباح ثلاثة أخماس ، مائة درهم وثمانون درهما . فيعطى اصحاب المائة
خمس ثلاثمائة : ستين درهما . ويعطى صاحب الخمسين ، نصف خمس ثلاثمائة :
ثلاثين درهما . ويعطى صاحب الثلاثين ، ثلاثة أعشار خمس ثلاثمائة :
ثمانية عشر درهما . ويعطى صاحب العشرين ، خمس خمس الثلاثمائة درهم :
اثنا عشر ، قيمة الثلاثمائة .

فإن أصبح في المسجد ثمانين درهما . ثم انهدم ، وذهب ولم يبق منه شيء .
وذهب ذهابا ، لا يمكن أن يعود يبقى . فإنه ينظر إلى هذه المائة فيدفع منها إلى
صاحب المائة ، أربعون درهما ، مع الستين الأولى . فتمت له وصيته مائة درهم .

— ٣٠٠ —

ودُفع إلى صاحب الخمسين عشرون درهما ، مع الثلاثين الأولى . فتمت له خمسون درهما . ودُفع إلى صاحب الثلاثين ، اثنا عشر درهما ، مع الثمانية عشر الأولى . فتمت له وصيقه ثلاثون درهما . ودفع إلى صاحب العشرين ثمانية دراهم ، تمت له عشرون درهما ، بلجميع ما رددنا ثمانون . وتبقى عشرون درهما للورثة . والله أعلم .
وبه التوفيق .

القول الواحد والخمسون

في الوصية للرسول والمسلمين

وفي سبيل الله وفي السبيل

وقيل: من أوصى بوصية، لرسول الله ﷺ، أو لرسول، كان ذلك ثابتاً.
ويكون للفقراء .

وإن أوصى للمسلمين بوصية . فإن كان إمام قائم بالعدل، دفعت إليه . وإن لم يكن إمام قائم ، جاز للوصي أن يفرقها على الفقراء المسلمين .
وقال أبو سعيد - رحمه الله - : أما الوصية للمسلمين ، إذا لم يجد فيها حداً .
فهي عندى للمسلمين ، كان ذلك في أيام دولتهم ، أو غير أيام دولتهم .
وإن قال: يدفع إلى المسلمين، إن قاموا، أو قام إمام من المسلمين، دفعت إليه .
فليس للوصي أن يجعلها، إلا حيث أمره الموصي . وهي موقوفة، على ما أوصى بها،
لا تزال كذلك . إلا أن يقول : إنها من زكاته . فإن سلمها الموصي إلى الفقراء،
جاز ذلك .

وقال محمد بن روح - رحمه الله - في الوصية ، إذا أريد بها الأولياء . فلا
تعطى غير الأولياء . أو ابن ولي صغيراً ، أو يتيماً لأبيه ، أو أمه ولي للمسلمين .
وأما إذا أوصى بها للمسلمين . ولم يرد بها أصل الولاية، فهي لأهل الصلاة .
وقول : إنها تكون لفقراء أهل دعوة المسلمين ، ولو لم يكونوا من أهل
الولاية . ولا يدخل فيها أهل دعوة ، أهل الخلفاء .

— ٣٠٢ —

وقول : إنها لجميع أهل الإقرار بالإسلام .

وقول : إنها لا تكون إلا لأهل الولاية ، من أهل نعمة الحق .

ومن أوصى بسلاح من ماله معروف ، يباع ويفرق ، أو يجعل في فقراء المسلمين فإنه يقتل فيه ، أمر الموصى .

ومن أوصى بشيء من ماله للمسلمين ، من حيوان ، أو عروض ، أو أصول ، أسلم ذلك إلى فقراء المسلمين ، أن ينظر فيه قيام دولة المسلمين ، فتمام بذلك قال : يجب أن يسلم ذلك للمسلمين ، إذا لم يكن له معنى ، يثبت فيه صلاح للدولة ، مثل سلاح ، وما أشبهه .

وأما الأصول ، فموجب أن تكون موقوفة على المسلمين ، إلا أن يوصى : أن تباع وتفرق منها على الفقراء ، فإن ذلك يسلم إليهم ، إن أمكن ذلك من غير مضرة ، والله أعلم .

فصل

ومن قال : إن مت فقطعتي ، من موضع كذا وكذا ، في سبيل الله . ثم إن الرجل احتاج إلى بيعة وأكل منها .

قال : لا يجوز له ذلك .

وإن مات ، وهي له . فقال مسبح : هي من ثلث ماله .

وقال هاشم : إذا مات ، وهي له .

فأما على قياس قول موسى وبشير ، فإنها من رأس المال .

وأما على قول سليمان بن عثمان ، فعسى أن يكون كما قال مسبح .

فصل

ومن أوصى بشيء في صحته، أو في مرضه للسبيل . ثم رجع فأمر بذلك للمال، أن يباع ، ويفرق على الفقراء . ولم يقل : إنه قد نقض تلك الوصية .
فقد وجدنا ، في جواب الشيخ أبي الحواري - رحمه الله - أنه قال : لا يعرف ما السبيل .

وعنه - في موضع آخر - أن السبيل بمنزلة العافية للفقير والفقير ، لمن احتاج إليه .

وعرفنا في هذا السبيل : أنه له الرجمة فيه . فإن جملة الفقراء ، جاز ذلك . وإن تركه على ما أوصى به ، جاز ذلك .

وأما رجوعه فيه ، لينقله إلى ملكه ، بعد أن وجهه إلى شيء ، من أبواب البر ، فلا نحب ذلك له .

وقول : له الرجوع فيه ، إذا كان وصية ، كان ذلك في صحته ، أو مرضه . وإن ترك الوصية ، على حالها . ولم يأمر أن تباع ، ويفرق ثمنه . وهو يخرج من ثلث ماله ، فلا نحب للوارث أن يتعرض له ، أن يأكل منه ، على سبيل الحاجة إليه ، من جهة من يأكله ، على حسب السبيل .

وقد وجدنا عن الشيخ أبي الحواري - رحمه الله - أن الورثة إذا أرادوا أخذ ذلك ، لم يحل بينهم ، وبين ما أوصى به هالكهم للسبيل ، أن يأخذوه .

ونحن نقول : إن كان جعل ذلك للسبيل في صحته ، ولو لم يخرج من ثلث ماله ، بعد موته فلا نحب للورثة أن يردوا ذلك في ملكهم ، ويدعوه على ما وجهه صاحب المال ، إذا كان ذلك في صحته . ولا ينبغي لهم ذلك .

— ٣٠٤ —

وإنما القول الأول - على ما ذكرنا ، من قول الشيخ أبي الخوارى - رحمه الله - : إنما ذلك فى الوصية ، عند الموت

وقد جاء فى الأثر : أن الوصى له أن يرجع عن وصيته ، ويزيد فيها ، أو ينقص . كانت فى الصحة ، أو فى المرض ، إذا سمى بها وصية ، كانت فى أبواب البر ، أو لأحد من الناس ، فقها كان ، أو غنيا ، إن له الرجعة فى ذلك .

فإذا لم يرجع حتى مات ، ثبت ذلك ، من ثلث ماله ، ما لم يوص بباطل .

وايس للورثة تبديل وصيته ، ولا تقضها ، إلا فيما لهم فيه التقض .

ومن أوصى بنخلة للسبيل ، أو وهبها . ولم يقل : بما تستحق . وللنخلة مسقى وطريق . ولها صلاح من الأرض ، لمن يكون ذلك ؟ هو تبع للنخلة .

وكذلك إن باعها فى صحته .

ف قيل : هو يتبع للنخلة .

واختلف فيما أوصى للخبيل .

نقول : إن ذلك ليس بشئ ؛ لأن السبيل هو الطريق .

وقول : إن ذلك بمنزلة الصافية .

وقول : هو للفقراء والأغنياء ، من المسلمين والمسافرين .

ومن أخذ منهم ، جاز له ذلك .

ومن أوصى بشئ ، فى سبيل الله ، فهو فى الجهاد ، فى سبيل الله .

ومن أوصى لابن السبيل ، فهو للمسافر ، للاربعين الطريق .

— ٣٠٥ —

وأما الذى يتخذ فيه البيت والأهل ، إلا أنه يقصر الصلاة . فلا أرى هذا ،
من أبناء السبيل .

وأما المالكث فى البلدة ، فى طلب حاجة . وليس له فيها أهل ، ولا مال . فهو
من أبناء السبيل ، وأشبهه هذا . ويستوى فى تسمية ابن السبيل ، النقى والفقير ،
والحاضر والبادى .

ومن جعل منزله ، لمابر السبيل فجاء أن ينزل فيه المسافرون ، من غنى وفقير .
والله أعلم . وبه العونيق .

* * *

القول الثانى والخمسون

فى الوصية للشذاء^(١) والشرأة

وعن أبى الحسن - رحمه الله - فيمن أوصى بوصية ، لشذاء المسلمين . وقال :
لشذاء المسلمين ، كذا وكذا درهما . فإن لم يكن شذاء للمسلمين ، جعلت فى
سبيلهم .

فإن كان عنى بقوله جعلت فى سبيلهم ، يعنى فى سبيل الجهاد ، فرقت على
فقراء المسلمين .

وإن عنى بها لسبيل الجهاد تركت . فتى خرجت طائفة ، من المسلمين ، فى
جهاد عدوم ، من بر ، أو بحر ، جعلت فى سبيلهم .
والشذاء : هى المراكب والسفن للبحر .

ومن أوصى بوصية للشذاء ، ثبت ذلك ، إذا كان يسار فيها بالعدل ، وأنفذ
فيها .

وإن لم يتم فيها بالعدل ، نظر بالوصية ، إلى قوام العدل ، أو تخرج فى الشذاء ،
من يقوم بالعدل .

وقول : إن أوصى بوصية ، لشذاء المسلمين . فرقت على فقراء المسلمين ، جاز
إذا لم يكن للمسلمين شذاء ، ولم يكن إمام قائم .

وإن حبسها حتى يجهلها ، فى شذاء المسلمين ، إن قام إمام ، فذلك جائز .

(١) الشذاء : السفن بحرية يقاتل فيها المسلمون ، يوقف لها أوقاف . ويوصى لها بوصايا .

— ٣٠٧ —

قال أبو سعيد - رحمه الله - : إن الوصية لشهداء المسلمين ، لا يبين لى أن تجعل ، إلا فيما أوصى به الموصى ، في الشهداء . ولا يجوز أن تجعل في غير ذلك ؛ لأن ذلك خلاف للوصية .

فصل

ومن أوصى للشراة بوصية ، فهي ثابتة ، في كل عصر .
فإن كان موت الموصى ، في زمان ، فيه شراة ، وإلا انتظر بالوصية ، إلى خروج الشراة . ولا تسلم إلى الفقراء . وتدفع إلى الإمام ، ويعلم أنها للشراة .
وقال أبو سعيد - رحمه الله - : إن لم يجد في هذه الوصية حدا . ولم يكن أحد من الشراة ، للفقراء بالمدل ، أعطيت الوصية لفقراء المسلمين ؛ لأن فقراء المسلمين من الشراة والشراة الفقراء والأغنياء سواء . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثالث والخمسون

في الوصية للطرق والأموال

وللوارد والأطوى

ومن أبي الحسن - رحمه الله - فيمن أوصى للطرق ، أو في مصالح الطرق .
فذلك جائز . ويحمل في مصالح الطرق . فيعطى من يوطئها . يسوق وعشها إلى
مواضع المقوات ؛ لأنه من صالح المار في الطريق . ويقطع منها الشجر ويسوى .
ولا يجوز أن تحفر فيها بها بئر ؛ لأن البئر من مصالح المارين . والله أعلم .
ومن أوصى بمائة درهم ، في صلاح مال ورثة فلان . فعلى أن هذا لا يثبت ،
لأن المال ليس له وصية ؛ لأنه لم يوص لفلان . ولأنه إن كان للمال لفلان . والحق
له ، لم يجوز أن يحمل في صلاح ماله ، بنير أمره . فلما كان كذلك لم يبين لى ، أن
تثبت هذه الوصية - على ما قيل . إلا أن يصف شيئا ، يخرج في معنى من المعافى
بشئونها - على بعض ما قيل - في رأى المسلمين .

وكل من أوصى بشيء ، لا يجوز في تعارف الناس ، على وجهه من الوجوه
كلها . وذلك أن يقول : لداية فلان على ، كذا وكذا قفيزاً من شعير ، أو لمنزل
فلان ، أو لكيش فلان . ونحو ذلك ، إنه لا يجوز .

ومن أوصى لعبد رجل أجنبى ، بشيء من ماله . فقيل : يثبت ذلك . والسيد
لا يملك شيئاً . ولكنه يرجع إلى السيد في الحقيقة .

ومن أوصى لحمار زيد بسرجه . ولفرسه بلجام ، أو بكذا مكوك شعير .

ففي بعض القول : إنه يثبت لزيد ؛ لأنه راجع إليه . والله أعلم .

فصل

وقيل فيمن أوصى ببيت يفي ، بقرب بئر . وأوصى بها أن تحفر . فإذا لم يحد في ذلك حدا . فأحب أن يكون بيتاً وسطاً ، من مثل هذه البيوت التي أدركت ، على نحو ما أوصى به ، عند أهل الخبرة ، بذلك البيوت ، من أهل الثقة . وإن لم يعرف ذلك . فأحب في ذلك - المشورة على أهل الخبرة ، من أهل الثقة . وكذلك البئر ، إنما يقصد إلى المقاطعة ، في ذلك إلى بئر وسطية ، في النظر . ولا يقصد إلى إتلاف مال ، لغير معنى ، إذا كانت الوصية لذلك ، مبهمة غير محدودة .

وإن كان هنالك حد وصفة ، كانت الوصية ، على حد الوجه والصفة المحدودة - إن شاء الله - .

وقيل فيمن أوصى ، بمائتي درهم ، يحفر بها طوى ، في بعض طرقات عمان . فإن استقرح الوصى بها طويًا ، فلم تنفذ في الطوى . أحببت أن توقف للطوى ، التي استقرحت بها . ولا تجعل في طوى غيرها . ولا يرجع إلى الورثة ، إذا كانت تخرج من الثلث . .

وإن حفر بها طويًا . فنفضت قبل أن يخرج من الطوى ماء ، فليس على الوصى ، في ذلك شيء ، إلا أن يشترط الوصى : أن يحفر بها طويًا ، يخرج بها الماء . فإن شرط ذلك ، لم يكن للوصى ، أن يقاطع إلا على هذا السبيل ، الذي حده الوصى . وإن اكتفى الوصى ، بهذه الدراهم رجلاً ، يحفر له طويًا ، يخرج له منها الماء . فحفر الرجل ، ومنعه الصفا ، قبل إخراج الماء . فإن أتى لاحتفار عذر ، من

أجل أنهم لا يطبقون حفر الصفا ، لم يبعد أن يثبت لهم أجرهم . وإن كان إن وقعت المقاطعة ، بهاتين اللاتين بعينها ، على إخراج الماء . وأعلمه أنهما من وصية . وأنه لا حق له فيهما ، إلا أن يخرج الماء ، في هذه البئر . فليس للمقاطع شيء ، حتى يأتي بالشرط المحدود .

وإن قاطعه أن يحفر له هذه البئر ، إلى أن يميتها بمائتي درهم . فعرض له شيء من الجهالة ، ما يستحق به الأجير على الوصي أجره ، لا يبلغ بها ثبوت الوصية . ويجهل فيها الوصي ، أصل ما ينبت الوصية خفت على الوصي أن تثبت عليه الأجرة ، دون مال المالك ، إذا لم يشترط عقد المقاطعة ، العبة التي حددها الموصي بعينها .

وإن شرط عليه الصفة التي حددها الموصي . ولم يأت بجميع ما قوطع عليه ، لم يكن له أجره ، في مال الوصي ، ولا مال الموصي . والمقاطعة تكون على بئر وسعة من الآبار ، إذا كانت الوصية مبهمة ، غير محدودة .

وإن كان هنالك حد وصفه ، كانت الوصية ، على حد الوجه والصفة . ومن قال : قد جعلت فلانا وصي يحفر لي بئراً ، بهذه الدراهم المعلومه . فغلقت تلك الدراهم ، أو افترضها الوصي ، أو ضمنها أحد بإفادته لها . فإن الوصية تنهدم ، وترجع الدراهم إلى الورثة .

وإن قال : هذه الدراهم ، وصية مني ، يحفر بها عني بئر . فافترض الوصي تلك الدراهم ، أو ضمنها أحد غيره ، بإفادته لها . فالوصية ثابتة . ويبذل مكانها ، ويؤخذ في معناها .

فصل

ومن لزمته تبعة ، من فلج ، لا يعرف لمن هي ، من أهل الفلج . ثم أراد أن يوصي بذلك . فمغدى أنه إذا كان لازماً أن يتوبه إقراراً : أن عليه الفلج كذا كذا وكذا درهماً .

وإن قال في وصية : لزمته تبعة الفلج كذا . وقد أوصيت ، بكذا وكذا ، في صلاحه ، من مالى ، بعد موتى . فارجو أن يخرج هذا ثابتاً أيضاً .

ومن أوصى لفلج بدينار . فأعطى الوصى ، في حفر الفلج حباً بالدينار ، كما يأخذ الحفار من أصحاب الفلج ، أجرة حفرهم .

فتعيل : إنه لا تفقد الوصية ، إلا على ما أوصى بها الميت .

وإن قال الوصى للحفار : إن الوصى أوصى بدينار ، في حفر الفلج . فإن شتم الدينار أعطيتكم . وإن شتم حباً - على حسب البيع للحفار - أعطيتكم . فاختار الحفار الحب ، جاز ذلك - إن شاء الله . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الرابع والخمسون في الوصية للكفن والقبور والموتى واختلف في كفن الميت

فقول : إنه من رأس ماله .

وقول : من ثلث ماله .

وإن لم يكن له مال إلا كفنه . وعليه دين ، يحيط بالكفن . وطلب
غرمائه ، أخذ الكفن . ويدفن عرياناً .

فقول : ذلك لهم .

وقال أبو عبد الله : ليس ذلك لهم . ويكفن بثوب واحد وسط . وبلغنا أن
أبا عبد الله وأبا معاوية ، اختلفا في رجل ، مات وعليه دين . وما عنده إلا ثوب
واحد .

فقال أبو عبد الله : يكفن بالثوب . والله ولي أمره .

وقال أبو معاوية : يدفن عرياناً . وباع الثوب ، في الدين الذي عليه ؛ لأن
الله يسأله عن الدين الذي عليه . ولا يسأله عن دفنه عرياناً .

وسئل أبو سعيد - رحمه الله - عن رجل ، أوصى أن يكفن بثياب من ماله
معرفة ، بلفظ يشب في معنى الوصية . هل يثبت ذلك ؟

قال : لا يبين لي ثبوته والرأي إلى الورثة .

واختلفوا في الصلاة عليه ، إذا أوصى : أن يصلى عليه - بعد موته - رجل

بعميقه .

نقول : إن الذى أوصى عليه أولى .

وقول : إن الولي أولى بالصلاة عليه .

وكذلك في تطهيره وتكفينه ودفنه .

ومن قال : إن الكفن من الثلث ، منع من تكفين الميت ، من ماله ، في الحكم ، حتى يصح أنه يخرج من الثلث ، ولو كان كفن مثله ، ما لم يصح أنه يخرج من الثلث ، إلا برأى الورثة .

وإن صحت الوصية منه ، في ثوب معلوم . وخرج من الثلث ، جاز تكفينه به ، ولو كان عن كسوة مثله .

وقيل : أقل الكفن ثوب يستره ، إذا لف به .

وقيل : أكثره ثلاثة أثواب .

وقول : أربعة أثواب .

وقول : ستة . ولا أعلم أنهم يجاوزون الستة . إلا أن بعضا قال : بما يلبسه في الحيا .

وبعضهم قال : الستة للمرأة . والرجل لا يجاوز الخمسة : سروال وقميص وإزار ولفافة وعامة . ويكون الإزار فوق القميص والسروال أسفل من الشدين . تحت القميص . والله أعلم .

وصفة الكفن ، والقول في الكفن . سنشرحه في موضعه - إن شاء الله -
في كتاب « أمر الموتى وتكفينهم والصلاة عليهم ومواراتهم » .

ومن أوصى بشيء للقبور ، أنه يحمل في اللبن الذي يحمل على الميت ، وفي
المساحي التي تحفر بها القبور ، والقرب التي يحمل فيها الماء للقبور ، وفي الماء للقبور .
ولا يحمل للحصى ، الذي ينصب للعلامات للقبور ، ولا في النعش .

وإن جعل شيء الميت ، أو للموتى ، دخل فيه القبور ، وجميع ما يحتاج إليه
الميت ، من الفسل ، والحنوط والكفن والسرير ، الذي يحمل به الميت ، وحمل
السرير ، وحفر القبر ، وجميع ما يحتاج إليه الميت .

وإن عدم من يقبر الميت ، استؤجر عليه : من ماله ، من يقوم بجهازه وقبره .
ويعطى الكراء ، من ماله .

وقول : من رأس ماله .

وقول : من الثلث .

والقول الأول أحب إلى .

ومن أوصى للموتى ، دخل فيه الفقراء والأغنياء ، والذكور ، والإناث ،
والأحرار ، والعبيد ، والمسلمون ، وأهل الذمة .

ولا يجوز استعمال مساحي القبور لغيرها .

وكذلك القرب ، لا يجوز الشرب منها ، إذا كانت مغمولة بالمقابر . والله
أعلم . وبه التوفيق .

فصل

ومن أوصى لإنسان بشيء . ويحسب أنه حي ، فإذا هو ميت ، قبل أن يوصى إليه . فذلك مردود ، على ورثة الموصى .
وأما الإقرار للميت ، فنثبت لورثته .
وأما إن مات الموصى إليه ، بعد الموصى ولم يكن قد أوصى له به ، في حياته . فهو لورثة الموصى له .
فإن لم يكن الموصى له وارث ، فالوصية بمنزلة اللال ، الذى لا يعرف له رب في الحكم .
وفي بعض القول : إنه يبحث عن معرفة ورثة ، سنة كاملة ، من حيث يرجى درك معرفته . فإن عرف ، وإلا فرق على الفقهاء .
وفي بعض القول : إنه مال خشرى مؤبد ، حتى يصبح له وارث ، يسلم إليه . وإلا فهو بحاله .
وإن أشكل أمر موت الموصى ، وموت الموصى له . ولم يدر أيهما مات ، قبل الآخر ، بطلت الوصية للإشكال .
وقول : إنها ثابتة ، لاحتمال موت الموصى ، قبل الموصى له .
وقول : الموصى له نصف الوصية .
وإن صح موت الموصى ، قبل الموصى له ، ثبتت الوصية .
وإن صح موت الموصى له ، قبل موت الموصى ، بطلت أيضا والله أعلم .
وبه التوفيق .

القول الخامس والخمسون

في الوصية للحمل وما في البطن

ومن أوصى لما في بطن امرأة من ولد ، بكذا وكذا من ماله ، بحق له عليه .
فأما على معنى القضاء فيخرج فيه معنى الاختلاف ، في ثبوت الوصية له ،
إن ولد حيًا . كان ذكرًا ، أو أنثى .

وأما الوصية والإقرار ، فتثبت له ، على قول من لا يخرج الإقرار ، يخرج
للمطية .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - ومن أوصى فقال : إن كان في بطن فلانة
جارية ، فلها وصية ألف درهم .

وإن كان في بطنها غلام ، فله وصية ألف درهم . فولدت جارية لسنة أشهر
إلا يومًا . وولدت غلامًا ما بعد ذلك بيومين ، أو ثلاثة ، أو نحو ذلك . فالوصية لها
من الثلث ، من قبل أنها في بطن واحد . وأن الوصية قد وقعت لها جميعًا ، حيث
ولدت الأولى ، لأقل من ستة أشهر .

وإن أوصى بهذه الوصية ، فولدت غلامين وجاريقين ، لأقل من ستة أشهر .
فذلك إلى الورثة ، يعطون أي الغلامين شاءوا ، وأي الجاريقين شاءوا . وتسكون
الوصية بينهما جميعًا .

وقول : لا خيار للورثة ، في الدفع لمن شاءوا ؛ لأن الوصية لهم جميعًا .
فإن قال : إن كان الذي في بطنك غلامًا فله ألفان . وإن كان جارية ، فلها

ألف . فولدت غلاما وجارية ، أو غلامين وجاريتين . فليس لواحد منهما شيء ؛
لأن الولد الذى فى بطنها غير ما قالت .

وإن مات الرجل ، وترك امرأته حاملا . وأوصى رجل لما فى بطنها ، بوصية
لسنة أشهر ، ثبت نسبه ، ووجبت له الوصية .

وكذلك لو وضعت ما بينها وبين سفتين ؛ لأنها قد أثبتت نسبه .

وإن أوصى لما فى بطن امرأة بوصية . ثم وضعت بعد موته ، وبعد الوصية
بشهر ولدا ميتا . فلا وصية له ؛ لأنه لا يدري ، كان عند الوصية حيا ، أو ميتا .

فإن ولدته حيا ثم مات ، فالوصية جائزة له ، من الثلث . وهو ميراث الورثة .

فإن ولدت ابنتين : أحدهما حى . والآخر ميت . فالوصية للحى منهما .

وإن ولدتهما حين جميعا . ثم مات أحدهما . فالوصية لما نصفا .

وحصة الذى مات منهما ، ميراث لورثته .

واختلف فى الوصية للجفتين .

فقول : إنه إذا ولد لأقل من ستة أشهر . فخرج حيا . فله الوصية جائزة .

وإن ولد لستة أشهر ، أو أكثر . فلا وصية له ، خرج حيا ، أو ميتا .

وقول : إذا كان أبوه ميتا ، فإنه تجوز له الوصية ، إذا ولد لستين ، أو أقل

مذ مات والده . وإن كان أبوه زوجا لأمه وهو معها ، فلا وصية له ، إذا جاءت به

لسنة أشهر ، أو أكثر .

وقول : إذا اجتمع أبوه وأشهد على ترك وطئها . فتى ما جاءت به ، لأقل

من سنتين ، جازت له الوصية .

وقول : إن جاءت به ، لأقل من تسعة أشهر ، أو لتسعة أشهر . فإن له الوصية .

وروى غسان بن سعيد بن مبشر : أن امرأة أوصت في مرضها . وقالت : يوم أموت . فلما في بطن أختي ذكراً ، أو أنثى ، ثلث مالى . فصبرت من مرضها . وأسقطت أختها ذلك الحمل ولم تكن تنقض ذلك ، حتى حملت أختها بولد آخر . وماتت هى وأختها حامل . فرأى سعيد : أن تلك الوصية تامة ؛ لقولها : يوم أموت . فلما في بطن أختي ، ذكراً ، أو أنثى ، ثلث مالى .

وروى غسان بن عبد الرحمن : أن سعيد بن المبشر ، كان يرى في الموصى ، إذا أوصى في الصحة ، أو المرض . وقال : يوم أموت ، فلفلان كذا وكذا ، من مالى . فهو تام ، ما لم ينقضه قبل الموت . إلا أن يقول : إن مت من مرضى هذه . فصيح منها . ثم مات ، من غيرها . فكان يرى ذلك غير تام .

ومن أوصى لأولاد رجل ، بشئ من ماله . وله امرأة حامل . فإذا وضعت زوجته ولداً ستة أشهر ، من يوم مات الموصى ، أو لأكثر من ذلك . فإن الولد لا يدخل مع إخوته ، في هذه الوصية .

وإن وضعه لأقل من ستة أشهر ، فإنه يدخل معهم في الوصية . وقد تقدم في صدر الباب ، ما ذكرنا ، من الاختلاف في حقوق الولد ، في حياة الأب ، وبعد موته .

والوصية لولد الوالد جائزة ، إذا كان الوارث هو الولد .

— ٣١٩ —

وسئل أبو علي الحسن أحمد بن محمد بن عثمان ، عن لفظ الوصية للحمل
فقال : لا أحفظ فيه .

وأحب أن يقول : قد أوصيت بكذا وكذا ، للحمل فلانة بنت فلانة ، الذي
هو في بطنها .

وإن قال : الحمل الذي في بطن فلانة بنت فلان ، من زوجها ، فلان ابن فلان ،
إن ثبت وخرج حياً . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السادس والخمسون

في الوصية ابني فلان ولبنى فلان

ولأولاد فلان

وما أشبه ذلك

قال أبو عبد الله - رحمه الله - في رجل قال في وصيته : ثلث مالى لبني أخى فلان . وهم ثلاثة . فوجد لأخيه خمسة أولاد .

قال : الوصية للخمسة كلهم ؛ لأن الوصية قد ثبتت لولد أخيه . وقوله : هم ثلاثة صفة .

وإن قال : قد أوصيت لبني أخى . وهم خمسة . فوجد له ثلاثة فإنه يكون لبني أخيه ، ثلاثة أخماس الوصية . ويرجع الخمسان إلى الورثة ؛ في المسألة الأولى . وهم موجودون . وفي هذه المسألة معدومون إلا ثلاثة .

وإن قال : قد أوصيت لبني أخى فلان ، بثلث مالى وهم بالبصرة . فلم يوجد بنو أخيه بالبصرة . وهم بمكة والكوفة . فالوصية لهم . وقوله : بالبصرة صفة .

وإن قال : قد أوصيت لأحمد ومحمد وعبد الله بنى أخى بثلث مالى ، فوجد له خمسة أولاد . منهم ثلاثة محمدون ، وواحد أحمد ، وآخر عبد الله .

ف قيل : يكون هذا الثلث ، على ثلاثة . فلا أحمد ثلث . ولعبد الله ثلث . والثلث الباقي بين محمد بنى الثلاثة .

فإن أوصى لابن فلان وهو محمد . فوجد لفلان ثلاثة بنين ، كلهم محمد . إن الوصية لهم جميعا .

وإن أوصى لبنى فلان . وهم ذكور وإناث . فهو للذكور والإناث .
وقول : للذكور دون الإناث .

وإن كن كلهن إناثا . لا ذكر معهن . فالوصية لا تثبت ، وترجع إلى
الورثة .

وإن أوصى لأحد بنى أخيه ، بثلاث ماله . ولم يسم بأحد منهم . فقال : كل
واحد ، من أولاد أخيه : الوصية لى . فإن الوصية تكون لهم جميعا . وعلى كل
واحد منهم ، يمين بالله : ما يعلم أن هذه الوصية للآخر دونه . إذا طلبوا ذلك .
وإن وجد له ثلاثة إخوة ، أو أكثر ومعهم أولاد . فالوصية لبنى إخوته
جميعا . والأيمان بينهم — على ما وصفنا .

وقال أبو عبد الله — رحمه الله — : من أوصى بألف درهم ، لفلان ابن فلان ،
وابنى فلان . ولفلان خمسة بدين . فهذا الألف ، يكون بين فلان وبنى فلان نصفين
لا ما هنا اسم مفرد :

قال أبو سعيد — رحمه الله — : وقيل : هى بينهم ، على عددهم .

وإن أوصى بثلاث ماله ، لأحد بنى أخيه ، فإن الوصية تكون لهم جميعا .
وعلى كل واحد منهم يمين بالله : ما يعلم أن هذه الوصية لآخر دونه ، إذا طلبوا
ذلك

قال أبو سعيد — رحمه الله — : وقد قيل : إذا أوصى لأحد اثنين أو لهذا .
إن هذه الوصية لا تجوز لواحد منهم .

— ٣٢٢ —

وإن أوصى، وبين أحد منهم بعده. ثم لم تحفظ الشهود، كانت الوصية لهم.
كذلك إذا أوصى ابني أخيه. ثم عين أحدهم وعي، كانت لهم جميعاً،
في الحكم.

فإن أوصى لأحدهم. فهذا مجهول.

وإن أوصى لبني فلان، وبني فلان. وكان بعضهم أكثر عدداً، فالوصية
بينهم، على قدر عددهم.

وقول: لكل قوم نصف.

وإن قال: لبني فلان، وبني فلان، ولفلان.

قال: يكون لبني فلان، وبني فلان النصف، ولفلان النصف.

وإن قال لبني فلان وبني فلان وبني فلان، ولبني فلان، فإن
بني فلان وبني فلان وبني فلان، أشركتهم في النصف.

فإن قال: لبني فلان، وبني فلان، وبني فلان. فهو على عددهم.

وإن قال: لفلان، ولبني فلان. فالوصية بينهم، على عددهم.

وقول: لفلان النصف. ولبني فلان النصف، على عددهم.

والقول الأول أحب.

وإن قال: ثلث مالي، لفلان، وفلان، ولفقراء. ولفقراء ثلث الثلث.

وافلان ثلث الثلث.

وقول: لفقراء النصف. ولفلان وفلان، النصف بينهما نصفان، وهو أقول

أبي سعيد - رحمه الله - .

-- ٣٢٣ --

فإن أوصى ، بثلاث ماله ، لبني أخيه ، ولبنى فلان . فهو لهم ، يوم يموت ،
لأبوم أوصى ، وإنما النظر إلى عددهم ، يوم يموت ، وتجب الوصية ؛ لأنه لم يسم
بأسمائهم .

وإن سمي بأسمائهم ، فهو للذين سمي لهم .

ومن مات منهم ، قبل الموصى ، رجعت الوصية التي له ، إلى ورثة الموصى .
قال أبو سعيد - رحمه الله - وقد قيل : إنه لو أوصى لبني فلان - وهم عشرة -
بثلاث ماله . فلم يمت حتى مات تسعة ، إن الواحد يكون له عشر الثالث .

وإن أوصى لبني فلان ، فهو لأعيان بني فلان ، لا يكون لولد الولد شيء ،
مع أعيان ولد الرجل . إلا أن يكون الذين قال لهم : بني فلان جده ينسب إليه
ولد وولد ولد . وقد توفي الجد . فيكون الثلث لمن ينسب إليه جميعاً .

وإن كان الجد ، قد صار كهيئة الفخذ والقبيلة ، فهو للجميع : البطن الأعلى ،
والبطن الأسفل .

وإن قال : ثلث مالي لآل بني فلان ، ولآل فلان . فهو بينهم ، على عددهم ،
إن كانوا يحصون . وإن كانوا لا يحصون ، فالوصية باطلة .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : إن كانوا لا يحصون أعطى من قدر عليه منهم ،
كالوصية للفقراء ، وهم لا يحصون .

ومن أوصى لبني فلان ، صفارهم وكبارهم ونسائهم ، فلم يوجد من بني فلان
أحد ، ووجد بنو بنينهم وبنوهم ، ونسول أسفل من هؤلاء .

قال أبو عبد الله - رحمه الله - : إذا لم يصب فلان أولاد . فليس لبني أولاده
شيء .

وقيل في الرجل - يوصي لبني فلان ، بكذا وكذا - إن الوصية لبنيه ،
وبناته ، الذكر والأنثى فيه سواء .

وإن أوصى لولده ، كانت الوصية لولده وولد ولده ، الذين ينسبون إليه
بالآباء ، الذكر والأنثى .

وأما بنو الإناث وبناهم ، من ولده ، فلا يدخلون في الوصية .
وإن أوصى لبني بنيه . ولم يوجد له إلا بنات فليس لهم إلا أن يقول :
لولده .

وإن أوصى لإخوته ، ومعه إخوة لأب وأم ، وإخوة لأم ، وإخوة لأب ،
ففي ذلك اختلاف .

فبعض أصحابنا قال : إن الوصية بين الإخوة . وهم فيها سواء . والذكر
والأنثى سواء .

وقال بعض : للإخوة للأب والأم ، الثلثان من الوصية . والثلث بين الإخوة
للأب ، وللإخوة للأم .

ومن أوصى لولد فلان ، كانت الوصية بين الذكور والإناث . ويدخل الحمل
في الوصية ، ما لم تقسم ، قبل أن يولد .

وإن كان له بنات وبنو ابن . فالوصية لبناته ، دون بني ابنة ، لأن هذا يقع
على ولد الصلب .

فإن لم يكن له ولد لصلبه، فالوصية لولد الابن، الذكور والإناث فيها سواء .
ولو لم يكن إلا ولد واحد، كانت الوصية كلها له ؛ لأن الولد يكون واحداً .
ولا يكون لولد ابنه - في ذلك - شيء .

قال: وسمعت هاشما يقول: إذا قال: لبنى فلان، أو لولد فلان، فهو عفى - سواء
وتنقسم الوصية بين الذكور والإناث .
وكذلك كأن يقول أبو سفيان .

وإن أوصى بثلاث ماله لبنى فلان . وهي قبيلة لا تحصى .
فقول: تبطل الوصية ، من قبل أنه لا يعلم كيف نصيب كل إنسان .
وقول: تعطى للأقرب منهم، من قدر عليه .

ومن أوصى بثلاث ماله، لفلان ولفلان . أو قال: بين فلان وفلان . ثم مات
للموصى . ثم مات أحد الذين أوصى لهما فإن الوصية بين الحى ، وبين ورثة الميت ،
الموصى له - نصيبين .

فإن كان مات قبل موت الموصى ، وبعد الوصية . فإن نصف الثلث للباقي
منهما . وحصة الميت ، الموصى له ، مردودة على الورثة : ورثة الموصى .

وإن قال: ثلث مالى ، لفلان وفلان . وأحدهما ميت . فالثلث كله لفلان .
ومنهم من قال: للحى منهما النصف ، والنصف الباقى ، مردود على ورثة
الميت الموصى .

ومن قال: ثلث مالى لفلان وأميته . كان لفلان سهمان ، ولأميته سهم .
وقول: إن الثلث بينهما نصفان .

— ٣٢٦ —

وإن قال : ثلث مالى ، افلان وللمساكين كان افلان النصف ، والمساكين النصف .

وإن قال : افلان وللحاج ، كان افلان النصف ، وللحاج النصف .
وإن أوصى بثلاث ماله ، ابنى فلان وم أربعة . فمات منهم رجل ، وولد له ولد ثم مات الموصى .

قال : الثلث للباقيين . وللمولود سهم أبوه سواء .
وإنما تقع الوصية لولده ، يوم يموت الموصى ولا يفتقر إلى من مات منهم ، قبل ذلك .

قال غيره : إن كان مات ، بعد موت الموصى . فهو كذلك .
وإن كان مات ، قبل موت الموصى فالوصية للباقيين .
وقول : يكون لهم ثلاثة أرباع الوصية ، ويرجع الربع إلى ورثة المالك الموصى .

وأما إن مات من الإخوة ، وولد افلان ولد ، فهو كما قال .
وإن قال : ثلث مالى لموالى الذين أعقهم ، ثم مات منهم من مات ، وأعتق هو من بعد الوصية ، من أعق ، ثم مات الموصى ، فإن الثلث لمواليه ، ولمن أعق من بعده .

وإن قال : ثلث مالى لموالى . وله نوال أعقهم ، رموال أعقوه . فالوصية باطلة ؛ لأنه لا بدري مواليه ، والله أعلم .

فصل

ومن أوصى يزيد وبنيه ، بثلث ماله . ووجد بنو زيد عشرة .

فقول : إن الثلث بينهم — على عديم . والأب مثلهم .

وقول : يزيد نصف الوصية . ولبنية نصف الوصية — على عديم — الذكر

والأنثى سواء .

وإن أوصى يزيد وبنيه . كان القول — في ذلك — سواء . والاختلاف واحد .

ولو قال : قد أوصيت يزيد ، وللقراء ، بثلث مالى . كان يزيد نصف الثلث ،

وللقراء نصف الثلث .

ولو قال : قد أوصيت بثلث مالى ، يزيد ولعمرو ولعبد الله وخالد وحفص

ولشاذان وعزان والصلت ، كانت الوصية ثابتة . وكان يزيد وعمرو ، ربع الثلث .

ولعبد الله وخالد وحفص ، ربع الثلث ، ولشاذان وعزان ، ربع الثلث ، والصلت

ربع الثلث .

ولو قال : قد أوصيت بثلث مالى ، يزيد ولعمرو وعبد الله وخالد وحفص

ولشاذان وعزان والصلت ، كانت الوصية ثابتة . وكان يزيد ولعمرو سدس الثلث

ولعبد الله سدس الثلث . ولخالد وحفص سدس الثلث . ولشاذان سدس الثلث .

ولعزان سدس الثلث . والصلت سدس الثلث .

ولو قال : قد أوصيت بثلث مالى ، يزيد وعمرو ولعبد الله وخالد وحفص

ولشاذان وعزان والصلت ، كانت الوصية ثابتة . وكان يزيد وعمرو ، ثلث الوصية

ولعبد الله وخالد ، ثلث الوصية ، وحفص وشاذان وعزان والصلت ، ثلث الوصية .

ولو قال : قد أوصيت بثلاث مالى لزيد وعمرو وعبد الله وحفص وشاذان .
واعزان والصلت ، ولربيعه وعقبة ، كانت الوصية جائزة ، وكان لزيد وعمرو ،
سدس الثلث ، ولعبد الله سدس الثلث ، وحفص سدس الثلث ، وشاذان سدس
الثلث ، واعزان والصلت سدس الثلث ، ولربيعه وعقبة سدس الثلث .

ولو قال : قد أوصيت بثلاث مالى لزيد وعمرو ، ولعبد الله وحفص وربيعه ،
ولعقبة . كان لزيد وعمرو ، ثلث الثلث ، ولعبد الله وحفص وربيعه ، ثلث الثلث ،
ولعقبة ثلث الثلث .

وإن قال : ثلث مالى لفلان وعقبة . كان لفلان سهم ، ولعقبة سهم .
فإن قال : ثلث مالى لفلان وفلان ، وأحدهما ميت ، فالثلث كله للحي منهما .
وقول : للحي نصف الثلث ، والباقي مردود ، على ورثة الموصى .

فصل

.. ومن أوصى بثلاث ماله ، لبنيات فلان . فلم يوجد له إلا ذكور . فليس لهم شيء .
وترجع الوصية إلى ورثة الموصى .

وإن قال : ثلث مالى لأحد بني أخى ، ولم يسم أحدا منهم بعينه . فقال كل
واحد من أولاد أخيه : الوصية لى . فإن الوصية تكون بينهم جميعا ، وعلى كل
واحد منهم يمين : أنه ما يعلم أن الوصية للآخر .

وإن أوصى بثلاث ماله ، لبني أخيه فلان ، ولبنى أخيه فلان ، فإن الوصية
بينهما نصفان . لسكل بنى أخ نصف ، ولا يكون على عددهم ، إن اختلف عددهم .

برإن قال : لأخيه فلان ، ولبنى أخيه فلان . كان لأخيه النصف ولبنى أخيه كلهم النصف .

وعن هاشم - في رجل ، أوصى لفلان وبنيه ، من أقراره بمائة درهم ، خصمهم بها وأوصى لأقراره ، بعد ذلك .

قال : أرى أن يكون للأب سهمان . ولكل واحد منهما سهم وقول : تكون بينهم ، على الروس .

وقول : يكون للأب النصف ولبنيه النصف ؛ لأن هذه وصية خاصة لهم . ولو لم يصح لأحد من الأقارب وصية غيرهم . فإنها تقسم عليهم قسمة الخاص ، لا قسمة وصية الأقربين .

ومن أوصى لبني أخيه^(١) بمائة درهم . ووجد في الكتاب كذلك ، ولا يدري لبني أخيه ، أو لبني أخيه ، ولم يحفظ الوصي ، ولا البيعة ، أنها لبني الأخ ، أو لبني الأخت ، ومعه بنو أخ ، وبنو أخت . قال : إذا لم تشهد البيعة بالدين أوصى لهم ، بطلت الوصية ، ورجعت إلى الورثة .

وأما إن أوصى بمائة درهم لبني أخيه ، فوجد له عشرة إخوة . كلهم لهم بنون ولم يسم لأحد من بني أخيه ، قسمت الوصية بينهم . وإن شهدت البيعة : أنه أوصى لبني أخيه وسماء . ونسيت البيعة . ولم تعرف أيهم هو ، بطلت الوصية ، ورجعت إلى الورثة .

(١) يعني بدون نقط .

— ٣٣٠ —

ومن أوصى بثلاث ماله ابني تميم، أو لقبيلة، لا يحصى عددها، ولا يحاط بهم، ولا يقدر عليهم.

فقول: إن الوصية جائزة. ويعطى منهم ثلاثة أنفس فصاعدا.

وقيل: يعطى من قدر عليه منهم.

وقول: تبطل الوصية؛ لأنه لا يحاط بهم، ولأنه لا يدري كم نصيب كل إنسان منهم. والله أعلم. وبه التوفيق.

فصل

ومن أوصى فلان، بكذا وكذا بوصية، أو وكله بوكالة. ثم صح بشهادة شاهدي عدل: أنهما لا يملكان، في هذه البلاد فلان ابن فلان، إلا هذا، فهو جائز.

وإن نسبه إلى أب ثالث، وكان في البلاد من يواطئه، في اسمه، واسم أبيه، ولا يواطئه في الأب الثالث، فصح أن ليس في البلاد إلا ذلك، فهو جائز.

وإن كان له صفة، يعرف بها، ففسباه إليها، وقال: إنهما لا يملكان - في ذلك الموضع - فلان ابن فلان، على هذه الصفة، إلا هذا، فذلك جائز. والله أعلم. وبه التوفيق.

* * *

القول السابع والخمسون في الوصية للورثة

قال النبي ﷺ : ألا لا تجوز^(١) لوارث وصية .

وسئل الربيع - رحمه الله - عن رجل ، أوصى لبعض ورثته ، في مرضه .
فأقر به الورثة .

فقال : إذا رضوا به في حياته ، فإنه يجوز عليهم ، بعد موته .
وقال أبو مروان - في رجل ، أوصى لبعض أولاده بشيء ، في مرضه . وأمضى
ذلك الباقيون من الأولاد وأحرز الموصى له ، من قبل موت الوالد . فلما مات
الوالد ، طلب الدين لم يوص لهم : أن يشاركونا الذي أوصى له .

قال : لهم على أخيه ذلك . وهم شركاء في الوصية . ولا يضرهم ، إمضاؤهم
ذلك لو ألدهم . ولا إحراز لأخيه عليهم ، إلا أن يكون أحرز عليهم ، في صحة
أبيهم . قال ذلك أبو سعيد - رحمه الله - .

وقول : إذا أذنوا له : أن يوصى بشيء ، عرفهم إياه . فأوصى به ، ثبت
للموصى له .

(١) رواه الدارقطني ، عن بابر . ورواه الربيع ، عن ابن عباس . ولفظه : لا وصية
لوارث .

قال الشافعي : هذا الحديث متواتر . قال : وجدنا أهل الفتيا ، ومن حفظنا عنهم ،
من أهل العلم بالمغازي ، من قريش ، وغيرهم ، لا يختلفون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال - عام الفتح - : « لا وصية لوارث » .

وقيل في امرأة ، لها أخ من أمها . فقالت - في صحتها : يوم أموت . فلا أخى
ثلاث مالى . وأشهدت على ذلك أيضاً ، يوم ماتت وقد ولدت .
فقال ورثة المرأة للأخ : إنها أشهدت لك . وأنت وارث . فما أشهدت لك
به ، فهو باطل .

وقال الأخ : استحققه ، بعد موتها . والوصية لى جائزة . فله وصيته .
قال أبو سعيد - رحمه الله - : وقد قيل : لا يجوز - على قول من يقول : إن
ذلك وصية . وفي ذلك اختلاف .

وعن أبي الحسن - رحمه الله - وقيل : يعطى فقراء أقاربه ، من سائر
الوصايا ، التي تدخل فيها الفقراء . إلا في الوصية ، التي قد أوصى بها للفقراء ، أو
لأقاربه .

وذلك مثل أن يقول : قد أوصيت للفقراء ، أو لأقاربي ، بكذا وكذا ، أو
ما أشبه ذلك .

وكذلك يعطى من كفاراته ، وزكاته ، التي وجبت عليه ، في الحياة . ولم
يكن له هو أن يعطيها إياه ، إذا كان هو ، ممن يلزمه عوله ، في الحياة . ثم أوصى
بها ومات . إذا لم يكونوا ورثة .

وإذا أوصى الميت بوصايا ، من حج ، أو كفارات ، أو زكاة ، أو سائر
الوصايا . فأتت الوصايا ، على المال كله . كان للورثة ثلثا تلك الوصايا . فقراء
كانوا ، أو أغنياء . وإنما أخذوا ذلك باستحقاق . ولم يأخذوه لأنهم دخلوا في
الوصية .

- ٣٣٣ -

وكل من استحق الميراث ، لم يحز له شيء من الوصية ، ولو كان فقيراً . إلا على ما وصفنا ، أنه لم تثبت الوصية . فدخل فيها ، من جهة الميراث .

ومن أوصى بشيء من ماله ، للفقراء ، فإنه يجوز إوارث وارثه ، أن يأخذ من الوصية .

وقول : إنهم يأخذون من سهم الفقراء ، مما أوصى به لهم وللفقراء ، إذا كانوا فقراء ، لموضع فقرهم . ولا يحرمهم وصيتهم التي استحقوها بالقرابة ، ما يجوز لهم بالفقر ؛ لأن الفقراء يدخلون فيما يجوز للفقراء بفقرهم .

وقول : لا يدخلون في ذلك . ولا فيما أوصى به للفقراء مفرداً ؛ لأنهم قد يدخلون في ذلك ، على الفقراء ، ولو لم تكن لهم وصية . وكل وصية يدخلون فيها ، لو لم تكن له وصية . وإنما يستحقها أهلها ، إذا كانت للأقارب وصية . ولا يأخذ منها فقراء الأقارب لفقرهم . وإنما يدخلون بفقرهم ، فيما لا يدخلون فيه الأقارب . مثل الكفارات ، والزكاة ، والسبيل وأشياء ذلك .

وقيل - فيمن أوصى لمن هو وارثه ، يوم الوصية . ثم يرجع عن الوصية . ولم يمت ، حتى صار الموصى له غير وارث - : باختلاف .

فقول : تجوز له الوصية ،

وقول : لا تجوز له الوصية .

وإن أوصى له . وهو غير وارث . ومات ، وهو وارث . فلا تجوز له الوصية . ولا نفى في ذلك اختلافاً .

وإن أوصى له . وهو وارث ثم صار غير وارث ثم رجع فصار وارثا .
ومات وهو غير وارث فليس له وصية .

فإن أوصى له . وهو غير وارث ، ثم صار وارثا . ثم رجع ، وكان غير وارث .
ومات وهو غير وارث . فإن الوصية جائزة له . ولا نعلم في ذلك اختلافا . وهذا
في جميع الورثة ، والزوج والزوجة .

ومن أوصى لأقربائه بوصية — وعليه دين ، يحيط بهاله . ولم يرث بفوه منه
شيئا . فليس للأقربين من الوصية ، إلا ثلث ما يبقى بعد الدين . والثلاثان للبنين .
وإن أتم الدين ، وصية الأقربين . فإنها للأقربين خاصة ولا شيء للوارث .
وقول : إنه إذا لم يرث الورثة شيئا . وأتم الغرماء وصية المالك . وجعلوا
ذلك لأقربائه ، دخل الورثة ، مع أقربائه ؛ لأنهم لم يرثوه .

وقول : إذا أتم الدين الوصية . فللورثة الثلاثان — من ذلك . وللأقربين
الثالث .

ومعنى : أنه إذا ترك الدين شيئا ، من حقهم للأقارب ، فلا يدخل الورثة —
في ذلك — بشيء ؛ لأنهم تركوا لهم من مالهم ، لا من مال المالك . وإن هم أتموا
وصية المالك ، أعجبني أن يكون الثلاثان للورثة من ذلك . والثالث للأقارب .
ومن أوصى لوارث . فأمضى له بعض الورثة ، ولم يعرفوا ما أوصى به .
ثم رجعوا .

فقال هاشم ومسبح : قد جاز عليهم . ولا رجعة لهم .

وقال أزهري وسليمان بن إبراهيم : لهم الرجعة ، إذا أمضوا ما لم يعرفوا .

ومعنا : أن الوصية للوارث ، لا تجوز ، إلا أن تكون بحق .

ومن أوصى لوارث بحق . مثل جرح ، جرحه إياه ، أو ضمان ، لزمه له ، من ماله ، فهو جائز . والخيار للورثة ، في حصصهم - إن شاءوا ، أتموا له الوصية . وإن شاءوا ، ردوا عليه ، قيمة حصصهم ، إن كانت الوصية في المرض لوارث .

وإن أوصى له بحق . وليس له بوفاء ، لم يكن للورثة فيه خيار . والمال للعوصى له .

وإن أوصى له بقيامه عليه . فهو ثابت له - على ما بينا - في المسألة الأولى . ويوجد عن أبي سعيد - رحمه الله - فيمن أوصى . وقال : وأوصى أن موضع كذا وكذا ، من ماله ، لفلان ، كان ذلك إقراراً . وقول : لا يجوز ذلك .

ومن أوصى لزوجته ، بثلث ماله . على أن تجمله في فداء أولاده ، من السلطان الجائر ، تؤديه في الخراج ، الذي يطلب إلى الأولاد . فقيل : إن مثل هذا لا يثبت .

وإن قال : تجمله حيث شاءت ، من التبعات ، التي تلزمها ، من قبل أولاده . فلا يثبت هذا أيضا .

ومن أوصى لأقاربه ، وللفقراء ، بوصية أو أقاربه فقراء . فجائز للعوصى ، أن يعطى الأقارب ، جميع الوصية ، لأنهم أقارب وفقراء . واستحقوا الوصية ،

— ٣٣٦ —

من جهة القرابة والفقير. ولهم أن يأخذوا أيضا، من تحلة الأيمان، وسائر الوصايا، التي يدخل فيها الفقراء.

وقيل: ومن أوصى لولده، بنفقة. فأكلها ولده، على إخوته. وهم سكوت. لا أجازوا، ولا أنسكروا، حتى مات وماتوا. ثم طلب ورثتهم.

قال: يدركون، لأن الأول باطل. والأب أثم في فعله. وعلى الآكل، رد الغلة على إخوته بالخصص. والله أعلم.

فصل

وإذا أشهدت امرأة بما لها زوجها، على وجه الإقرار. فبجائز له وثابت.

وإن كان على وجه الوصية، فلا يجوز.

وعن أبي الحواري - رحمه الله - في رجل قال - عند موته - : منزلي لزوجتي وبيتي، إلا أن يحدث حدث، فهذا لا يثبت، إلا أن يسمى الحدث. فما لم يحدث ذلك الحدث، فهو كما قال - ويقسم على رؤوسهم، لا كقسمة الميراث.

وقيل في رجل، أراد أن يحسن إلى زوجته. ولم يحب أن يعطيها شيئا، من ماله، في حياته. وأراد أن يكافئها، بشيء من ماله، بإحسانها إليه.

فالوجه في ذلك: أن يشهد لها: أنه إن حدث موت، أو متى حدث به حدث موت، أو متى مات، أو إن مات، أو إذا مات. فوضع كذا وكذا، من ماله، لزوجته فلانة. فإذا قال هذا. ففيه اختلاف.

فبعض يقول: إنه يخرج منخرج الرصية ولا يثبت الزوجة.

وبعض يقول: إنه يقوم مقام الإقرار. ويثبت للزوجة. والله أعلم. وبه التوفيق.

القول الثامن الخمسون

في الوصية للماتم

ومن أوصى أن يطعم عنه في الماتم . فلم ينفذ ذلك ، حتى انقضى الماتم ، رجع إلى الورثة .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : إذا أوصى بشيء ، يطعم عنه ، في الماتم ، لم يبين لي تمام ذلك ، حتى يقول : من مالى والماتم ثلاثة أيام بلياليها .

ومن أوصى : أن يطعم عنه ، من يحضر عزاء ومأتمه . فلا يجوز أن يهدى من طعام العزاء والماتم ، لغير من حضر .

وإن أوصى أن يطعم عنه ، من حضر ، ومن لم يحضر ، أهدى منه ، وأطعم عنه .

قال غيره : الله أعلم ، إن كان أوصى : أن يطعم عنه ، في حضر ، من قوم معروفين . فلا يطعم إلا من حضر .

وإن أوصى : أن يطعم عنه . ولم يذكر من حضر ، ومن غاب ، فمن أوصى : أن يطعم عنه ، والله أعلم .

وعن أبي الحسن : والذي أوصى أن يطعم عنه ، من ماله ، بعد موته ، وصية منه ، تقضى من ماله .

وإن كان الورثة بالغير ، وأنعموا ذلك تم . وإن نفضوه ، وصحت الوصية ،
بشهود عدول ، كان ذلك من ثلث ماله .

وإن قال لهم : أطعموا عني ، وضمفوا بذلك ، وهم بالفن ، فطعيم الوفاء ،
بما ضمفوا به . والله أعلم .

وإن أوصى : أن يطعم الفقراء ، أو المساكين ، أو أحداً من الناس بعينه ،
أو صفة تعرف ، جاز ذلك .

وقيل - في بعض الآثار - : إن الطعم عن الميت ، بعد موته ، في مأثمه مكروه .
وقيل : إنه بدعة .

وأما من استعمل طعاماً ، لأهل الميت ، لشغلهم ، وأهداه لهم ، فجائز له ذلك
ومشابه عليه ؛ لما روى ^(١) عن النبي ﷺ : أنه أمر أهله : أن يصنعوا لآل جعفر
طعاماً ، لما أتاهم خبر قتله ، فإن بهم ما يشغلهم .

وقيل عن أبي محمد - رحمه الله - في رجل أوصى : أن يفرق عنه كذا وكذا ،
من الخبز ، أو من التمر ، وتعطى النائحة عشرة دراهم .

قال : يفرق ما أوصى به من الخبز والتمر . ولا تعطى النائحة شيئاً .

وإن قال : إذا مت ، فاعملوا طعاماً ، وأطعموا الناس . ولم يسم شيئاً معلوماً
وجهه وصية من ماله .

قال : يطعم ثلاثة أيام .

(١) أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، والحاكم ، عن عبد الله بن جعفر .

— ٣٣٩ —

وإن قال : أطمعوا عني ، في غسلي ، كذا وكذا .

فإن أطمعوا عنه في غسله . وإلا رجع ما أوصى به للوارث . والإطعام أمره
إلى الوصي - إن شاء - أطمع من الجيد - وإن شاء - من الأوسط . والله أعلم .
وبه التوفيق .

القول التاسع والخمسون

في الوصية في العتق وللمالك

وليس للملوك وصية ، في ولده الحر ، ولا في ماله . وسيده أولى بتزويج ابنته .

الحره منه

ومن أوصى لأمته بوصية ، فالوصية للورثة .

وقول : إنها باطل .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : إن الوصية للعبد في سيده باطلة ، لا تجوز ؛

لأنه نقل ماله إلى ماله . فلا يثبت ذلك ، على الورثة .

ومن جامع أبي محمد - رحمه الله - :

وأجمع أصحابنا ، على إجازة الإجازة ، للعبد الأجنبي ، وتمليكك ذلك بالوصية .

واختلفوا في الوصية للعبد ، من سيده .

فقال كثير منهم : تصح منه .

واختلف أصحاب هذا الرأي .

فقال بعضهم : يكون له . وليس لسيده أن يأخذها منه ، إذا انتقلت إليه

الوصية ، ممن أوصى له بها . وللعبد الانتفاع منها .

وقال بعضهم : السيد يملك ماله - كما يملكه هو . ويخير فيه - إن شاء ترك

ماله في يده . وإن شاء - أخذه منه .

— ٣٤١ —

وقال بعض أصحابنا: ما ملكه العبد، من الوصية، وجبت له، من غير مال سيده، أو وهب له، فليس للسيّد أن يملك ذلك، إلا أن يرجع إياه ميراثاً، بموت العبد.

وإن ملكه العبد، من جهة سيده، بما اكتسبه إياه، فليس له أخذه منه إن شاء.

وقال بعض من أجاز الوصية للعبد، من سيده: إنها تعتبر. فإن خرجت من ثلث مال المالك، كانت قيمة العبد داخلة، فيما أوصى له، خرج حراً. وإن نقصت وصيته، عن قيمته، فهو في الرق - على ما كان عليه - والوصية له.

وقال بعضهم: لا تجوز الوصية للعبد، من سيده. وتجاوز الوصية، من غير سيده.

وسئل أبو الحسن - عن رجل حر، مات. وله أخ مملوك. فأوصى بالثلث لأخيه فاشترى من الثلث. فعتق، قبل أن يقسم الميراث. فقال: يرث.

قال غيره: هو مملوك. فإن اشترى بذلك. فعتق، أو عتق، قبل أن يقسم الميراث. ورث - في بعض القول.

وأما إذا كان مملوكاً له. فإنه يعتق، إذا ملكه. ومن كان له عبد، ليس هو من أرحامه. فأوصى له بوصية. فقد اختلف في ذلك.

— ٣٤٢ —

.. فقول : إن الوصية له ؛ لأنه لا يستحقها الوارث . وإنما هي موقوفة على
العبد ، حتى يموت ، أو يباع ، فيشتري بها .

وقول : لا يجوز ؛ لأنه أوصى لعبد وارثه .

وقول : إن أوصى له بجزء من ماله جاز . وكأنه قد ملكه من نفسه شيئاً ؛
لأنه من جملة ماله . وعق ، واستحق الوصية .

وقول : حتى يوصى له بنفسه ، أو يوصى له ، بجزء منه .

فإن أوصى له بنفسه ، أو بجزء منه . فذلك جائز على حال .

وقال محمد بن خالد : معناه أن الرجل ، يوصى بمقت جاريتة . أي ثلث ماله
لأنها تمعت ، ولا سبيل عليها ؛ لأحد من الورثة .

وإن أوصى لها ، بعد ذلك بشئ . فهو للورثة ؛ لأن الثلث قد نفذ .

وإن كانت الوصية والرؤية ، تكون ثلث ماله . فربقتها تامة لها ، ويخاصها
الورثة ، فيما أوصى لها به . إن شاء الله .

ومن أوصى لعبد ، بشئ من رؤيته : نصف ، أو ثلث ، أو أقل ، أو أكثر ،
عق ذلك المسمى . وسعى في الفضل ، إن لم يترك الميت ، مال غيره . وهو حر
كله .

وكذلك روى محبوب عن أيوب .

ومن أوصى لأُم ولده ، بوصية . فلا تثبت ، إلا أن يقول : بعد موتي ، لها
كذا وكذا . فإن عتقت بولدها ، ثبتت لها الوصية .

— ٣٤٣ —

فصل

وجاء الأثر بالاختلاف ، في الوصية للعبد .
 فنقول : هي للعبد . ولا يسع المولى أخذها . وهو قول بشير - رحمه الله .
 وقال هاشم : يدفع إلى العبد . وإن شاء السيد أن يأخذها ، فله ذلك .
 وقول : إنها للسيد ؛ لأن مال العبد لسيد .
 وقول : يوقف إلى أن يمتق ، أو يشتري بها .
 وكذلك الإقرار له ، والهبة .
 ومن أوصى لأخيه ، بثلاث ماله . وهو مملوك .
 قال : يشتري به ، إذا كان يبلغ ثمنه .
 وإن لم يبلغ ثمنه ، تربص به حتى يموت ، أو يمتق فيعطى .
 وإن كان شيئاً يسيراً ، دفع إلى العبد . وإن كان كثيراً ، عتق به ، وأعطى
 البقية .

وقال أبو عبد الله : هذه الوصية لمولاه .

فصل

ومن قال : إن أنا مت ، ففلان حر . وله - من مالى - الثلث .
 وللمملوك أولاد . وفقد المولى والمملوك جميعاً .
 فقيل : إن كان لأولاد المملوك بيعة : أن المملوك عاش بعد سيده . وإلا فلا
 ميراث لهم .

قال أبو معاوية : كذلك إن غرقا ، أو هدمًا . فالوصية باطلة .
 وقول : له نصف الوصية ، بمنزلة ميراث للفرق والهدمى . وهو قول أبي
 الحواري - رحمه الله .
 وقيل في رجل ، أوصى لأم ولده : أن يتفق عليها بالمعروف . ثم هلك ،
 وتزوجت من بعده . وطلبت النفقة . فقال ولي اليتيم : ليس على نفقة ، حيث
 تزوجت .

فقيل : لها بالمعروف .
 والمعروف : هو الاقتصاد ، من ذلك . ونفقتها من ثلث المال .
 وكذلك إن عتقت بموته ، بميراث ولدها إياها ، أو بوجه من الوجوه .
 وإن كانت مملوكة له . فلا يجوز إوصيته لعبده ؛ لأن عبده لو ارثه . ولا وصية
 لو ارث ، ولا لعبد وارث .

ومن أوصى لعبده ، برقبته في المرض ، عتق من الثلث .
 ومن قال : إن حدث لي حدث موت ، ففلاحي حر . وله في ماله ألف درهم .
 وأراد الرجة فيما صنع .

فقال أبو عبد الله : ليس له أن يرجع ، في نفس العبد ، وله أن يرجع في المال .
 إلا أن يكون نوى في نفسه الاستثناء ، إن حدث به حدث موت ، من
 مرضه هذا .

ومن حضره الموت فقال : إني مت من مرضي هذا ، ففلاحي حر . واشتروا
 رأيتكم آخر . فأعقوه عني ، وأعطوا فلاناً ، كذا وكذا ديناراً ، فلا يبلغ لذلك
 ثلث ماله

قال : يبدأ بالعتيق . فإن فضل شيء ، كان لصاحب الوصية .

وقال أبو عبد الله : يتحصصون في الثلث ، على قدر الوصايا ، وقيمة العبد .
ويلحقه الورثة بما بقي من قيمته .

ومن أوصى لعبد غيره بوصية . فباعه سيده ، قبل موت الموصي ، ثم مات .
وهو في ملك الأخير .

فمضى : أن الوصية للشخص وهو العبد .

وقيل في رجل ، حضرته الوفاة ، وله عبيد ، ولأحد العبيد مال اكتسبه ،
في حال حياة سيده . فلما أن حضرت السيد الوفاة . قال : غلامه هؤلاء أحرار .
وغلامه هذا حر . وماله له .

ف قيل : إن كان هذا المال ظاهراً للعبد ، فهو للعبد . ويكون وصية ،
من ثلث مال المالك . وإن كان باطناً ، ولم يسم بالمال ، فلا يكون هذا بشيء ،
حتى يسمى له ، كذا وكذا ، فيكون قد أقر له بشيء من ماله ، أو يقول : وما
اكتسبه من مال ، فهو له . فهذا يجوز ويكون إقراراً إذا حد له حداً ، ووصفه
بهذه الصفة ، لأن قوله : وماله يثبت ؛ لأن العبد لا مال له مع سيده . إذا كان المال
باطناً ، إلا أن يسمى له به السيد .

وإن أوصى بوصايا ، وأعتق هؤلاء العبيد . وقال : لهذا العبد ماله ، فإن
الوصايا والعبد ، من الثلث ، إلا قول السيد وله ماله .

فإن حد له مالا معروفاً ، قد وصفه له ، وسماه به ، فهو إقرار . وإن لم يسمه

بذلك بصفة ، ولا بين المال ، فهو بمنزلة الوصية ؛ لأنه من قبل المتيقن . والمتيقن في المرض ، من الثلث . وإن كان هذا في الصحة . فهذا المال والمتيقن ، من رأس المال والوصايا من الثلث .

فصل

عن أبي الحسن - في جارية مدبرة . يقول سيدها : إن مت ، فلفلانة كذا وكذا ، من مالي . وقد أوصيت لها ، بكذا وكذا من مالي .
قلت : هل يكون لهذه المدبرة وصية ، من سيدها ، أو إقرار منه بعد موته ؟
فعلى ما وصفت فإن كانت تعتق بعد موته ، وتستحق الوصية منه ، مع عتقها .
فذلك جائز من ثلث ماله ، إن كانت وصية . وإن كان إقراراً لها بحق استحقاقه ، من إقراره ، بعد عتقها ، أو وصية من غير عتقها ، أو أجنى عليها من ضرب ، وغيره ، بما أزم نفسه الخلاص إليها ، مما لا يسهه فيها . فذلك جائز مع عتقها ، أو قبل عتقها . والله أعلم .

فصل

قال أبو علي : أملاك المبيد ، على ثلاثة وجوه :
فمنها : ما اكتسبه العبد ، فهو لسيده ، ولا أعلم في ذلك اختلافاً .
ومنها : ما ورثه العبد ، فهو موقوف ، حتى يباع ، فيشتري به ، أو يعتق ، فيسلم إليه . فإن مات قبل ذلك ، رجع الميراث إلى غيره ، ممن كان يرث للميت وليس للسيد - في ذلك - شيء . ولا أعلم في ذلك اختلافاً .

— ٣٤٧ —

ومنها : ما أقر به للعبد . وصار إليه ، على رجه الإقرار والعطية والوصية .
نفى جميع ذلك اختلاف .

فقول : إن ذلك للعبد . ولا يسمع المولى أخذه .

وقول : إنه للعبد . فإن شاء المولى أخذه ، فله ذلك .

وقول : إن كان قليلا ، دفع إليه . وإن كان كثيرا ، اشترى به . والله أعلم .
وبه التوقيع .

* * *

القول الستون

في الوصية للفقراء

أو لفقراء الأقارب

أو لفقراء قرية أو أكثر

قال أبو الحواري - رحمه الله - في رجل ، أوصى بمائة درهم لفقرائه . تقسم لفقراء أقاربه ، وغيرهم من الفقراء . أو لفقراء أقاربه .

قال : تقسم على فقراء أقاربه ، ممن تناله الوصية من فقراء أقاربه وأغنيائهم . فإذا وصلت إلى الفقراء من أقاربه وعرف ذلك ، رجع نصيب الأغنياء إلى فقرائه .

وإن كانت الدراهم ، تصل إلى الأغنياء ، ولا تصل إلى فقراء أقربائه ، كان للأغنياء من أقربائه الثلثان . ولفقراء أقربائه الثلث .

وإن كان فقير من أقربائه ، مع الأغنياء ، كانت الوصية كلها ، لذلك للفقير وحده .

قل أبو المؤثر : إذا كان فقراء أقربائه ، إذا حسب ثلث ماله ، الذي أوصى به لفقراء أقربائه ، على أقربائه جميعا ، نالتهم الوصية ، فليس للأغنياء شيء . وهو للفقراء كله .

وإن كانت لا تنالهم الوصية فلم يثالث الثلث . ويعطى الأغنياء الثلثين ، إن كان الأغنياء أقرب . فإن لم يكن الأغنياء أقرب ، فليس لهم شيء .

وإن نالت واحداً ، من الفقراء ، كان له ثلثا الوصية . والثلث للفقراء ، وليس للأغنياء شيء .

وقوله : إنه إذا نالت واحداً من الفقراء ، كانت له الوصية كلها .

وإن أوصى لرجل ، من أقربائه . ولم يوص للأقارب شيئاً .

قال أبو المؤثر: تحسب هذه الوصية على الأقربين . فإن ناله منها شيء ، جازت له الوصية كلها .

وإن لم ينله منها شيء ، أعطى الثلث والثلثان للأقربين .

ومن أوصى لأقربائه بديارهم . وأوصى لفقراء أقربائه . فلم يكن في أقربائه فقراء ، إلا من قد نالت الوصية .
قال : يرد في أقربائه .

وقول : إنه تثبت لهم الوصية ، لفقراء أقربائه . ولم يكن لهم الخيار - إن شاءوا دخلوا في وصية الأقربين ، وردوا سهامهم ، في جملة الوصية . وإن شاءوا ، أخذوا سهامهم . ويقسم عليهم ، على عددهم ، لا على سبيل قسمة الأقارب . ولا يدخلون في وصية الأقارب .

وقول : ليس لهم ، إلا ما أوصى لهم به . ويثبت ذلك لهم .

وقول : إنه يرد في وصية الأقارب . ويأخذون سهامهم ، من وصية الأقارب .

ومن أوصى لفقراء أقربائه ، بديارهم ، فإنها تقسم على الأقرب . فالأقرب ، من

فقراء أقربائه ، إذا نالهم الوصية استحقوها . ويكون على سبيل قسمة الأقربين .

وإنما يقسم على الرؤوس ، ما أوصى به لمعينين ، يقع عليهم الحان . وإما كل وصية ، وقعت على الإيهام والفقراء ، من أقاربه مبهمين . والأغنياء مبهمون . ومن أوصى لأقربائه بدارهم . وأوصى لفقرائه بدارهم . ولم يكن في أقربائه فقراء ، إلا من قد نالته الوصية . هل يعطى فقراء البلد ؟ قال : لا . وترد على أقربائه .

وسئل أبو محمد - رحمه الله - عن رجل ، أوصى عليه والده ، بثلاث ماله للفقراء ، أو قال للأقربين .

قال : يختلف أصحابنا في ذلك .

قال قوم : يخرج الثلث ، على ما قال للميت .

وقال قوم : بل يرجع في ذلك ، إلى قيمة الثلث . فيعطى من أوصى له به . والله أعلم .

فصل

ومن أوصى لفقراء قريتين . فلفقراء كل قرية للوصف .

وقال أبو الحواري - رحمه الله - فيمن أوصى بوصية ، لفقراء نزوى - : إنها ليست بوصية محدودة .

فمن أعطى من فقراء نزوى ، من ثلاثة فقراء ، فصاعداً ، أجزاء ذلك ، ما لم يسم فقراء بأعيانهم ، أو بدار محدودة ، أو بناس محددين ويعطى من يتم الصلاة ، من الفقراء .

ومن قال : إنه يتم الصلاة من الفقراء في قرية . فنقوله مقبول :

وإن جاء العبد الأسود ، يطلب أن يعطى من وصية الفقراء ، أو تفرقة الأيمان . فجاز أن يعطى ، إذا قال : إنه حر ، حتى يعلم أنه مملوك .

وإذا لم يجد للوصى ، فى عطية الفقراء . لكل فقير شئ معلوم ، جاز للوصى أن يعطى كيف أراد ، إلا فى الكفارة . فإنه لا يعطى الفقير ، من كل كفارة ، إلا مرة واحدة .

وقول : إذا أوصى لفقراء قرية . أو قال : يفرق عنه ، على فقراء قرية معروفة ، وصية منه بذلك . فيجوز أن يعطى من ذلك ، من تلك القرية ، من قرائها ، الذين يتمون فيها الصلاة ، وغيرهم ، إذا كانوا فقراء ، فى تلك القرية ، حتى يقول : فقراء أهل تلك القرية .

فإذا قال : فقراء أهل قرية كذا وكذا ، لم يكن إلا للذين يتمون فيها الصلاة .

وقول : إنه إذا أوصى لفقراء قرية ، نهى وصية محدودة . ولا يعطى غيرهم . وليس له أن يفضل بعضهم على بعض . ويعطى الذين يتمون الصلاة من الفقراء ، فى تلك القرية ، كانوا فى القرية ، أو فى غيرها .

وإذا أوصى لفقراء ، من قرية كذا وكذا ، كانت الوصية للفقراء ، من أهل القرية ، المعروفين بها . وليس للسكان فيها ، من غيرها ، شئ من الوصية ، ولو أتموا فيها الصلاة . وفقراء القرية ، غير فقراء أهل القرية .

وإن أوصى أن يفرق عنه ، فى قرية كذا وكذا ، كذا وكذا ، على الفقراء .

وصية منه بذلك . فهذا يفرق عنه ، في تلك القرية ، على فقراء القرية ، ممن يتم ،
وممن لا يتم . ولا نعلم في ذلك اختلافا .

وإن قال : تفرق عنه ، في بلد كذا وكذا ، على الفقراء ، لم تجز الفارقة إلا
في ذلك البلد ، على الفقراء ، من أهل البلد ، أو غيرهم .
وأما إذا أوصى أن يفرق عنه ، على فقراء بلد كذا . فإنه يفرق عنه ، على
فقراء ذلك البلد ، في ذلك البلد ، أو غير ذلك البلد ، إذا كانوا من أهل ذلك البلد .
ويتمون فيه الصلاة .

وإن أوصى أن يفرق عنه ، على فقراء ذلك البلد ، جاز ذلك أن يفرق عنه ،
في غيره ، على فقراء أهل ذلك البلد ؛ لأنه أوصى إنما يفرق عنه ، على الفقراء .
ولم يوص أن يفرق عنه في الموضع . والله أعلم .

ومن أوصى لفقراء قرية ، أو حارة . فجاز للوصى ، أن يفضل أهل الفضل منهم
في دينهم . وللشيخ الكبير ، والأرملة الضعيفة ، والمتعفف في بيته . ولو لم تصل
الوصية إلى جميعهم . وإن أعطاهم بالحصص فجاز .

وكذلك من أوصى للفقراء بوصية . فدفعها الوصى إلى فقير واحد ، أو فقيرين .
فجاز إذا كان أهلا لذلك ولم يرد به محاباة ، ولا إثارة . ولا غرم عليه .
إن شاء الله .

ومن أوصى لفقراء قرية كذا ، وفقراء قرية كذا . فلكل فقراء قرية ،
نصف الوصية . ولا تكون على عدد الفقراء ، ولو كان في إحدى القريتين ،
فقير واحد وفي الأخرى مائة فقير .

— ٣٥٣ —

ومن أقر لأهل نزوى ، أوقرية معلومة ، بشيء ثبت عليه لهم حين أقر .
ويكون لأهل القرية كلهم ، حين أقر .

ومن قال : ماله صدقة على البصرة ، لم يلزمه شيء .
وعن أبي سعيد - رحمه الله - وإذا أوصى لفقراء بوصية . فجائز أن تعطى
فقيرا واحدا .

وقول : فقيرين .

وقول : ثلاثة فصاعدا .

وإن أوصى لفقراء بوصية فإنها تفرق على ثلاثة فصاعدا ولا تجزى على
أقل . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الواحد والستون

فيما يدخل عليه الأقربون من الرضا

وقيل : إن أوصى الموصى ، لأجنبي ، أو فقراء ، بوصية ولم يوص الأقربين بشيء . فللأقربين ثلثا تلك الرصية . والموصى لهم الثلث من ذلك .

وإن أوصى للأقربين ، أو أحد منهم ولو درهما ، جاز للأجنيين وغيرهم ، ما أوصى لهم به .

وقول : للأقربين ثلثا ما أوصى به .

وإن كان أوصى لهم أيضا ، بوصية ، جمع ما أوصى لهم ، إلى ما أوصى به للأجنيين ، وغيرهم من الفقراء . ثم يكون لهم الثلثان من جميع ذلك . إلا أن يكون الذي أوصى لهم به أكثر من الثلثين فلهم ما كان أوفر .

وإن أوصى للأقربين بوصية ، وخص أيضا واحدا منهم بوصية ، كان بالخيار - إن شاء - جمع ما أوصى له به ، إلى ما أوصى به للجماعة الأقربين . ثم يكون له منهم من ذلك . وإن شاء ، كانت له وصيته . ولم يدخل فيما أوصى به لبقية الأقربين . إلا أن يوصى الميت : أن يدخل معهم . فله ذلك .

وقول : له وصيته ، وله حصته ، من الأقربين .

ومن أوصى بعق ، وحجة ، وكفارة إيمان ، وزكاة كانت عليه . فإن ذلك من ثلث ماله . ولا يدخل فيه الأقربون .

وقول : هي من رأس ماله .

وقول : إن كان العتق عن لازم، وجب عليه في حياته . فهو من رأس المال .

وقول : حجة الفريضة ، والزكاة من رأس المال .

ومن أعفق غلامه ، عند موته . ولم يوص لأقاربه بشيء .

فقيل : إن الأقربين أن يستمسوا العبد ، بثلاث قيمته .

وقيل : إن الأقربين يدخلون فيما أوصى به للفقراء ، أو للقبور ، أو للمسجد .

ويكون لمن أوصى له به من فقراء ، أو مسجد ، أو قبور ، الثلث . وللأقربين

— من ذلك — الثلثان .

ومن جامع أبي محمد — رحمه الله — :

ولإذا أوصى للفقراء . ولم يوص للأقربين بشيء . فأكثر الفقهاء ، والذي

عليه عمل أصحابنا : أن للأقربين ثلثي الوصية التي أوصى بها للفقراء .

وقال بعض أصحابنا : إن الوصية للأقربين ليست بفرض . والميت أن

يتقرب بوصيته — إن شاء — للفقراء . وإن شاء — للقراة . ولا يدخل الأقربون

على الفقراء بشيء . ثم اختلفوا في باب آخر — فيمن أوصى لبعض قرايته دون

سائرهم .

فقال بعضهم : يرجع من لم يوص لهم بشيء ، على من أوصى لهم . فيشتكون

في الوصية جميعاً ؛ لأنهم جميعاً ، بمنزلة واحدة . وهي القراة .

وقال آخرون : لو أوصى لواحد في قرايته ، ولو بدائق فضة ، لم يرجع على

أحد من قرايته ، ممن أوصى له . وقد أفرد للميت بشيء . فلا يدخل على غيره .

وكذلك لا يدخل على الفقراء ، فيما أوصى لهم به ، ولو كان أموالا كثيرة .
وبهذا كان يقول محمد بن محبوب - رحمه الله - .

وقال بعض الفقهاء : إذا أوصى لبعض الفقراء بوصية . وأوصى لقريبه ، بشيء يسير ، أو أوصى لواحد منهم ، دون سائرهم ، إن القرابة بالخيار - إن شاءوا - جمعوا ما أوصى لهم به ، إلى ما أوصى به للفقراء . ثم أخذوا ثلثي ذلك .
وقال بعضهم : إذا أوصى لواحد من قرابته ، بوصية أفرد بها . وأوصى لسائر الأقربين بوصية . فليس لصاحب الوصية المفردة ، أن يدخل على سائر القرابة بشيء ؛ لأنه قد أفرد وحده بوصية . ووصل الرحم فيه بها .

وقول آخر : يجعله مخيراً - إن شاء - صرف حصته إلى حصصهم ، وشاركهم .
ثم أخذ معهم ، بحق القرابة - كما يستحقونه .

قال : ووجدت أنا ، في بعض الرقاع ، التي كتبت أقيدها فيها ، عن الشيخ أبي مالك - رضي الله عنه - من أجوبته - في الرجل ، يوصى للفقراء . ولا يوصى للأقربين - : أن لا سبيل لهم على الفقراء ، فيما أوصى لهم الميت ولم يذكر أنه قوله هو ، أو حكاه عن غيره ، من الفقهاء .

وهذا القول ، يدل على قول من يقول : إن الوصية للأقربين ، إذن من الله ، وتأديب . وليس بفرض .

وقالوا : إن تارك الوصية للأقربين عاص لربه ، إذا تعمده لذلك . وإذا كان عاصيا بفعله . ولم يكن لقربته - مع الفقراء في وصيتهم - شيء . وإلا فلا معنى للخبر .

— ٣٥٧ —

وقيل : إن الأقربين يدخلون في الذي أوصى به للشهداء ، وحجج النوافل ،
إذا لم يوص لهم بشيء .

وقال أبو الحسن : إنهم يدخلون فيما أوصى به ، لجميع أبواب البر ، إلا
الأيمن والزكاة والحج .

وقول : إنهم يدخلون ، فيما أوصى به للأجانب والفقراء . وبهذا نأخذ .

فصل

وأخبرنا الحواري بن محمد - قال : كتبت جوابا لأبي عثمان ، إلى بعض
الناس ، في الوصية .

قال : من أوصى بوصية . فرد قسمها إلى المسلمين ، جعل للفقراء الخمس .
وللأقربين أربعة أخماس .

وإن أوصى للفقراء والأقربين فلفقراء الثلث . وللأقربين الثلثان .

وقال محمد بن هاشم ، عن أبيه ، عن موسى بن أبي جابر - رحمهم الله - فيمن
أوصى لرجل من أقاربه بوصية ، وترك من هو أقرب منه - : إن للذي هو أقرب
منه الثلثين . وللوصى له الأبعد الثلث .

وقال سليمان بن عثمان : إنه إذا أوصى لمن تفاله الوصية ، إنه جائز له . ولو
أوصى له ، بثلاث ماله ، أو دونه . وقد أساء الموصى ، في فعله ذلك .

فصل

وقيل في رجل ، أوصى لفقراء أرحامه بوصية ، إنها تقسم على قسمة الوصية .
ويفضل الأقرب منهم ، على الأبعد .

وإن كان في أرحامه أغنياء ، هم أقرب من الفقراء . ولم يكن أوصى لهم بشيء ، إنه ينظر في الوصية . وتحسب على الأقربين . فإن لم تبلغ إلى فقراء أقرب أرحامه ، أخذ ثلثي الوصية . فقسم على الأقربين الأغنياء . وأخذ الثلث ، فقسم على فقراء أرحامه . لكل واحد منهم سهم . الأبعد والأقرب ، والصغير والكبير ، كلهم بالسواء .

وإن أوصى لأرحامه بمائة درهم . وأوصى لفقراء أرحامه بمائة درهم . فإنها تقسم هذه المائة درهم ، التي أوصى بها ، لفقراء أرحامه ، بين فقراء أرحامه . كل واحد منهم سهم . لا يفضل بعضهم على بعض . وتقسم المائة ، التي أوصى بها لأرحامه ، على قسمة الأقربين . فإن بلغت أحداً من فقراء الأقربين ، خير بين أن يضم حصته ، من وصية فقراء الأرحام ، إلى حصته من وصية الأرحام . فيدخل معهم . فتزاد حصته على المائة . ثم تقسم المائة عليه ، وعلى سائر الأقربين . فيأخذ حصته من ذلك . وإن شاء . تمسك بحصته .

وكذلك كل من بلغت ، من فقراء أرحامه . ولم يدخل على الأقربين بشيء . ومن كان ليس في حد خيار ، ممن يبلغه منهم ، أعطى الأوفر .

وعن أبي المؤثر - رحمه الله - قال : إن كان صبياً ، أو معتوهاً ، أو أخرس ، حكم له بالأوفر من ذلك .

قيل : من جمع بين الخبز والتمر ، لم يكن له في حد الفقر . ولم يعط من الزكاة ، ولا من كفارة الأيمان .

وذلك إذا جمع بين الخبز والتمر ، من غلة ماله ، من ثمرة إلى ثمرة ، أو من تجارته ورأس ماله . فلا أراء فقيراً . ولا أراء يعطى من الزكاة ، ولا من كفارة اليمين .

وكذلك إن كانت له صناعة ، يستغنى بها ، في معيشته . فهو غنى . ولا يتم غناه بالخبز والتمر ، دون الأدم : أدم مثله ، من أهل موضعه . كما يجب في فرائض النفقات . ويكون عنده ، ما يكتسب به . وما لم يكن كذلك ، فليس بنفى . ومن لم يكن غنياً ، فهو فقير إلى ما احتاج إليه ، مما لا بد له منه ، حتى يستغنى .

ومن أوصى للفقراء والأقربين وتحتة أيمانه ، بثلاثين درهما . فلا أيمانه عشرة دراهم ، بقى عشرون درهما . للأقربين ثلثاها . وللفقراء ثلثها .

وقال الأزهر محمد بن جعفر : كان والدى ، يجيز أن يعطى الأقربون من وصيتهم ، ومن وصية الفقراء ، إذا كانوا فقراء . وغيره لم يجز ذلك ، إلا من كفارة الأيمان . وجواز ذلك أحب إلى .

وعن أبى الحواري - رحمه الله - قال : إذا كانت الوصية للفقراء والأقربين مقرونة . فلا يأخذ فقراء الأقربين ، من سهم الفقراء . ويأخذون من سائر الوصايا ، التي للفقراء .

والمقرون : هو أن يقول : قد أوصيت للفقراء ولأقاربي ، بكذا وكذا درهما . وما أشبه ذلك .

قال محمد بن المسيب : وبلغنا أن أهل أركي ، يعملون ما أوصى به للفقراء ، مع ما أوصى به للأقربين . ثم يعطون الأقربين الثلثين ، والفقراء الثلث . وإن كان أوصى لأحد من الأقربين بشيء . فإن شاء الذي أوصى له ، جمع سهمه إلى ما أوصى به للأقربين . وأخذ معهم . وإن شاء - رضى بالذى له . وأما أهل نوى ، فآخذوا برأى محمد بن محبوب - رحمه الله - وابنه ، وسليمان بن عثمان - رحمه الله - وغيرهم من الفقهاء : إنه إذا أوصى لأحد من الأقربين بشيء ، جاز ولو بدرهم . وجاز للفقراء ، ما أوصى لهم به . وقول : إذا كانت الوصية مجملة للفقراء وللأقارب - إن للأقارب أربعة أخماس الوصية . وللفقراء الخمس .

وعند أصحاب هذا القول : أن وصية الأقارب ثابتة ، بمنزلة الخمس ، من الغنيمة .

وقول : الثلث للفقراء . والثلاثان للأقارب ، بمنزلة الوصية من المال ، لا تثبت إلا من الثلث .

وقيل : للأقربين للنصف . وللفقراء النصف ؛ لأنهما اسمان . ولأنه لو سمي لبني فلان ، ولبنى فلان . كان لهؤلاء النصف ، ولهؤلاء النصف .

ومن أوصى بثلاث ماله ، لأرحامه ولمواليه . فلا رحامة للثلاثان ، ولمواليه الثلث .

ومن أوصى لأهمامه بوصية . ولم يكن له ، يوم أوصى من الأرحام - أقرب منهم ثم لم يمت ، حتى صار له بنو بنين ، وبنو إخوة ، وإخوة . ثم مات .

قال : تحسب هذه الوصية وتقسم قسمة الأقربين . فإن نابت أعمامه تمت لهم كلهم . ولم يكن للآخرين شيء ، وإن لم تباينهم ، أخذ منهم ثلثها . وقسم على بنى بنيه وإخوته ، على قسم الوصية . وكان لأعمامه ثلثها . ويقسم الثلث على أعمامه ، على عددهم . وإذا نالهم . وجازت لهم ، قسمت قسمة الوصية على الأقارب .

وعن أبي الحسن - رحمه الله - في رجل ، أوصى للفقراء والأقارب بمائة درهم . وأوصى للفقراء وحدهم ، بمائة درهم . ولم يسم لأقاربه بشيء . فالذى نعمل عليه : أن الأقربين ، لا يدخلون في المائة ، التي أوصى بها للفقراء .

وسئل موسى بن علي ، والأزهر بن محمد بن علي ، عن رجل ، أوصى للفقراء ، بمئتين درهما ، والأقربين ، بمئتين درهما ، ولرجل آخر ، بمائة درهم . فذلك ثمانون ومائة . للأقربين عشرون ومائة . ويبقى ستون . تقسم على ثلاثة عشر سهما . للفقراء ثلاثة أسهم ، وللأجنبي عشرة أسهم .

وقال محمد بن سعيد - في رجل هلك ، وأوصى لأخواله ، ولأخيه لأمه ، بوصية ، وترك غيرهم ، من أقاربه : إن سعيداً أجاز ذلك .

وقال هاشم : إن خال الحسن بن محمد بن علقمة ، أوصى له ، بثلث ماله وهلك فأكله الحسن ما أكل . ثم رفع عليه الأقربون إلى موسى ، فرفضه . فبلغ ذلك بشيراً . فتمعجب من ذلك موسى ، إذ رفضه .

— ٣٦٢ —

قال هاشم : فبلغني . ولا أدري أن موسى قد رده عليه ، بعد ذلك .
قال هاشم : قال موسى : لا يجوز إلا الثلث . والثلاثان للأقربين . إلا أن
يكون هو أقرب الأقربين . فأوصى له بثلث ماله ، جاز ذلك . والله أعلم .
وبه التوفيق .

* * *

القول الثانى والستون

فى وصية الأقربين ولزومها

قال الله تعالى : « كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا » .
أى مالا ، « الوصيةُ للوالدين والأقربين » . فنسخ الله تعالى ، الوصية للوالدين ،
بآية المواريث ، وبَيَّنَّها رسول الله ﷺ ، فقال : لا وصية لوارث ، وثبتت الوصية
للأقربين ، على حكمها .

واختلف الفقهاء ، فى مقدار المال الذى من ماله ، وجب عليه أن يوصى
للأقربين .

ف قيل - عن ابن عباس - أنه قال : من كان له فضل مال ، فلم يوص لقريبه
الذين لا يرثونه ، فقد ختم عمله بمعصية الله ، وضيع فريضة ، من فرائض الله .
« بالمعروف حقا على المتقين » إلا أن يكون له سبب عذر .

وقال بعضهم : إذا ترك ستائة درهم ، أو قيمتها ، فهو خير ، وعليه أن يوصى
للأقربين .

وقال بعضهم : أربعمائة درهم .

وقال بعضهم : مائتا درهم .

وقال بعضهم : ألف درهم .

وفى بعض الآثار : من ملك خمسة دوانق ، فهو خير يوصى للأقربين ،
قياساً على الغنيمة ؛ لأنه أقل ما قالوا : تنقسم الغنيمة ، من خمسة دوانق .

ويوجد عن أبي سعيد - رحمه الله - أنه قال : إذا ترك أربعة دراهم ، أو قيمتها ، فهو خير ، أو لا أعلم أنه قيل : بأكثر من ألف درهم ، أو قيمتها . ولا أقل من خمسة دنانير ، أو قيمتها . ثم اختلفوا أيضاً ، في هذا المقدار .

فقال بعضهم : أن يكون هذا المقدار ، في المال ، بعد أن يكون له خادم ومنزل غير هذا المقدار من المال .

وأما سكنها يسكنه ، وخادماً يخدمه ، ليس معه غيرها فضل ، فلا تجب عليه الوصية .

وأما إذا كانت له أرض تزرع وفيها شجر ، أو نخل . فإنني أحب أن يوصى من غلتها ، ولو قل .

ومن ضيع وصية الأقربين ، بعد أن لزمته عهداً . وهو ذا كر لها في المرض ، الذي يخاف على نفسه فيه الموت . ومات على ذلك ، غير نائب منه . فقد ختم عمله بـوصية الله .

وكذلك من أراد الجهاد ، أو الحج ، أو السفر الذي يخاف فيه على نفسه الموت . ونحب لكل مسلم ومسلمة : أن يوصى لأقاربه ، إذا ترك من المال ، قيمة مائتي درهم . أو قيمة عشرين مثقالاً ذهباً ، بعد قضاء دينه ، وإنفاذ وصاياه اللازمة مثل حبة الفريضة ، أو زكاة أو كفارة يمين . وما أشبه ذلك .

ومن كان لنا ولياً ، ولم يوص لأقاربه عند موته . فلا تترك ولا يترك ، حتى يعلم أنه ترك من المال ، أقصى ما قالوا به ، في الكثرة ، من الاختلاف .

وإن وجدنا له سبباً ، يوجب العذر له . فلا تترك ولايته ، حتى نعلم له مخرجاً .
فأهون أمرنا الوقوف عنه ، ولا نقولاه ، لتركه أمر الله ، وأمر رسوله ، وأمر
المسلمين

وإن كان من دينه ، الوصية للأقربين . وعليه الأمر على نفسه . فإت
ولم يوص . واحتمل له العذر في ذلك ، لم تترك ولايته .

وإن فرق عنه ورثته شيئاً . ولم يكن فيهم يقيم ، ولا يجفون ، فقد أحسنوا .
وذكر أن صحار بن العبد ، فرق عن زوجته شيئاً . وقال : كانت تدين
بالوصية للأقربين . وكان صحار ، من فقهاء المسلمين .

واختلف في جواز إخراج وصية الأقربين ، في الحياة .
فقول : يجوز للمرأة أن يفرق وصيته ، على أقاربه ، في حياته .
وقول : لا يجوز ذلك ، إلا بعد الموت . وهو أحب إلى .
واختلف أيضاً ، في أن الوصية للأقربين فرض ، أو نذوب وتأديب .
فثبتها قوم فريضة بظاهر الآية .
وقال قوم : إنها نذوب وتأديب .

وروى عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه كان يقول : إن وصية الأقربين
فريضة .

وقال آخرون : الوصية للأقربين ، ليست بفرض وهي إذن من الله لعباده .
وإنه رغبتهم في الفضل بذلك ، وطلب القرية إليه ، في قرابتهم ؛ لما عظم الله
- جل ذكره - من حق القرابة ، وأوجبه عليهم ، من بعضهم لبعض ، لقول الله -

عز وجل - : « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام » عنى بذلك - والله أعلم -
 أى اتقوا الله الذى يسأل بعضكم بعضاً به واتقوا حق الأرحام .
 واحتجوا أيضاً بما روى عن ^(١) النبي ﷺ - أنه قال : بلوا أرحامكم ولو
 بالسلام . قالوا : لمن ترك الوصية للأقربين ناسياً ، فلا إثم عليه .
 ومن تعمد تركها ، قلّت مبالاته بأدب الله - تبارك وتعالى - ورغب فيما رغبه
 فيه ، كان آثماً .

ومن ترك ديناً ، يحيط بماله . وأوصى بشيء لأقاربه ، فأجاز ذلك ديانته . وطلب
 ورثته : أن يدخلوا فى وصية الأقربين .
 فنقول : إن ذلك لهم .

وقول : ليس لهم ذلك ، على حال . ورأى إن كان ذلك ، جعله الدين من مالهم
 لقربة الميت . فهو للذين جعلوه لهم ، على ما جعلوه . وإن كانوا أجازوا عمل الميت
 فى ذلك ، وتركوا من أموالهم للميت ، بقدر ذلك . فهو للميت ولورثته ثلثه .
 والثلث فى وصيته ؛ لأهم تركوا من حقوقهم ، بقدر ذلك ، وأبرأوا الميت .
 ويجوز أن يوصى الموصى ، لبعض الأقربين بدراهم ، ولبعضهم بجزء من ماله .
 ولا تجاوز الوصايا : وصية الأقربين ثلث ماله . وإن كان له ورثة كثير ، من أولاد
 أو إخوة . وله مال كثير . فنحب أن لا تجاوز وصاياه خمس ماله .
 وإن أوصى لأقربيه بشيء ولو قل . فقد أدى اللزوم عنه . وجاز له ذلك .
 ولا نعلم فى اللقطة حداً محدوداً ، لا يجوز أقل منه .

(١) أخرجه البزار ، عن ابن عباس . وهو فى الطبرانى والبيهقى ، من طرق مختلفة .

- ٣٦٧ -

وأما في الكثرة فقد قالوا : إنه لا يجاوز ثلث ماله .
ومن أوصى لأقاربه ، وعيَّهم كلهم بوصية واحدة جاز .
وإن أوصى لكل واحد منهم بوصية مفردة جاز . ونحب أن يفضل الأقرب
فالأقرب في الوصية ، ولو كان غنياً . وإن رأى أحداً من أقربيه أبعد ، وأفضل
في ذنبه ، وأحوج للوصية . فلا بأس عليه ، إن فضله بأوفر من الأقرب ، إذا أوصى
للاقرب بشيء . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثالث والستون في ألفاظ الوصية للأقارب وما أشبه ذلك

قال الشيخ أبو محمد - رحمه الله - : واختلفوا في الرجل يقول : قد أوصيت
بثلث مالي لقرايتي .

فقال بعضهم : تكون الوصية للفقراء منهم ، دون الأغنياء ؛ لأن القصد
في ذلك ، طلب الأجر والفضل من الله ، في القرابة .

ومن كان منهم أشد حاجة ، فالمطاء له أفضل . والأغنياء عنه أغنى .

وقال الأكثر من الفقهاء ، والذي عليه عمل الناس : إنها للفقير والغني ؛ لأن
اسم القرابة يعمهم جميعا . وصلة الرحم ، توجب للفقير والغني في الحياة ، وعند الوفاة
وانفقوا أنه إذا قال الموصي : قد أوصيت لقرايتي ، إنها وصية جائزة ، إذا لم تجاوز
للثالث .

واختلفوا فيه ، إذا قال : قد أوصيت للأقربين .

فقال الأكثر من الفقهاء : إن هذه وصية صحيحة ، لا تتوجه إلا إلى قرابته .

وكان ممن يقول بهذا القول أبو الحسن وأبو الحواري - رحمه الله - .

وقال بعضهم : إذا قال : قد أوصيت للأقربين ، فهو عندي ضعيف .

وكان ممن يرى هذا القول أبو المؤثر - رحمه الله - .

ومن قال : في قرابتي كذا وكذا ذريهما ، فهو سواء . ووصيته جائزة .

— ٣٦٩ —

فإن قال : هذه الدرام لأقاربى ، خرج هذا اللفظ ، فخرج الإقرار وقسمت الدرام بينهم بالسوية ، على ما نالقه القرابة ، إلى أربعة آباء ، لا يفضل فيها أحد على أحد .

فإن قال : قد أوصيت لأقاربى ، أو لأقربى ، أو لأرحامى ، أو لقرايتى . فكل ذلك جائز وثابت .

وإن قال : قد أوصيت على أقاربى ، أو لأقاربى ، أو فى أقاربى . كل ذلك جائز وثابت ، إذا قال : تقسم بينهم .

فإن أوصى لأرحامه ، وفى الحجج . ولأيمانه ، وفى الهدى ، وفى سبيل الله ، وللفقراء ، ولفلان ، ولفلان ، بكذا وكذا .

قال : تقسم هذه الوصية ، على ثمانية أسهم ، سهم للحجج ، وسهم للأيمان . وسهم فى الهدى ، وسهم فى سبيل الله . وتبقى أربعة أسهم . ثلثاها للأرحام ، وثلثها يقسم على ثلاثة أسهم : ثلث للفقراء ، وثلث لفلان ؛ لأن الأقربين لا يدخلون على شيء من الوصايا ، إلا على الفقراء والأجنبيين .

وأما إن أوصى فى الحجج ، أو فى الزكاة ، أو فى سبيل الله ، أو فى الهدى . ولم يوص لأرحامه بشيء ، فليس لهم شيء .

وإن قال : لأرحامى مائة درهم وصية . فليس هذا بشيء ، حتى يكون على نسق وصية ثابتة .

— ٣٧٠ —

وإن قال : لأرحامى مائة درهم ، من مالى ، وصية لهم . فذلك جائز . ويكون وصية . ولعل بعضاً يقول : إن ذلك إقرار ، يكون من رأس المال ، إلا أن يقول وصية لهم منى ، أو وصية منى لهم .

وإن قال : لأرحامى ، من مالى ، مائة درهم . فذلك إقرار ثابت .

وإن قال : لأرحامى ، مائة درهم ، من مالى - وصية .

نقول : هى وصية .

وقول : من رأس المال .

وإن قال لأرحامى ، مائة درهم - وصية منى . فهى وصية .

فإن قال : لأرحامى مائة درهم - وصية عنى . فهى وصية .

وقول إن قال : لأرحامى مائة درهم ، من مالى . فإن كان هذا ، على أثر وصية فهو وصية .

وإن كان على أثر إقرار ، فهو إقرار .

وإن كان على الابتداء ، فهو إقرار .

وإن قال : اشهدوا أن فى مالى لأرحامى مائة درهم . فهو إقرار ، يقسم بين

أرحامه كلهم ، الذين تنالهم الوصية ، إلى جده الرابع ، بمن ولد ، من قبل آباه

وأمهاته . وورثته الذين من أرحامه . مثل أبيه ، وولده ، وجميع ورثته ، إلا

الزوجين . فإن كانا من ولد الجد الرابع ، فهما من أرحامه . وإلا فليس لهما شئ .

وتقسم هذه الوصية بينهم ، على عدد رؤوسهم . الذكر منهم والأنثى . والحر ، والعبد

والصغير والكبير . لكل واحد منهم سهم . لا يفضل أحد على الآخر . وما كان

للعبد ، يدفع إلى سيده .

- ٣٧١ -

فصل

قلت لأبي المؤثر : أرأيت إن قال : قد أوصيت لكل رحم لي ، بكذا وكذا
هي مثل وصية الأقرين ؟

قال : نعم .

قلت : فلم لا يكون لكل من قرب إليه برحم . وقد أوصى لكل
رحم له ؟

قال : الأقرب فالأقرب أولى بها - كما تقسم الوصية .

قلت : أرأيت إن قال - في وصيته - : قد أوصيت لكل رحم لي ،
بعشرة دراهم ؟

قال : تقسم بين أرحامه ، عشرة دراهم - كما تقسم الوصية - الأقرب فالأقرب
على سهامهم .

قلت : أرأيت إن أوصى . مقال : لكل واحد من أرحامى درهم .

قال : لكل واحد من أرحامه درهم ، ما ولد جد أبيه ، من قبل آباءه وأمهاته .
فما ولد ، لكل واحد منهم درهم . ولا يفضل أحد منهم ، على أحد . وليس للورثة
فيها شيء ، لمن ولد ، بعد وصية الموصى .

وإن قال : قد أوصيت لكل واحد من أرحامى ، بمائة درهم . فلكل رجل
منهم مائة درهم ، إذا خرج من الثلث .

وإن قال : قد أوصيت بمائة درهم ، لكل رجل من أرحامى .

قال : تكون مائة واحدة ، بين أرحامه ، على عدد دروسهم .

- ٣٧٢ -

وإن قال : قد أوصيت لرجال أرحامى ، بمائة درهم . أو بمائة درهم ، لرجال أرحامى . فكله سواء . تكون لرجال أرحامه ، مائة درهم . تقسم بينهم ، قسم الوصية ؛ لأنه لم يسم لكل واحد منهم شيئاً معروفاً .

وإن قال : قد أوصيت لكل نفس من أرحامى بدرهم . فلكل نفس منهم درهم . ويدخل في ذلك النساء والرجال ، والصغير والكبير .

وإن قال : قد أوصيت لكل امرأة من أرحامى . فهي للنساء خاصة وليس للجوارى منها شيء .

وإن قال : لكل جارية من أرحامى . أو لكل غلام من أرحامى . فإنما هي للجوارى والغلمان سواء .

وإن قال : لكل صبي من أرحامى .

قال : لكل صبي ، من ذكر وأنثى . ولا يدخل البالغون بشيء .

وإن أوصى لكل رجل من أقربائه بدرهم . فلم يوجد من أقربائه ، إلا رجل واحد ، وغيره من النساء والصبيان ، أقرب منه .

قال : ينظر في هذا الدرهم . فتقسم الوصية .

فإن نال هذا الرجل دانيق ، كان له هذا الدرهم كله . وكانت هذه الوصية ، ثابتة له . ولا يدخل عليه أحد ، من الأقربين . ولا يدخل أحد من الأقربين ، على الأجانبين بشيء ، مما أوصى له ، مع وصيته ، بهذا الدرهم ، على بعض القول .

— ٣٧٣ —

ولإن قسم هذا الدرهم ، على قسم الوصية . فلم يقل هذا الرجل من داني .
رجع ثلثا هذا الدرهم ، لأقربى الموصى . يقسم بينهم ، قسم الوصية . ولهذا الرجل ،
ثلث هذا الدرهم . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الرابع والستون

فيمن تثبت له القرابة ومن لا تثبت

كان حراً أو عبداً أو مسلماً أو مشركاً

قيل : إذا أوصى الموصى ، لأقربائه بوصية . وصح الأقارب ، عند قسم الوصية . ثم ادعى مدع : أنه من أقاربه . وأنكره الأقارب . لم يدخل معهم في الوصية ، إلا بشاهدى عدل . وذلك عن أبى المؤثر - رحمه الله - .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : إنه قال : أقل ما عرف عن أبى الحسن - رحمه الله - أنه قال : يقبل قول واحد ثقة ، إذا قال : إن هذا من أقارب الميت . دخل معهم - أعنى أقاربه - في الوصية . وذلك من غير حكم إلا فيما يجوز ، فيما يبيحه وبين الله .

وأما في الحكم ، فلا يكون إلا بالبيضة العادلة .

وعن أبى محمد - رحمه الله - ومن أوصى بأقاربه بشيء . وكان في حياته يقر : أن فلاناً قريبه . وله أقربون آخرون . فإن المقر به ، يدخل معهم . وذلك إذا بين نسب قرابته منه .

وقيل : من أوصى أن ينفذ عنه وصية ، أوصى بها لأقربائه . فالذى تصح به القرابة . فأما في الحكم ، فلا تصح إلا بشاهدى عدل . أو شهرة ، لا يشك فيها ، ولا يرتاب .

وأما في حكم الاطمئنانة . فإذا لم يمارضه أحد من الأقارب ، الذين قد صحت لهم القربة . فقد قيل : بواحد ثقة ، يصبح ذلك ، من وجه الاطمئنانة ، إذا كان ممن يسع تصديقه والله أعلم .

فصل

قال أبو محمد - رحمه الله - : واختلفوا في الرجل ، يوصى لأقربائه بوصية . وفيهم مسلمون ومشركون .

قال بعضهم : تكون الوصية للمسلمين ، دون المشركين .

واحتجوا بقول النبي ﷺ : لا يتوارث أهل ملتين . مختلفين . لما قطع الإسلام من الأرحام ، أهل الشرك ، كانت الوصية أبعد في الجواز .

وقال آخرون : الوصية للمسلمين والمشركين ؛ لأن الوصية قد عمت بظاهر الاسم ، لجميع القربة . فكل قريب ، من مسلم ، أو مشرك . فهو مستحق للوصية ، وداخل في اسم الوصية ؛ لأن الوصية فيهم ، فعل معروف . والمعروف : صدقة تجوز في المسلمين والمشركين .

وقالت فرقة أخرى : للمسلمين الثلثان ، من الوصية . وللمشركين الثلث .

وقال آخرون : يعطى المشرك منهم ، كنصف ما يأخذ الأبعد من المسلمين ، وإن كان المشرك أقرب إلى الميت .

وأما المملوك ، فإنه يأخذ من وصية الأقارب ، كما يأخذ الحر . ويختلف في التسليم إليه ، أو إلى سيده .

وأما إذا أوصى الأدمى لأقربائه . وفيهم مسلمون . فلهم حصصهم ، من ذلك .

- ٣٧٦ -

ومما يوجد عن أبي عبد الله - رحمه الله - ولا يعطى المملوك ، ولا أهل
الكسب ، من وصية الأقربين الجامعة ، إلا أن يوصى لهم ، بشيء منقطع لهم .
والله أعلم .

وسئل أبو الحواري - رحمه الله - عن امرأة ماتت . وأوصت بثلاث ماله ،
لابنى بنتها . وهما قرمطيان . أتجوز لهما الوصية ؟

قال : نعم . أجاز لهم الورثة ، أو لم يجزوا . ولها أن تصرف بثلاث ماله ،
حيث أرادت . ولو أوصت به ليهودى ، أو لمجوسى ، لجاز ذلك . وثبت لهم .
ومن أوصى لأقربائه بوصية . وقال : فلان لا يعطى منها . وهو من أقربائه ،
الذين تنالهم الرصية . فيجبنا أن لا يعطى . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الخامس والستون

في الأقارب إذا لم يعرفوا

قال أبو الحسن - رحمه الله - : إذا لم يصح للموصى أقارب ، ولم يعرف ذلك الوصى . رجعت الوصية إلى ورثة الموصى .

وقال أبو الحواري - رحمه الله - : إن ذلك لا يرجع إلى الورثة . فإن صح للموصى أقارب . وإلا كانت الوصية ، بمنزلة المال الموقوف الحشري .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : إذا صح أنه لا أقارب للموصى . فقد وقعت الوصية ، على معدوم . والوصية للمعدوم باطل . وترجع إلى ورثة الموصى . وإن كان للموصى أقارب . وجهل موضعهم . ولم يعرف الوصى أين هم . ولم تصح معرفتهم . فهذا بمنزلة المال ، الذي لا يعرف له رب .^١

وقال أبو الحسن - رحمه الله - : إنه إذا فرط الوصى ، في إنفاذ الوصية ، حتى مات الأقربون . ولم يوجد لهم وارث . ولم يقدر على تأدية ذلك إليهم . وقد كان - قبل ذلك - قادرا على تأدية ذلك . فنحسب له أن يتخلص ، بقدر ذلك ، على الفقراء - من ماله ، أو يكون الورثة بالغين . فيفقد ذلك برأيهم ، من مال المالك .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : وهذا بمنزلة المال ، الذي لا يعرف له رب ، في مثل هذا ، في كل مال ، لا يعرف له رب ، من اللوازم والأمانات .
ففي بعض القول : إن الخلاص ، إذا عدم معرفة أربابه ، يفرق على الفقراء .

وفى بعض القول : إنه موقوف ، حتى يصح إربابه . ولا غاية لذلك ،
فى توقيفه .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : كل ما كان على الميت ، من تبعات ،
أو دين ، لم يعرف له وارث باق ، ولا حلقه ، أو عرف هو . ولم يعرف وارثه ،
إن ذلك ينفذه الوصى ، على الفقراء ، من مال المالك .

وقال غيره : إن ذلك لا يجوز ، إلا برأى الورثة ، إن كانوا بالغين .

قال أبو الحسن : إذا عرف الأقربون . وجهل الوصى . قسمة الأقربين
بينهم . فلا يعذر بذلك . وعليه أن يسأل المسلمين ، عن ذلك .

وأما إذا لم يعرف الأقربون ، فهو معذور ، فى إنفاذ الوصية ، حتى يصح
الأقربون .

وقال : إذا قدر الوصى ، على إنفاذ الوصية . فلم ينفذها ، على وجهها ، حتى
أتى حال ، لم يقدر على إنفاذها ، من غير عذر ، ضمن ذلك فى ماله .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : عدى أن عليه السؤال ، عن جميع ما يلزمه ،
مما لم يعلمه ، من علم القسمة ، أو الأرحام . وعليه البحث عن ذلك ، إذا ألزمه
نفسه ، حتى يؤديه - على ما يوجب الحق - إن قدر على ذلك .

وعندى : أن الوصى إذا لم ينفذ الوصية والدين ، من مال المالك ، فى حال ،
ما كان واسعاً له ذلك ، من غير قصد منه ، إلى إضاعة ، ولا تعطيل حق ، حتى
أتى الأمر ، من قدر الله ، فى إبطال شيء ، من ذلك . فلا يبين لى عليه غرم ؛
لأنه أمين ، ليس بضامن فى الأصل ، فيما عدى ، أنه قيل .

— ٣٧٩ —

ومن أوصى لأقربائه بوصية . وفي أقربائه غائب ، لا يدري أين هو ؟
قال : يكون حكمه حكم الغائب ، الذي قد خرج من ههنا . ولا يحبس له شيء
من الوصية .

وقول : إذا رجيت أوبته ، وعرف موضعه ، حبس عليه منعه ، ولو كان
في غير عمان ، مثل البصرة ، أو غيرها ، إلى أن يرجع ، أو يبعث له بها . إن
أمكن ذلك .

وقال بعض : لا شيء له ، إذا قطع البحر .

واختلف أصحابنا ، في ههنا والبحرين .

فقال بعضهم : هما معمران .

وقال بعضهم : هما معمر واحد .

فعلى قول من رأها مصرا واحدا ، يحبس للغائب في البحرين ، نصيبه من
وصية الأقربين .

ومن لا يراها مصرا واحدا ، لم يحبس للغائب في البحرين ، نصيبه من وصية
الأقربين . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السادس والستون

في قسمة وصية الأقربين بينهم

اختلف أصحابنا - فيمن يوصى لأقربائه بوصية .

فقال بعضهم: تقسم الوصية، بين القرابة الذين يلونه، بمن يناسبه بالأب والأم، إلى أربع درجات، يتصل بالميت إلى الموصى . وما عدا هؤلاء، ممن يصبح له النسب، ويلتقي به الميت، إلى فوق هذا . فإنه لا يدفع إليه منها . وهذا مذهب جمهور أصحابنا .

ثم اختلف أصحاب هذا القول، في هذه الدرجات - على قوانين .

فقال بعضهم: يكون للميت، في هذه الدرجات الأربع .

وقال آخرون: أربع درجات، غير الميت . والميت الدرجة الخامسة .

وقالت فرقة أخرى: تقسم الوصية بينهم، إلى ست درجات .

وقالت فرقة أخرى: تقسم بين كل من يثبت له اسم قريب، من رحم،

أو عصبية، ممن لا ميراث له . ولم يجعل هؤلاء للقرابة حداً، ينقطع عند النسب .

وتعلقوا بظاهر الاسم . وقالوا: ما استقام بنسب أحد من الناس إلى ميت، فهو

من قرابته . وأظن أن هذا كان رأى يحيى بن زكريا، المعروف بأبي بكر الموصلي .

ثم اختلف أصحاب هذا الرأي - على قوانين .

فقال بعضهم: تنقطع الوصية فيهم بالشرك، إذا اتصل بهم النسب، إلى الجاهل

ثم ينقطع مثل الميراث . ينقطع باختلاف الملتين . والوصية أولى أن يقطعها الشرك .

وقالت فرقة أخرى : ليست الوصية كالإراث ؛ لأن الوصية قرينة ، يقترب بها العبد إلى الله . ويصل بها الميت رحمه - كما أمره الله .

ومن قال : إن وصية الأقربين ، لا يجاوز بها أربعة آباء . احتج بقول الله تبارك وتعالى : « وأنذر عشيرتكَ الأقربين » . فأنذرهم إلى أربعة آباء . قال أبو الحواري : أربعة آباء بالميت .

واختلفوا في قسمة وصية الأقارب ، إذا كانت مبهمه : وصية للأقارب ، أو الأقربين . أو القرابة ، أو أقربائه .

فقول : يجمع الأقارب كلهم - على أربعة آباء - من قرب منهم ، ومن بعد ، إذا لحقه اسم الأقارب . ثم تقسم عليهم جميعا . والذكر ، والأنثى ، والقريب ، والبعيد - سواء .

وقول : تقسم على الأقرب فالأقرب .

وأجمعوا أن أقرب الأقارب - ممن لا يرث - : بنو البنين ، وبنو البنات ، من ذكور وإناث . ثم بقوهم ، وما تناسلوا . لا يقدم عليهم أحد .

وأجمعوا أن الإخوة والأخوات وبنيتهم ، وما تناسلوا ، أقرب من الأعمام والأخوال وأولادهم ، وما تناسلوا .

واختلفوا في الأجداد والإخوة والأخوات والأعمام والأخوال .

فقال بعضهم : الأجداد الأربعة ، أولى من الإخوة والأخوات وبنيتهم .

والإخوة وبنوهم ، أولى من الأجداد الثمانية . ثم الأخوال والأعمام وبنوهم .

وتأخذ كل درجة ، كمنصف ما يأخذ أهل الدرجة التي قبلها ، إلى أن يبقى

لا يصل إلى آخر درجة . دانق لسكل واحد . فيرجع إلى الدرجات الأولى . فيأخذ الأجداد الأربعة ، كعصف ما يأخذ آخر ولد من أولاد الأولاد . وتأخذ الآخرة كعصف ما يأخذ الأربعة .

ويأخذ الأجداد الثمانية ، كعصف ما يأخذ آخر نسل ، من نسل الإخوة والأخوات .

ثم يأخذ الأعمام ، كعصف ما يأخذ الأجداد الثمانية .

ويأخذ الأخوال ، كعصف ما يأخذ الأعمام .

وإن سقط الأخوال ، سقط الأعمام .

وكذلك بدو الأخوال ، وبدو الأعمام على ما ذكرنا في الأخوال والأعمام وإن سقطوا .

ثم يأخذ أجداد الأجداد ، كعصف ما يأخذ آخر نسل الأخوال والأعمام . ثم كذلك أبو كل جد وأمه ، يأخذ كعصف ما يأخذ ابنة ، خلافاً للأولاد وأولادهم والإخوة والأعمام والأخوال وأولادهم ؛ لأن هؤلاء يأخذ كل ولد ، كعصف ما يأخذ أبوه .

وأما الأجداد ، فيأخذ الأهل ، كعصف ما يأخذ ولده ، فافهم ذلك .

ثم يأخذ أعمام الأب وأخواله ، وأعمام الأم وأخوالها ، كعصف ما يأخذ الأجداد الأعلون ، ما بقيت الدراهم ، وارتفع النسب .

وأجمع للفقهاء ، على التسوية ، بين الذكر والأنثى - في النسبة - إذا كانوا في درجة واحدة . إلا قول رواه أبو سعيد - رحمه الله - : إنه لا ذكر مثل حظ الأنثيين . ولا نعلم أحداً من المسلمين عمل به .

واختلفوا في التسوية بينهم - إذا اختلفوا في الدرجات .
فقال بعضهم - وهم الأكثرون - بتنزيلهم درجات - على ما ذكرنا -
من الترتيب .

وقال أبو بكر الموصلي : إنما يعطون بالسوية . ولو اختلفت الدرجات ،
ما صح النسب .

وأكثر العمل ، على القول الأول .

والذي كان يستحسنه الشيخ أبو سعيد - رحمه الله - : أن يأخذ أولاد
الأولاد ، ثم نسولهم ، إلى أن ينقرضوا . ثم الأجداد الأربعة ، ثم الإخوة ونسولهم
ثم الأجداد الثمانية . ثم الأعمام والأخوال ونسولهم - على ما ذكرنا - من
الترتيب ؛ لأنه لا ينبغي أن يأخذ الولد ، قبل والده ؛ لأنه يدل على أنه لا يغيره .
وإن كانت الخطوة أسفل من العمومة ، أخذوا مثل ما أخذ أسفل واحد ،
من العمومة .

ويأخذ خال الأب ، كعصف ما يأخذ عم الأب .

ويأخذ ابن عم الأب ، مثل ما يأخذ خال الأب .

ويأخذ ابن خال الأب ، كعصف ما يأخذ خال الأب ، وابن عم الأب .

ولعم الأم ، مثل ما لخال الأب .

ونخالها ، كعصف ما لعمها .

وكذلك أولادهم .

والإخوة المتفرقون سواء . وكذلك أولادهم .

- ٣٨٤ -

والأعمام المتفرقون سواء . وكذلك أولاهم .
وكذلك الأخوات والمات والخلالات وأولادهن .
وكذلك الأجداد والجدات سواء .
والقراية من قبل الأب - سهران . ولن كان من قبل الأم - سهم .
واختلفوا فيه ، إذا كان يناسب الميت الموصى ، من قبل الأب والأم .
فقول : يعطى من النسبين جميعاً . ويدخل من هؤلاء هؤلاء . فيحاصصهم
جميعاً .

وقول : يعطى من الوجه الأكثر حفظاً . ولا يعطى من الوجهين جميعاً .
وأما إذا أوصى لقرايته ، من قبل أبيه ، بوصية مفردة . ولأقاربه من قبل
أمه ، بوصية مفردة . وكان لأحد من قرايته ، نسب من قبل أبيه ، ومن أمه .
فإنه يأخذ نصيبه ، من الوجهين جميعاً . والله أعلم .

فصل

واختلف فيما يقطع عليه ، قسمة وصية الأقربين .
فقال بعضهم : تقسم بينهم ، إلى أن تبلغ للواحد من آخر الدرجات ، ثلاثة
قرايط .

وقال آخرون - منهم أبو المؤثر - : تقسم بينهم ، على دانق فضة . وهكذا
وجدنا الحسكام - في زماننا - يعملون بهذا القول .

وقال بعضهم : تقسم بينهم ، على ربع درهم . منهم محمد بن محبوب - رحمه الله .
وقال بعضهم : تقسم بينهم إلى دانق فضة . وأظنه قول الفضل بن الحواري .

وقال آخرون : تقسم بينهم ، إلى نصف درهم .
وقول : تقسم إلى أربعة دوانق . وأنوهم أنه قول بعض قول المصريين ،
من أصحابنا .

وأخبرني بعض أصحابنا : أنه لقي في بعض آثار أصحابنا : أن وصية
الأقربين ، تقسم إلى درهم . ثم تقطع . وأنه لا يعطى الواحد منهم ، أقل من درهم .
ثم اختلفوا ، فيما يفضل في يد القاسم ، مما لا يبلغ مقدار ، ما يخص واحداً
منهم ، أو ما لا تستوى القسمة به .

فقول : لأشدهم قرابة ، وأكثرهم إليه حاجة .
وقال بعضهم : يرجع به الميزان ؛ ليقضى هذا الفضل إلى كل إنسان منهم ؛
لأن في الأصل حقاً للجميع .

وقال بعضهم : يتسم الذي يفضل إلى كل إنسان ، بقدر حصته منه ، إلا أن
يتراضوا . فإن كان فيهم من لا يرضى ، ولا يسامح ، أو كان غائباً عنهم ، أو يقيماً
فيهم . فإنه يشتري به ، ما ينقسم به عليهم ، كالخبز وغيره ونحوه .

وقال بعضهم : يدفع إلى من لم تله الوصية ، من القرابة .
وقال أبو الخوارى - رحمه الله - : لا تجعل إلا فيمن تاله الوصية .
قال أبو سعيد - رحمه الله - : تعطى أضعفهم ، ممن لم تله الوصية من القرابة .
والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السابع والستون

في قاسم وصية الأقربين وخلاصه

وقيل : على قاسم الوصية ، أن يجتهد فيها بالورع . ولا يقسمها بالمسوى ، ولا بالحيف ولا يقخير الآراء لمن يحب ، ولا على من يبخس . ويجعل نظره لله ، لا لنفسه . ويأخذ بما يرجو ، أنه أقرب إلى الحق .

وقيل : على القاسم ، أن يجتهد في قسمه ، كما يجتهد القاضى ، في قضيه .
وقيل - في الوصى ، إذا قسم الوصية . وسلم إلى بعض الأقربين نصيبه . ولم يسلم إلى بعضهم ، حتى شك في الذين لم يسلم إليهم - : إنه يعيد قسم الوصية . ويلتزم ، ما كان أسلم ، وأحوط له ؛ لأنه قد اعترضه الشك - في ذلك .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : إذا قسمت وصية الأقربين ، بحكم الحاكم ، أو الجماعة . ثم ولد أحد الأقربين . فإنه لا يدخل في تلك الوصية ، ولو لم يقبض الأقارب سهامهم .

وحكم الحاكم بالقسم : هو أمره بالقسم ، من مال المالك .
فإذا قسم ، على سبيل الحكم بذلك . وقال : قد حكمت لهم بقسمها فقسمت ، أو أثبت ذلك ، في دفتره ، بعد أمره بذلك ، على سبيل الحكم بقسمها . فهذا من معنى الحكم بقسمها .

فإن أمر الحاكم بقسم الوصية . فولد مولود ، من الأقارب ، قبل القسم ، دخل معهم في الوصية ؛ لأن الحكم لم يتم إنفاذه .

وإن أمر بقسمها . وحبست ، من بعد أمر مئة ، على سبيل الحكم ، ولم يقسم الميراث ، ثم ولد .

قال : لا أعلم أنه يدخل أم لا ووقف عن ذلك .

وأما إن قسمها الوصى ، من حكم ، من الحاكم ، أو الجماعة ، قبل أن يسلمها إلى الأقرباء ولد المولود . فإنه يدخل فيها ؛ لأن قسمة الميزان ليست بحكم .

وإن كان قد قبض بعض الأقرباء منهم . وبعض لم يقبض ، بقسمة هذا الوصى : أو غيره ، ممن يبصر القسم ، غير الحاكم . فيعجبني أن لا يدخل في ذلك ؛ لأنه قد جرى القسم ، ممن يبصره ، قبل أن يستحق هذا المولود شيئاً ، من الوصية . وسبيل الغائب - في هذه المعاني - إذا قدم - سبيل المولود .

وإن نسي الوصى أحداً من الأقارب ، حتى قبض كل واحد منهم منهم . فإنه له حصته ؛ لأنه مستحق لها ، قبل القسمة .

فإن أمكن أن يؤخذ من منهم كل واحد منهم ، بقدر ما يقع عليه ، من غير نقص القسمة ، فعلوا ذلك . وإلا أعيدت القسمة ثانية .

وإن سلم للورثة ، مقدار ما يقع له ، من الوصية ، من المالم وقصدوا بذلك ، أنه من حصته ، من الوصية . ولم يلحقوا الأقارب بشيء . فقد تفضلوا بخير . وأجزى عن الموصى والوصى .

ومن أوصى لأقربائه بوصية . وبعض نساء أقربائه حوامل . فن ولد ، قبل أن تقسم الوصية ، أخذ سهمه من الوصية . وإن ولد ، بعد موت الموصى . ومات قبل قسم الوصية ، فلا شيء لورثته .

وأما من مات ، ممن كان حيا ، حين موت الموصى . فسهمة لورثته .
 وقول : إذا ولدت الحامل ، لأقل من ستة أشهر ، مذ مات الموصى ، دخل
 المولود فى الوصية ، ولو قسمت قبل ذلك ؛ لأن ذلك حى بمنزلة الحى .
 وقول : يدخل فى الوصية ، إن لم يكن الموصى أقارب ، غير المولود وجاءت به
 لأقل من ستة أشهر .
 وإن جاءت به ، لستة أشهر ، أو أكثر ، لم يدخل فى الوصية ؛ لأنه لو خصه
 بوصية بعينها ، لم تثبت له .
 وقيل : لا ينتظر بوصية الأقربين ، قدوم غائب عمان .
 وقول : إذا كان الغائب فى موضع ، ترجى أوبته ، أو وجد من يبعث بها معه ،
 كان له ذلك . أو يحبس له نصيبه منها ، حتى يقدم .
 فأما من لا ترجى أوبته ، فلا يحبس له من الوصية . وتقسم على من حضر .
 وقال أبو الحوارى - رحمه الله - : من قطع البحر ، فليس له من الوصية
 شيء ، إذا قسمت ، قبل قدومه . إلا أن يكون حاجا ، أو غائبا .
 ومن كان فى عمان ولا يعرف موضعه . ولا أنه حى ، أو ميت . فلا يحبس له
 من وصية الأقربين .
 وقيل : من كان فى غير عمان . وعرف مكانه وحياته ، أعطى منها .
 والله أعلم .
 ولا يجوز قسم الوصية ، بين الأقارب جزافا ، بنهر تقدير . وإن فعل ذلك ،

على التأويل. فظن أنه يسمعه، من غير رأى يراه، إلا ظنه. وكان يرى ذلك رأيا.
ثم عرف قول المسلمين، لم يكن عليه غرم.

وعن أبي محمد عبد الله بن محمد - فيمن أوصى لأقاربه بوصية. فأمر الوصي
أن يفرقها عليهم، كيف شاء.

فمنع له أن يفرقها، على ما حده المسلمون. ولا ينبغي له أن يتعمد إلى غير
ذلك. ويسأل المسلمين، ويقسمها بالعدل.

فإن أعطى أحداً، ممن لا تناله الوصية. وترك من له فيها حق، لزمه الغرم،
ولو أمر الموصي بذلك، إذا كانت وصية. لأن من أوصى لأجنبي، ولم يوص
لأقاربه فإن للأقارب من تلك الوصية - الثلثين.

قال أبو محمد - رحمه الله - : واختلفوا في قسمة وصية الأقربين، إذا تولوها
الوصي، أو من يجوز له أن يتولى ذلك. فقاط في قسمها، أو نسي أحداً من القرباة
حتى فات الكل من يده.

فقال بعضهم: لا غرم عليه. ولا يكون بينه وبين أحد من القرباة خصومة،
إذا اجتهد في قسمها. ولا يرجع عليهم، في مثل حصصهم؛ لأن المتولى في القسمة،
إذا اجتهد، في وقت القسمة والذين أخذوا بإقرار، أنه حقهم، في ذلك الوقت.
فلا يرجع على من تولى القسمة، ولا على من قسمها فيهم؛ لأنهم ملكوا ما صار
إليهم. وليس سبيل الوصية، سبيل الأملاك التي يجب بها المدرك.

وقال آخرون: بل عليه الضمان؛ لأنه أتلف حقاً لهم بفعله. فعليه ضمانه، كان
متممداً، أو مخطئاً. واخطأ في الأموال، لا يوجب زوال الضمان.

وقال آخرون: إذا دفع إليهم. وقال لهم: هذا حقكم، من الوصية. ولا أعلم لكم فيه شريكا. ثم علم بأحد بعد ذلك، إنه يرجع عليهم، بمحبة من علم به، من القرابة، لم يكن أخذ مع من أخذ منهم، إذا كانت الوصية تفاله.

وقال آخرون: هذا الشرط يزيل الضمان عنه، وتسكون الخصومة بين من أخذ منهم، ومن لم يأخذ. ويحكم الحاكم، بحقه له عليهم.

وبلفظا عن بشير - أنه قال: قاسم الوصية في أوسع من الدهماء. وذلك عقدا من أبصر وجه القسم، ولم يتعمد الخيف.

وقال أبو الحواري وغيره: قاسم الوصية، في أوسع من الدهماء، إذا قسمها بلم. وإذا قسمها بغير علم، فهو أضيق من القسمين.

وقيل: إن الوصى إذا قسم وصية الأقربين. فأعطى من ليس لهم. فعليه لهم الغرم.

فإن لم يكن حاكم، يحكم له عليهم فلا أرى له، أن يأخذ ذلك، من أموالهم، إلا أن يعطوه لإياه برأيهم، أو يحكم له حاكم.

وإذا لم يعرف الوصى أقارب الميت، حبس جميع الوصية، عن يعرف، حتى يعلم أنه لا قرابة له، غير الذي يعرفهم. ويتأذى بذلك ويسأل عنهم.

فإن تبين له شيء. وإلا قسمها على من يعرف. ولا أعلم لذلك حداً محدوداً، الأمام والشهور والسفين. وإلا نظر الوصية، على ما يرجو أن يكون سأل وتبين.

وإن استعجل الوصى وقسمها على من يعرف، من أرحام الوصى. ولم يسأل عن أحد ثم صبح أن للمالك أرحاماً، أقرب من هؤلاء، أو أبعد، ممن تفاله الوصية.

فَقِيلَ : إِنْ كَانَ الَّذِينَ لَمْ يُعْطِهِمْ - فِي بِلَادِهِ ، غَرَمَ لَهُمْ . وَإِنْ كَانُوا فِي غَيْرِ الْبِلَادِ ،
لَمْ أَرِ عَلَيْهِ غَرَمًا ، إِذَا لَمْ يَعْرِفَهُمْ ، فِي قِسْمِ الْوَصِيَّةِ .
وَإِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغَرَمُ ، لَشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . ثُمَّ رَجَعَ بِهِ ، عَلَى الَّذِينَ أُعْطَاهُمْ .
إِمَّا بِحُكْمٍ مِنْ حَاكِمٍ ، يَحْكُمُ بِهِ عَلَيْهِمْ ، أَوْ بِطَيْبَةٍ مِنْ أَنْفُسِهِمْ بِذَلِكَ .
وَمَنْ وَقَعَ لَهُ مِنْهُمْ مِنْ وَصِيَّةِ الْأَقْرَبِينَ : فَقَالَ لِلْوَصِيِّ : أَعْطَاهُ فُلَانًا ، أَوْ اقْضَ بِهِ
عَنِّي فُلَانًا ، دَيْنًا عَلَى . أَوْ قَالَ : أَنْتَ فِي حُلٍّ . أَوْ قَالَ : رَدَّهُ فِي مَهَامِ الْأَقْرَبِينَ .
فَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ لِلْوَصِيِّ ، إِذَا عَرَفَ صَاحِبَ السَّهْمِ مَهْمَهُ . كَمْ هُوَ أَنْ يَفْقِذَ فِيهِ أَمْرَهُ .

فصل

وَإِنْ كَانَ فِي الْأَقْرَابِ صَبِيٌّ ، دَفَعَتْ حَصَّتَهُ ، مِنْ وَصِيَّةِ الْأَقْرَابِ ، إِلَى مَنْ يَمُولُهُ
يُجْعَلُهَا فِي مَوْنَتِهِ وَكَسْوَتِهِ وَنَفَقَتِهِ .
وَإِنْ كَانَ لَهُ وَصِيٌّ ، مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ ، دَفَعَتْ إِلَى وَصِيهِ .
وَإِنْ كَانَ لَهُ وَالِدٌ ، دَفَعَتْ إِلَى وَالِدِهِ .
وَإِنْ كَانَ لَهُ وَكِيلٌ ، مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ ، أَوْ مِنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ ، سَلَّتْ إِلَيْهِ .
وَإِنْ كَانَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ ، وَلَا وَصِيٌّ ، وَلَا وَكِيلٌ . فَلَا تَدْنَعُ إِلَى مَنْ يَمُولُهُ ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَمِينًا عَلَى ذَلِكَ .
وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : اِخْتَلَفَ فِي دَفْعِ الْوَصِيَّةِ ، لَوَالِدِ الصَّبِيِّ ، مِنْ
وَصِيَّةِ الْأَقْرَبِينَ .
فَبَعْضُ يَقُولُ : إِنْ وَالِدُ الصَّبِيِّ ، هُوَ وَغَيْرُهُ مِنَ النَّاسِ سَرَاءً ، فِي الثِّقَةِ وَالْأَمَانَةِ
لَوْلَدِهِ .

ولا يجبر الوصى، أن يسلم له مال ولده، إلا أن يكون ثقة. وأقل ما يكون، أن يكون مأمونا على ذلك.

وقال بعض: بإجازة ذلك، على الإطلاق؛ إن مال الوالد لو والده. ولم يشروطوا الثقة والأمانة.

قيل له: فهل يجوز أن تحصل في نفقته وكسوته، ولا تسلم إلى والده؟ قال: اختلفوا في نفقة الصبي، إذا كان له مال.

فقول: إن نفقة الوالد على والده. ويؤثر له ماله، حتى يجعل ماله، في غير ما يلزم والده، من النفقة، والكسوة، وجميع الواجب.

فعلى هذا القول: لا يجوز للوصي، أن يجعل ذلك في كسوته ونفقته، إلا أن للوالد لا يقدر أن يقوم به. ويخاف عليه الضرر. وذلك يخرج من طريق النظر. وعلى قول من يقول: إن نفقته في ماله ولا يلزم والده نفقة، إلا بعد ماله فيعجبني أن يجوز للوصي، دفع ذلك.

ويعجبني - إن كان الوالد غير مأمون - أن يجعل ذلك، في مصالح الصبي. وقيل: إن وصية الأفرين، يخرج معناها، كوصية الفقراء، إذا فرقت على ثلاثة من الأقارب، فصاعدا. أجزى ذلك، من قرب منهم، أو بعد.

وإن أعطيت واحدا، أو اثنين. فلا يجزى إلا أن يصيروا إلى حد من لا يحصى من الكثرة، كما لا يحصى الفقراء. ويقسموا اتساعا، لا يحاط بهم. فإنه يشبه أن يلحقهم معنى القول، في الفقراء، إذا أعطيت واحدا، أو اثنين، أجزى ذلك. والله أعلم. وبه التوفيق.

القول الثامن والستون

في بيان معرفة القسمة بين الأقربين

والأخوال والأعمام

قد ذكرنا أن أول الدرجات : بنو البنين والبنات ، من ذكور وإناث .

ثم بنو بنهم ، إلى أن يفترضوا .

ثم الأجداد والجندات الأربعة . وهم أبو الأب ، وأم الأب ، وأبو الأم ،

وأم الأم .

ثم الإخوة من الذكور والإناث .

ثم بنوهم ، وبنو بنهم ، إلى أن يفترضوا .

ثم الأجداد الثمانية . وهم آباء الأجداد والجندات ، الذين ذكرناهم وأمهاتهم .

ثم الأعمام والعمات والأخوال والخالات .

ثم بنوهم وبنو بنهم ، إلى أن يفترضوا .

ثم أعمام الأب وعماته وأخواله وخالاته . وأعمام الأم وعماتها . وأخوالها

وخالاتها ، وبنوهم ، وبنو بنهم ، إلى أن يفترضوا .

ومن ورث من هؤلاء من الميت ، سقط نصيبه من الوصية .

وإذا عدت درجة من هؤلاء ، قامت الدرجة التي تليها قدامها .

وإن عدت التي تليها ، قامت التي تليها مقامها ، لا غاية لذلك . وإن

اجتمع في درجة عدة . ولم يصح لكل واحد منهم دائق - على القول الذي نعمل

عليه - سقط أهل تلك الدرجة كلهم .

والأعمام والعمات والأخول والخاللات ، كلهم درجة واحدة . وإذا سقط واحد منهم ، سقطوا جميعاً . كذلك بنوهم .
ويأخذ الخال والخاللة ، كما يأخذ العم ، أو العمة . وكذلك بنوهم . والله أعلم .

فصل

مثال ذلك : أوصى موسى ، لأقربيه الذين لا يرثونه ، بثلاث درهم وعشرين درهماً . وترك من الأقربين ابني خال ، وابن عم وعمما وخاله وابن أخ وابنة أخت وأختاً لأب وأم . وأختاً لأم . وابن ابن ، وابنة ابنة . فإذا أردت القسم بينهم . فتضرب أولاً عشرين درهماً وثلاث درهم ، في ستة ؛ لأننا قد قلنا : إن قطع وصية الأقربين ، على دائق . والدائق : سدس الدرهم .
فإذا ضربت عشرين ، في ستة . فذلك مائة وعشرون . وثلاث الدرهم : اثنان . اجتمع معك مائة واثنان وعشرون مهماً .
فإذا أردت أن تعطى كل واحد نصيبه . فلك فيه وجهان : أحدهما : أن تبدأ بالأعلى . والآخر : أن تبدأ بالأسفل .

ومعنى الأعلى : الأقرب إلى الميت . والأسفل : الأبعد منه .
فإن أردت بالأقرب ، نظرت إلى الدرجات . فعرفت كم من درجة . فتجعل كل درجة ضعفاً ، وتعطيه الأقرب .

فأبعد الدرجات : بنو الخال . ولهم لكل واحد سهم . وبنو الخال درجة . وبنو العم والخال في المعطاء درجة . والعم درجة . وبنو الإخوة درجة . والإخوة درجة . وبنو البنين درجة . فهذه ست درجات . لقصوى ضعف . ولتليها ضعفان .

وللثلاثة أربعة أضعاف . وللرابعة ثمانية أضعاف . وللخامسة ستة عشر ضعفا .
وللسادسة اثنان وثلاثون ضعفا .

فإذا فهمت هذا . قلت : لكل واحد - من ابن الابن ، وابنة الابنة -
اثنان وثلاثون سهما . نصار لها أربعة وستون سهما .

ولللأخ والأخت نصف ذلك . وهو اثنان وثلاثون سهما . لكل واحد منهما
سبعة عشر سهما .

ولا بينهما نصف ما لها : سبعة عشر سهما . لكل واحد منهما ، ثمانية أسهم .
والعم نصف ما لواحد ، من بنى الإخوة . وهو أربعة .

ولابن العم والخال . لكل واحد منهما ، نصف ما للعم . وهو مهران .

ولابن الخال لكل واحد منهما نصف ما للخال ، ولابن العم . وهو سهم .
فقد تم قسم هذا الوجه .

والوجه الآخر : أن تبدأ ، فتمطى الأبعد .

فإن أردت أن تدخل الدرجة التي تليها إلى القرب إلى الميت ، زدته ضعفا عن
الذي قبله .

وذلك أن تعطى ابني الخال سهمين ، لكل واحد منهما سهما .

ثم تعطى الخال وابن العم ضعف ذلك ، لكل واحد منهما سهمين .

ثم تعطى العم ضعف واحد من الخال وابن العم . وهو أربعة أسهم .

ثم تعطى ابني الإخوة ، لكل واحد منهما ، ضعف ما للعم . وهو ثمانية .

ثم تعطى الأخوين . لكل واحد منهما ، ضعف ما لابني الإخوة . لكل

واحد منهما سبعة عشر سهما .

— ٣٩٦ —

ثم تعطى ابني البنين ، لكل واحد منهما ، ضعف ما لكل أخ . وهما اثنان وثلاثون ممة . وكل ذلك يخرج صحيحا - إن شاء الله .

فإن نقص من هذه الوصية ثلث الدرهم ، سقط ابننا الخال ، وابن العم . ورجعت للوصية كلها إلى الخال والعم ، وبني الإخوة ، والإخوة ، وبني البنين ، فانهم ذلك موقفا - إن شاء الله .

فإن زادت ، الوصية ، أدخلت من هو أبعد ، حتى لا يصل لكل واحد سدس الدرهم .

وإن نقصت ، رجعت إلى الدرجات ، إلى الأقرب إلى الميت . وإن قل الأقربون ، وكثرت الوصية . ولم يصح للموصي أحد من الأقربين ، غير من حضر ، ضوعفت عليهم ، على سبيل هذا القسم ، على القول الذي عمل به أصحابنا .

ولو أوصى لأقربيه ، بألف درهم . ولم يصح له من الأقارب إلا واحد . وكانت الوصية يخرج من الثلث . فكلها لذلك القريب .

ولو كان ورثته كثيرين ، لا يبال أحدهم ، من ميراثه ، مقدار ما يصح للقريب من الوصية ، كان أولى بالوصية كلها . ولو كان أقربوه مائة قريب . وكانوا في درجة واحدة . وأوصى لهم بدرهم واحد ، أو أقل ، كان بينهم ، على عددهم بالسوية . والله أعلم .

وأكثر اختلاف الفقهاء ، في وصية الأقربين - في الأخوال والأعمام . وسنذكر من ذلك بعض ما اختلفوا فيه - إن شاء الله .

فصل

واختلفوا في الأعمام والأخوال .

فقال بعضهم : إذا اجتمع الأخوال والأعمام . فللأعمام الثلثان ، قلوا ، أو كثروا . وللأخوال الثلث ، قلوا ، أو كثروا .

فعلى قياس هذا : عم ، وثلاثة أخوال . للعم الثلثان . وللأخوال الثلث .
خال ، وعشرة أعمام . للخال الثلث . وللأعمام الثلثان .

وقال بعضهم : إذا اجتمع الأخوال والخالات ، والأعمام والعمات ، في درجة واحدة . أخذ الخال والخالاة ، نصف ما يأخذ العم والعمة . ويبطل ذكر الثلث والثلثين .

وقال بعضهم : هم درجة واحدة ، قرابة من الموصى واحدة . وللأعمام النصف . وللأخوال النصف ، إذا استوى عددهم . وليس سبيل الوصية سبيل الميراث . ولعل هذا قول أبي بكر الموصلي ؛ لأنه لا يفضل قريباً على قريب . ولا من كان أدنى منهم إلى الميت ، ولا من كان أبعد وأقصى ، ذكراً ، كان أو أنثى .

وحجة في ذلك : أنها عطية وصلة ؛ لأن المهر قد أشركهم فيها .

واختلفوا أيضاً فيهم ، من وجه آخر - إذا عدم أحد الفريقين ، ووجد الآخر .
فقال بعضهم : يدفع إلى من وجد من أحد الفريقين ، حصته من الوصية .
كانت الأخرى معدومة ، أو موجودة . فتكون حصة الفريق المعلوم ، راجعة في جملة الوصية .

وقال بعضهم : تسقط الزقة للموجودة . وتسقط حصتها ، لعدم القرقة الأخرى ،
التي معها في درجتها .

وقال بعضهم : إذا عدم الأعمام ، ووجد الأخوال . رفع بنو العم إلى درجة
آبائهم . وأعطى كل واحد منهم ، ما يأخذ الواحد من الأعمام . وأقاموهم مقام
آبائهم ..

وقال آخرون : بل يأخذ ابن العم ، مثل ما يأخذ الخال ؟ لأن الخال في درجة
أبيه . وابن العم يساوى الخال ، في الحصة ، في وجود أبيه وعدمه . وهذا القول
الذي نعمل عليه . والله أعلم .

واختلفوا أيضاً ، في أخوال الأب وأعمامه ، وأخوال الأم وأعمامها .
فقال بعضهم : لأخوال الأب وأعمامه الثلثان . ولأخوال الأم وأعمامها الثلث .
فقلنا أخوال الأب وأعمامه . للأخوال الثلث . وللأعمام الثلثان . والثلث الذي
لأخوال الأم وأعمامها كذلك .

وبعض يقول : يأخذ عم الأب ، نصف ما يأخذ خاله .
ولو كان الأخوال والأعمام أكثر عدداً من الآخرين . يأخذ الخال ، أو
الخالة ، نصف ما يأخذ العم ، أو العمة .

وكذلك القول ، في أعمام الأم وعماتها ، وأخوال الأم وخالاتها ، وهذا
القول الذي عليه العمل .

وبعض يقول : إن أعمام أبي الميت وأخواله ، كلهم أعمام . ويعطون سواء .

وأعمام أم الميت وأخوالها ، كلهم أخوال . ويعطون بالضوية . ويكون لمن كان من قبل الأب - سهمان . ومن كان من قبل الأم - سهم :

وقيل : إذا كان خال ، وابن عم . فللخال سهم . ولابن العم سهمان .

وإن كان ابن خال ، وابن عم . فللعم سهمان . ولابن الخال سهم .

وفيه قول غير هذا .

ويأخذ عم الأب ، كنصف ما يأخذ واحد ، من نسول بني عم الميت .

ويأخذ خال الأب ، كنصف ما يأخذ آخر واحد ، من بني خال الأب .

وكذلك عم الأم وخالها .

قال أبو المؤثر - رحمه الله - : إذا كان للموصى خال قائم . ولم يكن له عم .

وكان له ابن عم ، كان للخال سهم . ولابن العم سهم .

وإن لم يبلغ سهم عمه دافعا . وبلغ سهم الخال دافعا ، سقط ابن العم . ولم

يسقط الخال .

وكذلك ابن خال ، وابن ابن عم . وليس أعلى منه ابن عم . كان لابن الخال

سهم . ولابن ابن العم سهم . ولم يسقط ابن الخال ، لسقوط ابن ابن العم .

وإن كان خال وابن خال وابن ابن خال أسفل . فللخال سهم . ولابن الخال

نصف سهم . ولابن ابن الخال ربع سهم .

وكذلك الأعمام وبفروعهم .

وكذلك لو كان للموصى عم قائم وابن خال . ولم يكن له خال . كان للعم
سهم . ولابن الخال نصف سهم . فإن بلغ نصف سهم ابن الخال داقا . وإلا سقط
سهم ابن الخال . وأخذ العم . وعلى هذا ، يقاس نسولهم ، ونسول نسولهم .
وكذلك نسول أعمام الأب وأخواله ، ونسول أعمام الأم وأخوالها .
فمن فهم هذا الفصل ، وعرف معناه ، فهم كثيراً . واستغنى به عن إطالة
تكرير ذلك . والله أعلم .

وقد ذكرنا : أنه إذا عدت درجة ، قامت الدرجة الثانية ، أو الثالثة ،
إن عدت الثانية ، أو الرابعة ، إن عدت الثالثة مقامها . وإن بعد ذلك .
ولا يحتاج في هذا إلى تكرير ، لمن رزقه الله فهم معاني ، ما رسمنا . وبه كفاية .
وبالله التوفيق .

وكتابتها هذا مختصر ، لا يحتمل الإطالة .

نسأل الله تعالى : أن يمن علينا ، بقبول الحسنات ، وتكفير السيئات ، وأن
يعفو عنا ، ويتوب علينا ، من جميع ما خالفنا فيه الحق والعدل ، من قول ،
أو عمل . كان من على العمد ، أو الخطأ ، أو الغلط ، أو اللبس ، أو التسيان ، أو الزلل ؛
إنه جميع الدعاء ، فعال لما يشاء .

وصلى الله على رسوله محمد ، النبي وآله وسلم تسليماً . وبالله التوفيق .

القول التاسع والستون

في الوصى

واقظ جعل الوصى

ومن يجوز أن يكون وصيا

قال أبو محمد - رحمه الله - : ولا يجوز للرجل ، أن يوصى إلا إلى ثقة مأمون متق ، لأن النبي الله عليه وسلم أمر بحفظ الأموال . ونهى عن إضاعتها . فلا يجوز الوصية ، إلى من تخشى منه الخيانة على المال .

وقال على بن محمد - أظنه البسيوى - : صفة من يجب له الوصايا : هو الثقة الذى لا يستحل الحرام ، ولا يرتكب الشبهات والآثام . وتقدم له الوصاية ، إذا أوصى إليه المريض . وأشهد له - على ذلك - العدول .

فإن لم يجد ثقة ، يوصى إليه . وقد لزمته الوصية . فأقل ما يكتفى به المأمون ، على مثل ما يستأمنه عليه ، من الأمانة . ويفوضه إليه ، من مال الورثة والغرماء : أنه لا يجهله ، فى غير وجهه ولا يجوز فيه . وأنه يعمل فيه ، ما يجوز له من العمل ، بما يعلمه من الحق . ويسأل عما يجهله ، فى ذلك الذى قد نقض إليه .

ويجوز فيما يوصى إليه ، فى حال الضرورة . فيما يؤمن عليه ، ولو لم تكتمل له الثقة فى أمره .

وإذا وجد المأمون - على حسب ما وصفنا - أعجب أن يوصى إليه ويكون

ذلك له وعليه - عند الضرورة ، لأنه قد تقوم الحجة ، بمعنى الأمانة والاطمئنانة ، دون حجة الحكم - عند الضرورة إليها .

ومن لم يجد من يوصى إليه ، في قضاء دينه ، إلا بأجرة من ماله . ودينه يحيط بماله . وهو مريض ، بمنزلة من لا يجوز فعله في ماله ، إلا قضاء دينه . فوصيته من الثلث . وأخاف أن يكون له ذلك . ولا يثبت من فعله على الغرماء .

وأحب له أن يقر بما يلزمه ، ويشهد عليه ؛ لأن ذلك يكون على حكم المسلمين ، القيام به . وعلى كافة المسلمين . وليس له هو ، أن يفعل ما لا يجب له ، على سبيل الاختيار ، إذا كان المال محاطاً به مستهلكاً ؛ لأن ذلك بمنزلة فعل المحجور عليه . واليهودي والنصراني ، لا يجوز أن يكون وصياً لمسلم ، ولو كان ثقة في دينه ، مأموناً على ما ولى عليه ، من الوصاية .

وأما إذا أوصى وجعل وصياً ، من ثقات قومنا ، من أهل الخلاف لدين المسلمين . وهو من أهل القبلة . فجائز - إذا كان يأمنه ، على ما يجعله وصياً فيه ، إلا فيما يدين فيه ، بخلاف دين المسلمين .

وتجوز الوصاية للمرأة ، إذا كانت ثقة أمينة . وهي بمنزلة الرجل ، إلا في تزويج بناته . فإنها لا تلي تزويجهن . وتوكل هي ، من يزوجهن . وإن زوجت هي ، لم ينقض النكاح .

ولا تجوز وصاية الصبي .

فإن أوصى إلى صبي ، أقام له الحاكم وكيلًا ثقة ، يلى إنفاذ الوصية . ويكون

تزويج بناته إلى أوليائهن . إلا أن يقول: إذا بلغ فلان، فهو وصي . فإذا قال ذلك جاز، إذا بلغ . فله أن ينفذ الوصية، وتزويج بناته، إن جمعه وصيه، في تزويج بناته . واختلف في الأعمى .

فأجاز بعض : أن يكون وصيا .

وبعض : لم يجز ذلك .

وقيل : من أوصى إلى غير ثقة وهو يرجو فيه إنه يقضى عنه ولم يجد ثقة غيره . فأما حقوق العباد ، فلا يبرأ الميت منها، حتى تؤدي عنه ، كان الوصي ثقة، أو غير ثقة .

وأما حقوق الله أمينا ، أو يأمنه على ما حمله ولم يجد ثقة، فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها . ونرجو أن يبرأ ، إذا أدى عنه ، أو لم يؤد عنه ، إذا ائتمنه على ذلك . وأشهد على ذلك ، البيعة العادلة :

وإذا اتهم الورثة الوصي . فلهم أن يدخلوا معه ، رجلا آخر مأمونا ، إذا كان ممن تلحقه التهمة وإن لم يتهم ، فلا يمرض له .
وأما المملوك ، فمجانزة له الوكالة ، من السيد .

فصل

قال الله تبارك وتعالى : « فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ » .

قيل : يعنى على الوصى ، ويبرأ للميت .

وقال أبو سعيد: نعم قد قيل في الديون والوصايا .

وذلك إذا أوصى إلى ثقة وأشهد ثقتين عند المسكنة لذلك .
 وقول : إن ذلك في الوصية . ولا يبرأ في الدين ، حتى يسلم . ولا يكلف الله
 نفساً إلا وسعها . ولا يمد الله مخادعاً مقصراً .

وقيل في رجل ، عليه حقوق للناس ، وحقوق لله مثل حج وصوم . وحضرته
 الوفاة . وأراد الوصية . فقال له رجل ثقة : أنا أقضى عنك . ولا آخذ من مالك
 شيئاً . هل يكون الرجل سالماً بذلك ؟ وهل يكون ذلك واجباً عليه الوصية به ؟
 ويكون في رأس ماله ؟ وحقوق الله ، من ثلث ماله ؟ أو كيف القول فيه ؟
 فقد عرضنا هذه للسألة في المجلس على الجماعة .

فقال بعضهم : إذا وعده الثقة : أن يقضى عنه ، إنه يجزيه .
 وقال بعضهم : إنه يوصى بذلك . فإن قضى عنه الثقة . وإلا فقد أوصى
 بما عليه .

وأنا يعجبني : أن يوصى .
 فأما الحقوق التي للعباد ، فهي من رأس المال .
 وأما حقوق الله اللازمة ، مثل الحج والزكاة والأيمان والفذر ، وما أشبه
 ذلك . ففيه اختلاف .

فقول : إن ذلك من الثلث .
 وقول : من رأس المال .
 واختلف الذين قالوا : إنها من رأس المال .
 فقال بعضهم : هي قبل حقوق العباد .

وقال بعضهم : بالتحصص ، فيما ترك الميت ، ولا يقدم أحدهما على الآخر .

وقول : هي بعد حقوق العباد .

وأما الوصايا ، في البر ، من غير اللازم ، فهي من الثلث . ولا نعلم في ذلك

اختلافًا .

ومن كان معتقلا في الحبس . وعليه تبائع كثيرة . ولم يجد من يثق به ،

فيوصي إليه . فلا يجعل وصيا غير ثقة . ويكون يوصي ويشهد ويجهد ، في طلب

الوصي ، حتى يجد ، أو يموت . فيكون الحق في ماله ، بعد الإشهاد به .

فصل

ومن قال : فلان وصي . فهو وصيه ، في كل شيء ، بهذه اللفظة .

وإن قال : وصي ، في كذا وكذا ، لم يكن وصيه ، إلا في ذلك الشيء

الذي ذكره .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : من قال : فلان وصي . فهو وصيه ، في كل

شيء . وفي ولده ، وفي تزويج الإناث منهم .

وقول : يكون وصيا ، في كل شيء ، إلا تزويج بناته .

وقول : لا يثبت ذلك ، حتى يجد له ، فيما جعله وصيا فيه ، بعد موته .

والقول الأول ، عن الأزهري بن محمد بن جعفر يرفعه إلى غيره - فيما يوجد

عنه . إن قال : فلان وكيلي ، بعد موتي ، إنه يكون بهذه اللفظة ، بمنزلة ،

الوصي ، في كل شيء ، من الوصايا ، ما لم يجد له شيئا بعينه .

وقول : حتى يجعله وكيله ، بعد موته ، في شيء يسميه له . وإلا فلم يجوز ذلك .
وقول : لو جعله وكيله ، بعد موته . وحد له شيئاً ، لم يجوز ذلك ، حتى يجعله
وصيه ، أو وصياً له .

قال : والوصاية بعد الموت ، والوكالة ، في الحياة .
وإن قال : قد جعلته وصي ، أو قد أوصيت إليه ، فهو جائز . وهو وصيه .
وإن قال : وصي . فلا يجوز ذلك ، حتى يقول : وصي ، أو وصي لي .
وإن قال : هو وكيلي ، في جميع ما تركت ، بعد موتي . فهو بمنزلة الوصي .
وإن قال : جزئي^(١) ، في إنفاذ وصيتي ، وقضاء ديني . فهو جائز . ولو لم يقل :
بعد موتي ، فلا وصاية له . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

(١) كذا في الأصل .

القول السبعون

في الرصاية في الأولاد

قال أبو سعيد - رحمه الله - : قد قيل : لا يجوز لأحد أن يوصى إلى أحد ، في أولاده وماله ، إلا إلى ثقة ، أو مأمون ، فيما يدخله فيه ، عند عدم الثقة .

ولا يجوز للجد ، أن يوصى في أولاد أولاده ، إلا أن يكون ولده جعله وصيا ، في أولاده . وجعل له أن يوصى فيهم .

ولا يجوز وصاية غير الأب ، في الأولاد وماله ، ولا في تزويج بناته . والجد وغيره - في ذلك - سواء .

ومن أراد أن يحمل رجلا وصيه ، في ولده . فيجزي أن يقول : قد جعلت فلانا وصي ، في ولدي ، وفي ماله .

وقال أبو المؤثر - رحمه الله : من ترك ولدا يقيما . وترك امرأة حاملا ، وترك زوجته ، وكيلة في ماله وولده ، إنها وكيلة في ولده الحى حين الوصية - ومن يأتي من بعد .

وإن سنى لها : أنها وكيلة ، أو وصيه ، في ولده فلان ، وصى به . فلا تكون وكيلة ، ولا وصية ، في غيره .

وكذلك من أوصى وصيا ، في تزويج بناته . ومات وامرأته حامل . فولدت بعد موته جارية ، فهو وصى ، في تزويجها .

وإن أوصى ، فى تزويج بناته ، إلى غير ثقة فلا تنزع منه الوصاية ، ولو كان أولى بتزويج بناته ، من غيره . وليس فى هذا خيانة كاللأل .

وإن زوج ، على خلاف السنة ، أو بغير رضا ، من البنات ، أو زوج غير كفء ، نقض ذلك الحاكم .

وإن زوجهن تزويجاً ، على السنة ، بكفء ورضين ، جاز ذلك وتم .

وإن زوجهن . وهن يتيّات . فالتزويج موقوف إلى بلوغهن . فإن أتممه ، بعد البلوغ تم . وإن نقضه انقضى .

وتزويج الوصى ، بمنزلة سائر الأولياء ، غير الأب .

ولا يجوز أن يوصى ، فى تزويج بناته ، إلى يهودى أو نصرانى ، أو قورمطى .

قال أبو سعيد : أرجو أن القرمطى مرتد عن الإسلام .

وقيل فى رجلين ، أقرا بوطء جارية . وولدت ولداً . وصار الولد لهما ثم مات أحدهما . فلا تجوز وصيته ، فى حصته ، من الابن . وإن مات الأب الباقي منهما فوصى الأب الأول ، على وصايته ، لهذا اليتيم .

وإن أوصى فيه الأب الآخر ، إلى وصى أيضاً ، فهو وصى له . ويكونان وصيين جميعاً له .

وإن جعل الرجل زوجته ، أو واحدة من النساء وصية ، فى تزويج بناته ، لم يكن لهن أن يلين التزويج بأنفسهن . ولكن يأمرن من الرجال ، من يزوج بنات الرجل ، الذى جعلها وصية ، فى تزويجهن

— ٤٠٩ —

وعن أبي علي الحسن بن أحمد - رحمه الله - في رجل ، جعل وسية ، في أولاده ، وفي ما لهم ، رجلا غير ثقة ، يعرف منه الففاق . ورغب شريك الأيغام ، إلى قسمة المال ، الذي بينه وبين الأيغام أصلا ، أو ثمرة .
قال : من صحت خيانتها ، بطلت وصايتها ، عند من علم منه ذلك . ولا يجوز منه ، ما يجوز للأوصياء ، من المقاسمة وغيرها .

فصل

وقيل : إذا أقام الحاكم لليتم وكيل . قال : قد جعلت فلانا وكيلنا ، لفلان ، أو قد وكلته لفلان اليتيم . إلى ذلك جائز . ويجوز له ما يجوز للأوصى ، من قبل الأب ، ما لم يجد الحاكم للوكيل حدا ، في شيء معروف . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الواحد والسبعون

في قبول الوصى الوصية

وتبرؤه منها

وقيل : إذا قبل الوصى ، الوصاية من الميت . فليس له تركها ، بعد موته .

وإن قال الوصى : إنما أقوم من الوصية ، بما أمكننى . فله ذلك .

وإن عنته منازعة في الوصية .

فقبل بالتؤونة في تصحيح المسألة عليه .

وإن كان من مؤونته في المنازعة ، في المال ، وفي استخراجها . فذلك من

المال . والوصى إذا قبل الوصاية ممن أوصى إليه ، لم يكن له ترك ذلك ، من

بمضى . ولو أوصى إليه ، وهو غائب فقبل ذلك . فعليه القيام به .

وإذا لم يقبل . وأمر في ذلك ، ونهى بما أراد ، وترك ما أراد . فله ذلك .

وقيل : إذا أدخل يده ، في شيء ، من الوصايا ، بعد موت الموصى . فذلك

رضا بالوصية . وليس له رجعة .

وقال أبو محمد - رحمه الله - : إذا اختار الوصى ، الدخول في الوصية . وقبلها

بأمر الموصى ، لم يكن له الخروج منها ، إلا بالإقالة ، ممن أوصى إليه فيها .

وقال بعض أصحابنا : إذا تبرأ إليه منها برى . إلا أن يكون الموصى ،

في حال لا يجد غيره ، يقوم بوصيته .

فإذا لم يجد غيره ، لم يكن للموصى أن يبرئه . ولم يكن للموصى ، أن يتبرأ من الوصية .

وقبول الوصية ، فرض على الكفاية ، إذا قام به البعض ، سقط عن الباقين . وقيل : إذا أوصى رجل إلى رجل . فلم يقبل وصيته ، ولا ردها ، حتى مات الموصى . فالوصى بالخيار - إن شاء - قبل - وإن شاء - لم يقبل .

وإن قبل الوصية ، بعلم من الموصى . ثم لم يرجع عن ذلك ، بعلم من الموصى ، حتى مات الموصى . فالوصية له لازمة .

وإن قبل الوصية ، بغير علم من الموصى ، أنه قبل الوصية . فله ذلك ، ما لم يقبلها ، بعد موت الموصى .

وإن قبلها ، بعد موت الموصى ، فقد لزمته الوصية . ولا رجعة له عنها ، كان قبلها ، في حياة الموصى ، أو لم يقبلها .

وإن علم بالوصية في حياة الموصى ، فلم يقبلها وردها بعلم من الموصى ، حتى مات الموصى . فقد بطلت الوصية . وليس له قبولها ، بعد موت الموصى ؛ لأنه قد علم أنه لم يقبل وصيته . ولعله قد أوصى إلى غيره ، إلا أن يجدد له الوصية ، من بعد ذلك ، أو لا يعذره عن الوصية ويفارقه ، على أنه وصى له ، بعد أن تبرأ هذا من الوصية . فإن له أن يقبل الوصية - على هذا - بعد موت الموصى .

وإذا علم الموصى ، بقبول الوصى للوصية ، ثم رجع الوصى عن الوصية ، بغير علم من الموصى ، في حياة الموصى . فله أن يرجع إلى قبول الوصية ، في حياة الموصى ، وبعد موته .

فإن رجع قبلها ، في حياة الموصى ، أو لم يقبلها ، إلا أنه ردها ، بعد موت الموصى فقد لزمه إنفاذها وضمن الموصى ، ما قبل له به .

فإن رجع عن ذلك ، بعد موت الموصى . وصح ذلك في الحكم . وليس له في مال الموصى ، سبيل مع الورثة ؛ لأنه يقر أنه ليس له بوصى . وأما فيما بينه وبين الله فإن الوصية له لازمة . وليس له رجوع عنها وقد فارق الموصى ، على إنفاذ الوصية بعد موته . فعليه إنفاذ ذلك ، من ماله ، إذا لم ينازعه الورثة .

وإن نازعه الورثة ، واستقر له ذلك . فمضى أن يجوز له ذلك .

وقيل : إذا رجع الوصى عن الوصية ، بعد ما أنفذ منها ما أنفذ .

فقول : إن الوصية لازمة له ولا رجعة له عن ذلك .

وقول : إذا رجع عن الوصية ، ولم يكن قبلها . وقد أنفذ من مال المالك

ما أنفذ . فذلك يلزمه

وقول : إنه إذا لم يقبل الوصية ، فله أن ينفذ منها ما شاء من الوصية ، ويدع

ما شاء ، ما لم يردّها أو يقبلها .

ومن جعل رجلاً غائباً وصيّاً . فلم يقبل الرجل الوصية ، لما بلغه ذلك ثم قبل

بعد ذلك . فإن كان ردها ، فقد بطلت وصايته . وإن لم يكن قال شيئاً ، ثم قبل

فهو وصى .

وإن قبل شيئاً من الوصية . ثم أراد ترك ما بقى منها . فقد أجاز ذلك بعض

الفقهاء . وألزمه بعضهم الوصية ، إذا قبل منها شيئاً .

وقولنا : إنه تلزمه الوصية كلها ، إذا قبل بعضها .

ومن أوصى إلى رجل ، فأضمر الوصى في نفسه القبول ، ولم يظهر ذلك
بلسانه . فإن نوى في نفسه ، أنه يقبل ويففذ عنه . فهو وصى ، بعد موته ، وله
أن يقوم .

وإن كان أظهر إليه ، أنه لا يقبل وصيقه ، ومات الميت على ذلك ، إنه ليس
بوصى ، ولو كان في نفسه ما كان .

قال أبو سعيد : وأما الذي يرجع عن قبول الوصية . وقال : قد رجعت عن
الوصية ، التي كنت قد قبلت لك بها ، أن أنفذها عنك . وأنا راجع عليك ، فيما
قبلت لك ، من الوصية التي أوصيت إلى ، أو قد رجعت عليك ، في قبول وصيتك
ولا أقبلها . فاحتمل لنفسك ، وانظر لها غيري ، أو نحو هذا .

فمضى أن هذا ونحوه رجوع ، يحزيه عن لزوم الوصية .

وقيل : ليس للوصى أن يقاصص بحق المالك . والمقاصصة تجوز للمالك
وورثته ، دون الوصى . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثانى والسبعون

فى الأجرة على إنفاذ الوصية ، والقيام بها

قال أبو سعيد - رحمه الله - : ومن أراد أن يجعل لوصيه أجراً على إنفاذ وصيته ، فجائز لها . ويقول الموصى : قد جعلت له كذا وكذا ، بإنفاذ وصيتى ، بعد موتى ، أو على أن ينفذ عني وصيتى ، بعد موتى . فإذا فعل ذلك ، كان ذلك جعلاً ، فإن كان ذلك بالعدل ، وإلا رجع إلى عدل ذلك ، برأى المسلمين . ولا يجوز أن يكون ذلك إقراراً ؛ لأن الإقرار - ها هنا من المقر - باطل .
وإن أوصى له بذلك وصية ، من غير حيف منه فى ذلك ، كان ذلك جائزاً من ثلث المال ، ما لم يشترط فى ذلك شرطاً .

وقال البسيوى : ومن أوصى لوصيه بأجرة . وهو قوى ، أو ضعيف ، جاز لها إذا عمل الوصى بالأجرة واختار عرض الدنيا ، فى ذلك . فله الأجرة جائزة ، بمنائه فى ذلك . ألا ترى أن الحج جائز - فى ذلك - بالأجرة .

وقيل فى رجل ، جعل رجلاً وصياً ، وأوصى له ، أو جعل له ألف درهم ، على إنفاذ وصيته ، إنه يرجع إلى جعل مثله .

وقال موسى : من أوصى لبعض ورثته ، بشيء من ماله ، بقيامه عليه ، إنه جائز له ، كان قليلاً أو كثيراً .

وقال أبو الحوارى : إن كان الموصى له أجنبياً غير وارث . فقال : قد أوصيت له بكذا وكذا بقيام ، جازت له الوصية ، من ثلث المال .

وإن قال : قد أوصيت له بكذا وكذا ، بقيامه على ، جاز ذلك .
وكان ذلك من جميع المال . والوصى مأمون على ذلك ، وثبتت للوصى له به ،
في الوجهين جميعا ، مما وصفت لك من الثلث ، وما يكون من رأس المال . ويسمى
الموصى له ، أخذ ما أوصى له به ، إلا أن يعلم هو ، أنه أوصى له بأكثر مما يجب له
وذلك إذا كان أوصى له به . فهذا في الأجنيبين .

وإن كان الموصى له وارثا . فإن قال : إنه أوصى له ، بكذا وكذا . وقال :
بقيام ، لم يثبت له شيء .

وإن قال : أوصى له بكذا وكذا ، بقيامه عليه ، ثبت ذلك له ، وإن كان
من جميع المال .

وكذلك لو قل للأجنبي : إنه قد أوصى له بكذا وكذا ، بحق ثبت له
ذلك . وكان من الثلث ، وإن كان الموصى له وارثا . فحق يقول : بحق له على .
وإلا فلا يثبت له شيء .

وقيل فيما يخرج من الثلث من الوصايا - فيه قولان : أحدهما : أنه يثبت
الموصى له ، حتى يعلم أنها لا تخرج من الثلث والآخر لا تجوز ، حتى يعلم أنه تخرج
من الثلث .

وقيل في رجل ، حضره الموت . فأوصى لرجل بمنزله ، بقيامه عليه . وليس
هذا الرجل ، يعلم أنه قد قام قياما ، يستحق به ذلك البيت .

فقيل : إنه يجوز له أن يأخذ ما أوصى له به ، إذا لم يعلم أنه أوصى له به
بباطل ؛ لأنه يمكن ذلك .

— ٤١٦ —

وقيل : لو قام عليه ، في صلاة واحدة ، لكان ذلك أفضل من الدنيا وما فيها .

وقيل عن محمد بن محبوب - رحمه الله - في امرأة ، أشهدت لرجل ، بربع مالها ، بعثائه وقيامه ، في أمرها في صحتها ، وأشهدت له أيضا بربع مالها ، وأشهدت أيضا بثلاث مالها ، بعثائه وشقائه .

قال : أرى هذه الشهادة كلها ، من ثلث مالها ؛ لأن معنى قيامه وعقائه وشقائه كله معنى واحد .

وإن كانت أشهدت بهذه الشهادات ، في صحة من بدنها ، فذلك له ، وإن كانت أشهدت له ، في مرضها وهلكته . فلورثتها الخيار - إن شاءوا أخذوا المال ، وردوا عليه قيمته ، برأى العدول .

وقول : ليس للورثة خيار ، فيما أشهد له به بقيامه .

وإن طلب الورثة ، يمين المشهد له ، فعليه يمين بالله : ما يعلم أنه ألبأ إليه ذلك بغير حق له عليه . ثم للورثة الخيار ، في رد القيمة عليه . أو إتمام ذلك ، في بعض القول .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - في رجل أوصى لرجل ، بشيء من ماله ، بحق له عليه ، أو بقيامه عليه . ثم رجع وهو في مرضه ، أوصى بذلك الشيء ، لرجل آخر ، بحق له عليه ، أو بقيامه عليه . أو رجع أوصى له به ، وصية منه . وهذا الموصى له ، غير وارث .

قال : إذا كان أوصى للأول ، بقيامه عليه ، فالشيء للأول . وليس له رجعة .

وإن كان أوصى له بحق له عليه . فإن كان قد مات الموصى ، كان للورثة الخيار في ذلك - إن شاءوا ردوا قيمة ما أوصى له به . وإن شاءوا أمضوا ما أوصى له به .

وقيل في رجل ، ذبح لرجل مالا . وقال له : هذا لك بقيامك بأمر وصايتي . فهذا قضاء منتهى . وله أجر مثله ، ما لم يجاوز ما قضاء إياه أو قيمته .

وإن قال : هذا المال لك ، كما تنفذ عني وصايتي ، فهو ثابت وهو إقرار . والأول يعجبني أن يكون قضاء .

وإن قال : لك من مالي ، كذا وكذا ، وأنفذ عني هذه الوصية . فيعجبني ثبوت ذلك . ولا يقوم مقام القضاء .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - في رجل ، أوصى إلى رجل ، أو امرأة : أن تنفذ وصيته من موضع من ماله .

قال : وما بقي من بعد قضاء ديني وإنفاذ وصيتي ، فهو كما قال .

ومن جعل لبعض ورثته شيئا من ماله . وضمن له ، بقضاء دينه . فإن كان ذلك في صحبه ، ثبت ذلك له ، إذا أسمى له الدين والوصية . وإن كان ذلك في للرض ، لم يجز ذلك له .

وقيل في رجل ، عليه دين . لم يجد في مرضه ، من يتوصى له ، في قضاء دينه ، بعد موته إلا بجملة ماله بعد دينه .

فعمدى : أن عليه أن يوصى بذلك الدين : أن يقضى عنه ، ولو بجملة ماله .
ويسمى ذلك . ويرجع بعد موته ، إذا نظر المدول ، في أجر المثل للوصى ، في قضاء
دينه . وعليه قضاء دين المالك ، من مال المالك ، إذا قبل له بذلك ، بعد الموت .
وليس له إلا أجر المثل ، في الحكم . وفيما بينه وبين الله ، لا يجوز أن يأخذ من
مال المالك أكثر من أجر المثل ، على قدر ما يحكم له به .

وكذلك في الوصية ، إلى ثلث ماله ، إذا لم يجد من يقضى عنه تلك الوصايا ،
إلا بثلث ماله ، بعد الوصايا ، كان له أن ينحى لها من يقضيها ، ولو بثلث ماله .
وقيل : إذا كان صبي في حال لا ينفع بشيء ، أو كان في حال ، ينفع بشيء .
فأوصى له موص ، بشيء من الأشياء .

فإن أوصى له بقيامه عليه ، أو بقيامه له في حوائجه ، ثبت ذلك ، إذا أوصى
له ، بمقدار ما يستحق من خدمته ، بلا حيف من الموصى على ورثته .

وإن كان الصبي لا ينفع بشيء وهو يجد من يقام عليه . فلا قيام لمن لا قيام
عليه . ولا تثبت الوصية بقيامه ، إلا أن يقول : بحق له .

وإن أوصى له . وهو يجد من لا يقوم . ولا يمكن قيامه ، بتقليل ولا بكثير .
وكان ذلك من الحال قيامه . فإن أوصى له ، بهذا المال ، بقيام له ، ثبت ذلك .
فإذا قال : بقيام له على ، أو بقيام استحقه ، أو بقيام وجب على له . فذلك جائز
كله على اللفظ .

وأما إن أوصى بقيامه ، أو بقيامه على . وهو من الورثة ، فلا يثبت له ذلك
إذا كان قيامه من الحال .

وإن أوصى له بقيامه ، أو بقيامه على . وهو من غير الورثة ، ثبتت الوصية ، من ثلث المال . والله أعلم .

وعن أبي الحسن - رحمه الله - في رجل قال لامرأته - وهي مريضة - : أنا على لك حق . ولكن أحب أن تشهدى لى ، بما على لك ، من حق ، بقيامى عليك . ففعلت له ذلك .

قال : إن كان يعلم أن عليها له حقاً ، من قيامه ، أو غير قيامه ، بما يستحق من حقه حقها ، الذى عليه ، جاز ذلك له ، إن كان لم يقم عليها ، يريد الثواب من الله . وإن كان إنما قوله ذلك لها إلا حيلة منه ، فى زوال حقها عنه ، فى أحكام الدنيا . فهو يزول بذلك ، إذا صححت البينة فى الحكم .

وكذلك إن سألها شيئاً ، من مالها ، أن تشهد له به ، فقد أجاز للمسلمون ، الشهادة بالقيام ، إن كان بمقدار ذلك . ونحن نقول : إن كان قام ، يريد بذلك الله . فلا يأخذ عليه جملاً .

وإن كان قام عليها ، ولم يسألها عليه أجراً . وتبرعت هى ، من ذات نفسها . فإن أشهدت له ، بقيامه عليها . وعلم هو ، أنه قد قام ، بقدر ما يستحق ، ما أشهدت له . فذلك جائز . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثالث والسبعون

في الموصى إذا أوصى إلى وصيين أو أكثر

قال أبو الحسن - رحمه الله - : إذا أوصى الرجل ، إلى وصيين ، أو ثلاثة . ولم يجعل للواحد منهم ما جعلهم . فلا يس لواحد منهم ، أن ينفذ شيئاً من الوصايا ، إلا برأيهم ، أو حضرتهم كلهم .

وقول : لكل واحد منهم أن ينفذ ثلث الوصية ، إن كانوا ثلاثة .

وإن كان اثنان . فلا واحد منهما ، أن ينفذ نصف الوصية .

وإن جعل لكل واحد منهم ، ما جعله لهم جميعاً ، فكذلك له .

ويجوز أمر الواحد ، في جميع ذلك . وإن لم يقل شيئاً ، إلا أنهم أوصياؤه .

فيكون الإنفاذ والقبض والطلب والبيع ، عن رأيهم ، ومحضهم جميعاً .

وإن جعل لهم التصديق ، فيما أوصى به . فأت أحدهم ، بطل التصديق .

واختلف في الوصيين ، إذا اختلفا . أين يكون مال الموصى ، حتى تنفذ

الوصية ؟

يقول : مع كل واحد منهما ، نصف المال .

وقول : يأتمنان عليه غيرهما . ولا يفرد كل واحد منهما بشيء ، إلا عن

رأيهما وتراضيهما .

واختلف في وصية الوصى ، فيما أوصى إليه فيه .

فأجاز ذلك بعض ولم يحزه بعض .

وإن أوصى أحد الوصيين إلى الآخر . فالذى يجيز وصية الوصى يقول : إن
الباقى من الوصيين ، وصى فى جميع الوصية .

والذى لا يجيز وصية الوصى ، إلى من أوصى إليه . فإنه يأمر أن يقيم الحاكم ،
مع الوصى وكيلًا .

وإن أوصى رجل إلى رجلين فمات أحدهما . فإن الحاكم يحمل مكان الميت ،
وصيًا آخر . ولا يجوز بيع أحد الوصيين وحده ، ولا شراؤه ، ولا قضاؤه ،
ولا اقتضاؤه ، إلا بإذن صاحبه فى ذلك ، إلا فيما لا بد منه ، إن لو غاب أحدهما .
وقول : لا يجوز شئ من ذلك ، إلا بأمر الوصى الآخر ، أو الحاكم .

وذلك مثل أن يحتاج الأيتام إلى الطعام ، أو الكسوة ، وما لا بد له منه .
ومن قال : فلان وصى ، إلى أن يقدم فلان ثم الوصية إلى فلان ، فهو كما
أوصى .

ومن جعل فلانا وفلانا ، وصييه ، بعد موته ، فى قضاء دينه ، وإنفاذ وصيته .
وجعل لكل واحد منهما ، فى وصيته هذه ، ما جعله لهما . وجعل حيهما عن متهما ،
وشاهدتهما عن غائبهما . وأثبت ذلك ، بلفظ ثابت ، فى كتاب وصيته ، أو فى لفظ
شهود عدول ، يشهدون عن إقراره ، بما يثبت به القيام ، عن كل واحد منهما ،
بجميع الوصية . فى قول أهل المعرفة . فقد ثبت ذلك ، على هذا الحى ، أو الشاهد ،
من الوصيين . وله أن يقضى دين المالك ، وينفذ وصاياه ، على ما يجيزه أهل
العدل والبصر . وإن لم يحمل لهما ذلك . كما وصفنا . فلا تقوم لهما حجة إلا
بمحضرهما ، عن رأيهما .

— ٤٢٢ —

وفي بعض القول : لكل واحد منهما الحصة ، في إنفاذ نصف الوصية .

والقول الأول أصح . والآخر جائز - إن شاء الله .

وإن قام أحدهما بالوصية ، بأمر الآخر . فجائز ذلك ، للأمر والمأمور . والله أعلم . ولا نعلم في ذلك اختلافاً .

وإن مات أحدهما .

فقول : يجوز للحي منهما ، أن يتعلو عن الآخر . ويقوم بجميع الوصية ، ولو لم يحمل لها ذلك الوصى .

وقول : لا يجوز للحي منهما ، أن ينفذ شيئاً ، من وصية المالك ، حتى يقيم له الحاكم ، أو الجماعة وكيلاً ، مكان الميت .

وقول : له أن ينفذ النصف ، مما يتحرى من الوصايا .

والقول الأول أحوط على الميت . والأوسط أصح . والآخر جائز .

ومن أبي سعيد - رحمه الله - في الوصى ، إذا قال - في وصيته لأوصيائه - :
قد أجزت لكم ، ما يجوز للأوصياء . فلا يجوز لأحد من الأوصياء ، أن ينفذ شيئاً من الوصية ، إلا عن رأيهم جميعاً ؛ لأنه جمعهم في الإجازة - كما جمعهم في الوصاية .

وإن قال : قد أجزت لكم ، في إنفاذ وصيتي ، من مالي ، ما يجوز لي أن أجزه لكم . فليس لأحدهم أن ينفذ الوصية ، دون الآخرين ؛ لأنه جمعهم في الإجازة .

وإن قال : قد أجزت ، أو جعلت لكل واحد منكم ، ما جعلت ، أو أجزت للجميعكم ، من إنفاذ وصايتي ، من مالى . ففى هذا اللفظ ، يجوز للواحد منهم ، فى إنفاذ وصيقه ، من ماله ، ما قد جعله لهم - على حسب ما ذكر . والله أعلم .

وقيل فى رجل ، أوصى إلى رجلين . فلم يتفقا على إنفاذ الوصية جميعا . فلا يجوز لأحدهما ، أن ينفذ النصف من الوصايا ، أو يترك الباقي ؛ لأنهما شريكان ، فى إنفاذها . فلا ينفذ أحدهما شيئا دون الآخر ، إلا أن يكون الوصى ، قد جعل لكل واحد منهما ، ما جعله لهما . فهناك ينفذ كل واحد منهما ، ما قدر على إنفاذه فإن غاب الآخر ، أو مات ، أو عناه معنى ، لا يقدر عليه . فأنفذ هذا النصف فليس بجائز إلا إلى النصف .

ومن أوصى إلى رجلين . فشهد الوصيان : أن الميت أوصى إلى ثالث معهما فإن شهادتهما لا تجوز على الثالث . ويدخل الحاكم معهما ثالثا . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الرابع والسبعون

في الموصى إذا وجد له وصيتان أو أكثر

قيل : ومن أوصى بوصيتين . ولم يرجع عن شيء منهما ، جازتا من ثلث ماله .
وإن رجع عن شيء من الوصايا ، كانت له الرجعة ، ما لم يكن إقراراً ،
أو إسهاداً بحق .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : إذا وجد له وصيتان ، ثبتت الآخرة منهما .
وانقضت الأولى ، لأن الآخر ، يفسخ الأول من الوصايا .

وقول : يؤخذ بهما جميعاً ، إلا أن ينفقا في معنى واحد ، فتكون وصية .
وقول : يؤخذ بالآخرة منهما ، إلا في الحقوق .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - في رجل ، له كتاب وصية . فيأمر أن
يكتب له كتاب غيره . فيمثل له ، نحو ما في الأول والشهادة قد تقدمت للأول ،
قبل الآخر .

قال : ينفذ منه ، ما كان في الوصية ، إلا أن يكون في الوصية الأولى ،
للفقراء والأقربين مائة درهم وفي الوصية الآخرة خمسون درهماً ، أنفذ ما في الآخرة
وهو خمسون درهماً .

وإن كان قال في الوصية الأولى . قال : عليه لفلان عشرون درهماً . وكان
في الآخرة عشرة دراهم . وكان الإقرار منه ، في الأولى والآخرة ، حكم عليه
بالأكثر من الوصيتين ، وأما الوصايا فيؤخذ بالآخرة ، إذا كانت في معنى واحد .

وذلك مثل أن يوصى لفسلان بعشرين درهما ، في الأولى ، وعشرة دراهم
في الآخرة . حكم له بالآخرة ، ولم يكن له إلا عشرة دراهم .
وكذلك في الحج وأبواب البر .

وأما في الحقوق والإقرار ، فإنه يؤخذ بالأكثر .
وإن أوصى لأحد ، في الأولى بشيء ، ولم يوص له في الآخرة ، كان له ما في الأولى
إلا أن يكون صرح من مرضه ، من بعد الوصية ، فإنه يبطل ما في الوصية الأولى
من الوصايا ، في أبواب البر ولا تبطل الحقوق .

وكذلك إن جعل وصيا في الأولى ، ووصيا آخر في الآخرة ، فكلاهما وصيان
إلا أن يبطل وصيته الأولى . والله أعلم .

وقال أبو عبد الله : إذا جدد للموصي وصية غير الأولى . وفيها ما يخالف الأولى
إنه يؤخذ بهما جميعاً ، ما لم ينفق الأولى . إلا ما انفق في الوصيتين ، فإنه يكون
وصية واحدة .

ويروى عن عمر بن الخطاب - رحمه الله - أنه قال : إذا أوصى الرجل بوصيتين
فالأخرى منهما أملاك .

وقيل : من وجد له بعد موته ، وصيتان مختلفتان ، في كل واحدة منهما ،
إنه قد نفق كل وصية غير هذه ، فإنه يعمل بهما جميعاً .

وإن كان في أحدهما تاريخ . والأخرى لا تاريخ فيها ، فإنه يعمل بالتى فيها
التاريخ .

ومن أوصى في صحته ، أو في مرضه بوصية ، ثم صرح من مرضه ، ثم رجع

مرض ، وأوصى بوصية أخرى ، منها شيء ، يوافق الوصية الأولى ، ومنها شيء ، يزيد على الوصية الأولى ، أو ينقص ، وقال : أنقذوا عنى هذه الوصية . فقد قالوا : يؤخذ بالوصية الآخرة ، إلا أن يكون في الأولى شيء ، ليس هو في الآخرة . وكان ذلك في مرض واحد . فما كان في الأولى ، أخذ به ، إذا لم يكن ذلك ، في الوصية الآخرة .

وأما إذا كانت وصية ، أعقبتها صحة ، فتلك وصية منتقضة .
وقيل : إذا كانت في الصحة ، أو في مرض واحد ، ولم ينقض إحداها ، أخذ بهما جميعاً في الوصايا .

وأما الإقرار ، فبالأكثر منهما . وأورجع عن الإقرار ، لم ينتقض .
وقول : يؤخذ في الوصايا بالآخرة ، إلا أن يكون في الأولى شيء ، ليس هو في الآخرة .

وإن أثبت الأولى والآخرة ، أخرجت من الثلث والحقوق اللازمة ، من رأس المال .

وقول : يؤخذ بالأكثر من الوصايا ، في الحقوق والوصايا .
وقول : يؤخذ بالأكثر في الإقرار ، وبالآخرة من الوصايا .
وقول : ما زاد في الوصية ، أخذ به وما نقص ، طرح عنه . والله أعلم .
وبه التوفيق .

القول الخامس والسبعون

فما يجعله الموصى للموصى من المصدق والانتفاع

وما أشبه ذلك

وقيل : من أوصى لوصى . وجعله مصدقا ، فيما أقر به عليه من الحقوق .
وادعى أنه أوصى به .

فقال بعض الفقهاء : إنه مصدق ، كما جعل له في الوصايا ، إلى ثلث ماله .
وفي الحقوق ، إلى جملة ماله .

وقول : حتى يجعله مصدقا ، إلى كذا وكذا . ثم هو مصدق ، إلى ذلك الحد .
وليس له إلا ذلك ، حتى يجعل له المصدق ، في ذلك ، أو قيمته ، من جميع الأشياء
ثم يكون له ذلك .

وقول : حتى يصح ذلك بالبينة . وإلا فلا يصدق .

وإن جعل وصيين ، وجعل لهما التصديق . ولم يجعل لكل واحد منهما ،
ما جعله لهما . فمات أحدهما ، أو غاب ، أو جن ، أو خرس لسانه ، بطل التصديق
عن الآخر .

وإن قال الموصى : قد أوصيت لفلان ، بفلان من غلاني ، أو بنخلة من نخلي
وفلان يعرف ذلك . فهذا لا يجوز ، حتى يجعله مصدقا . وإلا فهو شاهد .

وإذا قال الموصى : إن فلانا وصي . وقد عرفته ديني ، فهو مصدق . فاقال :
إنه على له ، أو أخوه . فهو - عقدنا - مصدق في ذلك ، كما جعل له . وهو رأى
موسى بن علي - رحمه الله .

وأما محمد بن محبوب - رحمه الله - فقال : لا يصدق في شيء قاله ، إلا أن
يحد له حدًا ، إلى كذا وكذا فهو جائز له التصديق ، إلى ذلك الحد .
وقول : لا يجوز له التصديق ، ولو حد له إلى حد معروف .
ومن جمل لوصيه : أن يوصي بوصيته إلى غيره ، فجائز لها ذلك .
وإن جمل له أن يأكل من ماله ما شاء ، ويتعمل ما شاء . ويركب ما شاء .
قال : إن حد له حدًا فجائز . وهو في الثلث . وإن لم يحد له حدًا . فالله أعلم .
وأخبر محمد بن هاشم ، عن أبيه : أنه قال في رجل ، حضره الموت فقال :
فلان مصدق ، فيما ادعى علي . فزعم عن موسى أنه قال : يحلف ثم يعطى ،
ما حلف عليه .

وقال هاشم : إن سعيد بن المبرر ، لم ير شيئًا ، إلا ما أقام به البيعة .
وقال محمد ، وقال أزهر . وأنا آخذ بقول سعيد ، في التصديق .
قال أبو المؤثر - رحمه الله - : إن جملة مصدقًا ، فيما ، أقر عليه به ، من ماله ،
إلى كذا وكذا ، فهو جائز .
وإن لم يحد له حدًا ، أو اتهمه . فلائي أحسب أن بعض المسلمين ، لم ير ذلك ،
ولم يجزه .

وقول في رجل مرض . فقال : فلان المصدق ، فيما ادعى علي من درهم ، إلى
ألف درهم . فأعطوه بلايين . ثم مات المريض . فادعى ألف درهم . فأراد الورثة
يمينه . فعليه يمين : أن يحلف أن له على المالك كذا وكذا ، إلى ما جعل له
التصديق فيه .

وقول : إنه إذا رفع عنه اليمين ، فلا يمين عليه ؛ لأنه لعنه قد حلف .

وإن صح الریض ، ولم يمت . فادعى عليه ألف درهم . فقال : لم يكن على شيء . ولكن إنما أردت أن أحفاظ لنفسى ، من معاملات ، كانت بينى وبينك وأنا لا أعلم أن لك شيئاً . ما القول فى ذلك ؟ فإذا جعله مصدقاً فيما ادعى عليه . فإذا رجع بعد ذلك ، لم يكن له رجعة . وعلى الآخر اليمين .

ومن قال : قد جعلت ثلثى مالى لفلان . وسميته لفلان ، فصدقه فيه . فقال الموصى إليه : هو هذا . وخالفه الورثة . قال : لا يصدق ؛ لأنه شاهد .

وإن قال : قد أوصيت بثلثى لفلان . وسميته لهذين الرجلين ، فصدقهما . فقالا : هو هذا . وشهدا له بذلك . فإني أحيز شهادتهما . وإن اختلفا فى ذلك ، بكل قولهما ، ولم يصدق فى ذلك . وإن قال : قد أعتقت أحد عبيدى . وسميته للوصى . فصدقه لم يصدق ؛ لأنه شاهد واحد .

وقيل : وما قيده محمد بن الرحيل ، عن نومى بن حلى - رحمه الله - فى رجل قال : لفلان على دين . ولا أدري كم هو . غير أن الرجل مضى فيما قال - : إن ذلك جائز .

وسئل أبو المؤثر - رحمه الله - عن رجل ، حضره الموت فأقر بدينون عليه . وأوصى بوصالاً ، وكل وكيلاً ، فى قضاء دينه ، وإنفاذ وصيته . وجعله مصدقاً ، فيما أقر به عليه ، من دين إلى ألف درهم . ثم أشهد بعد ذلك ، أنه جعله مصدقاً

فما أقربه من دين إلى مائة ما يكون له ، من التصديق إلى المائة ، أو إلى الألف ،
أو كلاهما ؟

نقال : أرى التصديق إلى ألف درهم ، إن لم يكن رجع عن تصديقه الأول .
وقيل في رجل ، حضره الموت . فقال : كتاب وصيتي وديني ، مع فلان .
فخذوا بما فيه . فلا يجوز ذلك ، إلا أن يكون مع الرجل - الذي في يده الكتاب -
شاهد آخر ، بما في الكتاب .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : حتى تصح الوصية ، بشاهدي عدل ، ويقر بها ،
ويشهد عليها الشهود والله أعلم .

فصل

وأما الوصى ، إذا ذهبت من يده الوصية . وقد قبض مال الموصى . ولم ينفذ
الوصية ، فإن له أن يوصى ، فيما أوصى له به . ولو لم يجعل له الموصى ذلك .

وقول : لا يجوز له أن يوصى بذلك ، إلا أن يجعل له الموصى ، أن يوصى .
واسكن يعتزف بالمال ، ويشهد بآيائه ، ويقر به ، على الوجه الذي صار إليه . ويمتدح به
على ما هو في يده ، إن كان قد أتلغه . وضمنه بوجه من الوجوه . والله أعلم .
وبه التوفيق .

القول السادس والسبعون

فيمن أعطاه الوصى شيئا من مال الميت

أله أخذه أم لا ؟

وتفريق الوصى الوصية

وفى أى موضع تنفذ الوصية

وقيل فى رجل ثقة ، أو غير ثقة ، لقي رجلا ومعه دراهم . فيقول له : هذه الدراهم ، أوصى لك بها فلان ، إنه يجوز له أخذها منه ويسقوجبها ، كان ثقة أو غير ثقة ؛ لأنها فى يده . وهو أولى بما فى يده ، ما لم يصبح كذبه ، أو يعلم أن ذلك من مال الموصى ، بغير إقرار ، ممن هى فى يده .

وقول : لا يجوز قبل ذلك ، من غير الثقة . ويجوز من الثقة ، على وجه التصديق .

وقول : لا يجوز ذلك من ثقة ، ولا من غير ثقة . ويخرج ذلك ، على وجه الحكم . إلا أن تصح الوصية بالبينة . وكل هذه الأقاويل حسنة ، تخرج على معانى أصول ثابتة .

وكذلك إن كان فى يد هذا الرجل دراهم وقال : هذه الدراهم لفلان ، رجل قد مات . وقد أوصى لك بها ، من دين عليه ، كان ثقة ، أو غير ثقة . فقد مضى للقول ، فى مثل هذا ، من الاختلاف .

وقيل فى رجل ، قيل له : إن رجلا متوليا إفاذ حجة عن رجل ، أوصى إليه

ولم يصح مع هذا ، أنه أوصى للرجل . هل يجوز له أخذ الحجة منه . ويصح بها .
ويأخذ الأجرة ، من مال الرجل الذي قيل : إنه أوصى إليه بإفاد الحجة ، كان
ثقة ، أو غير ثقة ؟

مقيل : إذا كان المال ، في يد هذا الرجل ، الذي قيل له : إنه وصى . فقد
مضى القول ، في هذه المسألة . ونحب تلك الأقاويل : إنه إذا كان ثقة ، جاز
تصديقه ، فيما يسمع ، لا في حكم الظاهر ، فيما يثبت في الأحكام ، إذا كان ثقة في دينه ،
لا يتهم بجهل ، فيما يدخل فيه ، من طريق عمى ، ولا اتباع هوى ، جاز تصديقه ،
في مثل هذا ، ولو لم يكن المال في يده ، ما لم يعارضه في ذلك معارض ، بحجة حق ،
من وارث ، أو محتسب ، أو وكيل ، يدحض حجته في ذلك .

وسئل أبو محمد - رحمه الله - عن رجل ، يفرق شيئا عن ميت ، على الفقراء
والأقربين . ويدعى أنه وصى . ولم تشهد له بيعة . هل لهؤلاء الأقربين ، أو الفقراء
أن يأخذوا من مال الميت شيئا ؟

قال : لا . كان المدعى للوصية ثقة ، أو غير ثقة . وإن سلم إلى الفقراء شيئا .
وقال لهم : هذا أوصى لكم به فلان ، أو أقر لكم به ، أخذ من يده ، إذا لم يقل :
إنه من مال فلان .

وإن شهد شاهدا عدل ، لهذا الرجل ، أنه وصى لفلان . ولم يشهدا له بتنفيذ
الوصايا ، إنه يؤخذ من يده ، واو قال : إنه من مال فلان ، كان ثقة ، أو غير ثقة .
والله أعلم .

فصل

وقيل فبمن يوصى ، بدرام للفقراء أو بدرام ، من زكاة عليه ، من عشرة دراهم ، إلى مائتي درهم . فإن الدرهم التي أوصى بها للفقراء ، تفرق على ثلاثة من الفقراء فصاعداً ، ممن يستحق اسم الفقر .

وقول : يعطى من اثنين فصاعداً ؛ لأن أقل الجماعة من اثنين فصاعداً .
وقول : يجوز أن يعطى ذلك فقيراً واحداً ، ما لم يصر به إلى حد الغنى . وهو أن يكون بفضل من عوله ، وعول من يلزمه عوله سنة .

وهذا القول الأخير ، هو أصح ؛ لأن هذا الاسم خاص إلى الفقير الواحد ، وعام للفقراء . كما أنه لو حلف لا يكلم الفقراء ، فكلم فقيراً واحداً ، حنث .
ولكن إذا أوصى بهذه الدرهم ، لفقراء ، كانت لثلاثة فقراء فصاعداً ، إلى عشرة فقراء ، لا يعدون المشرة . ولا ينقص من الثلاثة .

وأما الزكاة ، فيعطى منها الفقير الواحد ما يجزئه ، ويجزئ عولته سنة . ولو أتى على جميع الوصية :

ومن أوصى بزكاة معروفة ، وأوصى أن تدفع إلى أحد معروف بعينه . فإن كان فقيراً مستحقاً للزكاة ، ثبتت له الوصية ، وأنفذت ، على ما أوصى بذلك . وإن كان غنياً ، أو ممن لا يستحق الزكاة ، بوجه من الوجوه ، بطلت الوصية وأنفذت الزكاة على وجهها .

ومن أوصى بزكاة ، تدفع إلى بعض وادئته . فلا يجوز ذلك ، ولو كان فقيراً ، لأنه لا وصية لوارث .

وقيل في امرأة ، أوصت بتمر من زكاة . وقد كانت وجبت في أيام ، قبل عقد الإمام وأوصت أن ينفذ عنها إن لها التخيير ، ما دامت في الحياة . وأما الوصي ، فينفذه في الوقت ويمجبنى أن يسلمه إلى أولى الأمر ، من إمام ، أو والى الإمام . والله أعلم .

ومن أعطاه آخر دراهم . وقال له : خذ من هذه الدراهم ، ما شئت . وفرق ما بقى منها ، على الفقراء . وقال : إنها للفقراء . فخذ منها ما شئت . وفرق ما بقى منها ، على الفقراء .

قال : إن كان فقيراً ، أخذ منها ما شاء ، وفرق بقيتها على الفقراء ، إلا أن يقول له : إنها من الزكاة ، فلا يأخذ منها إلا ما ينفقه ، ويفنى عياله إلى سنة .

وإن قال له : خذ هذه الدراهم ، وخذ منها ما شئت . وفرق بقيتها على الفقراء . وهو غنى . ولم يقل : إنها للفقراء . ولا أنها من الزكاة .

قال : فيأخذ منها ما شاء هو . ويفرق بقيتها على الفقراء . وليس عليه في ذلك حد . ويعطى منها اثنين ، من الفقراء فصاعداً ، ما أراد منها .

ولو قال له : خذ من هذه الدراهم ، ما شئت ، لكان له أخذها كلها ؛ لأنه لو قال له : كل من هذا الطعام ما شئت ، لكان له أن يأكله كله .

ومن أوصى بدراهم للفقراء ، واتفق الوصى هو ، ومن يريد أن يعطيه من الفقراء ، من تلك الدراهم ، على أن يعطيه بالدراهم حباً ، أو تمرأ ، أو عروضاً ، إنه لا يجوز ذلك عنه . ولا يعطى الفقراء ، إلا ما أوصى به بهينه .

قال أبو سميد : وقد قيل : يجوز ذلك بعدل السعر .

وقيل : يجوز على ما اتفقا عليه . والله أعلم .

وقيل فيمن أوصى بثوب يباع . ويفرق ثمنه على الفقراء . فباعه الوصى لفقير ، وأعسر ببعض الثمن . فأجاز بعض : أن يحط له من الثمن . وجعل ذلك يقوم مقام التفرقة . وأكثر القول : لا يجوز ؛ لأن الحق ليس لفقير ، فيقتاص به .

فصل

وعن أبي الحواري - فيمن أوصى للفقراء بشيء . ولم يسم لفقراء قرية . وأوصى في غير بلده . ومات فيه . فإذا لم يسم لفقراء قرية ، فرق على فقراء قرية ، التي يتم فيها الصلاة ، كانت الوصية في بلده ، أو في غيرها .

وكذلك إن مات في بلده ، أو غيرها ، إلا أن يكون ، مات في قرية ، يتم فيها الصلاة . وأوصى فيها . ومات فيها ، فإنه يفرق على قرائها .

فإن أوصى في قرية ، يتم فيها الصلاة . ومات في قرية أخرى ، يتم فيها الصلاة . فحيث ما فرقت الوصية ، جاز ذلك - إن شاء الله .

ومما يوجد عن أبي معاوية - رحمه الله - في رجل ، كان مولده في قرية . وتزوج في قرية أخرى . وكان يسكن مرة في هذه القرية ، ومرة في هذه القرية .

وأوصى للفقراء بدراهم . ثم مات أين تفرق ؟

— ٤٣٦ —

قال : فى أى القريتين فرقوا عنه ، جاز ذلك . وإن فرقوا عنه فى غيرهما ، فلا نرى عليهم ضماناً . وكان الأحسن ، أن يفرقوا عنه فى القرية ، التى مسكنه ووطنه .

وفى الأثر - فممن كان ينزل بلدين ، ويتم فيهما الصلاة . ومات فى أحدهما . وقد أوصى للفقراء ، ولأيمانه ، إنه إن أعطى عنه - حيث مات - فجاز . وإن أعطى عنه ، فى البلد الآخر فجاز .

وإن قسم بينهما . فجاز كل ذلك - إن شاء الله . ومن أوصى بوصية للفقراء ، أو فى كفارة أيمانه . فرق ذلك فى قريته ، التى كان بها سكنه ومقامه ، ولو مات بغيرها . ونحب أن يبدأ بجيرانه . ولو فرق فى غير قريته ، لأجزأ عنه أيضا .

ومن أوصى ، بكفارة صلاة ، أو يمين ، يفرق عنه . وللوصى من بلد وأراد الوصى أن يفرق عنه ، فى بلد آخر . فجاز له ذلك . وإن فرق عنه فى بلده ، فهو أحسن .

وما كان من الوصايا للفقراء ، من غير حق لازم ، سمى به لأحد ، من الفقراء بعينه .

ف قيل : يجوز أن يفقد ، حيث شاء الوصى من البلدان . ويستحب أن يكون ذلك فى بلد الوصى . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السابع والسبعون

فى الوصى وثقته وتهمة

وتسليم مال الوصى إليه

وما أشبه ذلك

وفى جامع أبى محمد - رحمه الله - :

وليس لورثة الميت ، الاعتراض على الوصى ، فيما أوصى إليه للوصى ، وجعله أمينا فيه ، إلا أن تصح خيانة الوصى . فإذا صحت خيانتة ، أخرج الحاكم الوصية من يده .

وإن كان متهماً ، ولم تصح خيانتة ، أدخل الحاكم معه غيره ، ممن يرضاه الحاكم ، أو من المسلمين ، لحفظ الوصية ، وإنفاذها فى وجوها .

وإن أوصى إلى رجل ، وجعل عليه شرفاً ، لم يكن له إنفاذ شئ . من الوصية ، إلا برأى الشرف عليه .

وعن أبى المؤثر - رحمه الله - فى رجل ، حضره الموت . وترك مالا وديناً ، وأولاداً يتامى ، وترك امرأة حاملاً . وأوصى إلى وصى ، غير ثقة مع المسلمين . هل تجوز وصايته ؟

قال : إن كان هذا الوصى متهماً ، أدخل معه الحاكم ، رجلاً ثقة ، ينفذ عنه الوصايا . ويقضى الدين ، ويقوم بأمر اليتامى وبالمسلمين . وكانا جميعاً وصيين ،

لا ينفذ أحدهما شيئا إلا بهما . ويكون هذا الذى أدخله الحاكم ، حائظا لما يضع الوصى التهم ؛ لئلا يضيع شيء من مال اليتامى ، أو مال الهالك . وإن كان هذا للوصى ، الذى أوصى إليه هذا الهالك ، معروفا بالخيانة ، نزع من الوصاية . وأقام الحاكم مقامه ، رجلا ثقة ، يقوم بأمر الوصاية . وإن قام هذا الوصى للتهم ، فى التقاسمة لليتامى ، جاز ذلك ؛ لأن هذا ليس بما يتهم فيه . وإن صحت خيانتة فى ذلك ، فإن مقاسمته لا تجوز ، لأن الخائن ليس له أمر فى مال اليتيم ، إلا أن يكون قاسم ، ثم عرفت خيانتة من بعده ، فقد جاز القسم . وإن شكك الورثة الوصى . فليس على الحاكم عزله عنهم ، إلا أن تبدو لهم منه خيانة . ويعلمها الحاكم ، فإنه يمزله عن الوصية . ويجعل غيره مكانه . ويكون الذى يجعله بمنزلة وصى اليتيم فى كل شيء .

ومن كتاب الفضل :

وإذا أوصى رجل إلى رجل ، أو امرأة ، أجاز الحاكم ذلك . فإن لم يكن ثقة ، أدخل الحاكم معه غيره .

قال محمد بن المسيب : ولو كان غير ثقة ، حتى تظهر خيانتة .

فصل

وقيل فى رجل ، عليه حق لرجل ميت . فقال له رجل ثقة مأمون : إنه وصى ذلك الميت فى دينه ، إنه يجوز له أن يسلم الحق الذى عليه ، لوصيه هذا ، على تصديقه فى قوله : إنه وصى فى دينه ، إذا اطمان قلبه إلى ذلك ، فيما بينه وبين الله .

وإن شهر عقد العامة: أن فلانا وصى فلان، جاز ذلك، ولو لم يشهد بوصايته شاهدا عدل .

وسئل أبو سعيد - رحمه الله - عن رجل، أوصى إلى رجل . هل يجوز لمن كان عليه الديت دين، أو تبعة، أن يسلمه إلى الوصى، ولو علم أنه خائن؟
قال: لا يجوز له أن يسلم إلى الخائن شيئاً، من مال الوصى، كانت خيانته مشهورة عقد الناس، أو هو يعلمها . والمتهم مثل الخائن، في التسليم إليه .

وقال سعيد بن قريش: إن الورثة إذا استخافوا الوصى . وقالوا: تفرق الوصايا بحضرتنا، إنه لا يلزمه ذلك، لأن الوصى قد وثق به، ما لم تبين خيانة الوصى . فإن تبينت خيانته، أخرج من الوصاية .

ومن أوصى إليه رجل . ولم يدر كيف أوصى إليه . هل يجوز الشراء منه؟
قال: لا . حتى تعلم أنه وصى في الدين، وإنفاذ الوصايا .
وقول: إن ذلك جائز .

ومن جعل رجلاً وصياً، في قضاء دينه، وإنفاذ وصاياه . فسلم إليه الورثة ليقضى . ثم طلبوا منه أن يصح معهم، أنه قد قضى .

ف قيل: إنه مصدق في ذلك . وليس عليه صحة أنه قد قضى، إلا أن يطلب أهل الحقوق حقوقهم، ويشكروا القضاء .

وقيل في الذي يوصى بوصية، فينفذها بعض الورثة، من مال الوصى، إنه ضامن لسائر الورثة بمصنوعهم، مما أنفذوا . ويبرأ الوصى من الوصية، إذا صح معه الإنفاذ . وأنتم ذلك، ورضى به . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثامن والسبعون

فيما يجوز للوصى من الوكالة والوصاية
وفي الاستعانة على إنفاذ الوصية

وقيل: إنه يجوز للوصى، أن يوكل في حياته، من يعينه على القيام، بما هو فيه. وليس له أن يوصى بعد موته، في ذلك، إلا أن يكون الميت جعل للوصى، أن يوصى أيضاً. فله ذلك، إلى منتهى ما جعل له.

وقال بعض الفقهاء: إن كان الوصى، قد أنفذ الوصاية، حتى بقى عليه شيء وأمر من ينفذه بعد موته. فذلك جائز، ولو لم يجعل له الوصى، أن يوصى بذلك. وقيل عن أبي سعيد - في ذلك - باختلاف.

مقول: إنه يجوز للوصى، أن يوصى فيما أوصى إليه فيه الوصى. جعل له ذلك أو لم يجعل له.

وقول: لا يجوز على كل حال، فيما يخرج بالنظر.

وقول: إن جعل له ذلك جاز. وإن لم يجعل له، لم يجز.

وقول: إن كان دخل في الوصية، جاز له أن يوصى. وإن لم يكن دخل، لم يجز.

وقول: لو دخل، إلا أن يكون باقياً منها شيء يسير، فله ذلك.

ومن أوصى إلى امرأة فلها أن توكل فيما لا يسكنها فيه البروز، ولو لم يجعل لها ذلك الوصى. كان في بيع المسال، أو القضاء والتسليم، أو قضاء المداق، أو غيره من الحقوق. فلها أن توكل، في ذلك كله، في حياتها.

وقال أبو الحسن : للوصى أن يوصى في الوصية ، ولو لم يجعل له الموصى ،
في الوصايا والتزويج ، إذا أوصى إليه ، في ذلك الموصى . فهذا القول أحوط
للموصى والوصى .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : للوصى أن يأمر من يعينه ، على إنفاذ الوصية
فيوكل في ذلك غيره ، إذا كان المأمور ، أو الوكيل ثقة أميهاً .
وقول : ليس له ذلك .

وأما الوكيل ، فليس له أن يوكل في الذي وكله فيه غيره ، إلا أن يجعل له
الموكل ذلك . ويفعله في حياته .

فإن قال قائل : لم جاز للوصى أن يوكل من يعينه ، ولو لم يجعل له الموصى
ولا يجوز للوكيل ذلك ، إلا أن يجعله له الموكل ؟

قيل له : إن الوصى يقوم مقام الميت ، بعد وفاته . والوكيل لا يفعل إلا
بالشرط ، الذي جعل له الموكل في الحياة . فإن تعدى ، بطلت الوكالة ، ولم يجوز له
الفعل .

والوكيل والوصى - إذا كان ثقة - جاز لمن أمانه - إذا استعان به - أن يعينه .
وليس له أن يبيع الأصول ، إلا بصحة الوكالة ، أو الوصاية للحى والميت .

وإن كان الوصى ، أو الوكيل غير ثقة - فلا يجوز المسلم ، أن يعينه حتى
يعلم أنه ثقة . ولو كانا مستورين ، لم يجوز أن يعينهما ، حتى يعلم أنهما ثقتان .

وإذا أوصى الميت لقنان بكذا ، فلا بأس على الوصى ، أن يفعل ما أوصى
به الموصى ، إلا أن يكون جار في الوصية . وإن ترك الوصى ، ذلك الجور على

حاله ، فعليه الإثم . وليس على الموصى له إثم . فيما يأخذ ، مما أوصى به الميت ، إذا لم يعلم الموصى أنه حاف ، ولا فعل ما لا يجوز له . فلا بأس عليه .

وقيل في رجل ، أوصى أن يشتري له حنطة ، بكذا وكذا ديناراً . وتقسم في الفقراء . يشتري له ماء ، بكذا وكذا . ويصب للفقراء . فأراد الرصى أن ينقص من الماء ، ويصيره في الحنطة . أو ينقص من الحنطة ، ويصيره في الماء . فلا نحب له أن يخالف أمر الموصى . وإن رأى أن ذلك أصلح للفقراء ، عمل به . وقيل : إن أوصى الموصى ، إلى وصى . وجعل له أن يرفع اليدين ، عن مطالبه بحق ، بغير المتأداة ، ولا حكم من حاكم . ويبيع بلا مشورة على وارث ، كان ذلك جائزاً له ، ما لم يطلب الورثة : أن يقدوا المال .

فإن طلب الورثة : أن يقدوا ما لهم ، كان لهم ذلك ، ولو جعل له أن لا يشير عليهم . وليس عليه أن يشير عليهم ، إذا جعل له ذلك .

فإن طلبوا أن يسلموا فداء ما لهم ، كان ذلك لهم عليه . وذلك إذا سلموا الفداء ، قبل البيع .

وليس عليه هو ، أن يقوقف عن المال ، لاستعراض لهم ، إلا أن يقدوا المال ، من قبا ، البيع . وليس عليهم أكثر من ذلك .

وسئل عن الوصى : أهو مصدق ، فيما دفع عن اليتامى ، من الزكاة ، وقضاء الدين ، أو غير ذلك ؟ أم عليه ينفقة ، أو يمين ؟ وهل له أن يحط عن المشتري ، في البجوع ، من غير عيب ، يظهر في المبيع ، أو يقبل في البجوع . واليتامى صفار ؟

وأما النفقة والزكاة ، فانهقول قوله فيه ، حتى يعرف كذب ذلك الذى قاله .
وإن اتهم ، فعليه التمين .

وعن أبى معاوية - رحمه الله - عن رجل أوصى إلى رجل . ولم تشهد له
بينة بالوصاية ، إلا أنه قد أمره ، أن ينفذ عنه ، ما أوصى إليه ، أوأعلمه بالوصية .
ثم مات الموصى . هل للموصى أن ينفذ عنه ، ما أوصى إليه بغير علم من الورثة ،
أو بملهمهم ؟

قال : لا يجوز للموصى ، أن ينفذ شيئاً من الوصية ، إلا أن يتموا له ذلك
الورثة . وهم بالفون . فإذا أتموا ، ما أوصى به صاحبهم . فله أن ينفذ عنه ،
ما أوصى إليه به . إلا أن يصح بشاهدى عدل . هذا فى الحكم . وأما فيما بينه
وبين الله . فإذا استقر له إنفاذها ، جاز له ذلك - إن شاء الله .

وقيل فى رجل ، كان يعلم أن على والده رجل حقاً ، أو لزوجته صداقاً . فلما
حضره الموت ، أوصى إليه . وجعله مصدقاً ، فيما قال عليه : إنه كذا وكذا .
وقال له : أما فلان فقد قضيتك ، ما كان له على . وزوجتى فقد أوفيتها صداقها . فلما
مات ، طلبت الزوجة والرجل . وأنكر ما قال الميت . فليس أرى له ، أن
يقضيهما ، ما ذكر المالك : أنه قد أوفاهما . فإن صح الذى لهما مع الحاكم . وحكم
لهما بذلك ، فهو سالم - إن شاء الله . وقد أحب أن يقضى ، بقدر ميراثه ، مما علم
من ذلك لهما .

وقال أبو جابر محمد بن جعفر : إذا أوصى رجل إلى رجل ، وعرفه دينه .

وأمره أن يقضيه من ماله ، بلا رأى حاكم ، يصبح لأهله ولا يمين يحلفونها ، على تلك الحقوق .

وقول : عليهم اليمين ، كان للمالك وارث ، أو لا وارث له . كان وارثه يقيما ، أو بالنا ، أو معتوها ، أو أخرس ، أو غائبا . فإن أوصى إليه . وعمره دينة ، ولم يأمره بقضائه ، فلا يقضيه بغير أمره . فلو أن رجلا ، من أولياء الميت . مثل أخيه ، أو غيره ، يكون وارثا مع غيره ، من الورثة ، أو غير وارث ، علم بدين على الهالك . ولا وصى له . ويمكنه أن يقضى من مال الهالك ، في ذلك الدين ، في زمان عدل ، أو جور ؛ كان له أن يقضى تلك الحقوق ، من مال الهالك برأيه ، أم لا ؟

قال : لا .

وإن قضى شيئا من مال الهالك الذي عليه ، فإنه يجوز من ذلك ، بقدر حصته من الدين ، من ميراثه ، من مال الهالك . وعليه أن يخلص المال لأهله ، إن قدر على ذلك . وإن صحت الحقوق مع الحاكم . وقضاها من مال الهالك ، جاز ذلك . وإن لم تصح الحقوق مع الحاكم ، لزمه أن يردّها إلى أهلها . وإن لم يدرك ما أتلفه ، من مال هذا الهالك . فعليه الشروى ، فيما يكون فيه الشروى .

وقيل : لا يجوز للوصى أن يقضى ، ما علم على الهالك ، من دين . لم يصح بالشهادة ، إلا أن يقول له الهالك : اقض عني ، كل دين علمته على . ولم تعلم أنى قضيته . فإذا قال له ذلك ، جاز له أن يقضى ما علم أنه عليه . وإن لم يقل ذلك ، لم يجز له ذلك . وهذا في الحكم وإن عارضه معارض ، في ذلك ، أو محاسب ،

أو له وارث . فليس له ذلك . وهذا فى الحكم . وليس له ذلك أيضاً فيما بينه وبين الله - فى بعض القول .

وقول : يجوز له ذلك ، إلا أن يجد له ديناً معروفاً ، فأمره بقضائه . فلا يجوز له ذلك .

وأما إن جعله وصيه ، فى قضاء دينه . فإن ذلك يجوز له .

ومن هلك وعليه دين ، يحيط بماله . وله حيزان ورثه ، وغير ذلك . فادعى رجل أنه وصيه هل يجوز أن يحتل بينه وبين قبض مال الهالك ، ولو كره الدين ، قبض مال الهالك . رفى مال الهالك ، ما يحتاج أن يقام عليه ويدل . فإن كان مدعى الوصاية ثقة ، كان مال الهالك فى يده ، ينفذه فى دين الهالك ، برأى الحاكم ، بالحصة على غرمائه . وإن كان متهما ، أقام الحاكم عقده وكيلا ثقة ، يكون هذا المال ، فى أيديهما جميعاً ، إلى أن يأخذ الغرماء . وإن كان هذا الوصى ، ظهرت منه خيانة ، فى هذا المال ، لم يقر به الحاكم إليه ، إذا طلب ذلك الغرماء . وأقام وكيلا غيره . وما احتاج إليه المال ، من عمل لا بد منه ، أمر الحاكم له ، بالعمل منه .

وإن علم الوصى ، أن الموصى أقر لأحد بحق . وهو يعلم أنه من ربا ، أرباه عليه ، وأمره بالتسليم إليه . فلا يجوز له أن يعطيه ذلك ، إذا كان يعلم أنه من ربا . وإذا ادعى الوصى ، أنه قضى بعض غرماء الموصى ، من عقده . وأراد أن يأخذ من مال الهالك ، مكان ذلك . واحتجج لليتامى ، من يدفع عنهم ، بأنك تأخذ لنفسك ، ما شهدت به قرابته . إن كان قد شهد بالثمين ، عند الحاكم .

— ٤٤٦ —

وثبت وصايته ، أو وكالته . ثم قضى بعد ذلك ، من ماله ، أخذ من مال الهالك ،
مثل ما قضى عنه ، إذا صح القضاء .

وإن كان قضى من قبل أن تنبث شهادته ، عقد الحاكم . ثم شهد . وأراد
أن يأخذ من مال الهالك ، ما قضى . فإني أستضعف شهادته - فيما قضى - قبل أن
يشهد . والله أعلم .

فصل

وعن أبي المؤثر - رحمه الله - ويجوز للوصى والوكيل ، أن يقضى دينا عن
الموصى ، أو الموكل ، من مال نفسه ، على فية ، أن يأخذ من مال من وصاه ، أو
وكله ، ما لم يمنعه من ذلك مانع ، بحجة من خصم ، أو حاكم .

وقول : يجوز ذلك للوصى . ولا يجوز للوكيل .

وإن كان على الوصى دين للهالك . فجائز له أن ينفذ ما عليه للهالك ، في
دين الهالك .

وإن كان له هو دين ، على الهالك . فجائز له أن يستوفي من مال الهالك ،
إذا كان حقه ، مما يكال ، أو يوزن . وأما ما لا يكال ، ولا يوزن . فليس له أن
يقضى نفسه ، من مال الهالك ، إلا برأى الورثة ، إن كانوا بالغين ، أو برأى
الحاكم ، أو المدول ، إن كانوا يحمى .

وإن عدم الوصى ، الحاكم . والمدول ، فإن له أن يأخذ حقه ، من جنس
ماله . ولا يأخذ أكثر من حقه . وإذا أخذ مثل حقه ، أو دونه ، جاز ذلك .

فصل

وعن عبد الله بن محمد بن أبي المؤثر - رحمه الله - في رجل ، أوصى بركة لميه . ووصى في ذلك وصيا . فأخذ الوصي ، من تلك الزكاة ، وأعطى أولاده . قال : لا يأخذ هو لنفسه . ولا يعطى أحداً من أولاده ، إلا أن يكون أولاده النين ، بائنين عنه . أو تسكون عليهم ديون . فيعطى في قضاء ديونهم ، إذا كانوا بالنين .

وكذلك إن أوصى الميت ، بحجة فخرج بها الوصي . فلا يجوز ذلك ، إلا أن يكون للورثة كلهم بالنين ، ويأذنها له بذلك .

وقال غيره : يجوز للوكيل أن يأخذ من الزكاة ، التي أوصى بها المالك . ويعطى أولاده ، إذا كانوا فقراء ، ولو كانوا في حجره ، إذا كان هو فقيراً . وإن كان هو غنياً . فإن أعطى أولاده البائنين الفقراء ، جاز ذلك ، ولو كانوا في حجره ؛ لأن ذلك ليس من زكاته . وكره ذلك من كرهه .

وأحب له أن يستغنى . وذلك في أخذه لنفسه ، ولأولاده الصغار .

وأما الكبار ، فليس عليه في ذلك .

وأما خروجه بالحجة ، فقد تقدم القول فيه .

وإن أدخل الوصي ، في شيء ، من الجهول ، من الإيجارات أجيراً ، ليعمل عن المالك ، فيما أوصى به . فترك الأجير العمل . ولم يقم . فأنه الوصي ، أو تاممه على شيء ، مما لا ينقص الحق الذي ثبت به الوصية ، مما يخرج به أجير مثله ، أو أكثر منه . كان له إتمام ذلك .

وإن كان أجر مثله ، أقل مما تاحه عليه . فلا يبين لى أن يثبت فى مال الموصى ،
إلا ما يستحق من الأجرة ، فى عفاة . والله أعلم .

فصل

ومن أوصى لرجل ، بشىء يسلم إليه . فاستحلله الوصى ، من ذلك الشىء ،
من بعد أن أخبره . فجعل الميت فى الحل من ذلك . إنه لا يجترىء بذلك ، حتى
يسلم إليه الذى أوصى له به ؛ لأنه لم يوصه يستحلله . وإنما أوصى أن يسلم إليه .

فإن كان أوصى له بوصية ، تخرج من ثلث ماله ، من غير حق ، يلزمه له .
فيحضره ما أوصى له به . فإن اختار ، أن يدعه ويبرئه . فذلك إليه . وإن أراد
أن يأخذه ، فذلك إليه . وإن كان أوصى له ، بحق عليه ، من دين ، يخرج من
رأس مال المالك ، فيحضره حقه . فإن لم يقبل هو تركه الميت ، وأحلله له منه ،
جاز ذلك ، إلا أن يكون المالك ، من أهل العدم ، أو يكون ورثته ، من أهل
الفاقة . فتضاف عليهم . فخير به بخبرهم وطلب إليه أن يترك حقه ، أو يأخذ منهم .
فقبل . وإن لم يترك الميت وفاء . فطلب إليه أن يحله فأحلله ، جاز ذلك .

وأما أن يوصى إليه بشىء . فيستحلله الوصى . والميت غنى ملىء . فلا رأى
ذلك إلا على الاختيار ، من الموصى له ، بمد قدرته على أخذ ، ما أوصى له به ،
وأحضره إياه . والله أعلم .

فصل

وقيل : يجوز للوصى : أن يأمر من يثق به : أن يفرق من الوصية ، على من أراد من الفقراء ، في غيبة الوصى ، أو حضرته ؛ لأن الثقة لا يفعل إلا ما يجوز . وإن أعطى إنساناً ، لغيره من الفقراء ، فلا يجوز ذلك ، إلا أن يكون الرسول ثقة ، أو يقر المرسل له : أنه أعطى ما أرسل له معه .

وإن أراد الوصى ، أن يتزوج بابنة الهالك ، فليؤكل من يزوجه بها . فإن لم يؤكل . وزوج نفسه ، بابنة الهالك ، بحضرة شاهدى عدل ، ورضى المرأة ، كان جائزاً .

وقد روى عن ابن مېشر : أنه سأل أبا عثمان عن الرجل ، يجعل الرجل وصية ، في دينه . ولا يقيم الناس بينة بحقوقهم . والوصى بها عالم ، أو يعده الورثة .

قال : لا يؤخذ ما لم إلا بالبيعة .

وقال ابن عذرة : هو وكيله ووصيه ، فليعط الناس حقوقهم ، وهو المصدق . وقيل في امرأة ، أوصت بثلاث مالها : أن يفرق عنها ، على الفقراء والأقرباء فقال : يباع ويفرق عنها . وأراد الوكيل أن يبيع بحب ، لمدم الفضة ولم تسمى بحب ، ولا فضة .

فقال : إنه جائز للوكيل ، أن يبيع بما شاء ، بحب ، أو بفضة ، أو بقر . ويكون للفقراء الثلث ، وللأقربين الثلثان من الوصية .

وعن أبي المؤثر - رحمه الله - في رجل أوصى إلى رجل ، وأوصى ببدن
تفصر عنه فذفع الوصي ثمن البدن ، إلى رجل يأمنه ، من أهل الدعوة . وليس له
ولاية ، وإلى رجل من قومنا . وهو ثقة ، فيما يأمنه من ذلك ، ولا يقوم عليه
في خيانة ، ولا تقصير ، ولا مخالفة لأمر المسلمين . هل يجوز ذلك ؟

قال : لا أرى بذلك بأساً . وليسأله عن ذلك . فإن أخبره : أنه قد أداه على
الوجه الذي ينبغي ، اجتزى بذلك - إن شاء الله - وإن لم يسأله ، رجوت أن
لا يلزمه غرم ، حتى يعلم أنه مضيع . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول التاسع والسبعون

فيما يجوز للوصى فعله في مال المالك

وما لا يجوز

وما أشبه ذلك

وقيل في رجل مات . وأوصى بدين عليه لرجل ، قاطع البحر . وخلف الميت يتامى . وله مال كثير ، يفضل عن دين المالك ، الذي أوصى به أضافاً كثيرة ، واحتاج أولاد الميت ، ولحقهم الضر ، أي يجوز للوصى ، أن ينفق من ذلك المال ، أو ينفق على أولاد المالك أم لا ؟ فجائز له ذلك ، على ما شرطت ، من أجل الضرورة .

ووجه العدل فيه : أن يقام وكيل للثائب ، في قبض حقه ، من مال المالك من جماعة المسلمين ، إن عدم الحاكم . وإذا قبض الوكيل للثائب ، برى المال من الدين ، وخلص للورثة ، ما بقي من بعد الدين .

وقيل في رجل ، أوصى لقرايته ، بخمسين درهما صحاحا ، فلم يتمكن الوصى قسمتها عليهم ، إلا أن يقطعها ، أو يكسرها .

قيل : فإن قسمها ، على وجه الدرجات ، فلا بأس بتكسيها ، إذ لا بد من ذلك .

وإن أخذ بقول من أشرعهم فيها بالسوية ، اسقامر أجل الوصية ، بقسليم ما أوصى لهم به إلى أحدهم ، أو إلى غيرهم ، أو إلى غيرهم ، فإذا صاروا إلى قبضها ، قالوا لهم قسمها .

ومن أوصى لرجل معروف ، بدراهم مسماة . فقال الموصى له للوصى :
أعطني بقيمة الدراهم ، التي أوصى له بها حيا ، أو تمرا ، أو غير ذلك من الدروض
إن ذلك يجوز للوصى - على بعض القول .

وبعض يقول : لا يجوز ؛ لأن ذلك خلاف أمر الموصى .

وروى أبو حنص ، عن أبي عبد الله وأبي زياد ، أنه قال لهم : ما نقولون
في رجل ، أوصى إلى رجل : أن كل من ادعى على من درهم ، إلى عشرة آلاف
دينار ، فاقضوه عني ؟

قال : فقالوا : يقضى عنه - كما قال وأوصى . ولو ادعى عليه ناس كثير ،
حتى يفرغ المال كله .

وكذلك إن قال : فهو المصدق ، فاقضوه عني . فهو كما قال . ويقضى عنه .

وأحب أن يحلف ، من يقضى من مال الهالك ، على حقه .

وقيل في الوصى ، إذا باع من ماله وقضى به دين الهالك ، بنور رأى الورثة .

فقول : إن ذلك جائز .

وقول : لا يجوز ذلك ؛ لأنه خالف ما أوصى به الهالك ؛ لأن الهالك أوصاه :

أن يقضى دينه ، من ماله .

وعن أبي الحسن - رحمه الله - في الوصى ، إذا قضى بعض الغرماء من مال

محدود ، حدا له القضاء منه . ولم يقض بعضهم ، إن الوصى يطالب الدين الدين

قبضوا منه ذلك . فإن أصبح عليهم ذلك ، فليهم تسليمه ، ويقسمه بين الغرماء .

فإن لم يصح للفرءاء بينة على الديان ، ولا على الورثة . وكان قد قضى بعض الفرءاء ، برأى بعض ورضاهم . ولم يقصد إلى إتلاف مال الفرءاء الباقين . فإن كان المال فيه وفاء . وصح ذلك للفرءاء ، على الورثة بينة ، أو لم يعلم الورثة ، بإقرار صاحبهم ، فلا غرم على الوصى ، إذا كان في المال وفاء لهيئة وإن لم يكن في المال وفاء للدين الباقى . فالوصى غارم ، إن لم يصل الفرءاء إلى شيء ، من مال الهالك .

وإنما يفرم الوصى للديان ، إذا لم يتقدر على قبض ، ما سلم إلى الفرءاء . فإن قدر عليه ، كان له أخذه ، وقسمه عليهم .

فإن عجز عن ذلك ، فإنما عليه مقدار حصنة الباقين من الفرءاء ، مما سلم إلى سائر الفرءاء ، مما سلم إليه ، من جملة ما صح من الدين ، في المال ، قدر الحصص . وليس عليه غرم ، جميع الدين ، ولا جميع ما سلم إلى بعض الفرءاء . بل ينظر ما استحقه ، من سلم إليه من الفرءاء ، بقدر حصته من الدين في المال ، الذى صار إليه . ويكون على الوصى ، ما يستحق سائر الفرءاء .

وإنما يفرم الوصى للديان ، إذا كان قضى البعض ، بغير رضى الباقين . وإن رضوا بذلك من بعد ، إن علموا أصل ذلك فلا غرم عليه . ويطالبونهم بحقه ، من مال الهالك .

وقيل : إنه إذا تمحص الفرءاء ، في مال الهالك . ثم صح لأحد حق ، بعد ذلك ، حاصصوا بحقه ، بمقدار حصته .

ولو تمعد الوصى إلى إعطاء قوم دون قوم غيرهم ، رجاء الوفاء للباقيين ، كان

غارما ، إذا طالبه الباقرن . وإن طالبوا من يلحقونه ، بحصتهم من إيمان ، لم يكن غارما . وذلك إن قضى برأى الحاكم ، أو عالم ، لم يكن غارما .

وإن لزم الوصى غرم ، في اعتداده ، على إتلاف مال بعض الغرماء ، لحق الأولين بما سلم إليهم ، إذا صح عليهم بيعة عدل للباقرين .

وإن كان عند قضائه إيام ، أعطهم أن لهم شركاء ، في هذا المال ، الذى سلمه إليهم من إيمان ، من مال المالك .

وأما على غير اعتماد من الوصى ، لذلك . وإنما ترك ذلك المال المالك ؛ لأن فيه الوفاء . ولم يوصه الوصى : أن يوزع عليهم . وعلم بذلك الورثة بالدين ، أو صحت عليهم البيعة . فأرجو أن لا يكون غارما .

تقلت هذا من كتاب : « بيان الشرع » فانظر فيه . والله أعلم . وبه التوفيق .

فصل

وقيل : يجوز للوصى أن يقترض من مال المالك ، إذا احتاج لذلك . ويرده إلى الوصية ، بغير رأى الورثة .

ويجوز استقراضه لنفسه ، من مال اليتيم .

وفي فرضه لغيره اختلاف .

وما نحب للنقى أن يستقرض من مال اليتيم ، إلا من حاجة لزمته . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثمانون

فما يجب على الوصى والورثة

تسليمه للموصى له

وقيل : إذا أوصى رجل لرجل ، بجعل أو دابة غائبة فإن خرج من الثلث فالوصية جائزة .

وعلى الموصى له - إن قبل الوصية - أن يأخذها من حيث كانت . وليس على الورثة أن يوصلوا إليه ذلك . واسكن يوكلون من يسلم ذلك إليه . وإن تلفت تلك الدابة . فإن كان الموصى له ، قد طلبها إلى الوصى ، فلم يدفعها له ، فعليه الضمان .

وإن لم يطلبها إليه ، ويكره دفعها ، فلا أرى عليه ضماناً . وعن أبي على الحسن بن أحمد - فيمن أوصى له بوصية - مثل نخل ، أو أرض أو منزل ، أو غير ذلك ، من الأصول ، أو الحيوان أو الأئمة - وهو شيء معين ، يعرفه للذى أوصى له .

قال : ليس على الوصى تسليم ذلك إليه . وله هو أخذه .

ويوجد عن أبي الحوائ - رحمه الله - أنه قال : لو كانت ذابة . وماتت في وثاقها ، لم يلزمه ذلك . ولم يكن على الورثة إطلاقها ، ولو ماتت جوعاً وعطشاً .

وقيل : إذا أوصى المالك بشيء من الفروض ، أو الحيوان ، والأصول بعينه

وبين ذلك إليه . فليس على الوارث ، أن يؤديه إلى الوصى له به ، ولا يقبضه إياه .
وليس هو أمانة في يده

وإن كان في المنزل الذي هو له ، فلا يلزمه حفظه ، ولا القيام به ، إلى أن
يؤديه إلى من أوصى له به ، ولو كان من الحيوان .

ولو كان مربوطاً في البيت ، مثل الدابة . فليس عليه القيام بذلك ، ولا له
أن يحمله من الرباط ، ويخرجه .

وكذلك لو لم يكن مربوطاً . وكان في البيت ، لم يكن له أن يخرج من
البيت ، لأن المالك تركه في البيت .

فإن خرج ، أو أخرج ، لم يكن عليه حفظه ، ولو هلك جوعاً وعطشاً ،
لم يلزمه ذلك .

وإن قام بذلك وحفظه ، لم يكن عليه فيه ضمان - إن شاء الله .

فصل

وقيل في رجل ، أوصى لرجل بدين عليه . وهلك الموصى . فقيل لصاحب
الحق : احلف على حنك . فسكره أن يحلف . هل يبرأ الموصى ؟

قال : أرجو أن يبرأ ؛ لأن الحاكم هو الذي دفعه إليه

وإن طلب الورثة فسكره . أيتكونون آثمين ؟

قال : أحب لم يبلغ منهم - إذا كره أن يحلف - أن يدفعوا إليه حقه .

— ٤٥٧ —

وإن أوصى المالك . وقال في وصيته : ليس عليه في ذلك يمين ، صرحت
عنه اليمين .

وقول : إذا كان في الورثة يتيم ، أو غائب ، فلا بد من اليمين والله أعلم .
وبه التوفيق .

القول الواحد والثمانون

في تأخير الوصى الوصية

وما يلزمه في ذلك

وقيل: من توكل لرجل في وصيته ، وقضاء دينه . ففرط ولم يقض عنه ، حتى مات ، من غير عذر . فليس بمعذور . ويخاف عليه الهلاك في الآخرة .

وسئل أبو سعيد : هل يجوز للوصى ، إن كان في يده نقود ، أو حيوان ، أو عروض ، أن يؤخر إنفاذ الوصية ، إلى إدراك الثمرة ، في مال الموصى ؟ قال : معنى أنه ليس له ذلك ، على القصد منه إليه ، إلا بمعذر .

قيل له : وإن تلف المال ، بعد إدراك الثمرة ، أو قبل ذلك . وقد كان قادراً على إنفاذ الوصية ، من مال المالك . هل عليه ضمان ؟

قال : إذا لم يكن له عذر في ذلك . ولم يقصد إلى تضيق ذلك ، أو ما يشبهه . فأرجو أنه مما يختلف فيه .

وإن كان تأخير الوصية ، رجاء ثمرة ، تدخل عليه يريد بذلك توفيراً على اليتيم ، ثم تلف المال . وكان قادراً على إنفاذ الوصية ، من دون تلك الثمرة . هل عليه ضمان ؟ فلا يبين لي أن هذا له فيه عذر . ولا يبين لي أن مثل هذا يقصد إلى ضياع ، لأن هذا متناول وجه صلاح . وقد مضى القول في ذلك .

وإن كان مال الموصى فيه ولاء للدين والوصية . فبدأ بالوصايا قبل الدين ، ثم تلف المال ، قبل أن يقضى الدين . هل عليه ضمان ثلثي الوصايا ؟

قال : متى أن عليه ضمان ذلك كله ، إلا فيما كان من الوصايا معلماً . فإني أرجو أن لا يضمن من ذلك إلا ثلثيه .

وإن بدأ بالدين ففضاه ، ثم تلف المال فإني أرجو أن الوصي سالم ، ما لم يضيع أو يفرط .

وفي بعض القول : إنه مما يجري فيه الاختلاف - على حسب ما ذكرنا . وإن بدأ بما يختلف فيه ، أنه من رأس المال ، أو من الثلث ، مثل الحج والزكاة ، وأشباه ذلك ثم تلف المال ، قبل أن يقضى الدين . هل عليه ضمان الدين ، في ثلثي ما أنفذ ؟

قال معي : أنه على قول من يقول : إنه من رأس المال ، فإنه يضمن الحصة ، من جملة المال ، ما قد أنفذ من ذلك ، بقدر حصصه ، ما بقي من الحقوق ، من المال الذي كان في يده ، إن لو قسم على الحقوق .

وعلى قول من يقول : إنه من الثلث . فأخاف عليه الضمان ، لذلك كله ؛ لأنه أتلفه ، في غير وجهه .

وإن أذن له الوصي أن يبدأ بما شاء ، وكان في المال صفة ، تخرج منه الوصية ، بعد الدين فتلف المال ، قبل أن ينفذ الدين . وقد أنفذ الوصايا . فلا يبين لي ، أن الوصي في ذلك أمراي ولا نهيا ، إذا وجبت في الحقوق فما له الرجعة من الوصايا . فإنه إذا أوصى بوصايا وأوصى أن يبدأ بشئ منها ، قبل شيء . فأرجو أنه قيل : إنه جائز ؛ لأن تلك وصية .

فصل

وقيل في الوصى ، إذا ذهبت من يده الوصية . وقد قبض مال الوصى ، ولم ينفذ الوصية .

فقول : إنه له أن يوصى ، فيما أوصى إليه به ، ولو لم يجعل له ذلك ، إذا حضرته الوفاة .

وقول : ليس له ذلك ، إلا أن يجعل له الوصى . ولكن يعترف بالمال . ويشهد به ويقر به ، على الوجه الذى صار إليه . ويعترف به ، على ما هو فى يده ، إن كان قد أتلفه . وضممه بوجه من الوجوه .

وسئل أبو محمد - رحمه الله - عن رجل حضره الموت . وعليه دين ، يحيط بماله . وأوصى إلى رجل . وكتب دينه . فضاعت الوصية . ونسى الوصى الغرماء ، ولم يعرفهم . وعرف رجلا منهم ، ولم يعرف جميع الغرماء ، ولا ما لذلك الغريم ، من الحق ، بقدر ما ترك هذا المالك . هل يجوز للوصى ، أن يدفع إليه هذا الذى فى يده . وهو كفاف مال الرجل ؟

قال : لا يجوز أن يعطيه ، حتى يحتج على الغرماء . فإذا احتج عليهم ، ولم يصحوا حقوقهم ، دفع إلى هذا الغريم ، الذى عنده ، من مال المالك .

وإن صح للغرماء حقوقهم ، بعد دفعه ، إلى هذا الغريم وحده ، جلة ما خلف المالك ، كان ضامنا . وعليه أن يأخذ منه ما أعطاه إلا قدر حصته ، مما ينوبه ، عند سائر الغرماء . ويقسم الباقي بين الغرماء ، على قدر حقوقهم .

وإن دفع مال المالك ، برأى الحاكم ثم أصبح الغرماء حقوقهم على المالك . فليس على الوصى شيء . وإنما ذلك على المالك .

فصل

وقيل في رجل ، أوصى إلى رجل ، في نفقة من ماله ، قد حدها الموصى ، أو في ماله . حال الورثة بينه ، وبين الذي فيه الوصية ، أو بينه وبين الوصية ، بحق قاطع ، أو باطل مانع . ولم يكن منه تقصير ، في ذلك ، إلا ما قد عرض له من المنع لم يكن عليه في ذلك إلا الوصية به ، في مال الهالك الموصى ، كان جعل له ، أن يوصى في ذلك ، أو لم يجعل له - على بعض القول - إذا قيل بذلك . وفي هذا المعنى اختلاف . وقد تقدم في الكتاب .

وإن قصر في الوصية . وقد كان قادرا عليها ، حتى أتى حال ذهب ذلك ، عن حال القدرة منه . ومفع بعد ذلك .

فقول : عليه الضمان .

وقول : قد أساء . وأحب - إذا كان على نية الإنفاذ ، حتى حيل بينه وبين ذلك ، وعجز - فلا ضمان عليه . ويعف عنه .

ويجبني هذا القول ، ما لم يكن قصد إلى تعطيل وصيقه ، أو تضييع أمانته ، أو استئخاف بذلك ، أو تهاون به ، في حال قدرته ، حتى عجز . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثانى والثمانون

فى الوصى إذا لم يقدر على ورثة الموصى والموصى له

وفى وصى الجنيـم

وقيل فى الوصى ، إذا قبل الوصية . وكان فيها شيء ، لا يقدر على الوصول إليه . فإنه لا يكلف فى ذلك ، ما لا يقدر عليه . ويكون على جملة الاعتقاد ، لأداء ما يلزمه من ذلك ، حتى يقدر فيؤدى ، أو يحضره الموت فيوصى . وليس عليه أكثر من الاجتهاد ، فى عيانه وبعد وفاته .

وأحب أن يشهد ويظهر أنه لم ينفذ الوصية . ولعل ذلك أقرب إلى قيام الحجة على الورثة لهالك .

وعن أبى الحسن - رحمه الله - فى الوصى ، إذا عديم الموصى لهم ، بالحقوق والوصايا وورثتهم . وصار بالخلد الذى يقول فيه بعض المسلمين : أن يفرق على الفقراء إن للموصى - فى هذا - أن يفرقه على الفقراء . فإن صح بعد ذلك ، بالبينة المأداة ، خسر بين الأجر والغرم .

وعلى نحو هذا - يوجد عن أبى الحوارى - رحمه الله .

وقال بعض الفقهاء : لا يكون ذلك إلا برأى للورثة ، إن كانوا بالغين . وإلا فلا يفرقه ، لأنه إن صح بعد ذلك ، لهذا الحق رب ، رجع فى مال الهالك . فلا يكون إلا برأى للورثة ، الحاضرين للبالغين .

فإن فرقه برأى نفسه ، كان ضامناً للورثة ؛ لإتلاسه ما لهم في .وضع ، مالا يحكم لهم فيه ، ببراءة من المال ، الذي في مال صاحبهم .

وهذا قول أبي محمد - رحمه الله - وأبي إبراهيم محمد بن سميد - رحمه الله -
إلا أن يكون الوصى ، جعل له ذلك بغير رأى للورثة .

وقال أبو الحسن - رحمه الله - : إن الوصى لا ينفذ شيئاً من الحق ، إلا أن يصح منه أصحاب الحقوق حقوقهم ، ببينة عدل ، أو شهرة لا يرتاب فيها . وهذا فيما بينه وبين الله .

وأما في الحكم فلا ينفذ إلا بالبينة العادلة . وكذلك ما كان من الوصايا .
وقيل في الوارث ، إذا حاز مال المالك ، انتقل عليه ، ما كان في مال المالك ، من الحقوق ؛ لأنها قد صارت في ذمته ، بحوزة مال المالك ، الذي فيه الحق .

وإن لم يحز المال ، فلا شيء عليه ، إلا أن يكون مقوصاً للمالك . فيلزمه ذلك ، من قبل الوصية ، وإنفاذها ، متى قدر على ذلك . .

وقد اختلف في مثل هذا - فيمن تلزمه الحقوق ، التي لا تعرف لمن هي .
فقول : هي عليه أبداً . ولا تدفعه تفرقتها على الفقراء . ولا يؤمر بذلك . فإن فعل فهو ضامن . ويوصى بذلك .

وإن لم يفرق ذلك ، فلا بد من الوصية والإقرار ، بأقرب ما يدرك ذلك معه ، من الصقات . ولا يكاف الله نفساً إلا وسعها أي طاقها .

وقول : يفرق ذلك على الفقراء . ويدين بما يلزمهم في ذلك . .

فإن صح رب المال : وعرفه ، خيره بين الأجر والغرم .

فإن حضره الموت ، قبل ذلك ، أوصى به على الصفة . وأنه قد فرق ذلك ، على الفقراء . وذلك خلاصه . إلا أن يصح رب ذلك للمال ، فإنه يخير بين الأجر والغرم . ولا بد من الوصية - على هذا القول .

وقول : إذا لم يقدر هو على معرفة ذلك ، وليس من معرفته . فخير أهد من معرفة ذلك ، فيفرقه على الفقراء . وذلك خلاصه . إلا أن يصح رب المال . فيخير بين الأجر والغرم . ولعل بعضا يذهب أنه إذا فرقه على الفقراء - على هذا الوجه - فإنه يجرمه ، وإن صح ربه ؛ لأنه قد فعل ذلك ، على الأثر . ولا يلزمه صاحب هذا القول وصية به . وكل هذا خارج على معنى المصداق - إن شاء الله .

و اختلفت في تفريق ما يلزم تفريقه ، على الفقراء ، من الأموال . التي لا يعرف ربه .

وقول : إنه يفرق ذلك الحق ، في بلد الذي له الحق ، أو في الموضع الذي لم فيه ذلك الحق ، إذا لم يعرف ربه .

وقول : يفرق حيث يشاء ، من يريد تفريقه . وله الخيار - في ذلك - من القوي والأمصار .

وقول : إذا كان ذلك الحق الذي استحق عليه ، في المصر . وليس هو خارجاً من المصر ، فرق في البلد ، الذي لزمه فيه ذلك الحق . فإن خرج ذلك من المصر ، كان له الخيار - إن شاء - فرقه في المصر ، حيث شاء ، في بلده هو ، أو غيره ، من المصر . وإن شاء فرقه ، في موضع الذي له الحق ، في ذلك المصر . والله أعلم .

وعن أبي الحسن - رحمه الله - في رجل ، أوصى لرجل بدرهم ، ومات ذلك الرجل ، وخلف أولاداً ، أو ذهبوا وانقضوا . ولم يبق لهم نسل إلا امرأة ، أو رجل يذكر ، أنه من أولئك بلا صحة ، إلا بسماع الناس فينبى أن يستنبط في هذا ، عن ورثة هذا الرجل . فإن صح له ورثة ، ببينة عدل . وإلا فرق ذلك على الفقراء ، في بلادهم .

وإن كان هذا الذى يقال : إنه من أولئك الورثة ، هو من الفقراء ، يدفع إليه ، على ما يدعى ، مثل ما يدفع للفقراء ، بعد أن لا يدرك صحة ذلك . ويقال له : إن كنت تستحق الميراث ، فهو لك . وإلا فهو لك ، في سبيل الفقراء .

وإن كان من الأغنياء ، فلا يعطى شيئاً ، حتى يصبح ببينة عدل . والله أعلم . وقيل في رجل ، أوصى لرجل ، بعشرة دراهم . فعدم الموصى له ، ولم يوجد له وارث . قال : إن كانت الوصية مبهمة ، في المال ، كانت بحالها ، إلى أن يصبح ، من أوصى له بها .

وإن كانت الوصية بدراهم معلومة ، كانت أيضاً بحالها ، إلى أن يصبح من أوصى له بها . فإن حضره الموت ، ائتمن عليها ثقة . وأشهد على ذلك .

وإن لم يصبح له ثقة ، يأتى به عليها . ويؤس من معرفة الموصى له وورثته . وجعلها في الأرض . وكتب فيها كتاباً ، بمعرفة ذلك الدين ، واسم الذى له وأشهد على

ذلك عدولا ، رجاء أن يدرك معرفة هذا الرجل ، أو ورثته من بعد . وصح له
حقه . رجوت أن ذلك وجهاً من الخلاص - إن شاء الله .

وإن ائتمن عليها ثقة . ولم يشهد على ذلك فتلفت . فأرجو أن لا ضمان عليه -
إن شاء الله .

وقال أحمد بن محمد بن صالح : يجوز للوصى أن يفرق ما كان في حقوق ،
ولا يعرفها على الفقراء ، بغير مشورة من وارث .

وقول : ليس له ذلك إلا برأيهم .

وقيل فيمن أوصى : أن عليه لقوم ، من بلد فلانة ، كذا وكذا . وهو
لا يعرفهم .

قال : تكون الوصية ثابتة ، في المال والغلة للورثة ، حتى يعلم القوم ، فيسلم
الحق إليهم وهذا الذي يسميه أصعابنا : الحشرى .

وحدث محمد بن سعيد بن أبي بكر ، عن محمد بن جعفر : أنه قال : إن أباه
جعفر ، أوصى إليه بوصايا . وكان فيما أوصى به إليه ، دين لرجل من أهل البصرة .
فخرج إلى البصرة . فسأل عن الرجل ، فلم يجده . فقل له : إنه بواسط . فلقى أباصفرة ،
فشاوره في ذلك . فأشار عليه أبو صفرة : أن يخرج إلى واسط ، ويسأل عن
موضع الرجل . فإن وجده . وإلا نادى بأعلى صوته ، باتم الرجل . فإنه لم يجد
له صحة ، فرق ذلك الحق ، على الفقراء . أو أودعه ثقة ، وأشهد عليه شاهدي
عدل . وكتب فيه صفة ذلك والله أعلم .

فصل

وقيل في رجل جعله رجل وصيه ، وترك مالا . وليس للميت وارث ، يعلمه الميت ، ولا الموصى إليه . فقال الموصى للموصى : اجعل لي بعض مالى ، فى الفقراء والمساكين ، وبعضه فى الرقاب ففعل . وقال : حج عنى ببعضه . ففعل ما قال به الموصى ، ثم جاء بعد ذلك وارث .

قال : ما أرى على الوصى شيئا .

وإن أدرك الوارث شيئا بعينه أخذه . ويتبع هذا الوارث ، ما ترك صاحبه من المال . فيأخذ من كل واحد ، ثلثى ما فى يده . ويترك له الثلث .

قال أبو سعيد : وهذا فيما بينه ، وبين الله .

وأما فى الحكم ، فإن صح له وارث ، ولم يكن الوصى ، فعل ذلك برأى الحاكم ، فإنه ضامن .

ومن جواب من أبى شعيب ، عرضه على موسى بن على - رحمه الله - فى رجل مات ، وترك مالا كثيرا . وهو لا يعرف له وراث بمان . وأوصى إلى رجل ، جعله وكيله . وقال له : لك نصف مالى ، أو ثلثه . وقد كان يذكر ، أن له وارثا بالعراق . فإن كان يعرف له وارث ، جاز للموصى الثلث .

وإن كان لا يعرف له وارث ، فيصير إليه ماله ، أو نصفه ، أو ثلثه . وهو كمن لم يوص للفقراء والأقربين وكل من لم يعرف له وارث نعت ماصير ماله جاز - إن شاء الله .

وقيل : إذا مات رجل ، لا يعلم له وارث . وجعل ماله فى سبيل الله والفقراء

وفرقه الوصى، على من أوصى له به . فصيح له وارث . وجاء يطلب . فأما الوصى ، فلا ضمان عليه . ولكن - إن شاء هذا الراث ، أن يتبع مال الهالك ، فيأخذ من يد كل واحد ، ثلثي ما في يده ، مما قبض من مال الهالك . والله أعلم .

فصل

قال أبو المؤثر - رحمه الله - : لوصى اليتيم أن يأكل ، من مال اليتيم ، ما كان في ضيعة اليتيم . ويركب دابة اليتيم ، في حاجة اليتيم . ويأكل من فضل طعام اليتيم ، الذى لا يحتاج إليه اليتيم . ولا يدخره ويفسد . ولا يباع . ولا بأس عليه ، في فضل خادم اليتيم ، وفي فضل الابن ، مما لا قيمة له . وكذلك خدمة خادمه ، إذا كان لا يشغله ، عن غالة اليتيم ، ولا عن قيامه بضيعة .

وله أن يقترض من ماله . ويرد إلا أن يكون ، قد اشغف بمال اليتيم ، عن طلب المكسبة له ولعياله . وإن ترك مال اليتيم ضاع . وإن اشغف به ، ضاع عياله . فهذا يقترض للقوت ، ولقوت عياله . فإن أيسر ، فليرد . وإن مات ، قبل أن ييسر ، رجونا أن لا يكون عليه إثم ، ولا مطلوب . وليس له أن يضر باليتيم ، ويجمع اليتيم ، ويشبع هو ، من مال اليتيم ، إلا أن يكون في مال اليتيم فضل على نفقته وكسوته . وصلاح ماله . فإن اقترض على هذا فنرجو أن لا يكون عليه بأس . وكذلك المحقوب .

وقول : له أن يأخذ أجراً ، على عمله ، في مال اليتيم ، مثل أجبر المثل ، في ذلك للعمل .

— ٤٦٩ —

وإن كان غنياً فنحسب له أن يستغنى عن ذلك . وإن هو أكل من مال
اليقيم ، مثل البسر والرطب ، إذا حضر في ماله فمضى أن لا يكون عليه
بأس .

وقيل : وصى اليقيم ووكيله ، يستحلف له ، على الدين وشبهه .
وأما الأصل ، فلا يجعل فيه اليقين ، إلى بلوغ اليقيم . إلا أن يخاف بطلان
حق اليقيم . فيستحلف له على حقه . فإذا بلغ فأقام بينة بحقه ، فله ذلك وأما اليقين ،
فليس له غير الأولى .
وبعض لا يرى له يمينا ، كما لا يرى عليه يمينا . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثالث الثمانون

في دعوى الوصى وشهادته

وإقراره على الموصى

والحكم بينه وبين الورثة

قال أبو محمد - رحمه الله - : والوصى لا يقبل إقراره على الميت . وليس للورثة الاعتراض عليه ، فيما أوصى إليه الموصى فيه ، وجعله أميناً عليه . وإن ادعى الوصى ، تلف ما في يديه ، من مال ، يتولى إنفاذه في الوصية ، كان القول قوله .

وكذلك لو باع المال ، ليعضى الدين عن الميت . فتلف الثمن من يده . وادعى ذلك ، كان الدين باقياً على الميت . ولا شيء على الوصى . فإن بقي للميت مال ، أنفذ الدين ، من باقى المال .

وإذا جعل الموصى ، رجلين وصيين ، فادعيا أن الميت جعل معهما ، رجلاً آخر ثالثاً . وادعى ذلك الرجل أيضاً . فينبغى للحاكم أن لا يثبت وصاية هذا الرجل الثالث ، بشهادة الوصيين الأولين ، لأنهما يدفعان عن أنفسهما ، ويريدان أن يكفيهما بعض المؤونة ، ولأنهما إن دفعا إليه المال ، وادعى تلفه ، لم يضمنا . فمن أجل هذا لا تجوز شهادتهما .

وإن ادعى رجل ثقة ، أنه وصى للهالك ، أو وكيل لرجل غائب . فلا بأس على من لم يعلم ، أنه وصى ، أو وكيل ، إلا بقوله ، أن يشتري منه شيئاً من مال الغائب ، مثل ما يباع للغائب واليتيم ، أو الهالك . أو يدفع إليه ديناً عليه لهؤلاء .

وكذلك إن أتاه بشيء . وقال : هذا أوصى به لك فلان ، أو حق لك ، على فلان . وهذا الرجل المدفوع إليه ، يعرف أن ذلك الشيء ، من مال الغائب ، أو الميت ، أولا يعرف ذلك ، إلا بإقرار الدافع . فإن كان هذا المدعى ثقة ، فلا أرى بذلك بأسا .

وإن قدم الغائب ، أو بلغ للورثة . وأنكروا ذلك ، كان لهم حقهم على الدافع . ورجع هذا الدافع ، على المدعى للوصاية ، الذي دفع إليه .

وإن لم ينكر الورثة ، ولا الغائب ، رجوت أن يبرأ الدافع .

وإن كان المدعى الوصاية ، والمقر على الغائب ، غير ثقة ، لم يكن المقر له ، قبول قوله على الغائب ، ولا على الورثة . ولا يقبل منه ، ما يدفع إليه .

وإن كان المدعى للوكالة ، أو الوصاية ، ثقة في دينه . وهو في قومنا ، فهو والثقة من أصحابنا - في هذا - سواء . والله أعلم .

وقيل إذا احتج الوصى : أنه قضى الوصية ، من ماله . وطلب أن يأخذ من مال اليتامى ، عوض ما سلم ، لإنفاذ الوصية . فإنه ليس له ذلك ، في مال اليتامى . ولا يقبل قوله : إنه دفع ذلك ، من ماله ، عن اليتامى . وليس له أن يرجع على صاحب الحق ، فيما دفع إليه .

ولا يجوز للوصى ، أن يبيع من مال المالك ، إلا لدين صحيح ، مع الحاكم ، بالبيعة المسادلة ، أو وصية ثابتة بجائزة . أو لتؤونة اليتامى ، من أولاد المالك . ويكون البيع بالمعاداة ، في سوق المسلمين .

— ٤٧٢ —

وعن أبي الحسن - رحمه الله - إن الوصى ليس له على الورثة يمين ، إذا أنكره الوكالة والوصايا ، إلا في أبواب البر من الوصايا .
وأما في الحقوق ، فلا يمين له على الورثة .

وقيل : إذا صحت وصاية الوصى . فادعى على المالك ، أنه أوصى إليه ، في أبواب البر ، فإنه ليس يخصم في ذلك . وليس عليه هو - في ذلك - ضمان إلا من مال المالك . فإن صح ثبوت ذلك ، في مال المالك ، وإلا فلا يمين له .
وقول : له اليمين ، على الورثة ، في الوصايا ، في أبواب البر .
وأما مثل وصية الأقارب ، والوصايا للناس ، فلا يمين له ، على الورثة ، في ذلك .

وأما ما ادعى من الحقوق ، التي للعباد . فالعباد خصوم في ذلك . ولا يمين له ، على الورثة ، في ذلك . واليمين لأصحاب الحقوق .

وأما إذا ادعى الوصاية ، من الميت . فذلك هو خصم فيه . وله ذلك اليمين ، على الورثة ، على نفس الوصاية إليه ، لأنهم لو أقروا بذلك ، لألزموا أنفسهم الحجة وذلك إذا صحت الوصاية والحقوق ، وادعى أنه جعله وصيا ، في إنفاذها .
فإنهم عليهم في ذلك الأيمان بالعلم ، ما يعلمون أنه أوصى إليه ، ولا جعله وصيا ، ثابت الوصاية له ، إلى هذه الساعة . وكل من ادعى وصية للأقربين ، أو للأقراء ، أو لابن السبيل أو للشهداء ، أو لشيء من أبواب البر . فليس له يمين ، ولا عليه .
إلا الوصى ، فإن له يميناً على الورثة ، فيما أوصى به الميت ، من الوصايا ، في أبواب البر .

قال أبو المؤثر - رحمه الله - : يخلفون أنهم ما يعلمون ، أنه أوصى بهذه الرعايا ،
إذا طلب ذلك الوصى ، بعد أن صحت وصايته .

وقول : لا يمين للوصى أيضا في ذلك . والقول الأول أحب إلينا .
وإن ادعى أحد أنه يعلم أن الهالك ، أوصى له بوصية . وأنكره الورثة ،
ولم يكن معه بيعة . فعلى الورثة اليمين : أنهم ما يعلمون ، أن الهالك أوصى له .
وإن ردوا إليه اليمين ، استخلف الموصى له ، أن الهالك أوصى له .
وإن لم يدع العلم ، استخلف الورثة : ما يعلمون أن الهالك أوصى له .
وكل حق ، كان لأحد من الناس . وغابت معرفته . ورجع الحق إلى الفقراء .
وأنكره الورثة ، فاليمين عليهم للوصى - في هذا .

وعن عزان بن الصقر - رحمه الله - في رجل ، أوصى لرجل بوصية . ومات
الموصى . فطلب ورثته ، أن يخلفوا الموصى له : ما يعلم أنه أجاز إليه هذه الوصية
إلجاء . فإذا كان الموصى ، سمى بها وصية . فلا يمين على الموصى له .
وقول : عليه اليمين بالعلم ، لا بالقطع .

وقال أبو المؤثر - رحمه الله - : إذا ادعى الموصى له ، أنه يعلم أن الموصى ،
أوصى له . ولم تكن معه بيعة ، استخلف له الورثة ، ما يعلمون أن الهالك أوصى
له . وقد تقدم هذا .

وقيل في رجل ، أقر لرجل بحق ، لا يعلم به المقر له . فوصل الوصى إلى الموصى
له . فقال له : تخلف على ذلك الحق ، وتقبضه ، فأبى . وطلب أن يعطى ما أقر له
به الميت . فلم يسلم إليه ، حتى مات .

ف قيل : إن كان هذا الوصى ، رفع ذلك إلى الحاكم . وقطع الحاكم ، حجة المقر له ، بذلك الحق . وانفصل الحكم - في ذلك - بفكول المقر له بالحق ، عن اليمين فلا حجة لورثته - ها هنا ؛ لأن حجة صاحبهم ، قد انقطعت ، إذا لم يكن له حق ، إلا بعد اليمين . وذلك إن كان الحاكم ، سأله اليمين - على ما يلزمه - في ذلك .

وإنما يلزمه اليمين - ها هنا - بالعلم أن المقر بالحق ، ما أقر له بباطل . ولا تلزمه اليمين قطعا ، أن هذا الحق له على فلان . فإذا كان الحاكم ، قد قطع حجته على هذا الوجه ، فلا حق لورثته .

وإن كان الحاكم ، لم يقطع حجته ، بما يجب له قطع حجته . وإنما كان الوصى يسأله ذلك ، وهو يمتنع من اليمين . فلا يقطع الحكم إلا الحاكم ، أو من يقوم مقام الحاكم ، عن تراضى الخصوم ، بمن هو دون الحاكم ، فإذا حكم حاكم بحق ، فقد مضى ذلك الحكم ، ولو لم يكن منصوبا للحكم ، كان في عصر إمام عادل ، أو مصره ، أو لم يكن ، إذا كان الحكم ، مما يجتمع عليه .

وإن كان مما يختلف فيه ، فلا يثبت ذلك إلا بإمام ، أو برأى إمام . وما كان لا تزول حجة صاحبه ، إلا باليمين . فلا بد من إنفاذ الحكم فيه .

وإذا لم ينفذ الحكم فيه ، فهو بحاله . ولو أن الوارث طلب أن يسلم إلى هذا حقه ، ولم يسأله - على ذلك - يميناً . فأبى هذا الرجل ، أن يأخذ حقه . ففي ذلك اختلاف .

ومن كان وصياً لميت قادمي عليه آخر ديننا على الميت فأنكره الوصى ،

وأراد المدعى يمين الوصى ، فلا يمين على الوصى له ، لأنه لو أقر له بحقه على الميت ، لم يثبت في مال الميت الموصى .

وإن ادعى رجل ، أنه وصى لفلان الميت ، وادعى حقا للميت على آخر . ولم يقيم بينة بالوصاية ، ولا بالحق . فلا يمين له ، على المدعى عليه .

وإن أقام مدعى الوصاية ، بينة بالوصاية . ولم يقيم بينة على الرجل ، في حق الميت . فله عليه اليمين .

وإن أقر ورثة الموصى ، أن هذا المدعى ، له وصية فإن له الهاكمة ، في تصحيح وصاياته ، بإقامة حجته . فأما بإقرار الوارث ، فلا تثبت وصاياه ، في الحكم ، على غير المقر ، بصحة وصيته .

وعن أبي الحوارى - رحمه الله - فيمين أوصى إليه ، في دين وحق - وق ، ووصايا وإقرار . هل له أن يحلف هؤلاء جميعا ؟ وهل له أن يحلف بعضهم ؟ وهل من نكل عن اليمين ، لم يعط شيئا ؟

قال : إذا كان الأمر إلى الحاكم ، لم يكن بد من اليمين . فمن حلف أخذ ، ومن لم يحلف ، لم يأخذ شيئا .

وإن كان الأمر إلى الوصى دون الحاكم ، كان عليه أن يحلف أصحاب الحقوق ، إذا كان في الورثة أيتام . وإن لم يكن في الورثة أيتام ، كان الرأى في ذلك إلى الورثة - إن أرادوا - حلفوا . وإن أرادوا ، لم يحلفوا .

وأما الوصايا فإن أوصى لأحد بعينه بشىء . فإن أراد الوصى ، أن يحلف ، كان له ذلك . وإن تركه ، وسعه ذلك ، إلا أن يطلب ذلك الورثة ، يمين الوصى له . وسع الوصى ترك اليمين ، كان في الورثة يمين ، أو لم يكن فيهم يمين . وهذا في الوصايا .

وأما الحقوق ، فلا بد من الأيمان فيها ، إذا كان في الورثة يتامى .

وإذا طلب الورثة ، أو الحاكم ، صحة ما أوصى إليه به ، كان على الموصى له ذلك فإن لم يجد صحة . وقدر أن ينفذ ما أوصى إليه به ، جاز له ذلك ، في السريرة وفي العلانية ، إذا قدر على ذلك

ومن أحكام أبي قحطان : والوصى إذا صحت وصايته ، كان أولى بإفناذ الوصايا من الورثة . وإن كان دين . ففضاه الورثة ، أجزى عن الوصى والموصى وكذلك الوصية .

وإن أحال أصحاب الديون والوصايا والوصى ، الديون والوصايا على الورثة . وأبرأوا الموصى والوصى ، جاز ذلك . وليس للموصى على الورثة ، سبيل في ذلك . وإن تنازعوا فقال الورثة : نحن نؤدى . وقال الوصى : أنا أؤدى . فالوصى أولى بذلك من الورثة .

وفي رجل ، أوصى بماله للفقراء . ولا وارث له . والمال معروف . فلما طلب الفقراء إلى الوصى قال لهم : إنه قد أنفذ وصية الرجل ، وقسم ماله على الفقراء . والمال قائم ، لم يجز فيه بيع من الوصى . فلا يقبل قول الوصى . والمال قائم .

وإن كان قد ظهر بيع المال ، وأقر أنه باعه لأحد . وقبض منه الثمن ، وقسمه على الفقراء . فالقول قوله ، ولا بينة عليه . إلا أن يكون للموصى ، أوصى لفقراء معلومين ، بأعيانهم . وادعوا أو أحد منهم ، أنه لم يدفع إليه شيئاً ، من هذه الوصية . فإن البينة على الوصى : أنه دفع إليه شيئاً من هذه الوصية .

ومن أوصى بوصايا في أبواب البر ، فادعى الوصى ، أنه قد أنفذها . فأنكر ذلك ورثته . فعليه شاهدا عدل : أنه قد أنفذها ، من مال الهالك الموصى .

قال محمد بن المسيب : أما ما كان من دين ، أوصى به الهالك . فلا يبرأ الوصى بقبالة الورثة ، إلا أن يقولوا : قد استوفينا ديوننا . وهي كذا وكذا ، على الهالك . وقد أبرأناه ، وأبرأناك منها .

قال : وكذلك من أوصى له بشيء ، حتى يقول : قد قبضته . والحجة لا تدفع إلا برأيه ؛ لأن على الوصى إنفاذ ما أوصى به الموصى ولا تجوز قبالة الورثة بذلك . وقيل : من أوصى وصيا ، في ماله وولده ، له أن يبيع ويقبض ، ويحلف ويحلف ، فما يبيع ويشترى ، وأنه ما استوفى الثمن . ولعل بعضا لا يرى له أن يحلف ، ولا يحلف . ولعل بعضا يرى له أن يحلف . ولا يرى عليه أن يحلف . ومن ادعى الوكالة والتصديق ، وأخذ من الورثة ، ما ادعى ، ثم طلب الورثة ، أو غهرهم منه ، تصحيح الإنفاذ . فقال مسلمة بن خالد : عليه أن يحلف ما خانهم .

وقال المهزب : يحلف لقد وكله الهالك . وأنفذ ما أخذ من الورثة ، فيما وكله به .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : ولو أقر المقر ، لأحد من الناس ، بحق له عليه . ثم ادعى أنه غلط ، أو نسي في إقراره ، أو أقر به إجماع . وطلب يمين المقر له بذلك ، ما يعلم أنه غلط . في إقراره ، ولا ألجأ إليه إجماع . وعلى حسب ما يدعى ، أنه كان منه ، مما لو أقر به المقر له . فإن كان منه ذلك باطلا ، كان عليه اليمين عتدى .

وفي الضياء :

وإذا أتهم الورثة الوصى ، فاليمين على الوصى بالعلم ، أنه ما يعلم للوارث عليه حقا ، من قبل ما يتهمه به ، ولا خافه في ميراثه . ولا يمين هنا على الوارث .

وإذا رفع اليتامى ، على وصى إليهم ، فقالوا : لنا في يدك حال . وقال : هو عندي . وسلمته إليكم ، وقضيت به دين أبيكم . فقالوا : فأتنا بالحساب . فلا أرى عليه إظهار الحساب . وإن لم تظهر تهمة ، ومعه حساب عليهم . فلا حساب عليه ، إذا كان وصيا ، ولو ظهرت تهمة ، إذا قال : قد أنفذت ما كان معي ، فيما عليكم ، وفي دين أبيكم . وإذا كان وصى ، لا يتهم في دينه وماله وعياله ، ولم تظهر عليه تهمة . فأحب - إن كان يحفظ الحساب - أن يأتهم به . وهو أقطع لسلامتهم . وإن فاته الحساب ، فليس لهم إلا يمينه .

وإن كانت قد ظهرت بينة . وفحص أمره ، فيما لهم ، حتى تبرأ ساحته ، ويستحقوا عليه ما ضيع .

وإن عرف الورثة عدل ما في يده ، فلا يمين . وليس على الوصى أن يقاسم الورثة ، حصص الموصى لهم ، إذا كانوا غائبين ، أو حاضرين . وليس له ذلك ؛ لأنه ليس بوكيل للموصى لهم .

وإذا باع الوصى ، مال المالك ، بعد احتجاجة على الورثة ، أو بوجه ، يجوز له بيعه ، في قضاء دينه ، وإنفاذ وصيته . وألجأ الورثة إلى المحاكمة . وطلبوا يمينه على ذلك . فاليمين في ذلك ، أن يحلفه الحاكم : ما قبله لورثة هذا المالك حق ، مما يدعون إليه ، من بيعه لمالهم هذا ، الذي يدعون ، أنه باعه لهم .

وإن حلفه الحاكم ، ما باع لهم ، ما يلزمه لهم فيه حق ، إلى هذه الساعة ،

جاز له ذلك . ولا حث عليه ، في جميع هذا . فإن كان الحاكم الجأء إلى اليمين . وكان غاشمًا ، أو غير غاشم ، خلفه ما باع ماله هذا . خلف ما باع لهم مالا ، أو ما باع لهم ، هذا المال ، على ما يحلفه الحاكم . وأشر في نفسه ، متصلا باليمين ، لا يقطع ذلك ، بسكوت بغير حق ، يعنى ما باعه بغير حق .

فإن استثنى في نفسه ، على أثر اليمين ، متصلا بيومًا ، يلزمه لهم . وفيه حق ، هذه الساعة ، أو يلزمه لهم فيه حق ، أجزاء ذلك . وكان ذلك استثناء منه . ولا ينفعه هذا الاستثناء في نفسه ، إلا أن يحرك به لسانه ، فيما بينه وبين نفسه . فإذا كان محققا . فلا حث عليه . فيما ذكرنا . وإن كان محققا ، وحلفه الحاكم هذه اليمين قطعًا . وجهل أن يستثنى بلسانه . على ما وصفنا . حدث في ذلك ؛ لأنه قد باع ماله . ولا إثم عليه ، في اليمين . وإنما عليه الكفارة ، بجهله للاستثناء ، كفارة يمين مرسل .

وقال بعض بالتعليق ، ونحن نأخذ ، بأنه يمين مرسل .

ومن أوصى إلى وصى ، ولم يحصل له أن يخصم في مال الموصى ، فالورثة أولى من الوصى ، في المحاكمة . إلا أن يكون الورثة يتامى ، أو لا يكون في المال وفاء ، لإنفاذ الوصايا والحقوق ، وصحت الحقوق ، وأوصى فيها ، وطلب الغرماء حقوقهم . فإن له أن يطلب الحقوق ، على هذا الوجه معى ، ويحكم الحاكم له ، بقبضها من الغرماء ، الذين عليهم الحقوق للهالك .

وأما اليمين ، فلا يبين لى أن يحلف على حقوق الهالك .

وإن حلف ، لم تنقطع خبة الورثة معى ، إن كانوا غيبًا ، أو أيقامًا ،

والله أعلم . وبه التعويق .

القول الرابع والثمانون

في تسليم الوصى على غير ما أوصى الموصى

قال أبو محمد - رحمه الله - : وليس للموصى أن ينفذ الوصية إلا فيما رسم له الموصى . ولا يجاوز إلى غير ذلك الجنس الذى أمر بإفاده ، إلا أن يفوض إليه الموصى الأمر ، فيعمل بما يراه صلاحاً في الدين .

وقال أبو الحسن - رحمه الله - فيمن أوصى ، بدرهم للفقراء ، وانفق الوصى . ومن يريد أن يعطيه من الفقراء من تلك الدراهم ، على أن يعطيه بأدراهم حبا ، أو تمرا ، أو غير ذلك من العروض ، إنه لا يجوز ذلك ، ولا يعطى الفقراء إلا ما أوصى به الموصى .

وقول : إن ذلك يجوز ، إذا كان ما يدفعه - في ذلك - من مال الموصى . وأما أن يدفع الوصى ذلك ، من عنده ، ويأخذ هو الدراهم لنفسه . فلا يجوز ذلك على الفقراء ، ولا على الورثة .

وقول : لا يجوز ذلك ، ولو كان من مال للموصى ، إلا أن تكون الوصية ، لأحد معروف معين ، ويرضى ذلك لنفسه .

وقول : لا يجوز ذلك ، في أحد ، إلا أن يحضر ما أوصى له به ، فيرضى عنه بما يدفعه إليه الوصى ، أو الورثة .

وإن أوصى الموصى بحب . فأراد الوصى أن يبيع الحب ، ويفرقه دراهم . فلا نرى ذلك أيضاً . ونحب أن لا يفرق عن الدراهم حبا ، ولا عن الحب دراهم ولا يخالف أمر الموصى .

وسئل أبو الحسن - رحمه الله - عن رجل ، أوصى لفلج بدرهمين . فأعطى الوصى حبا ، في حفر الفلج بدرهمين ، كما يأخذ الحفار ، من أصحاب الفلج . قال : لا تنفذ الوصية ، إلا على ما أوصى بها الميت .

وإن قال الوصى للحفار : إنه موص للفلسج بدرهمين فإن شئتم الدرهمين . وإن شئتم أعطيكهما بهما حبا ، على حسب البيع للحفار - جاز ذلك ، إذا كان اختيار الحفار ، أن يشتري بهما لهم حبا .

وأما إن فعل ذلك الوصى ، من تلقاء نفسه . فقد خالف ، ما أوصى به الوصى . ومن أوصى : أن يفرق عنه على الفقراء درهم ، أو دراهم . ولم يسم فضة ، ولا غيرها . فإنه يفرق عنه ، من دراهم نقد البلد .

وأما من لزمه شيء من الضمان . وأراد أن يتخلص منه . نفى ذلك اختلاف .

فقول : إذا لزمه الضمان ، من النقود ، فلا يتخلص إلا من جنس ما يلزمه . وكذلك أجناس المروض .

وقول : له أن يدفع دراهم عن المروض بالقيمة . وعن الدراهم عروضا بالقيمة بسنن الملد .

ويروى عن أبي الحواري - رحمه الله - أنه قال : يجوز أن يفرق عن الذهب دراهم . وعن الدراهم ، لا يجوز الذهب . ولا نعلم ما حجته في ذلك . والله أعلم . وبه التوفيق .

فصل

جواب من أبي الحواري - رحمه الله - إلى أبي إبراهيم محمد بن سعيد - رحمه الله :

سلام عليك . أما بعد . أتم الله عليك وعليها نعمته . وذكرت في الرجل الذي لقيك . وأخبرك عنى ، في رجل ، كان عليه زكاة ، أو دين . ثم يرجع إلى الفقراء . فباع على الفقراء ، شيئاً من ماله ، بدرام . ثم جعل لهم تلك الدرام ، من الذي عليه ، إن ذلك لا يجوز . ولا يتخلص بذلك الذي عليه ذلك الدين . فهو على ما أخبرك ذلك الرجل عنى . وأنا على ذلك . وبه أقول ؛ لأننى حفظت ذلك ، عن من كنت أخذت عنه .

ومعنى أنى حفظته عن أبي المؤثر - رحمه الله نفسه - وعن غيره . ولست تبارك ذلك إلى غيره . ولا يقابل ما رفعوا عنه ، من ذلك ، حتى ألقاه . كما روى عن جابر بن زيد - رحمه الله - فيما ذكروا من الصرف^(١) . وأنه أخذ عن ابن عباس . فأخبروه أنه قد رجع عن ذلك .

قال : لو شهد معى مائة شاهد ، ما رجعت عن ذلك ، حتى ألقاه . ولو جاز هذا الذى قد قالوا بالإجازة ، فى ذلك ، لجازت الحيلة ، فى الزكاة والحقوق . فيكون على الرجل من الزكاة عشرون درهما ، أو أكثر من ذلك . فيبيع على فقير ثوباً ، أو شيئاً من الآنية ، أو غيرها ، ما يساوى درهما أو أقل ، أو أكثر .

(١) يشير إلى الخلاف المصهور فى ربا الفضل . وكان ابن عباس يقول : إنما الربا فى النسيئة . وعليه العمل مع الأباضية .

فياخذ الفقير بأكثر من قيمته ؛ لأنه إن لم يأخذه هو ، أعطاه غيره ؛ لأن هذا ليس بواجب ، لهذا الفقير بعينه . وإنما يجوز ذلك ، لمن هو واجب له ، ولا يمدوه لغيره . مثل الأقربين وأصحاب الحقوق . فيعطى ما شاء بما شاء ؛ لأنه واجب له ، ولو حاكمه لحكم له به ، وأوصل إليه . ولو أعطى سدس حب ، بمشرة دراهم ، لجاز ذلك ؛ لأنه لو أراد أخذ عشرته بعينها ، لكانت له . والفقير إذا أبى ، أخذه آخر .

وكذلك الحقوق التي تكون للفقراء ، كسبيل الزكاة . وقد كان الأشعث^(١) ابن قيس فعل ذلك ، في بعض الوصايا ، كان يعطى المروض - على ما قال أبو اللؤثر . فلما وصل إلى أبي الحواري ، أمره أن يرد ذلك عليهم . ووصل الأشعث ابن قيس إلى أبي الحواري . وذكر له ما ذكر ، عن أبي اللؤثر . فلم يقبل ذلك وكان عنده : أن الأشعث ، قبل ما قال له أبو الحواري . والله أعلم . وبه التوفيق .

(١) هو شخص عماني ، غير الأشعث المشهور في حرب صفين .

القول الخامس والثمانون

في الموصى إذا جعل لوصيته أجلا
وجعلها في موضع من مال محدود

وقيل فيمن أوصى بوصالا ، في مرضه . وجعل لها أجلا ، تنفذ فيه . فهي إلى ذلك الأجل ، الذي جعلها إليه . وللورثة غلة المال ، إلى ذلك الوقت . ثم تنفذ الوصية ، من ثلث ماله ، إلا ما أوصى به للأقربين ، فإنه لا أجل فيه . وتنفذ الوصية ، من حين ما يموت .

وقيل في رجل ، أوصى عند موته . وهو ثابت العقل . وجعل وصيته ، في قطعة من ماله ، في نخل ، أفضل ما كان من ماله . وأوصى إلى أخت له . وخلف ولداً . وأوصى أيضا إلى أخته في ولده ، ثم إن المرأة ، أرادت أن تبيع سائر المال ، أو من أطرافه . ورأت أن ذلك أوفر للقيم ، معها ومع الناس .

قال : ليس لها أن تتعدى ، ما أوصى به الميت . والحق أولى ما اتبع ، إلا أن يكون الورثة بالغين . وأرادوا أن يفدوا تلك القطعة بشئها . فلم ذلك وإن سلم الموصى للموصى دنانير ، أو دراهم . وأوصى أن تنفذ عنه وصيته ، ويقضى عنه دينه ، من ذلك . فطلب للورثة أن يأخذوا تلك الدنانير والدرهم بعينها . ويفدوها بدنانير ودرهم . والوصية دراهم ودنانير ، كان لهم ذلك . وليس على الموصى أن يسلم إليهم ذلك ، حتى يسلموا إليه فداءه ، مما يكون فيه الوفاء .

وقول : ليس لهم ذلك . ويفدون ما قاله الموصى ، على ما أوصى به . فإن

جهل وسلم إليهم ذلك ، ولم يسلموا إليه ذلك . وتلفت الدراهم ، كانت الوصية والدين ، في مال الهالك . ولا ضمان على الوصى في ذلك .

وعن أبي محمد - رحمه الله - في رجل ، جعل وصيته في شيء محدود . وقال إن عجز عن الوصية . فابقي ، فعلى ولدي فلان ، أو قال : ولدي فلان ، يقوم بما بقي ، وولده حاضر بسمع . وسكت الولد . ولم يقل : لا ، ولا نعم . وباع الوصى ذلك المال المحدود برأى الوارث . وأنفذ منه وصية الوصى . وعجز عن إنفاذ الوصية . وبقي منها شيء كثير .

قال : لا أرى على الوصى إلا ما أمكنه ، مما هو جائز له إنفاذه ، من مال عذا الموصى ويسأل الولد سؤال مطلب ، لا سؤال حكم . فإن تبرع بشيء . فلو وصى أخذه ، وإنفاذه في الوصية . وإن كره أن يعطى شيئاً ، فلا يثبت على الولد شيء بالحكم والذي نحببه للولد رعاية حق والده ، والقيام له ، بما يأمله منه . إن أمكنه . على غير ضرر بنفسه ، ولا بعياله .

وإن كان الولد قد اعتقد في قلبه ، حين سمع من أبيه ذلك ، أن ينفذ عن أبيه ذلك . فأحب له الوفاء ، بما قد علم ربه ، من اعتقاد قلبه في ذلك . ولا أرى عايه ذلك في الحكم ثابتاً .

وقيل في رجل ، جعل وصيته في شيء ، من ماله محدود . وجعل وصيه في ذلك . فباع الوصى المال ، وقضى الدين الأول فالأول فمجزز المال عن الدين ، وعن الوصية وقد أوفى بعض الديان .

ف قيل : إن كان هذا ، إنما جعل هذا الوصى ، وصيا له ، في قضاء دينه ،

من هذا المال المحدود ، حيث بلغ من دينه . ولم يجعله وصياً ، في غير هذا المحدود . فباعه . وقضى به بعض الديان ، وترك بعضهم . فقد قصر هذا الوصى ، وأخطأ في فعله . وكان عليه العدل بين الغرماء ، بما يستحق كل واحد منهم ، بما يقع له من ثمن هذا المال ، على حصته من دينه ، الذي قد صحح على الهالك . فإن وصل بقية الغرماء ، من مال الهالك ، على يدي ورثته ، أو على يدي هذا الوكيل ، أو على يدي أهل العدل إلى حقوقهم ، بما يوجب له الحق . وصحح ذلك مع الوصى . فلا غرم . ويستغفر ربه ، إن كان قصر ، أو أراد إثبات بعضهم ، على بعض ، بنهر حق .

وإن لم يصل بقية الغرماء ، إلى ما قد استحقوه من حصتهم ، في مال الهالك ، الذي أتلفه هذا الوصى ، وسلمه برأيه إلى من لا يستحقه . فعليه مطالبتهم ، ورد حصتهم إليه . فإن أعجزه ذلك ، فعليه غرمه - معنا - والله أعلم .

وإن جعل الوصى شيئاً ، من ماله ، لبعض ورثته . وضمن له بقضاء دينه . فإن ذلك يثبت ، إذا كان في الصحة . وسمى له الدين والوصية .

وإن جعل ذلك في المرض ، لم يجز .

وإن أوصى بحجة ، وجعلها في نخل . وتلفت النخل . فإن الحجة راجعة ، في ثلث مال الهالك .

وإن كان الثلث قد نفذ . فأخاف أن تبطل الحجة .

وإن كان أوصى ، بهذه النخل بحجة . وتلف النخل ، وذهبت . فأخاف أن تبطل الحجة .

وإن بقى من الفخل شيء ، أخرجت الحجة ، من حيث خرجت . ولا تبطل حججه .

ومن أوصى أن يُقضى عنه حق ، من فضلة غلة ماله . ثم لم يكن في المال غلة ، أو كان فيه غلة ، لا تفضل عن عياله فهذه وصية باطلة .

وإن طلب أصحاب الحقوق حقوقهم ، ببيع الأصل . وكان القضاء للبدان ، من أصل المال ، إذا لم يكن في الثمرة ، وفاء لدينه ، إلا ما كان من دين إلى أجل ، فهو إلى أجله .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : إذا أقر بالحق ، أنه عليه . وأوصى بقضائه ، في غلة ماله ، فهو كما قال . ويقضى من ماله . على سبيل قضاء الدين .

وإن قال : إن عليه ألف درهم ، في غلة ماله ، أو في ثمرة ماله ، متصلا بإقراره ، لم يكن ذلك إلا في غلة ماله ، أو ثمرة ماله ، على ما أقر به ؛ لأنه لا يمكن أن يكون ذلك وصية ، في ذلك ، في غلته ، في دين ، قد ثبت ، أو في دين غيره . ولا يباع ذلك المال أبداً ، حتى يخرج هذا الحق منه . وقف عليه ، حق يستوفى . ثم يكون من بعد ذلك لورثته ، يفعلون فيه ما شاءوا .

وقيل عن القاضي أبي زكريا - في الذي يوصى بوصايا ، في ماله ، ثم يجعلها بعد ذلك ، في موضع محدود من ماله . إن الوصي بالخيار - إن شاء أنفذها من جهة المال . وإن شاء - من ذلك الموضع المحدود .

وأما إذا أوصى بوصايا ، في موضع محدود ، ولم ينفذ ، من جهة المال ذكر أن للوصي لا ينفذها إلا من ذلك الموضع المحدود .

وأما الحقوق ، إذا أقر بها، وجعلها في مريض معروف، من ماله . فلوصى أن
ينفذها ، من حيث شاء من المال .

وعن محمد بن روح - رحمه الله - في رجل ، أوصى ببقرة في دين . والبقرة
مؤجرة في زرع . ثم إنه أراد أن يأخذ الوصى حبا بالبقرة ، فيقضيه في الدين .
وطلب من طلب من الورثة ، أخذ نصيبه من الحب .

قال : إن كان الوصى إنما جعل قضاء دينه ، في بدن البقرة خصوصا . فليس
على الورثة ، إلا ما أقر به .

وإن أقر الوصى بدين مسمى . وأوصى أن تباع البقرة ، وتنفذ وصيته .
ويقضى ثمنها في دينه . فللورثة الخيار في ذلك - إن شاءوا - سلموا البقرة . وإن
شاءوا فندوها . وإنما للورثة الخيار ، في الشيء الموصى به ، في دين المالك . وفضلته
من الدين للورثة . وعليهم ما نقص عن الدين .

وأما إذا كان الشيء بعينه ، يقر الوصى أن هذا الدين فيه خصوصا . فليس
للورثة فيه خيار ، ولا لهم فيه فداء ، إذا كان الدين مجهلا ولم يكن مسمى
معروفا .

وأما إذا كان مسمى معروفا . فلمهم الخيار ، إن سلموا ما يلزمهم من الدين .
والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السادس والثمانون

في قيمة المال لإنفاذ الوصايا

إذا زادت أو نقصت

وقيل : إذا أوصى الرجل ، بوصية لرجل . والموصى في بلد والحاكم في بلد .
والموصى له في بلد . وكانت وصية المالك ، في بلد . وموته وبسكته ، في بلد ،
أو بلدين . وللمالك مال ، في هذه المواضع كلها ، أو في بعضها ، دون بعض . أو في
غيرها أو فيها ، وفي غيرها . والوصية توجد في هذه البلدان كلها ، أو في بعضها ،
دون بعض . ولا توجد في شيء منها . أو توجد في مال غيرها . وقيمة الوصية
مختلفة ، في هذه المواضع . فتخرج من الثلث ، في بعض القيم . ولا تخرج من الثلث
في بعضها . ويكاد لها زيادة ونقصان ، في هذه المواضع .

فأما مال المالك ، فقيمه حيث يوجد يوم القضية ، ما كان من الأصل .
وأما قيمة الوصية ، فحيث يكون سكن الموصى . فإن كان له سكان مختلفان
قومت الوصية في البلد الذي فيه ماله وسكنه . وإن كان له فيهما جميعا مال ،
قومت ، حيث مات منهما . وإن مات في غيرها . فقيمة الوصية ، إذا كانت
تخرج من الثلث ، من حيث كان أوفر على الورثة ، من بلدى المالك . وإن لم تخرج
من الثلث ، من أحد البلدين . وخرجت في أحدهما ، فقيمتها فما كان أوفر ، على
الموصى له ، إذا كان تخرج من الثلث .

وإن لم يوجد في بلد المالك ، فقيمه في أقرب المواضع التي يوجد فيها ذلك

الشيء إلى بلد الهالك . ولا ينظر في غير ذلك من البلدان ، ولا في بلد الموصى له ولا في بلد الموصى ، ولا في غير ذلك من البلدان ، وإنما تقوم على ما ذكرنا .

وإذا أثبت الحاكم الوصايا ، في ثلث مال الهالك ، فحكم لكل من أوصى له بما أوصى له به ، في ثلث مال الهالك ، وأمر الورثة والموصى ، بالتسليم إليهم ، أو بالبيع . فلم يسلم إليهم ، حتى غلا المال ، أو أغل غلة ، فإن الغلة للورثة ، ولأصحاب الوصايا ما كان من الوصايا ، من المودع والمبهم والمفصول والمضاف . وإنما ينظر في ذلك إلى قيمة المال ، يوم تنفذ الوصايا .

فإن غلا المال ، أو أغل غلة ، كان لأصحاب الوصية ، مثل ما للورثة .

وإن تلف المال ، أو نقصت قيمته ، كان على الورثة وفاء الوصايا .

وأما المعلم من الوصايا ، فإنه إنما يكون قيمته ، يوم مات الموصى ، زاد ذلك ، بعد ذلك ، أو نقص ، أو غلا ، أو رخص ، سلم أو تلف . فذلك لصاحبه خاصة . وغلقه له . وما لم تنفذ الوصايا ، حتى تصير إلى حال الزيادة فيها والنقصان ، في هذه الوجوه الأربعة .

فإن قضى في بعض الوصايا ، على الأوفر من المال ، وتام الوصية . ولم ينفذ جميع الوصايا ، حتى نقصت قيمة المال ، أو تلف . فإن فعل الموصى ذلك ، برأى حاكم ، حكم عليه بإنفاذ ذلك ، بصحته عند الحاكم . ولم تصح سائر الوصايا ، حكم عليه الحاكم ، أن ينفذ ، ثبت ذلك ، من حكم الحاكم . ولا ضمان على الموصى . ويتحصص أصحاب الوصايا ، إذا صحت سائر الوصايا . ويلحقون من سلم إليهم من أصحاب الوصايا خاصة .

- ٤٩١ -

وإن كان أنفذ ذلك، من غير حكم حاكم . وسلم على الأوفر، ثم تلف المال ،
أو نقصت قيمته ، حتى تنقص على أصحاب الوصايا ، وسماهم من الثلث .
فالوصى ضامن ؛ لأنه فعل ما لا يجوز له .

وإنما كان له ، أن ينفذ جميع الوصايا إلى أهلها ، في وقت واحد ، أو بحكم
من الحاكم ، لأنه مال مشترك للوصايا . ففنى سلم شيئاً من ذلك . ولم يسلم الجميع ،
حتى تلف المال ، فهو ضامن للوصايا ، ما كانت الوصايا ، تستحق من ذلك الذي
أنفذه يوم أنفذه . ولو سلم سائر الوصايا وكان باقي الثلث في يده ، حتى زاد المال
أو نقصت قيمته ، حتى رجعت الوصايا إلى التمام .

فإن الذي سلم إليه ترجع ، فيستحق ماله في الوصايا ، ويسقط ذلك .
وسئل أبو سعيد - رحمه الله - وعن جميع الوصايا غير المعلم . هل يكون
لأصحابها ما أغل من المال - قبل التنفيذ - شيء من الغلة ، أم ذلك للورثة ، دون
الوصايا ؟

قال: معنى أنه إذا ثبت للوصى ، له شيء من الأصل ، في الحكم . فذ يستحقه
في الحكم فله ما أغل .

وإذا لم يستحق الأصل ، لم تسكن له غلة .

وإن طلب أصحاب الوصايا إلى الورثة ، أن يطوم ما أوصى لهم به فلم يفعلوا
ذلك . ثم أغل المال غلة ، بعد مطلب أصحاب الوصايا .

فعى أنهم يدخلون فيما وجب لهم ، من أصل ما أغل فإن كان ليس لهم
شيء من الأصول المغلة - نسخة - المعلقة خالص ، ولا مشترك فليس لهم إلا
ما يستحقون ، مما سمى لهم ، من الوصية .

وإن طلب أصحاب الوصايا وصاياهم ، في وقت ، كان المال وافرأ ، فلم يعطوا حتى نقص المال ، بضائع أو آفة ، فإنهم إذا حالوا بينهم وبين ما يجب تسليمه ، من وصاياهم ، بنير عذر ، حتى تلف ذلك ، أو نقص . فأرجو أنه قد قيل : إنهم يضمنون ما أتلفوا .

وإن تلف المال كله ، وقد رفع أصحاب الوصايا وصاياهم . فقد مضى القول في ذلك . وإن دفعهم الوصى . فإذا كان عليه تسليم ذلك فدفعهم ، وهو قادر على ذلك ، بنير حق ، فهو عذرى مثل الورثة .
وإن قضى الورثة أو الوصى بعض الوصايا ، حتى نقصت قيمة المال ، أو تلف .

فمضى أنه إذا فعلوا ذلك ، بنير حكم ، يجب عليهم بذلك ، من حاكم ، يجب حكمه . وكان لا عذر لهم في ذلك . فالقول في ذلك سواء في ضمانهم .

وإن صح مع الحاكم ، بعض الوصايا . فحكم على الوصى ، أو الوارث بإفادها على الأوفر ، من المال ولم يصح عند الحاكم ، سائر الوصايا . فيسع الورثة ، أو الوصى ، أن يعطوا ذلك ، بأمر الحاكم ، دون سائر الوصايا .

فإذا لم يقدرُوا على الامتناع ، وأخذهم الحاكم بالحكم ، ولم يقدرُوا ، على إنفاذ ذلك سريرة ، حيث لا يهلم الحكم . ولا علانية . فأرجو أن يكون ذلك لهم . على هذا المعنى . وإن فعلوا ذلك . هل يضمنون قيمة الوصايا ، مانع من قيمتها ، يوم القضاء ، كما حكم به الحاكم ؟

قال : معنى أنه إذا كان ، على ما مضى من العذر والعجز . فأرجو أن لا يضمنوا .

ولسكن إذا صحت الوصايا ، أشركوا فيما قد قضى ولحقوم . وتخاصصوا في ذلك ، على ما يوجب الحق في الحكم . وإن لم يصح . وكان يقدر في البريرة والعلائية . فأرجو أن لا ضمان عليه ، في ذلك .

وهل للحاكم ، أن يحكم بإفناذ ، ما قد صبح معه ، قبل الذي لم يصح من الوصايا ؟ .

قال : إن له ذلك ، بعد أن يقطع حجة المدعى بذلك . ولا تكون له حجة ، بصحة بيئته ، أو وجهه من وجوه الحق .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - فيمن أوصى بمال يبيع ، ويبيع له . فثمرة إلى حد ما يتفق البيع للوارث . إلا أن تكون ثمرة ، كانت في وقت الوصية ، ولم تصرف ، حتى مات الموصى . فالثمرة تبع للمال . وما حدث ، بعد ذلك ، من الثمار ، فهو للورثة . فهذا إذا أوصى ببيع المال ، في حجة .

فإن كان أوصى بالمال ، في حجة ، أو قال : هذا المال يبيع به عنه ، كان المال وثمرته ، في الحجة .

وإن كان دين على ميت . وورثته وارث . فطلب إليه الدين . فعرض المال على الديان ، فلم يعترضوا ، أو احتجوا بالعدم ، لم يكن بمنزلة المدين ، لأن الدين ليس عليه . والدين في مال الميت . يفادى عليه الحاكم . ويأمر ببيعه ، إذا نادى عليه ، في أربع جمع . ثم يأمر بالبيع ، من بعد أن يحتج على الورثة ، أن يفدوا المال ، أو يعطوا الدين . فإن أعطوا ، فالمال لهم .

وإن لم يعطوا ، يباع المال . وليس للورثة - في إحضار الدين - أجل

وقول : لهم الأجل ، ثلاثة أيام .

وإن أراد بعضهم ، أن يفدى حصته من المال ، بحصته من الدين ،
فله ذلك .

ومن لم يفد ، باع الحاكم حصته ، وأعطى أصحاب الحقوق حقوقهم . وهذا
إذا كانت حصته من المال ، تخرج حصته من الدين .

وإن كان المال ، إذا بيع جملة ، أدى جملة الدين . وإذا فدى بعضهم ، لم تخرج
حصته الباقين ، حصتهم من الدين ، لم يكن لأحد منهم أن يفدى حصته ؛ لأن دين
الهالك ، أولى بماله في الورثة . قال ذلك محمد بن محبوب - رحمه الله - .

وإن كان الورثة يقامى ، أو أغنياباً ، باع الحاكم ، وأعطى الدين ، من بعد
أن يستحلف أهل الحقوق ، على حقوقهم . ويكتب الحاكم لمشتري المال ، بما صح
معه ، من حقوق الناس على الميت ، بالبيعة العادلة . وإنه استحلف أهل الحقوق ،
على حقوقهم ، ونادوا على المال ، أربع جمع ، من بعد أن احتج على الورثة ، أن
يفدوا حتى وقف ثمن ، لم يزد عليه أحد . فأوجب عليه ، وأمره بتسليم الثمن إلى
أهل الحقوق ، وأنه قد سلمه إليهم ، وأبرأوه منه .

وإن كان للهالك وصى منه ، في دينه ووصاياه . وصح ذلك بيعة عادلة . احتج
الحاكم على الورثة ، فيما يصح معه ، من دين ، أو وصية . وجعل الدين من رأس
ماله ، والوصية من ثلث ماله .

فإن كان لهم حجة وإلا أمر الوصى ، أن ينفذ ما صح ، مع الحاكم على الهالك
عن دين ، أو وصية . وكتب للوصى وأشهد له عليه ، أنه قد صح عنده وصايته ،

— ٤٩٥ —

في قضاء دينه ، وإنفاذ وصاياه . وصح عليه ، من الدين والوصية ، كذا وكذا .
وأنه قد أجازته ، على إنفاذ ذلك الدين ، أو الوصية ، من مال الهالك . وجعل
الدين في رأس ماله ، والوصية من ثلث ماله .

وإن كان وارثه يتما ، أو غائباً ، أمر الوصى بإحضار أصحاب الدين والوصية ،
واسمحلف أصحاب الدين ، أنه له عليه إلى الساحة

ومن لزمه يمين ، من أصحاب الوصايا ، لم يبيع الوصى ، من مال الهالك ، لدينه
ووصيته ، حتى يسمحلف للدين الحاكم . وإن كان الدين والوصية ، لصبي ، أو
غائب ، أو معتوه ، أو أعجم ، سلم دينه ووصيته ، إلى من يقوم بأمره ، من وصي ،
أو وكيل من غائب ، أو وكيل ، أقامه السلطان .

وعلى الحاكم أن يجمع على من بلغ من ورثته ، حتى يحضروا دعوى الوصى .
وقد كان حكام المسلمين ، يحتجون على أولياء اليتامى . وائس له أن يحكم حتى
يجمع ، إلا أن يكون الورثة بالتين أغنيابا من عمان . فانه لا يفتقر ولا ينظر
حجتهم .

فصل

ويباع ما خلف الهالك ، من رثة ، أو حيوان بالنداء ، في جمعة واحدة ، أو
غير جمعة ، برأى الحاكم ، أو الوصى ، أو الوكيل الذي يقيمه الحاكم ، إذا كان
في الورثة يقيم أو غائب . ويكون ما كان للقيم والغائب ، في يد الوكيل . إلا من كان
ملكه الرقيق والحيوان ، مثل الأهراب الذين أموالهم الواشي ؛ فإن أموال اليتامى
لا تباع .

وكذلك لا يباع ما يحتاج إليه اليتيم ، من المتاع . وما كان يعتدل قسمه ، مثل الحب والتمر . وما يقسم بالسكيل والوزن ، لأنه يقسم بين الورثة . ويقبض الوكيل والوصى ، حصة اليتيم والغائب .

وقوله : ما اعتدل بالقيمة ، وأدرك ذلك ، بفطر العدول ، من غير كيل ، ولا وزن من الأمتعة ، جاز أن يقسم بالقيمة . وقد جاء الأثر ، عن موسى ابن علي - رحمه الله - بنحو ذلك .

وذلك أنه قسم كتابا ، بين قوم بالقيمة .

وقيل : إنه كان فيهم أيتام . وإن كان خادما ، أو دابة ، يحتاج إليه اليتيم لخدمته ، أو لإقامة ماله ، أو زراعته . فلا يباع إلا ما فضل عن كفاية مال اليتيم . وإذا لم يسكن لليتيم وصى ، من قبل أبيه ، يتولى ذلك ، أقام له الحاكم وكيلا ثقة . وقام مقام وصيه من أبيه ، في ذلك . وإذا أكرى المالك عبده ، أو دابته ، قبل موته ، في زراعة ، أو غيرها . فلا يباع حتى يقضى ذلك الأجل . وإذا كره البالغ ، بيع حصته من العبيد ، بيعت حصة اليتيم . وكذلك الغائب .

وقال بعض الفقهاء : يستخدم العبيد بالحصص .

قال أبو المؤمر - رحمه الله - : إذا كان الشركاء ، في قرية واحدة ، بيعت في حصة اليتيم . ومن أراد بيع حصته - ومن لم يرد بيع حصته ، واستغفله بالحصص ، ونفقة العبيد والدواب . ما لم يبيع من رأس مال الهالك .

وإن لم يكن له مال ، غير العبيد والدواب . فإن على الورثة ، على كل واحد منهم ، بقدر حصته . وهو في رقبتها . فإن كره ذلك الورثة ، ولم يميزوا ذلك . فإنما مؤونتهم ، في مال الهالك .

فإن ادعى أحد من الورثة ، أو غيرهم دعوى ، في عبد ، أو دابة ، كانت ،
 هي ، في يد من هي في يده . ومؤونها عليه . فإن صح أنها للمدعى ، غرم نفقتها ،
 للذي هي في يده ، من يوم وقتت . ولولم يصبح له شيء . فلا يحال بين من هي في
 يده ، وبين استعماها . ولا يضمن الفلّة إلا الناصب . ويؤجل بقدر ما يحضر بينته
 من موضعها . فإن اتفقوا على بيعها برأيهم . فذلك إليهم . ويكون الثمن ، في يد
 الذي هو ، في يده ، العبد والدابة ، بعلم من الحاكم ، أو عدلين .

وقال أبو عبد الله : إنه ليس على ورثة الهالك ، أن يباع مال صاحبهم ،
 بديون الأغنياء . ويترك في أيدي الورثة يستغلونه . إنما يباع ، بديون من حضر .
 إلا أن يكون الدين يحيط ، بجميع ثمن ماله . فتخرج حصة الأغنياء ، وتوقف على
 يدي عدل ، حتى يجيء الأغنياء ، أو وكانهم ، أو صح موتهم .

وقول : له أن يبيع المال ، ويحمله دراهم ، إذا خاف فوت المال . والله أعلم .
 وقيل : إذا مات رجل ، وترك ألف درهم . وترك ابنين ، فأخذ كل واحد منهما
 خمسمائة درهم . فأتلف أحدهما نصيبه ، وبقي نصيب أحدهما ، في يده ، ثم صح على
 الهالك لرجل ، دين خمسمائة درهم . فإن الباقية في يد الابن ، تدفع لمن صح له الدين ،
 على الهالك . ويرجع الابن على أخيه في مائتين وخمسين درهماً ، يقبض بها من الذي
 أتلفه ، قبل أن يصح للدين على الهالك .

وقال أبو الحواري : إذا صح على الهالك ديون ، بعد موته . فليس على
 الحاكم والجماعة ، أن يقضوا دينه ، إلا أن يطلب إليهم ذلك ، ويصح معهم بالبيعة

— ٤٩٨ —

العادلة . فإن الحاكم يقيم وكيلا ثقة ، يبيع من مال الميت ، في قضاء دينه . وليس
لحاكم أن يمرض ، ولا يقضى العروض ، في دين الميت . إلا أن يكون للميت
ورثة بالغون ، فيتفقوا هم وأصحاب الحقوق ، على شيء من العروض ، فلهم
ذلك .

وأما جماعة المسلمين ، إذا لم يكن حاكم . فإن فعلوا ذلك ، جاز لهم . وإن
لم يفعلوا ذلك ، كان لهم . وإن فعلوا ذلك . فلهم من الجواز ، ما لحاكم عند عدمه .
والله أعلم . وبه التوفيق .

القول والسابع والثمانون في بيع الوصى أو الحاكم مال المالك والحجة على الورثة

ومن جواب أبي المؤثر - رحمه الله - إلى شيخه محمد بن الجمهور - عن رجل هلك. وخلف ورثة يتامى وباقين. وترك مالا وأوصى إلى رجل، في قضاء دينه، وإنفاذ وصاياه، ما يجب على الوصى، أن يبيع من مال المالك، وما يستبقى لورثته. وقد خلف هذا المالك، حيوانا ومتاعا وكسوة وطعاما. ومثل الجذوع والدعوى والعلف، وغير ذلك. وخلف أصل أرض ونخل ومنزل، وماء مده مجتمع، ومنه متفرق. فما الذي يبدأ ببيعه. وفي المسال غل ورخيص؟ والغالى أخرج للثمن، والرخيص متفرق. ويكون البيع بمساومة أو بفداء؟

قال: يبدأ ببيع الحيوان، ويترك من الحيوان، ما كان قد حضر عليه زراعة، أو شارك عليه المالك وبيع المتاع والطعام. وما كان من طعام، يفضل من مؤونة الأيتام. والجذوع والدعوى من المتاع.

وينظر ما كان أوفر للثمن، من النداء والمساومة. فإن لم يكن في هذا وفاء للدين، باع من الأصل، من حيث شاء، وبما شاء. إن شاء من الأرض، وإن شاء من النخل.

وبيع الأرض والنخل، أحب إلى من بيع الماء؛ لأنه إذا باع الماء، أضر ذلك بالمال. إلا أن يكون في الماء فضل، من كفاية أصل المال. وما باع من المال.

— ٥٠٠ —

من الغالى والرخيص ، جاز له ذلك . وينظر ما هو أصلح لليتامى . ولا يوجب شيء من المال الأصول ، حتى يستغنى للغائبين واليتامى حاجتهم . ويحتجوا على البالغين الحاضرين منهم ، إذا أرادوا أن يقدوا ما لهم ، بما يجب عليهم ، ويأخذوا حصتهم ، كان لهم ذلك . وإن كان فى الأصل وفاء ، ترك لليتامى من المتاع ، من الآنية ما يتأنون به ، ويمشون به . وإن أراد أن يدع لهم من الطعام ، مثل ذلك ، جاز له ذلك .

وفى بعض القول : إنه يبدأ ببيع الحيوان ، إلا ما كان من الحيوان مفلا . ثم يبيع الطعام ، إلا ما احتاج إليه الأيتام . ثم يبيع من الأمتعة ، كل من كان أشد خوفاً أن يفسد ، قبل الآخر . وكل هذا إن كان فى المال وفاء . ثم يبيع من الأصول النخل ، ثم الأرض ، ثم الماء . إلا أن يرى الوصى - فى هذا كله - رأياً وأوفر لليتامى ، فى نظره ، ونظر أهل العدل ، فى تقديم شيء من الأمتعة ، على شيء أو تقديم شيء من الأصول . والله أعلم .

وإن كان فى مال المالك زراعة . وطلب أهل الحقوق ، أن يباع المال بزراعته حكم على الوصى بذلك ، ويبيع المال بما يتفق ، إذا رجعوا إلى الحكم . ولا ينتظر به إدراك الثمرة . وهذا إذا كان الدين حالاً .

وإن كان الدين إلى أجل ، لم يبيع المال ، حتى ينفضى الأجل .

وإن كان بعض الدين حالاً . وبعضه إلى أجل ، يبيع من المال ، بقدر الدين الحال . ولا ينظر إلى إدراك الثمرة . فإن كانت الثمرة أدركت ، فهى للورثة .

وإن كانت الثمرة لم تدرك. وبيعت الأرض، فهي تبع للأرض. وهي المشتري زرعت قبل موت المالك، أو بعد موته، كان الوارث يقيماً، أو غائباً. وإن كان ورثة المالك، في موضع، تناولهم فيه حجة الوصي، لم يجعل عليهم، في بيع مالهم، حتى يحقق عليهم، لعلمهم يفدون مالهم.

وإن كانوا في موضع، لاتناولهم فيه الحجة، باع الوصي المال، في قضاء الدين. واستثنى الغائبين حجبتهم.

وإن كان الغائبين وكلاء حاضرون، قاموا مقامهم.

وكذلك أوصياء اليتامى، ووكلاؤهم، يقومون مقامهم. ولا يباع للمال، حتى يحقق على الوكلاء، إن أرادوا أن يؤدوا، ما يجب على اليتيم والغائب، من الدين ويأخذوا المال، كان لهم ذلك.

وهذا إذا لم يجعل الوصي للوصي، أن يبيع من المال، بغير مشورة من وارث.

وإن جعل له، أن يبيع من غير مشورة على الوارث، نظر ذلك. فإن كان إذا أخذ أحد من الورثة، حصته من المال، انكسر المال في الثمن. ولم يكن فيه وفاء الدينان. وإذا بيع بجملة وأخرج وفاء الدين كله، لم يكن لأحد فداء حصته. وإن كان المال فيه وفاء، أو قصاص للدين. فإن لم يشاء من الورثة، أن يفدى حصته بقدر ما عليه، إلا أن يجعل الوصي الوصي ذلك.

وإن باع الوصي، من غير حجة على الوارث. ولم يعلم الوارث، بما باع الوصي ثم علم. فطالب أن يرد على المشتري، ثمن المال. ويأخذ ماله، كان له ذلك على

المشتري . وإذا علم المشتري ، أنه إنما باع له الوصي هذا المال ، بغير رأى الوارث ، فليس له أن يتمسك على الوارث بماله ، إذا علم أنه يبيع بغير حجة عليه ، ولا علم ببيعه ، فرضى به .

وكذلك إن صح الوارث ، أن الوصي باع هذا المال ، بغير حجة على الوارث ولا عن رأيه ، فيما يوجب له الحق الوارث — في ذلك .

وإن صح حجة الوصي ، على الوارث ، أنه قد باع هذا المال بمحضته . ولم يغير ذلك . ولم ينكره حتى زال المال ، وقبضه المشتري والوارث حاضر . ويعلم بذلك . وهو لا يغير ، ولا ينسكرك ، ولا يطلب رد الثمن . ثم طلب بعد ذلك ، لم تكن له حجة معنا ، على هذه الصفة .

وإن كان الوصي ، يعلم أنه لا يجوز له بيع مال المالك . وورثته حاضرون غفلاء . وتعمد على خلاف اللازم بالحق ، بعد معرفته بذلك . فالتعمد لمخالفة الحق آثم ، إلا أن يتوب .

وقول : إن بيع الأصول لا يجوز ، حتى يحجج على الوارث ، إذا كان الوارث بالغاً عاقلاً حاضراً .

وأما العروض ، فجائز بيعها ، بغير حجة على الورثة .

ويستحب للوصي : أن يشير على الوارث ، في العروض أيضاً . وإن كره الوارث البيع ، فله المدة في إحضار الدراهم ، ثلاثة أيام ، كالكشفة .

وقول : لا مدة في ذلك فإن فدى المال من حقيقته . وإلا جاز البيع .

وإن احتج الوصي على الوارث ، ثم توانى ولم يبيع ، حتى خلا أشهر وسفون

فعلية أن يحتج عليهم ثانية ، عند واجبة البيع . إلا أن يقولوا قبل ذلك : اذهب فبيع بما رزق الله .

فإذا أمروه بالبيع ، لم يكن عليه - بعد ذلك - حجة . وليس عليه أن يحتج عليهم ، إذا أمروه . إلا أن يقولوا له : إذا أردت أن توجب فأعلمنا ، فلمهم أن يشير عليهم عند ذلك .

وإن أمر الموصى الوصى : أن يبيع من موضع من ماله . فباع من غيره وقضاه في دين الموصى ، إن ذلك جائز . ويقوم الوصى ، مقام الموصى . وأما الوكيل ، فلا يتعدى أمر الموكل . ولو أمره أن يدفع إلى فلان درهما . فأتلفه المأمور ، قبل أن يصل إلى من أمر بدفعه إليه . فعليه ضمانه للآمر . وليس له أن يعطى المأمور له درهما من عقده ؛ لأنه ليس يقوم مقام الوصى .

فصل

وقيل : ليس الوصى أن يبيع من مال الهالك إلا بالتقيد . فإن باع بغير التقيد ، كان ضامناً لذلك ، في ماله ، حتى ينفذه ، في وصية الهالك ودينه .
وقول : يجوز له أن يبيع بغير التقيد ، على الثقة الذي يأمنه ، على ذلك . ولا يجوز على غير الثقة ، بغير التقيد ، فإن باع بغير الثقة والمأمون ، بغير التقيد ، فهو ضامن لذلك ، في ماله .

وسأل سائل أبا الحسن - رحمه الله - عن الوصى ، يبيع من مال الهالك ، حتى يبقى من الدين شيء يسير . ويخلف الموصى منزلاً ، أو شيئاً غيره . إن باعه كله ، فضل في يده دراهم من الدين

قال : يبيع ، بقدر مالا يفضل في يده شيء ، بعد الدين ، إذا أمكن الوصى ، بيع جزء من ذلك الشيء . وإن لم ينفق إلا جملة . فالملت أولى بماله . وبيع الوصى الجملة ، ويؤدى الحق الذى على المالك . وما بقى ، فهو الورثة . كانوا أيتاما ، أو غير أيتام . إلا أن يكون الورثة بالفين ، ويفقدوا المال بالدين . فلهم ذلك .

وعن أبى الحوارى - رحمه الله - فى الوصى ، إذا احتاج إلى صلحاء البلد وعدوله ، فى تقديم صدقات زوجات المالك وبيع ماله . فلم يجيبوه إلى ذلك . واستضعفوا أنفسهم عن ذلك .

قال : إن كان فى الورثة يتامى ، فلا بد من ذلك . ولا عذر لهم فى ذلك . وإن صار فى حال العدم ، فى حضرة العدول وهو يعرف القضاء ، اجتهد فى ذلك ، وتحرى الحق والعدل ، وإن لم يبصر ذلك ، لم يكن له أن يدخل فى ذلك ، إلا بحضرة العدول ، ممن يبصر ذلك .

وقيل : ليس على الأوصياء ، أن يخرجوا ما خلقه المالك ، من الحيوان إلى الأسواق المجتمعة ، من القرى . ولهم بيعه ، فى بلدهم وسوقهم ، أو حيث يجتمعهم عند الجمعة والجماعات والأسواق ، وغير ذلك من مجامعهم .

وإذا لم يكن فى البلد سوق ، ولا مسجد ، يجتمع فيه . فليس معفا فى ذلك حد ، إلا أن يكون الهداء فى الأسواق ، أو يجتمع فى مسجد جماعة ، إذا لم يكن سوق ، فإن لم يكن ذلك ، نودى عليه فى جماعة ، من أهل القرية ، ممن يريد الشراء ، ويزيد فى الثمن على المال ، ويبالغ فى ذلك ، رجونا أنه جائز - إن شاء الله - .

— ٥٠٥ —

وقيل : إذا أراد الوصى ، أن يأخذ شيئاً ، من أصول الهالك ، بعفائه . فإنه يفادى عليها ، أربع جمع . وتكون استقامة الثمن في الرابعة . وإن رأى - إذا نادى على المال بالحب ، أوفر لثمن ، نادى عليه بالحب .

فصل

وقيل : إذا نادى الوالى ، على شيء ، من مال الميت . وباعه لينفذه ، في وصية الهالك . وأدى بعض الوصية ، ومات الوالى . ولم يدر أين المال . ثم طلب ورثة للميت ذلك من ماله .

قال : هو أمين . وليس على ورثته ، إلا أن يحلف من بلغ منهم ، ما يطمون موضع ذلك المال . ولا أنه اقترضه . وكذلك للقول في الوصى .

ومن أوصى بدين عليه . فباع الوصى موضعاً ، من مال الميت . فبلغ ثمن ذلك الموضع ، الذى باعه ، بأكثر من الدين والوصايا التى هو مسلط في إنفاذها ، ثبت من الجميع ، بقدر الدين والوصايا . وبطل ما وراء ذلك .

وعن أبو الحواري - رحمه الله - عن الوصى ، إذا كان من الورثة . هل يجوز له أن يقسم المال بين الورثة .

قال : إن كان ممسكاً لا يكال ، أو يوزن ، لم يجز له أن يقضى نفسه ، إلا أن يصل إلى حقه ، ولا يقدر عليه مع غيره . فإنه يقضى نفسه . ويأخذ من المال ، بقدر حقه . وأما القسم . فإن كان الورثة بالغين ، ورضوا بالقسم ، جاز لهم ذلك . وإن كانوا يتامى ، لم يجز ذلك .

وإن أراد أن يقضى نفسه ، مما يكال أو يوزن . فأحسن ذلك ، أن يأمر من يكيل له ، أو يزن له . والله أعلم .

فصل

ومن جمل وصايا ، وخلف مالا . وعليه ديون ووصايا . وله ورثة . فأزال بعض الورثة ، أو كلهم ، نصيبه من المال ، إلى غيره ، أو قضاه بحق عليه . وأراد الوصى بيع ذلك للشيء الذى أزاله الوارث . ويقبضه في دين الميت ووصاياه . فإن سلم الورثة ، إلى وصى الميت ، ما يقع عليهم ، من الدين ، وفروا ماله . فذلك الزوال تام لهم . وإن لم يقدوا المال ، فلا يثبت زوالهم ، ويفقد مال الهالك في دينه ، وليس للورثة ، إلا ما يفضل من دين الميت . فإن أزالوا حصتهم ، أخذوا بما يلزمهم ، من الدين ، وصية الميت . وإن امتنعوا حبسهم الحاكم على ذلك . والله أعلم .

وقال أبو الحسن - رحمه الله - في رجل أوصى رجلا ، في قضاء دينه وإنفاذ وصاياه ، وخلف يتامى . وترك أرضا ونخلا ومغازل ، فرفع أصحاب الدين على الوصى . فعرض مال الميت ، فلم يطلب إلا بأقل من ثمن ما يباع به مثله ، في ذلك الوقت . ولم يصح للوصى ، أن يبيع بذلك السر . ويترك اليتامى فقراء . وأراد الوصى أن يقضى أهل الحقوق من الثمار .

قال : ليس ذلك للوصى . وعليه أن يبيع المال ، فيمن يزيد بالعداء أو بالمساومة إن كانت أوفر من العداء . وأنفذ مال الهالك ، فيما أقرب به ، من الحقوق . وليس للوارث شيء ، إلا من بعد قضاء الحقوق ، من رأس المال . والوصية من الثلث كما قال الله تعالى : « من بعد وصية يوصى بها أو دين » .

وإن أبى الوصى ، من بيع مال الهالك ، وإنفاذ وصاياه . وقضى ما عليه من الحقوق ، بعد رفعان أهلها عليه . وقد صحت وصايقه . وصحت الحقوق عليه ، حبسه الحاكم ، حتى ينفذ ما ألزم نفسه القيام به . وليس هذا الوصى بأمين ، إذا لم يرد الحقوق الواجبة ، حتى يحبس . وهو إلى الخيانة أقرب .

وإن أقام الحاكم وكيلًا ، مكان هذا الوصى . وباع مال الهالك ، وقضى ما عليه جاز ذلك - إن شاء الله - وأحب أن يكون الوكيل ثقة . والله أعلم .

وليس على الوصى والوكيل ، الإشهاد على القضاء ، إذا قضوا أحداً حقاً ، إلا أن يأمرهم الموصى ، أو الموكل بذلك ، أو يطلب ذلك الورثة ، لقطع الحجة . والإشهاد على ذلك معي أحوط ، في الوجهين جميعاً ، مخافة أن يعود أهل الحقوق ، يطلبون حقوقهم ، أو ينكروا ما صار إليهم . والجزم أسلم في الإشهاد على ذلك . ومن علم أن الوصى ، أو الوارث ، يبيع من مال الهالك ، لفسد قضاء دين للهالك . وإنما يبيع من مال الهالك ، لينتفع . ويقول : إنه يقضى دين الهالك من عنده . فمن علم ذلك ، فلا نجب له أن يشتري من مال الهالك ، على هذه الصفة ، إلا أن يكون البيع ، لقضاء دين الهالك

ومن كان له على الوارث دين . فباع من مال الهالك ، وأوفاه من ثمنه . وهو يعلم أن الهالك ترك ديناً في ماله . فجائز له أن يستوفي من الوارث دينه . ولا يسأل عن دين للهالك .

وأما إن قال الوارث : أنا أعطيك الأرض ، من دينك الذي على . ودين الميت أنا أقضيه ، من بعد هذا . فلا يجوز له ، أخذ مال الهالك . إلا أن يكون للهالك مال غير هذا ، يقوم بدينه .

وإن قال الوارث : أنا أبيع في دين الهالك . فاشترى المشتري منه ، على ذلك وسلم الثمن إليه فأكله . ولم يقض دين الهالك ولم المشتري ، أن الوارث لم يدفع الثمن ، في دين الهالك . فقد مضى القول ، أنه إذا كان البيع ، لقضاء دين الهالك ، جاز الشراء منه . وغير ذلك ، لا يجوز .

وقيل في الوصى ، إذا باع من مال من وصاه . والورثة يقولون : نحن نفدى مالنا . فامتنع الوصى ، وباع مالهم ، عن كره منهم ، لم يثبت بيعه ، بعد أن احتجوا عليه .

فإن باع قبل حجبتهم ، فقد ترك المأمور به . وبيعه جائز .

وأما إن جمل له الوصية ، في شيء من ماله محدود . وبيعه ، وينفذه في الوصية . وهو يخرج من الثلث . فباع ، ثبت بيعه . احتجوا عليه ، أو لم يحتجوا . إلا أن يكون باع بفن فاحش . فالبيع منقوض . وليس للوصى أن يبيع من مال الهالك ، وينفق على اليتامى ويكسوم ، حتى يعلم أن اليتامى يفضل لهم من مال الهالك ، بعد ما يقضى منه دينه ، ما ينفق عليهم إياه ، ويكسوم به . وإن كان لا يرجو أن يفضل لهم ، بعد قضاء الدين شيء . فليس لهم ذلك . والميت أحق بماله .

وإن انحط سعر المال . فلم يبلغ المال ، بعد أن يطعم اليتامى ، من ثمن المال وكسام ، أو أنت عليه جائحة فأهلكته . فلا آثم على الوصى ، من ضمان ذلك . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثامن والثمانون

في مال الهالك إذا بيع بأمر الحاكم أو وصي

ثم أدرك فيه بدرك

والحكم في ذلك

وقيل عن أبي عبد الله - رحمه الله - في رجل هلك . وترك مالا . وعليه دين يحيط بجميع ماله . فرفع الدين إلى الحاكم . فأمر ببيع ماله ، وقضاء دينه . فلما بيع المال ، وقبض المشتري للمال ؛ وقضى الدين حقوقهم ، أدرك مدرك في المال وأقام بينة عدل .

قال : يسلم إليه الحاكم ماله . ويقبض المشتري للدين ، بما قبضوا منه . فإن أخلصوا ، أو غابوا ، رجع المشتري على الحاكم ، بما أخذ منه ، من ثمن المال . ويرده إليه الحاكم ، من بيت مال المسلمين . إلا أن يكون ، قد شرط على المشتري ، يوم باع له المال : إن أدركت في هذا المال بدرك ، فأنت راجع على صاحب المال ، بما وجدت له ، من مال .

فإذا اشترط الحاكم ، على المشتري ، هذا الشرط ، عند البيع ، يرى الحاكم . ولا يكون المشتري على الحاكم شيء ، إلا على الدين ، الذين قبضوا منه ، برأى الحاكم .

فإن غابوا وأخلصوا ، لم يكن على الحاكم شيء من ذلك . ورجع المشتري ، في مال الهالك .

وكذلك الوصى، إذا اشترط هذا الشرط، فلا شيء عليه . وقد ينبغي للحاكم والوصى، أن يشترط هذا الشرط، إذا باعاً، من مال الميت، في قضاء دين، أو تنفيذ وصية، أو نفقة لليتامى، أو في أى وجه كان؛ لأن الشرط في هذا، يزيل الضمان . وهو أن يقول - عقد عقدة البيع - : أبيعك هذا المال . ولا علم لى به، أو ولا ضمان على، في دركه، ولا في ظهور عوارده . فإذا قال هذا، فلا ضمان عليه، ولا على اليتيم .

والوصى أن يجهده في توفير الثمن لليتيم، من النداء، أو المساومة . وإن بلغ اليتيم، وطلب نقض ذلك، أو نازع في ذلك، من نازع اليتيم، قبل بلوغه . فليس لهم رد ذلك .

وبيع الوصى بالمساومة جائز، إذا رآه أوفر لأثمن . وقد كان بعض الحكماء، يأمر بالنداء، في ذلك . ويبطل البيع الأول .

وإن نقض عن البيع الأول، فهو لازم بالثمن الأول، للمشتري الأول . وإن زاد، كانت الزيادة لليتيم . وعلى المشتري الأول، رد غلة تلك الزيادة .

وقول : إن بيع الوصى بالمساومة، لا يقضى، إلا أن يكون فيه غبن، لا يقاين الناس بمثله . وليس للوصى أن يقول في البيع .

وأما الحاكم، أو الجماعة - عقد عدم الحاكم - فلا نحب لهم أن يبيعوا إلا بالنداء - فومن يزيد .

وقيل في رجل مات . وقد جعل وصياً له، في بيع غلام له . ويتصدق بثمانه على الفقراء والمساكين . ففعل الوصى . ورد الغلام ببيع، فإن الوصى يضمن،

ويغرم للمشتري ، إلا أن يكون قال له : إن الوصى أمرنى أن أبيع هذا الغلام ، وأفرق تمدة على المساكين . ولا علم لى بشيء من أمره . فإن شئتم ، فاشترؤا . وإن شئتم فاتركوا . ففعل هذا . فلا أرى عليه شيئاً .

وقال أبو عبد الله : أرى أن يرد الغلام ، أو الدابة على الوصى بالعيب ، إذا لم يكن فيه عيب ، قبل صدقة البيع .

فإن كان للبيعت مال ، غير ذلك ، رد نقصان ذلك ، من مال الميت . ولا يكون ذلك على الوصى ، ولا شيء منه .

والوصى يبيع ما عرف أنه من مال من أوصاه ، أو شهدت له به بيعة عدل ، أو أقر الورثة : أن هذا له . وهو فى أيديهم .

وأما إن أقروا ، بما ليس فى أيديهم . ولم تصح به بيعة . فمأحب أن يتعرض لبيعهم ، على هذه الصفة ؛ لأنه إذا باع ، واستخف المال ، لزمه الضمان فى نفسه ، إذا تلف الذى قبضه ، من ثمن ذلك المال . ولم يقدر على استرجاعه ، ممن سلمه إليهم ، أو تلف من يده ، من قبل أن يسلمه إلى أحد ، إلا أن يكون ما سلم للورثة إليه ، مما فى أيديهم وباعه . مثل حيوان ، أو غير ذلك . فأحب للوصى أن يشترط على المشتري - إن اقتزع منه بحق - إنه لا ضمان على ذلك ، فى ذلك .

وسئل أبو الحسن - رحمه الله - عن رجل باع شيئاً ، من مال بيت ، وأدى الوكالة . وعند البيع ، اشترط عليه المشتري الشروى . ثم لم تصح الوكالة ، بهذا البيع ، وغير الورثة ، فيما باع ونقصوه .

قال : إذا باع الرجل ، هذا المال . وادعى الوكالة . وشرط الشروى ،
وانتزع المال . ولم تصح دعواه ، كان عليه الشروى . والشروى مثل ذلك المال
ببيعه ، أو قيمته ، برأى المدول .

وإن حددت له الوكالة من الميت ، بشاهدين . وباع من ماله شيئاً . وشرط
المشتري الشروى . ثم إن أحد الشاهدين ، رجع عن شهادته . وتوهم فيها ، بعد
أن شهد بالوكالة ، ومن بعد أن باع الوكيل . فإذا حكم بالوكالة للوكيل ، وإنفاذ
البيع من المال . وباع وقضى الديان ، فقد نفذ الحكم .
وإن رجع الشاهد ، بعد إنفاذ الحكم ، كان على الوكيل ما اشترط في البيع ،
من شروى المال .

وإذا أقر هذا الوكيل للديان : أنه يقضيهما هذا الدين ، من مال الهالك .
ثم يطعن صحة هذا الحق ، على الهالك . وقد قبضوا ما هو لهم . فليس عليهم
رد ، بعد إقرار الوكيل لهم بذلك ؛ لأن لهم أن يستوفوا من مال الهالك حقوقهم .
وذلك إن لم تسكن لهم بيعة على حقوقهم .

وإن كانت عقدم بيعة على حقوقهم ، بإقرار الهالك لهم . وصحت بينتهم
بعدها ، رجعوا ورفعوا ذلك إلى الحاكم ، حتى يحكم لهم ، مع صحة حقوقهم ،
في مال الهالك . وذلك إذا بطلت وكالة الوصى ، قبل أن يقضيهما .

وأما إن قضاهم حقوقهم . فليس له عليهم رجعة ؛ لأنه يجوز له أن يقضيهما سرا
وعلانية ، إذا أوصاه الميت ، وأقر معه بذلك إقراراً ، ثبت في قول أهل العدل .
فقد أدى إليهم ، ما هو لهم . وما هو لازم له ، في قدرته ، ولو بطل في ظاهر الحكم

وصيقتة ، إلا أنه يعلمهم ، أنه يقضيهم . وليس له صحة وكالتهم في الحكم .
والمعلمون له هم ذلك ، أنه إنما يقضيهم ، بنير صحة وكالة . وورثته لا يعلمون ، قبله
لهم حقاً ولا معهم ، بيعة على الهالك ، بمقتضىهم . فإذا طلب إليهم الورثة ما قبضوه ،
من مال الهالك ، على هذه الصفة أدركوه . وعلى الورثة لهم الأيمان ، إن كان
أصحاب الحقوق ، يدعون عليهم بذلك فمليهم الأيمان بعلومهم ، لا بالقطع .
وعلى هؤلاء ، رد ما في أيديهم ، في الحكم .

وأما فيما بينهم وبين الله ، فواسع لهم .

وكذلك يبطل ما باع الوكيل ، من مال الهالك ، بلا صحة وكالته ، في الحكم .
وأما فيما بينه وبين الله ، إذا علم صدقه ، لم يبطل بيعه ، إذا باع ماله ، في دينه ،
فيما يسمه بيعه ، وإنفاذه في حكم أهل العدل . وما لحق من الغمان الوصى . فهو في
مال الموصى ، إذا أدرك الوصى ذلك . فإن فرغ مال الموصى ، أو لم يكن له إليه سبيل
كان في مال الوصى . وإذا اشترى المشتري ، من مال الموصى . وهو يعلم أنه لم تصح
له وصاية . فلا يسهه ذلك .

وللوصى إذا بطلت وصايته ، مع الحاكم في العلانية ، أن يبيع بسريرة .
ويقضى عن الميت ، ويحتج على الورثة ، في السريرة . ويبيع ما لهم . ولا يسه أحدًا
أن يشتري منه في السريرة ، إذا لم يعلم من الهالك ، أنه جعله وصيه ، وإذا لم يشترط
عليه الشروى ، لم يكن عليه عند بطلان البيع إلا رد الثمن .

وإذا اشترى منه المشتري ، على علمه هو ، بأن الهالك أوصاه . ولم تسكن له

بينة . فإنما يلحقه بالشروى والتمن ، من مال الهالك ، لأنه اشترى على علم . وانظر
فما كتبت به إليك .

وإن مات الوصى . وقد بقى في يده شيء ، من مال الهالك . وأراد وارث
الوصى الخلاص منه ، فإنه يجعله ، في حقوق الهالك الأول ، وفي قضاء دينه ، وإنفاذ
وصاياه ، برأى الحاكم . وبرأى الورثة .

فإن عدم ذلك . ولم يأذن له الورثة ، ولم يحكم له حاكم بذلك ، سلم ذلك إلى
ورثة الهالك الأول . وعلى الورثة أن يقدموا بوصية صاحبهم . وإن كان في
المال فضل ، من قضاء الديون ، جاز مصالحة الورثة فيه ، بقدر ما يطالبهم من
المال .

فإذا صار أصحاب الحقوق إلى حقوقهم بالوصايا ، إنما تنفذ من ثلث المال ،
من بعد الديون والحقوق كلها .

وقيل : إذا باع الوصى ، مال من وصاء به . ثم استحق ذلك المال . وقد أنفذ
ما أخذ من باع له ، فالضمان في مال الموصى . فإن فرغ مال الموصى ، فالضمان في
مال الوصى .

وقيل في رجل ، أوصى بعد موته . وهو ثابت العقل . وجعل وصيقه ، في
قطعة من ماله ، أفضل ما كان من ماله . وأوصى إلى أخت له . وخلف يتيما .
وأوصى أيضا إلى أخته ، في ولده . ثم إن هذه المرأة ، أرادت أن تبيع من سائر
المال ، ومن أطرافه . ورأت ذلك أوفر لليتيم . وكذلك مع غيرها من الناس .

— ٥١٥ —

فَقِيلَ : أَيْسَ لَهَا أَنْ تَعْدَى : مَا أَرْضَى بِهِ الْمَيِّتَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلْوَرِثَةِ بِالزَّيْنِ .
وَأَرَادُوا أَنْ يَقْدُوا تِلْكَ الْقِطْعَةَ بِشَمْنِهَا ، فَلَهُمْ ذَلِكَ .

وَإِذَا أَرَادَتِ هَذِهِ الْمَرْأَةُ ، أَنْ تَبِيعَ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ ، أَمَرَتْ مِنْ يَبِيعُ لَهَا . فَإِذَا
جَاءَ الْإِشْهَادُ وَالتَّسْلِيمُ ، دَخَلَ عَلَيْهَا مَنْ يَعْرِفُهَا ، فَتَشْهَدُ بِالتَّمَامِ ، كَمَا قَدْ بَاعَ وَكَيْلَهَا .
وَلَا تَبَاعُ الْأَصُولُ إِلَّا بِالْفِدَاءِ .

وَإِنْ كَانَتِ الْمَسَاوِمَةُ . أَوْفَرَ عَلَى الْيَتِيمِ ، جَازَ بَيْعُ الْمَسَاوِمَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَبِهِ التَّوْفِيقُ .

القول التاسع والثمانون

في شراء الوصى لنفسه من مال الموصى

وفي خروج الوصى بالحجة

وعن أبي الحواري - رحمه الله - في الوصى والوكيل، في إنفاذ شيء، أو بيع شيء، أو شراء شيء. أيجوز له أن يبيع من نفسه ويشتري من نفسه ويسلف من نفسه؟

قال: أما وصى الميِّت، فلا يجوز له أن يشتري شيئاً من نفسه. ولكن يוכל من يشتري له، إذا كان شيء ينادى عليه، فيمن يزيد في مغيب الوصى. وتكون الواجبة على من لا يعرف. وإذا كان مما يكال، أو يوزن. فيأمر من يكيل له، على سعر ما يباع لغيره.

وأما الوكيل، فلا يشتري لنفسه إلا برأى أهله. إلا ما قد قيل، فيما يكال، أو يوزن، إنه يأمر من يكيل له، أو يزن له.

وقول: إنه يجوز للوصى، أن يشتري، إذا بلغ المال ثمنه. وزاد هو عليه. ولم يزد عليه غيره، كما يشتري غيره أو يشتريه غيره. فله بيعه هو، ويأخذه.

وقيل: إنه إذا قال للوصى: قد جعلت لوصي، أن يشتري من مالي، ما يشاء، من الثمن، جاز ذلك للوصى، أن يشتري ما يشاء، من مال الموصى.

ويوجد عن أبي علي - رحمه الله - إن ذلك جائز. ولو لم يجز له الموصى، إذا اشتري الموصى، كما يشتري به غيره.

وإن باع الوصى بالمناذاة ، أو المساومة على مشتر . ثم أولاه المشتري ذلك المال ، أو باعه عليه ، جاز ذلك ، إذا لم يكن بينهما شرط ، ولا أساس ، إذا ثبت البيع للمشتري .

وإن أراد الورثة ، فداء الملم ولم يكن احتج عليهم . فلم ذلك من يد المشتري أو يد الوصى ، إذا أولاه ذلك المشتري ، أو باعه عليه .

وقيل في الوصى - إذا أمر من يشتري له ، من مال الموصى . فاشترى له ، من عند نفسه . وهو يعلم بذلك . فليس ذلك بشيء . وذلك كأنه اشترى لنفسه ، إذا كان يعلم بذلك . وله الرجعة في ذلك ، لأنه ليس يبيع .

وإن أمره أن يشتري له ، وأمره بالفداء عليه ، والبيع له . فما اشترى المأمور من المفادى ، حيث لا يعلم المفادى ، جاز ذلك البيع عليه . وليس له فيه رجعة ، إلا بسبب يفتقض به البيع .

وإن أمر من يشتري له ، وأمر من يبيع المال . فاشترى المأمور ، بالشراء من المأمور بالبيع . ولا يعلم المأمور بالبيع ، أن الشراء للموصى ، جاز ذلك البيع . والله أعلم . وبه التوفيق .

فصل

وأما خروج الرضى بالحجة ، التي هو وصى فيها . فلا يجوز ذلك إلا برأى الورثة ، إن كانوا بالعين .

وإن كان الورثة يتامى ، أو أغياباً ، لم يجوز ذلك . ومن أوصى إلى رجل في إنفاذ حجة . فحجج بها وارث الرجل ، بغير أمر

الوصى . فإذا كان الوارث ، ليس معه غيره من الورثة . فإفناذه الوصية ، وقيامه بها جائز ، إذا صح ذلك . وإن كان ذلك برأى الورثة أيضا ، ثبت ذلك فعله .

وكذلك إن أتم له الوصى . وصح فعله ، جاز ذلك ، إذا كان هو الوارث . وإتمام الورثة ، مع ثبوت الفعل ، عن المالك ، والقيام بالحجة ، من أحد الناس ، كان ذلك مجزئاً عن المالك . ولو صح الفعل عن المالك ، في القيام بالحجة ، من أحد من الناس ، كان ذلك يجزئ عن المالك . ويكون ذلك ، من مال الورثة ، لا من مال المالك ، لهذا المتطوع شيئاً ، إلا برأى الورثة .

ومن أوصى بدم في الحرم . فللوصى أو الوارث إفاذه ذلك - إن شاء - من الدرام ، أو العروض ، بما يشتري به دم . ولا يبعث به إلا عند من يوثق به . ولهم أن يؤخروا ذلك ، حتى يجدوا ثقة ينفذون معه .

وقيل - فيمن أوصى بدم في الحرم - : إنه إذا لم يجد في ذلك حداً ، إنه شاة تذبح عنه في الحرم ، وتفرق على الفقراء .

وسئل أبو سعيد - رحمه الله - عن الوصى ، إذا لم يأذن له الموصى ، أن يخرج عنه بحجة . ولم يحجر عليه . هل له أن يخرج بها ؟

قال : قيل : ليس له أن يخرج بها ، إلا أن يأذن له الورثة ، إذا كانوا بالغين .

قال : وأرجو أن هذا مما يجري فيه الاختلاف .

وإن قال له الموصى : أعطها من شئت فلا يعطها غير الثقة ، أو الأمين عليها

— ٥١٩ —

وإن قال له : أخرجها متى ما شئت . فلا نحب له تأخيرها ، بعد قدرته على إنقاذها .
وإن أخرجها ، بعد قدرته ، على إنقاذها ، حتى تلف المال . فإذا كان جمل له ذلك
فلا نقدر نلزمه ضمانا للمال . والله أعلم . وبه التوفيق .

● * *

القول التمسعون

في الوصية. إذا تلف مال الموصى

وفيمن عليه دين للهالك وقضاه

وقيل فيمن أوصى لرجل ، بشيء من ماله ، أو متاعه أو دوابه ، أو عبيده ، معلوم مسمى . فذهب ذلك المال إلا الشيء . فللورثة ثلثاه . والموصى له الثلث . وهذا إذا ذهب ، قبل موت الموصى .

وإن ذهب ، بعد موت الموصى . فنحب أن يكون ذلك ثابتاً للموصى له ، إذا كان يخرج من ثلث مال الموصى ، يوم مات الموصى ولو ذهب بعد ذلك ، المال كله

ومن أعتق غلامه ، في مرضه ، وهو يخرج من الثلث . فهلك ثلثا المال ، قبل موت الموصى ، إن عتقه ماض ، ويستسمى في ثلثي قيمته .

وإن أوصى لرجل ، بثلث ماله ، ودفع له الوصى ثلث المال ، وأمسك الثلثين للورثة . فهلك حصّة الورثة من يده . فلا يرجع الورثة ، على الموصى له بشيء ؛ لأن قسمة الوصى جائزة عليهم .

وإن أعطى الوصى للورثة الثلثين وأمسك الثلث لأهل الوصية ؛ لأنهم صغار وكبار غيب ، فهلك الثلث فلا أهل الوصية أن يرجعوا على الورثة ، بثلث ما بقي في أيديهم إلا أن يكون الوصى ، رفع ذلك إلى القاضى ، أو الحاكم . فأمره بإمساك حصّة الوصى لهم . ثم هلك الثلث . فلايس لهم أن يرجعوا على الورثة .

ولو كان للوارث هو الغائب . وأعطى الوصى صاحب الوصية الثلث ،
وأمسك الثلثين ، فإن قسمته جائزة ، على الموصى له .
ومن أوصى لرجل بثلث غنمه ، أو إبله أو طعامه ، أو شيء مما يكال ، أو يوزن
من صنف واحد ، ثم استحق الثلثان ، أو هلك . وبقي الثلث وله مال كثير ،
يخرج من ثلثه .

قال : إن استحق الثلثين ، من قبل موت الموصى . فلموصى له الثلث كاملا .
وإن استحق من بعد موت الموصى ، فإنما له ثلث الثلث الباقي .
وقول : إن كانت الوصية ، تخرج من الثلث ، يوم مات الموصى . فلموصى له
من ذلك ، ما يخرج من ثلث مال الموصى .
ولو أوصى له بمال كله . ثم هلك المال كله ، إلا نخلة واحدة ، قبل موت
الموصى ، كان للموصى له ، ثلث ما بقي .
وكذلك إذا أوصى له بشيء بعينه معروف . ثم استحق من ذلك الشيء
شيئا ، أو توى فله ما بقي منه ، إذا كان يخرج من الثلث ، يوم موت الموصى .
وكذلك إن استحق أو توى ، من بعد موت الموصى . وكان يوم موت
الموصى ، يخرج من الثلث . وله معين معلم . فله ذلك بعينه ، زاد أو نقص ، أو استحق
منه شيء . وإذا أوصى له بغيره ، أو إبله ، أو بمبيده ، أو ببقرة ، أو بدراهم ،
أو بحبة أو بشعره . وكل هذا من وجه العلم ؛ لأنه لا تصبح له الوصية ، إلا في ذلك
الجنس بعينه ، لا في غيره . فهو معلم .

وقيل في ذلك قولان : أحدهما : أنه معلم . والآخر : أنه مجهول .

والذى نقول : إن الوصية إنما تقع - بعد موت الموصى - على عبيده : يوم يوصى . هذا يخرج على باب المعلم ؛ لأنه لو مات العبيد ، ثم استفاد - بعد ذلك - عبيداً ، لم يقع له فيهم وصية .

والذى يقول : إن الوصية في مال الموصى ، يوم يموت ، يكون هذا من وجه المعلم ، حتى يموت الموصى .

فإذا مات الموصى ، وجبت الوصية من الثلث وكانت الوصية ، من أحكام باب المعلم ، بزيادته له ونقصانه عليه ، وتلفه عليه . فهو حينئذ ، من باب المعلم . ومن قال : قد أوصيت افلان ، بسدس مالى ، وهذه الثياب . قال : له سدس ماله ، وسدس الثياب . والله أعلم .

فصل

ومن مات ، وخلف على نفسه ديناً . ولم يوص بقضائه . وكان له على رجل حق هل يجوز له ، أن يقضى عنه ، بغير علم الورثة وإذنبهم ويسمه ، ويبرأ مما عليه ؟ فأجاب في هذه المسألة باختلاف .

فقول : لا يجوز ذلك ، إلا برأى الورثة . فإن شاءوا قضوا . وإن شاءوا لم يقضوا . وإن فعل بنير رأيهم . فعمل صاحب هذا القول ، يلزمه الضمان . وبعض رخص بذلك له ، أن يقضى عن الميت الدين ، الذى يعلمه على الميت ، مما عليه له من الدين .

والذى يذهب إليه صاحب هذا القول ، يذهب أنه يبرأ بذلك ، ولو لم يعلم الورثة . ورأيت يذهب . يروى ذلك عن محمد بن روح - رحمه الله - : أنه كان

يرخص في ذلك. وقال: إنه يرويه عن رجل من الخوارج، من أهل العلم، إنه كان يذهب إلى إجازة ذلك .

وفي الأثر، في رجل مات وأوصى بحق عليه لرجل . ووكل في قضاء دينه . وللميت على رجل حق ، يطلبه به . أله أن يقضى عنه صاحب الحق ؟

قال : لا يجوز ذلك ، إلا برأى الوصى ، أو الورثة ، إن كانوا بالغين .

فإن لم يكن له وكيل ، ولا وارث . وأراد خلاص الميت . فليرفع إلى الحاكم ، علم الحق ، الذى عليه للمالك . ويطلب الذى له الحق ، إلى الحاكم . فإن أمره الحاكم أن يقضى صاحب الحق ، فليقبضه . ويجوز له ذلك ، من بعد الحجة على الورثة .

وإن دفع الحق الذى عليه ، إلى الوكيل ، أو الورثة . فقد برىء - إن شاء الله .

وإن عدم الحاكم . ولم يعرف الوصى ، ولا الورثة . ففى تسليمه لمن على المالك له حق اختلاف بعض أجاز ذلك . وقال : يبرأ بالتسليم إليه .

وقال أبو سعيد رحمه الله - : لا يجوز له ذلك ، إلا برأى الحاكم ، أو الورثة إن عرفهم . وكانوا بالغين والله أعلم .

فصل

وقيل في رجل ، أوصى لرجل ، بشيء من المال . وكره الموصى له بذلك المال ، أن يقبضه وقال الموصى : إن لم يقبض هذه النخل . فبيموها ، وأعطوه ثمنها . فلما مات الموصى ، أبى الموصى له ، أن يقبض النخل . وهو محتاج إليها .

— ٥٢٤ —

قال : إن قبلها وقبضها ، فجاز له . وإن تركها . فجاز له ، إلا أن يكون عليه دين للناس . فلا يسحبنا تركها لها . وينفذها في دينه ، أحب إلينا . وقد بلغنا عن الإمام عبد الملك بن حميد - رحمه الله - : إنه أمر ابنه عمر ، بترك شيء ، أشهد له به رجل ، من ماله . ولعل هذا من طريق التنزه والورع ، لا من طريق الحكم . والله أعلم . وبه التوفيق .

• • •

القول الواحد والتسمون

في دين المالك وقضائه وتقاضيه

قال أبو الحارثي - رحمه الله - : من مات ، وعليه دين ، ولم يوص به أحدًا من الناس . إن لمن له دين على الميت ، أن يأخذ من مال الميت سرًا ، إذا كان ليس معه بيعة ، على حقه ، يتوصل بها إلى حقه بالحكم . ويأخذ مثل حقه ، إن أدرك ذلك ، من مال المالك

وإن صح على الميت ديون ، بعد موته . فليس على الحاكم ، أن يقضيهم دينهم ، من مال المالك ، إلا أن يرفعوا إليه ذلك ، ويطلبوا إليه . وصح معه حقوقهم ، بالبيعة العادلة . فإنه يقيم لهم وكيلًا ثقة . ويبيع من مال المالك ، في قضاء دينه . وليس للحاكم أن يقضي العروض ، في دين المالك ، إلا أن يكون له ورثة بالنون ، فيفقواهم وأصحاب الحقوق ، على شيء من العروض . فلهم ذلك .

وأما جماعة المسلمين ، إذا لم يكن حاكم ، ففعلوا ذلك . جاز لهم ذلك - إن شاء الله . وإن لم يفعلوا ذلك ، جاز لهم .

وإن أقاموا وكيلًا . وفعل ذلك الوكيل ، جاز ذلك - إن شاء الله .

وقيل : ليس لأحد من الورثة ، أن يؤدي عن المالك دينًا يملكه هو عليه . إلا برأى الورثة ، إن كانوا بالثمن ، أو بغيره وصيًا في ذلك ، أو يؤدي عنه ، بقدر ماله من الميراث . وذلك عليه .

وكذلك كل من أقر بدين ، على بن هو وارثه ، في حياته ، أو بعد وفاته ،
لوارث أو غيره . فإنه يلزمه من الدين ، بقدر حصته .

وفيه قول : إنه لا يحل له ، أخذ شيء ، من مال هالكه بميراث ، حتى
يؤدى جميع الدين ، الذى هو يلمه ، أو يصح عليه . ولو أحاط الدين بجميع
ميراثه

وقال أبو على - رحمه الله - : من كان له على هالك حق فقتضاه بعض ورثته ،
شيئاً من ماله ، كان به عالماً ، أو صدقة على دعواه ، إنه جائز له أخذه ، على قول
بعض المسلمين .

وإن كان الرضى عارفاً ، بشيء من الدين على الهالك ، فلا يجوز قضاؤه ،
من مال الهالك ، إلا أن يقول له الهالك : اقض عني كل دين ، علمته على . ولم
تعلم أئى قضيتك . فإذا قال له ذلك ، جاز له ، أن يقضى عنه ، ما علم أنه عليه .
وإن لم يقل له ذلك ، لم يجوز له ذلك .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : يجوز للوصى أن يقضى عن الموصى ديناً ، أقرا
به على نفسه ، فيما بينه وبين الله .
واختلف في يمين من له الحق .

فقول : لا يجوز للوصى ، أن يعطى الحقوق : إلا بعد اليمين ، ثبت الحق
بإقرار الهالك ، أو بيمينه .

وقول : يجوز ذلك ، ما لم يرفع أمرها إلى الحاكم . فإذا رفع إلى الحاكم ،
لم يميز صاحب الحق من اليمين .

ومن أوصى بديون عليه . وله مال وأولاد . وأراد أحد الأولاد ، أن يعطى ما يقع عليه ، من دين أبيه . فإنه يعطى كل من كان له حق ، بقدر ما يقع له ، من نصيبه ، من ميراثه .

ولا يجوز له أن يدفع جميع ما يئوبه ، لأحد الشركاء . ويترك الباقي ، إلا أن يضمن كل واحد من الورثة ، لبعض الشركاء . ويقضى كل واحد منهم ، من ضمنه . فإن ذلك جائز لهم جميعاً . . إن لم يقض الورثة شيئاً من الدين الذى على والدهم ، أعطى هو كل واحد ، بقدر حصته ، مثل ما يرث . .
وفى هذا قول آخر . وبهذا نأخذ .

والذى معنا : أن الذى أشار إليه ، من القول الآخر ، أنه يوفى جميع الغرماء من ماله ، إذا لم يوف سائر الورثة ، ما عليهم ؛ لأنه لا ميراث له ، على معنى هذا القول ، حتى يستوفى الغرماء حقوقهم ؛ نقول الله تعالى : « من بعد وصية يوصى بها أو دين » . وهذا قد أعلم أن حق للغرماء ، فى مال والده ، لا يزول حتى يستوفوه كله .

ويعجبنى قول من قال : إنه يعطى كل واحد من الغرماء ، من حقه ، بقدر ما يرث من مال والده ، أو من يرث منه ، غير والده . وليس عليه أن يعطى جملة ما على والده . ولا نعلم أن أحداً قال : إنه يعطى ما يلزمه ، من دين والده ، من جميع الدين ، غريباً واحداً ، من غرماء والده . ويبرأ من سائر حقوق الغرماء ، إلا أن يوصى بذلك الغرماء ، يدفع ما لهم عليه ، من دين والده ، إلى هذا الغريم وحده . ويدفع ذلك عن رأيهم . فذلك جائز له عن رأيهم .

وإن أمروه ، بدفع ذلك . فلم يدفعه ، حتى رجعوا عليه في ذلك ، فلمهم الرجعة .
فأفهم ذلك .

وقيل في رجل ، هلك وترك ولدين . وترك ألف دينار عينا . وترك على
أحدهما ألف دينار ديناً . إنه ليس للذى عليه الدين شيء . والألف الحاصلة ،
لا يشترکہ صاحب الدين بشيء ، ولو طلب ذلك . فإن ترك ثلاثة أولاد ، وعلى واحد
منهم الألف . والمسألة بحالها . فإن للباقيين الألف ، يتسمانه بينهما . لكل واحد
منهما خمسمائة . له من ذلك مائة وسبعة وستون إلا ثلثاً . ولكل واحد منهما مثل
ذلك . ويكونان شريكين ، فيما بقي عليه . كلما خرج منه شيء ، كان لها جميعاً .
ولا ينفرد أحدهما دون الآخر .

ولو كانت المسألة بحالها . وأوصى بثلث ماله لرجل ، كان صاحب الوصية
والدين . ليس عليهما شركاء ، في هذا الألف ، على قدر ما يقع لهم ، من جملة المال .
ويكون للذى عليه الألف نصيبه ، مما يقع له من الألف الذى عليه . ويلحقه
الاثنان . والموصى له ، بما بقي من الألف ، على قدر ما يستحقون ، من جملة المال .
ويكونون فيه شركاء ، في الجميع ؛ لأنه دين .

وقيل : إذا أقر أحد الورثة ، بدين على إلهالك . فإن للغيرم أن يستوفي ، من
مهم المقر .

وقول : إنه إنما يجوز عليه حصته ، من ذلك الحق ، الذى لزم في جميع المال .
ثم يعطى بقدر حصته من ذلك .

وكذلك إذا أقر ، بوديعة بعينها ، أو بمجهولة . فذلك القول في الاختلاف -
على ما تقدم .

فالذي يلزمه ، جميع ما أقر به على الهالك ، يكون عليه ، المقر له بذلك ،
من ماله ، بقدر ما بقى من قيمة الوديعة ، أو غير ذلك ، من المجهولات .
والذي لا يلزمه ذلك ، فإنما يجعل عليه حصته ، من ذلك . فيجعل له حصته ،
من الوديعة بعينها . ولا يلحقه غير ذلك ؛ لأنه أقر بشيء بعينه . فيلزمه ما يلزمه هو ،
من حصته ، مما أقر به .

وإن أقر بشركة ، كانت من أبيه ، أخذ النريم ، من حصة أقر . فإن
أقر بشركة النصف ، أخذ في حصته النصف ، أو ما أقر به .

وذلك إذا أقر ، في شيء بعينه : أن هذا لفلان فيه النصف . فإن كان له فيه
هو النصف ، كان المقر له به النصف كله . وإن كان فيه أقل من النصف . فليس
عليه أكثر من ذلك ، إنما هو شركة ، ليس بضمن على الهالك . وكل ما كان
ضامناً على الهالك . وأقر بذلك ، فإن عليه تمام الحصة من ماله ، حتى يستوفى .
وإيس عليه أكثر من حصته ، من مال الهالك .

وقول : إنما عليه حصته من ذلك ، كان ضامناً على الهالك ، أو لم يكن ضامناً .
فإنما عليه من ذلك ، بقدر حصته ، في ميراثه منه .

فإن أقر بشيء بعينه ، فقد أ تلف حصته منه كله .

وإن أقر بشيء مجهول ، فإنما عليه حصته ، على قدر ميراثه منه .

وقول إذا أقر بهذا النصف ، من هذا الشيء بعينه . وله فيه النصف ، كان للذى أقر له به ، نصف النصف . وهو الربع

وقيل : إذا علم الورثة ، أن على صاحبهم حقوقاً ، ثم لم يعملوا أقبضها ، أو لم يقبضها . فهي عليه ثابتة . وعليهم أن يؤدوها ، حتى يعملوا أن الهالك أداها . وقد قيل : إنه ليس على الوارث أن يؤديها ، حتى يعلم أن الهالك لم يؤدها ، ولو طلب إليه ذلك صاحب الحق ، إلا أن يصح ذلك ، في مال الهالك . ويحكم عليه الحاكم ، بما صح على الهالك في ماله . فعليه أن يسمع ، ويعطى الحكم في ذلك .

وأما لو صح ذلك معه بالبينة . وقد مات الهالك ، لم يكن عليه في ذلك شيء ، فيما بينه وبين الله ، ما لم تشهد البينة عليه : أنه مات . ولم يقض ذلك الدين ، الذى شهدت البينة عليه .

وأما في الحكم ، فإذا صحت البينة : أن عليه حقاً ولا يعلم أنه قضاه ، وأن عليه حقاً ، ثبت ذلك ، في مال الهالك .

وعن أبى سعيد - رحمه الله - في رجل ، ورث مالا من رجل ، مع أيتام . وهو يعلم أن الهالك عليه دين . إن عهده أن ذلك مما يختلف فيه .

ففي بعض القول : إن عليه وله ، أن يخرج الدين من جملة المال . وما فضل ، فهو بين الورثة .

وقول : له ذلك . وليس عليه في حصته الأيتام وعليه في حصته ، بقدر ما يخصه من الدين ؛ لأنه لا حجة على الأيتام . ولا يلزمه أكثر من حصته ، إلا أن يحكم عليه بذلك حاكم .

وقول : ليس له ذلك، في حصة الأيتام وإنما هو عليه أن يخرج، مما يخصه من الدين، من حصته . فإن فضل شيء ، كان له بالميراث .

وإن لم يفضل له شيء . واستهلكه الدين ، لم يكن له أن يدخل مع الأيتام ، في حصصهم ؛ لأنه لا حجة عليهم في ذلك . فإن بلغوا ، أو صح ذلك عليهم بالبيدة ، أو علموا هم بالدين كعلمه ، لحق كل واحد منهم ، بمقدار حصته . والله أعلم .

فصل

وعن أبي الحسن - رحمه الله - في رجل مات . وترك مالا ، وأقر بدين عليه . وأوصى أحد أولاده ، في قضاء دينه ، ثم مات الوصي . ولم يعلم الخي منهما ، أنه قضاء ، أو لم يقضه .

قال : أما دين الولد ، فإن كان هلك والده . وأوصى إلى أخيه ، ثم هلك أخوه الذي أوصى إليه أبوه . وهو يعلم أنه لا يقضى عن والده ، ما أوصى به ، من دينه . فمليه في حصته ، من مهراته من والده .

وإن كان يعلم ، أن أخاه هلك . وعليه ذلك الدين ، في وصية والده . ولا صح معه بعد موت أخيه ، بشاهدي عدل ، أن الدين على والده ، لم أر عليه في الحكم قضاءه . وعلى حسب هذا ، عرفنا من قول الشيخ أبي الحواري - رحمه الله - فيما سأله عن هذا - الاختلاف .

وكذلك قوله عن الوارث ، إذا كان يعلم ديناً ، على من هو وارثه ، ثم هلك ولا يعلم أنه قضاء ، أو لم يقضه .

مقال في جوابه : حتى يعلم أنه لم يقضه .

وبعض القول : حتى يعلم أنه قضاه . فهذا في دين والده .

وأما إذا هلك أخوه الذي جعله والده وصيه . وأخوه هذا يرثه ، أو يرث ، مع من يرثه . ولم يعلم أن أخاه ، قضاه ما يلزمه من دين والده . فعليه حصة ما يقع عليه ، من دين أخيه .

وكذلك يقضى ، ما يلزمه ، من دين أبيه . إن علم أن أخاه لم يقضه .

وإن كان لا يعلم أنه قضاه ، أو لم يقضه . فقد تقدم الاختلاف في ذلك .

ونحن نأخذ بقول الشيخ أبي الحواري - رحمه الله - في ذلك ، إذا كان موته مفسداً ، بقدر ما يمكن ، أن يكون أخوه ، قد قضى دين والده ، من حيث لا يعلم هو . وإن كان موتهم مقاربا ، أو معه في نفسه ، صحة ذلك ، مما قد علم من معاشرته . ولأخيه ولحادثته ، مما يتيقن عنده ، أن أخاه لم يقض الدين ، الذي أوصاه به والده ، مما يجوز فيه وصية والده . فعليه أولى به ، فيما يتيقن ، من معرفة قلبه ، إذا كان الدين مما يجري فيه القضاء شاهراً للفرمان .

وإن كان الدين مما يختص فيه في السريرة ، مما يمكن أن يكون ، قد قضاه أخوه ، من غير علمه . فليس عليه حتى يعلم أنه لم يقضه . وذلك يتبين معه هو ، مما يطلع فيه على أمر أخيه وإحداثه في ذلك . وإن كان هو نازحاً عن أخيه ، وبأثماً عن بلوغ معرفته إلى ذلك . وقد جعل والده ، أخاه هذا ، وصية بعد موته . وطوقه ذلك ، وقبل وصيته . وعاشره فيما يمكن قضاؤه ، ما أوصاه به والده .

فلا نرى عليه في الحكم قضاء ، إلا أن أخاه مات وذلك الدين عليه ، أو يصح
الضراء عليه ، بينة عدل . فينفذ عنه ، ما صح عليه ، بالبينة في الحكم . وإن أراد
أيمانهم - على ذلك - كان له ذلك .

فصل

وقيل في رجل ، باع مالا لأيتام وأداه في جميع خراجهم ، ثم هلك ولم يوص به
ولم يقر به . واحتمل أن يكون قد دخل في ذلك ، بوجه حق أو احتمل أن
يكون ذلك ، قد زال عنه ، بأدائه إلى الأيتام ، أو بوجه من الوجوه فأرجو أن
يبيع ذلك الوارث ، ما لم تقم عليه بذلك ، حجة حق

وقيل في رجل ، عنده حصّة في مال له ، لقوم أغنياب وأيتام . فباع المال ،
مع حصّة القوم جملة . وكان في أمّله أن يسقم ذلك ، من القسوم ، أرباب المال ،
إلى أن هلك . ولم يصل إلى ذلك ، ما يلزم وارثه . وإذا لزم ، لمن يلزم للمشتري ،
أو أصحاب المال . وهل على الوارث ، أن يعلم للمشتري ، ويدعوه إلى الإنصاف ،
وإلى أخذ دراهمه . ويقول : دع للقوم ما لهم ، وخذ دراهمك ، الذي أعطيت
والذي ؟ هل يكون إنصافاً منه . وهو الذي يلزمه ، أم يلزمه غير ذلك ؟

قال : كل أدلى بحقيقته . وليس على الوارث ، أن يقوب بما أحذه الهالك .
وعليه أن يؤدي ما صح ، في مال الهالك ، من الحقوق اللازمة فيه . وما لم يصح
ذلك ، لإقرار من الهالك ، أو وصية بأدائه ، أو بينة عدل ، فإنه على الهالك .
وتقوم حجته في الإسلام ، على الوارث . فاحتمل أن يكون الهالك ، قد خرج من
ذلك المخرج ، من مخرج الحق ، أو تاب منه أو أداه بحق . فلا سبيل على الوارث ،
ما لم تقم عليه حجة حق ، في ذلك .

وقيل عن أبي عبد الله - رحمه الله - في رجل ، مات أبوه وأمه . وهما كل واحد منهما . له مال في قرية ، غير قرية الآخر . وتركها ديونا ، ووصايا وتركها وصيا . وأراد الوصي أن يبيع من مال الأب ، أو الأم ، لينفذ وصاياهما ، ويقضى دينهما جميعاً ؛ لأن وارثهما واحد . وهو يتيم .

قال : لا يجوز ذلك . ويباع من مال كل واحد منهما ؛ لقضاء دينه ، وإنفاذ وصيته ؛ لأن المشتري ، إذا أدرك فيما اشترى بدرك ، لم يرجع به ، على مال الآخر . والله أعلم .

فصل

وقيل في رجل هلك . وعليه لرجل دين . ولم يخاف مالا ، أو هلك وهو مفكر . ثم هلك أبو الذي له الحق ، أو أخوه . وأوصى أن عليه ائفان كذا وكذا .

قال : إن كان هذا ، الذي كان له الحق ، ليس لأبيه أو لأخيه وارث غيره فله أن يستوفي حقه . ولا يعطى ورثة الآخر شيئاً ، حتى يستوفي ، إن استقر له . ويشهد له بالوفاء ، إلا أن يكون عايه دين ، غير دينه . فليأخذ حصته من المال الذي أقر به أخوه ، أو أبوه . ويكون الباقي بين غرمائه ، يقسمه بينهم الحاكم ، إذا صحت ديونهم معه .

وإن كان معه ورثة غيره ، لأبيه ، أو لأخيه ، فهم سواء . ويأخذ حقه ، إذا استقر له .

- ٥٣٥ -

وإن كان الذى عليه له الحق ، دين غير دينه . فوصل دينه إلى حقوقهم ، من مال الهالك ، أخذ هو حقه . ولم يأخذ حصصهم . وإن لم يصلوا إلى حقوقهم ، حاصصهم فيما أخذ ، إذا علم أنه مات . وعليه حقوقهم . وإن لم يعلم ذلك . وإنما كان يعرف أن عليه الدين . ولا يدرى قضاء ، أم لا . فليستوف حقه . وليس عليه للفرماء محاصصة .

وقيل : من اشترى دابة ، أو داراً ، ثم مات ، قبل أن ينقض الشراء ، ولا قبض البائع الثمن . وعلى المشتري دين ، غير ثمن هذه الدار ، أو الدابة . قال : إذا كان البيع ثابتاً . فالبائع أسوة ، مع الفرماء . قبض المشتري ذلك ، أو لم يقبضه . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثاني والتسمون

في الهالك إذا كان عليه حق

وترك مالا ولم يترك وصيا

قال محمد بن جعفر : والوجه في قضاء الديون التي على الهالك . فإن كان في البلد حاكم عدل ، رفع أهل الدين إليه أمرهم . فإن صح معه ، ثبوت حقوقهم ، ببينة عادلة ، أو إقرار من الورثة ، إذا كانوا بالغين ، أقام الحاكم له وكيل ثقة ، ينفذ عنه ، ما يصح عليه من الدين . يبيع الوكيل ، من مال الهالك ، بقدر ما يقضى به الدين .

وإن لم يكن حاكم عدل . وكان في البلد ، سلطان جور ، رفع ذلك إليه . فقضاهم حقوقهم ، برأى العدول ، من ماله . فلهم أن يأخذوا حقوقهم برأيه . وإن لم يكن سلطان جائر ، ولا عادل . فإن لمن قدر منهم ، على حقه ، أن يستوفيه . فإذا أخذ حقه ، فهو سالم - إن شاء الله . وإن كان سلطان جائر ، لا يأمنه أهل الديون ، أن يزفوا إليه على أنفسهم ، أو يتعمدوا على الرفوع عليه . فقدر على حقه . فاستوفى دينه ، فلا بأس . وإن كان لزوجته نخل - وللهالك نخل ، أخذت حقه من نخله ، برأى العدول . وإن كان لها ، أو لغيرها ، في أهل الديون دنائير ، أو دراهم . وكان المال رقيقاً أو دواب ، أو طعاماً ، أو أصلاً باع صاحب الحق من ذلك ، بقدر حقه . واجتهد بجهده ، في طلب الزيادة في الثمن .

وإن أمكنه أن يبيعه بالفداء ، فيمن يزيد . فهو من الاحتياط . ثم يستوفى حقه ، من ثمن ما باع ، على وجهه . وأشهد العدول : أنه قد استوفى الحق ، الذي له على فلان ابن ملان . وذلك إذا أمكن له ذلك علانية . وإن استقر ، له ذلك ولم يكن أحد ينصفه ولا يصح له حقه . فإن وجد جماعة من المسلمين ، يقومون بذلك ، فهو أحب إلينا . وقد رأينا ، أنهم يقومون مقام حاكم العدل ، إذا لم يكن حاكم عدل . فيسمعون البيعة . ثم يحلفون أهل الحقوق ، على حقوقهم . ثم يقضونهم إلّاها ، على قدر ما يفعل الحاكم العدل .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : إذا كان صاحب الحق ، خصمه يقيماً ، أو معقوفاً . ووجد إماماً عدلاً ، أو قاضياً من قضاته ، أو والياً من ولاته ، أو جماعة من المسلمين عقد عدم الحاكم ، لم يكن له أن يأخذ حقه إلا بالحكم إلا أن تكون له بيعة ، أو لا يقدر على الوصول إلى حقه بالحكم .

وأما إذا كان خصمه بالغا ، صحيح العقل . وليس له أخذ حقه ، إلا أن يجنده حقه ، أو يعلم أنه لا يقوم له بحقه ، بيعة عدل . ولا تصدق بيئته فإن كان شيء من ذلك ، كان له أخذ حقه .

وإن جنده خصمه ، وقدر على الحاكم العدل ، أو الجماعة ، لم يكن له ذلك ، إذا بلغ إلى الحكم . فإن لم يوجد إلا حاكم سلطان جائر . ولم يكن للتقدم من السلطان الجائر ، من المسلمين . ففي ذلك اختلاف .

وقول : إنه ليس له أخذ حقه ، إذا قدر على هذا الحاكم .

وقول : ليس هذا الحاكم بحجة . وهو كعدم الحاكم . فإن كره العدول ،

أن يدخلوا في ذلك ولم يوجدوا . فإن قدر صاحب الحق ، على حقه . واستوقفه
لنفسه ، من مال الذي عليه له الحق . فذلك له . والله أعلم .

قال أبو المؤثر - رحمه الله - : إذا كان معه بيعة ، كان جماعة المسلمين ، يقومون
مقام الحاكم . ولا يجوز لصاحب الدين ، أن يقتضى ذلك لنفسه ، إلا أن يجد من
مال المالك ، مثل ماله ؛ فإنه يأخذ الذي له من ذلك ، من غير قضاء أحد ، إن
كان له دراهم ، أو دنانير . فوجد للمالك دراهم ، أو دنانير . فله أن يستوفى حقه
من ذلك لنفسه . والدراهم والدنانير ، بمنزلة واحدة . ويأخذ لنفسه بالصرف .

وقول : لا يأخذ غير جنس حقه ، إلا بحكم حاكم ، ولو عدم الحاكم . وإنما
يأخذ من غير جنس حقه ، عند عدم الحاكم .

وإذا وجد الحاكم ، لم يأخذ من جنس حقه ، ولا من غيره ، ولا له ، إذا جعده
خصمه ، أو طلب ممن لا حجة عليه ، ولا له . ولم يكن له وصى ، ولا وكيل .

وأما إن كان كسور ذهب ، أو فضة ، أو كان عروضاً ، أو حيواناً ، أو
أصولاً . ودينه على المالك غبن . فليس له أن يقتضى ذلك لنفسه ، إذا وجد جماعة
المسلمين . وكان له بيعة على حقه ، وإن كان دينه ثياباً ، أو حيواناً . فوجد ثياباً ،
أو حيواناً ، مثل حيوانه . وكذلك الدخول وغيرها . له أن يأخذ لنفسه ، مثل
حقه . وإن لم يجد مثل حقه من جنسه ، مما يزيد على حقه ، أو يفتقص عنه . فليس
له أن يأخذ من ذلك إلا مثل ما كان لنفسه . ومما لم يجد منه ، مثل حقه وشرطه .
فلا يأخذه حتى يقيم البيعة ، عند جماعة المسلمين ، ويستحقوه على حقه ، ويقضوه
إياه ، كما يقضيه الحاكم .

وإن لم تكن له بيعة ، أو كانت له بيعة . ولم يجد أحداً ، يوصله . إلى
حقه . فليس له أن يبيع من مال الهالك . ولا يشتري منه شيئاً لنفسه . ولكنه
يلتمس عدلين ، يقومان له ، بما وجد ، من مال الهالك ، ثم يأخذ بالقيمة .

وإن لم يجد من يقوم له ، استقضى على نفسه بالقيمة ، في قيمة ما وجد ،
من مال الهالك . وأخذ لنفسه بالقيمة ، من غير أن يبيع شيئاً ، من مال الهالك .
ولا يشتري لنفسه شيئاً ، من مال الهالك . وإنما يأخذ بالقيمة . ويشهد العدول على
نفسه بالوفاء .

قيل لأبي المؤثر - رحمه الله - : ما تقول في امرأة ، لها صداق على زوجها ،
مائة نخلة خيار . فأخذت لنفسها ، مائة نخلة وخمسين نخلة شراراً . ولو قضاهما الحاكم
على تلك الفخل ثلاثمائة نخلة . وهي تجد البيعة والحاكم .

قال : لا أرى لها ذلك ، ما وجدت البيعة ، ووجدت من يوصلها إلى حقها .
فإن لم تجد البيعة ، ولم تجد من يوصلها إلى حقها . فلها أن تقتضي لنفسها ، من ماله
قيمة التي عليه كله . ولو تلفت قيمة ثلاثمائة نخلة ، أو أكثر ، حتى تسقوف قيمة
المائة الخيار ، التي عليه لها من ماله .

قيل له : إن كان على للهالك ، دين لرجل ، من قبل سلف عليه . فقدّر على
أخذ حقه ، استوفى قيمته ، من مال الهالك ، مثل سائر الحقوق ، إذا لم يقدر على
بيعة ، أو لم يجد من يوصله إلى حقه . وإن لم يجد في مال الهالك ، مثل حقه ، أو
يبيع من مال الهالك . يشتري لنفسه ، مثل سلفه .

قال : لا أرى الساف مثل غيره من الديون . ولكنه يأخذ من مال الهالك

ثم يدفعه إلى من يبيعه ، بحضور منه ؛ لئلا يكون في ذلك تضميم . ثم يأمر من يشتري له ، مثل سلفه . ويقضيه .

فإن وجدته يأمره بذلك . فهو أحب إلى وإن لم يجد من يأمره بالبيع . ولا يشتري ذلك ، ولا وجد من يقضيه ، باع من مال الهالك . واشتري لنفسه ، واقتضى لنفسه .

وإن وجد من يشتري له . ولم يجد من يبيع له ، باع هو . ودفع إلى من يشتري . وإن لم يجد من يبيع له . ويشتري له إلى من يقضيه . فإن لم يقدر على شيء ، من هذا ، باع لنفسه . واشتري وقضى نفسه ، واقتضى وأشهد أنه قد استوفى ، من مال الهالك حقه ، الذي كان عليه له . وليس عليه أن يسمى الحق ؛ لئلا يؤخذ به .

وإن لم يكن له بينة ، بحقه على الهالك ، فليس عليه أن يشهد بالوفاء . قال أبو المؤثر - رحمه الله - : وإنما أمرناه بذلك ، احتياطاً له . وأما إذا اقتضى غير سلفه ، فهو دين عليه . ودينه هو بحاله .

وإن كن اقتضى شيئاً له غلة فالشيء وغلته ، لورثة الهالك . وي طرح من الذلة ، مثل ما أنفق عليه . وغرم وعفا .

وإن اقتضى شيئاً ، لا غلة له ثم تجر به فربح فالربح له . وليس عليه في الربح ضمان . والذى اقتضاه دين عليه . ودينه هو بحاله على الهالك ، حتى يفعل ما وصفناه .

قال أبو المؤثر - رحمه الله - : وأما إذا وجد صاحب الحق ، مثل حقه ، من مال الهالك . وقد على أخذ حقه . فله أن يأخذ حقه ، ويستوفيه لنفسه ،

إذا كان مثل حقه سواء . ولو كان في البلد حاكم عدل وله بيعة . ولا يرفع إلى الحاكم ، إن أراد ذلك .

وكذلك إن لم يجد بيعة ، على حقه . فله أن يستوفي حقه بالقيمة ، ولو كان في البلد حاكم عدل - على ما بيناه .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : وهذا إذا كان الورثة يتامى . ولا وصى لهم ، ولا وكيل .

وأما إذا كان لهم وصى ، أو وكيل ، فلا يفعل . وهم يقولون - في ذلك - مقام البالغ . والبالغ لا بد من الحجة عليه ، في ذلك ، إن أمكن بنور تقية . قال محمد بن جعفر : وإن كان لليتامى وصى من أبيهم ، أو وكيل ، من قبل حاكم عدل . فهو يقوم بذلك كله ، حتى ينقذه ، على وجه الحق - إن شاء الله . وقال أبو المؤثر مثل ذلك .

قال أبو المؤثر : قال محمد بن جعفر : وأما المدول ، فلا نرى لهم أن يدفعوا مال الميت إلى ديانه ، إلا بصحة . فإذا لم يصح معهم . وقالوا الزوجة الميت : إن هذه النخل قاضية ، لمن كان له صداق ، على ميت . ولم يروا فيها زيادة على صدقات ، مثل هذه للمرأة التي تسألهم عنه . فلما عرفت هي ذلك ، أخذته لنفسها . ولم يسلطوها هم إياه ، ولا أمروها به . فنرجو أن لا يكون عليها ، ولا عليهم في ذلك بأس . قال أبو المؤثر مثله .

قال محمد بن جعفر : وكذلك لو كان حاكم العدل قائماً . ومات زوج هذه المرأة ، وخلف ورثة بالغين ، أو يتامى . وهي تعلم أن لها عليه ألف درهم . وليس

عندها بينة . وقد خلف عنها ألف درهم . وإن ظهر ذلك إلى الحاكم ، أو الورثة أو الوصى ، فدموها عن مال الميت ولم يقبلوا منها ، ولم تصل إلى حقها . فاستوفت الألف الذى عنها للميت لنفسها بالألف الذى تطلبه به . وأقامت نفسها فى ذلك مقام الحاكم . فترجو أن تكون هذه المرأة سالمة ، فى أخذ حقها . وقد أدخلت على الميت أيضا فرجا ، حيث برئ من الحق الذى عليه . ولم يكن حكم الحاكم لها بأكثر من علم الله ، أنها أخذت حقها ، أو مثله . والله أعلم .

فصل

وقيل فى رجل ، أوصى إلى رجل ، ثم خرج الوصى وكان سبيله سبيل الفقء . فباع الوصى ، من مال الوصى ، فى أجل الفقء . وأنفذ الوصايا والديون . قال : البيع موقوف ؛ لأن الوصى لا يكون إلا بعد الموت . وأما ما أنفذ من الديون إلى أهلها . فذلك ثابت له . وأما الوصايا التى أنفذها ، فى عدة الفقء . فضاها عليه ، فى ماله . فإذا صح موته ، أنفذ جميع الوصايا ، من الثلث . والله أعلم .

فصل

من جواب أبى على الأزهر بن محمد بن جعفر - رحمه الله - فى رجل ، يريد أن يحمل ماله ، فى يد وصيه ، بعد موته ، حتى ينفذ منه وصايا . كيف يثبت ذلك ، حتى لا يكون للوارث عليه سبيل ؟

قال : الحكم فى هذا - إذا صح دين المالك ووصايا - فالمال موقوف .

ويوقفه الحاكم . ولا يقرب الوارث إياه ، حتى ينفذ عن المالك ، ما صح من وصاياه ودينه . ثم ما بقى للوارث . وكذلك قال الله - عز وجل - : « من بعد وصية يوصي بها أو دين »

فإن لم يكن حاكم يوقفه . ويشهد للميت في كتابه : أن مالى قد جعلته ، فى يد وصي فلان ، ووقفاً فى يده ، حتى يقضى ديونى ، وينفذ وصاى . فذلك جائز - إن شاء الله .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : عدى أنه إذا كانت الحقوق ثابتة فى المال ، تستقرقه . فلا وصية ، إذا كانت لا تخرج من الثلث . فالمال فى الحقوق . وإن كان المال يبقى منه شىء ، كانت الوصية ، فى ثلث ما بقى من الحقوق ، من المال والثلثان للورثة وهذا فى حكم اللازم والجائز . وما لم يسع فى الأحكام ، فلا يسع فى مثل هذا ، ولو لم يحكم به ، إذا صح مع الورثة . وقامت عليهم الحجة والله أعلم وبه التوفيق .

القول الثالث والتسعون

فيما يبدأ بإنفاذه من الوصايا

وغير ذلك

وقيل : اختلف في الوصية .

فقول : إن الوصايا كلها في شرع الثلث . القليل بقائه ، والكثير بكثرته .

وقول : ما قدم الموصى ذكره ، قدم في إنفاذ الوصية . ثم بعد ذلك . ينفذ

الأول فالأول .

وقول : يبدأ بما كان من الفرائض . مثل الزكاة والحج ، وأشبه ذلك .

ثم الكفارات ، ثم العتق ، ثم سائر الوصايا

وذلك إذا قال : حجوا عني حجة وأعفقوا عني نسمة فإن كان للثلث ،

يباغ هذين ، أفند من الثلث . وإن لم يبلغ ، بدأ بالحج ؛ لأنه بدأ به .

فإن كان بدأ بالنسمة ، قبل الحج ، بدأ بالنسمة - على قول .

وإن كانت الحجة حجة الإسلام ، بدأ بها ، لأنها فريضة .

وقال أبو إبراهيم : إذا أوصى وأعفق ، بدأ بالعتق إلا الفريضة . مثل الحج ،

والزكاة ، وعمره الإسلام .

وأما إذا أوصى ، بعق أمته ، عقد موته . وأوصى بوصايا . فإنه يبدأ بالعتق .

فإن بقي شيء من الثلث ، كان لأهل الوصايا .

وقول : إن ذلك كله شرع في الثلث ، لا يبدأ بشيء . قبل شيء .

وعن أبي سعيد - رحمه الله - في امرأة هلك . وقد أوصت بحجة ،
خمس عشرة ديناراً . وللقراء والأقربين بدينارين فنظر في مالها . فإذا هو قيمته
ثلاثمائة درهم فالوجه في ذلك : أن الوصايا كلها ، في ثلث مال المالك ، على
الأجزاء - في ذلك . فترحم الوصايا إلى الثلث - وهو مائة درهم .

فإذا أردت قسم ذلك ، نظرت الأجزاء من الدينارين . وهي سبعة عشر جزءاً .
فتقسم هذه المائة على سبعة عشر جزءاً . فتسكون للقراء والأقارب ، من سبعة عشر
جزءاً : جزءان للأقارب الثلثان . وللقراء الثلث . وللحجة خمسة عشر جزءاً .
وعلى هذا تجري جميع الوصايا ، إذا لم تخرج من الثلث فالنقصان يجري
على جملتها . وينقص كل شيء من الوصايا ، على قدره .

وهذا على قول من يقول : إن الحجة وجميع الوصايا ، من ثلث المال . وهو
المعمول به ، في عصرنا هذا . والذي عرفنا - ممن حفظنا عنه - : أنه أخذ به .
وقال بعض الفقهاء : إن الحجة والزكاة وكفارة الأيمان اللازمة ، يخرج جميع
ذلك ، من رأس المال . وسائر الوصايا من الثلث .

فعلى هذا القول فالحجة تخرج من رأس المال . ثم ينظر فيما بقي من المال .
فإن خرجت وصية الأقارب والفقراء ، من ثلث ما بقي من المال ، من بعد الخمسة
عشر ديناراً . وهي التي للحجة ، فعلت في وصية الفقراء والأقارب وهما الديناران
- كما وصفنا - في أول المسألة . وأنقصت منهما ، ما نقصهما . وأخرجتهما من
الثلث ، لا يزيدان على ذلك شيئاً فهذا تفسير القول الثاني

وقد حفظنا - في هذا القول - أنه صواب . ومصيب من عمل به فافهم معناه .
وفيه قول ثالث ، وسط بين القولين ، وذلك أنهم قالوا : إذا أوصى الموصى
بوصايا وكان فيما أوصى به ، شيء من اللازم . مثل الحج ، والزكاة ، وكفارات
الأيمن اللازمة . وكان في الوصايا ، ما ليس له بلازم . مثل الوصايا ، للفقراء
والأجنيبين ، وغير ذلك من التطوع . فإن الوصايا اللازمة ، يبدأ بها . فيخرج من
ثلث ماله . فإن خرجت فسييل ذلك . وإلا أنقصت بالحصص - على ما بينا .

وعلى هذا القول ، تخرج الحجة من ثلث المال . ولا يبقى للفقراء ، ولا لأقاربه
شيء . فانظر تفسير هذه الأقاويل . وكلها صواب - إن شاء الله . إلا أنا عرفنا ،
أن الأخذ بهذا القول .

وأنا أقول : إن من أخذ بهذا القول الثالث ، إنه ينظر حصة الأقارب ،
ثم الوصية ، ثم يحاصص بها ، تلك الوصايا اللازمة ، لأن وصية الأقارب ، لها أصل
في كتاب الله .

فوجب أن تكون مع الوصايا اللازمة ، على كل حال ، إلا في القول الثاني ،
الذي جعل الوصايا اللازمة ، من رأس المال . فإن وصية الأقارب ، لا تكون على
كل حال ، إلا من ثلث المال .

وكذلك إن أوصى بالحج والزكاة ، وأشباه هذا ، من اللوازم . ولم يسم أنه
قد لزمه ، ولا أنه مما يلزمه . فيعجبنى أن يكون هذا ، من الثلث على حال .
وإن نقص الثلث ، عن كمال ذلك ، كان بالحصص ، على قلة الوصايا
وكثرتها .

وقيل : يبدأ بما بدأ به الموصى في وصيته ، ثم ينفذ الآخر بعده ، إن بقي منها شيء .

وقيل : يبدأ بما هو أكرم ، إن لو كان في حياة الموصى - في النظر - والله أعلم .
وقيل في رجل ، أوصى لرجل ، بمائة درهم بعينها . فوجد الموصى ، هذه المائة بعينها . وله ألف درهم ديناً ، على مائة ، أو غير مائة . ولم يوص الموصى ، بشيء من الوصايا ، غير هذه المائة ، فإنه يحكم له ، بمائة درهم . ولا تبطل الوصية بها .
ولسكن يسلم إليه ، ثلث المائة ويوقف الثلثان ، ولا يسلمان إليه ، ولا للورثة .
فإن صار الورثة من الحقوق ، التي على الغرماء ، ما يكون المائة ، تخرج من ثلث ، ما يحصل من الغرماء ، مع المائة ، سلمت إليه المائة .

وإن لم تخرج المائة كلها ، سلم إليه من المائة ، بقدر ما يخرج من الثلث ، وهي بحالها موقوفة ، حتى يصير الورثة إلى حقوقهم .

فإن بطلت الحقوق ، بوجه من الوجوه ، ولم تصل الورثة إلى شيء ، من مال المالك ، فما بقي من المائة ، الموصى بها بعينها ، تكون للورثة .

وإن أوصى لرجل ، بهذه المائة بعينها . ولآخر بمائة درهم . والمسألة بحالها .
فإنه يسلم إلى صاحب المائة ، ثلث المائة ويوقف باقيها . فإن خرج من الدين شيء ، حاصص الموصى له بالمائة المبهمة ، الورثة فيما صار إليهم ، بعد أن يصير إليهم ثلثا مائة درهم ، فيحاصصهم فيما زاد على ثلثي المائة فيأخذ ثلثه ، حتى يستوفى صاحب المائة المعلقة . فزاد على ثلاثمائة درهم ، أخذ منه الموصى له بالمائة المبهمة الثلث .
ثم كذلك ، حتى يستوفى صاحب المائة المبهمة .

فإذا صار إلى الورثة من الغرماء ، ستائة درهم ، بالمائة الموصى بها بعينها ، استحق الموصى له بالمائة المعلقة مائة . وصاحب المائة المبهمة مائة .

وإن صار للورثة ، مائتان من الدين كان للموصى له بالمائة المعلقة نصفها . وللموصى له بالمائة المبهمة ، خمسون درهما ، مما في أيدي الورثة . ولا يدخلون في المائة المعلقة ، بشيء - على حال - ما كان المال قائماً . ولم يأت عليه حال بطلان ، بلا شك في ذلك .

وكذلك إن أوصى لرجل ، بعبد بعينه ، ولرجل بمائة درهم فوجد له العبد . وهو يساوي مائتي درهم . ودين يسع مائتي درهم . فإن الوصية تخرج من ثلث المال - على حال . فيلحق الموصى له بالعبد ، ثلث العبد . ويوقف ثلثا العبد ، وثلثا غائته . فإن استوفى الورثة المال كله ، سلم إلى صاحب المائة ، مائة درهم . وأخذ الورثة ستائة درهم . وسلم إلى صاحب العبد ، عبده وغلقته .

فإن أغل العبد في ذلك ، ألف درهم ، أو أقل ، أو أكثر ، فهو - وما أغل . ولا يدخل على الورثة في ذلك . وإن بطل المال كله ، إلا العبد وحده . فإن العبد يكون للورثة والموصى به . وللموصى له بالمائة . فيكون لأذى أوصى له بالعبد تُسَمُّه . ويسعى عليه . ولا يشاركه في ذلك الورثة ، ولا الموصى له بالمائة - على حال - ويكون ثمانية أضع العبد للورثة . ويدخل عليهم الموصى له بالمائة ، حتى يستوفى ، إن كان فيه وفاء .

وقيل في رجل ، أوصى لرجل بمائة درهم . وأوصى لآخر بخمسين درهما . وأوصى لآخر ، بثلاثين درهماً . وأوصى لآخر ، بمشرين درهماً . وأوصى أن يصير في مسجد معروف ، من ماله ، مصباح دائماً ولم يسم هذا الموصى . كم للمصباح ؟

قال : ينظر إلى ثلث مال الموصى فيضرب فيه ، لأهل الوصايا وللمصباح ،
بثلث مال الموصى ، فيوقف عليه . فإذا انهدم وذهب ، رجع إلى الذي وقف على
مصباحه فأوفى أهل الوصايا وصاياهم منه ، ورد البقية على الورثة . وذلك إذا
نظر إلى ثلث مال الموصى . فوجد ثلاثمائة درهم . فعلمنا أنه قد أوصى للمصباح ،
بثلاثمائة درهم . والوصايا الأخرى مائتان . فذلك خمسمائة درهم .

فيوقف للمصباح ثلاثة أخماس الثلث : ثلاثمائة درهم .

فيعطى صاحب المائة ، خمس الثلاثمائة : ستون درهما .

ويعطى صاحب الخمسين : ثلاثين درهما .

ويعطى صاحب الثلاثين ثلاثة أعشار ، خمس ثلاثمائة : ثمانية عشر درهما .

ويعطى صاحب العشرين خمس الثلاثمائة درهم اثني عشر درهما . فتمت
الثلاثمائة .

وإن أصبح للمسجد ثمانين درهما ، ثم انهدم المسجد وذهب ، ولم يبق منه
شيء . وذهب ذهابا ، لا يمكن أن يعود ببناء . ينظر إلى هذه المائة . فيُدفع منها
إلى صاحب المائة أربعون درهما ، مع السعين الأولى فتمت له وصيقته مائة درهم .
ودفع إلى صاحب الخمسين عشرون درهما ، مع الثلاثين الأولى . فتمت خمسون
درهما . ودفع إلى صاحب الثلاثين اثنا عشر درهما إلى الثمان عشرة الأولى . فذلك
ثلاثون تامة . ودفع إلى صاحب العشرين ثمانية دراهم ، تمت له عشرون درهما ،
بالاثني عشر الأولى . فجميع ما زاد ثمانون درهما وبقيت عشرون درهما ، ترد
إلى الورثة . والله أعلم . وبه التوفيق .

— ٥٥٠ —

قال المحقق : تم الكفاب ، بعون الملك الوهاب . والحمد لله ، رب العالمين .
وصلى الله على رسوله محمد ، النبي وآله وصحبه ، وسلم تسليما .
معروضا على نسخة ، بقلم بشير بن مسعود بن سالم بن عمر بن ثمانى السيابي
الرساقي .

بتاريخ ١١١٩ هـ معروضة على نسخة ، كتبها المؤلف ، بخط يده ، في عصر
الإمام سيف بن سلطان بن سيف اليمربي - رضى الله عنهم وأرضاهم - .
وذلك بتاريخ ١٥ من ربيع الآخر سنة ١٤٠١ هـ .

فهرست الجزء التاسع عشر

من كتاب : « منهج الطالبين وبلاغ الراغبين »

الصفحة	الموضوع
٧	القول الأول :
	في وجوب الوصايا والحث عليها .
١٢	القول الثاني :
	في المرض والريض وجواز الوصية .
١٧	القول الثالث :
	في الأمر بالإشهاد على الوصية وكتابتها ، وحكم الصكوك .
٢٣	القول الرابع :
	في صفة كتابة الوصية
٢٦	القول الخامس :
	في صفة كتابة ألفاظ الوصايا .
٣٢	القول السادس :
	في ألفاظ الوصايا وما يثبت منها ، وما لا يثبت .
٥٠	القول السابع :
	فيما يثبت من ألفاظ الوصايا والإقرار ، وما لا يثبت .
٥٨	القول الثامن :
	في الوصية والإقرار بعد الموت .
٦١	القول التاسع :
	في وجوب الوصايا الخمس .

الصفحة	الموضوع
٧٨	القول العاشر : في بيان وجوه الوصايا الخمس ومعرفتها .
٨٧	القول الحادى عشر : فيما يكون من الوصايا من الثلث ، أو من رأس المال .
٩٤	القول الثانى عشر : في الحد الذى يجوز أن يوصى إليه ، وفيما يجوز من الثلث .
٩٧	القول الثالث عشر : في الموصى إذا أقر وأوصى بشىء ، ولم يوص بإنفاذه .
٩٩	القول الرابع عشر : في المال إذا استهلكه دين الهالك .
١٠١	القول الخامس عشر : فيمن له مال هل عليه أن يخبر به ورثته .
١٠٤	القول السادس عشر : في الموصى إذا أمر أن يسلم عنه شىء بعد موته .
١١٤	القول السابع عشر : في الرجوع في الوصية والاستثناء في ذلك .
١٢١	القول الثامن عشر : في المريض إذا أوصى في المرض ثم صح ، ووصية المسافر .
١٢٤	القول التاسع عشر : في وصية الصبي والمجنون والأعجم والمملوك والدرك فيما بيع للوصية .
١٢٩	القول العشرون : في الورثة إذا أرادوا إتمام الوصية أو نقضها ، وما أشبه ذلك .

الصفحة	الموضوع
١٣١	القول الحادى والعشرون :
	فى الموصى له إذا لم يفعل ما أوصى له به ، وموت الموصى والموصى له جميعاً .
١٣٤	القول الثانى والعشرون :
	فى إقرار الوارث أن الميت أوصى بكذا وكذا .
١٣٧	القول الثالث والعشرون :
	فى المريض وما يجوز من فعله ، وما لا يجوز .
١٤٧	القول الرابع والعشرون :
	فى إقرار المريض ، وأحكام ذلك :
١٥٣	القول الخامس والعشرون :
	فى عمل الحلى عن الميت .
١٥٦	القول السادس والعشرون :
	فى الوصية بالصلاة وكفارتها ، والصيام والزكاة .
١٦٦	القول السابع والعشرون :
	فى الوصية بالحج .
١٧٨	القول الثامن والعشرون :
	فى الوصية للأيمان .
١٨١	القول التاسع والعشرون :
	فى الوصية بالعق .
١٨٧	القول الثلاثون :
	فى الوصية بالماليك .

الصفحة	الموضوع
١٩٩	القول الحادى والثلاثون :
	فى الوصية بالغلة والخدمة .
٢٠٤	القول الثانى والثلاثون :
	فى الوصية بالغلة والتمر ، والإقرار به لك .
٢١٤	القول الثالث والثلاثون :
	فى الوصية بالأرض والبخل والحائط ، وما أشبه ذلك .
٢٢١	القول الرابع والثلاثون :
	فى الوصية بالمأكلة والعطية .
٢٢٧	القول الخامس والثلاثون :
	فى الوصية بالوقف على الأولاد وغيرهم .
٢٣٠	القول السادس والثلاثون :
	فى الوصية والإقرار بالميراث والعطية ، وما أشبه ذلك .
٢٣٣	القول السابع والثلاثون :
	فى الوصية والإقرار بالصدقات ، وما أشبه ذلك .
٢٣٩	القول الثامن والثلاثون :
	فى الوصية بالقطعة .
٢٤١	القول التاسع والثلاثون :
	فى الوصية بالدين والدراهم والدينار .
٢٥١	القول الأربعون :
	فى الوصية بالبيت وما فيه .

الصفحة	الموضوع
٢٥٦	القول الحادى والأربعون : في الوصية والإقرار بالقماش والمقاع والرثة والثياب .
٢٦١	القول الثانى والأربعون : في الوصية بالماء والأرض وما أنبتت .
٢٦٥	القول الثالث والأربعون : في الوصية بالغنم والإبل .
٢٧١	القول الرابع والأربعون : في الوصية بالسيف .
٢٧٣	القول الخامس والأربعون : في الوصية بالشئ الذى يكون في غيره ، كان من جنسه ، أو من غير جنسه .
٢٧٦	القول السادس والأربعون : في الوصية في البر ، وأمر للموصى الوصى أن يضع ثلثه حيث أراد .
٢٨٢	القول السابع والأربعون : في الوصية بما زاد على الثلث .
٢٨٩	القول الثامن والأربعون : في الوصية بالبر .
٢٩١	القول التاسع والأربعون : في الوصية والإقرار بمثل نصيب أحد الورثة .
٢٩٥	القول الخمسون : في الوصية بالثلث والمهمم والجزء والنصف ، وما أشبه ذلك .

الصفحة	الموضوع
٣٠١	القول الحادى والخمسون :
	فى الوصية للرسول وللمسلمين ، وفى سبيل الله ، وفى السبيل .
٣٠٦	القول الثانى والخمسون :
	فى الوصية للشهداء والشرقة .
٣٠٨	القول الثالث والخمسون :
	فى الوصية للطرق والأموال والموارد والأطوى .
٣١٢	القول الرابع والخمسون :
	فى الوصية للسكنى والقبور والموتى .
٣١٦	القول الخامس والخمسون :
	فى الوصية للحمل ، وما فى البطن .
٣٢٠	القول السادس والخمسون :
	فى الوصية لبنى فلان ، ولبنى فلان ، وأولاد فلان .
٣٣١	القول السابع والخمسون :
	فى الوصية للورثة .
٣٣٧	القول الثامن والخمسون :
	فى الوصية للمأتم .
٣٤٠	القول التاسع والخمسون :
	فى الوصية فى العتق والمماليك .
٣٤٨	القول الستون :
	فى الوصية للفقراء ، أو لفقراء الأقارب ، أو لفقراء قرية ، أو أكثر .

الصفحة	الموضوع
٣٥٤	القول الحادى والستون :
	فما يدخل عليه الأفرجون من الوصايا .
٣٦٣	القول الثانى والستون :
	فى وصية الأفرجين ولزومها .
٣٦٨	القول الثالث والستون :
	فى ألقاظ الوصية للأقارب ، وما أشبه ذلك .
٣٧٤	القول الرابع والستون :
	فى من تنبت له القرابة ، ومن لا تنبت ، كان حرًا ، أو عبدًا ، أو مبدلًا ، أو مشركًا .
٣٧٧	القول الخامس والستون :
	فى الأقارب إذا لم يعرفوا .
٣٨٠	القول السادس والستون :
	فى قسمة وصية الأفرجين بينهم .
٣٨٦	القول السابع والستون :
	فى قاسم وصية الأفرجين وخلاصة .
٣٩٣	القول الثامن والستون :
	فى بيان معرفة القسمة بين الأفرجين والأخوال والأعمام .
٤٠١	القول التاسع والستون :
	فى الوصى ومن لفظ جمل الوصى ومن يجوز أن يكون وصيًا .

الصفحة	الموضوع
٤٠٧	القول السبعون :
	في الرصايا في الأولاد .
٤١٠	القول الحادى والسبعون :
	في قبول الوصى الوصية وتبرئه منها .
٤١٤	القول الثانى والسبعون :
	في الأجرة على إيفاد الوصية ، والقيام بها .
٤٢٠	القول الثالث والسبعون :
	في الموصى إذا أوصى إلى وصيين ، أو أكثر .
٤٢٤	القول الرابع والسبعون :
	في الموصى إذا وجد له وصيتان ، أو أكثر .
٤٢٧	القول الخامس والسبعون :
	فيما يجعله الموصى للموصى ، من التصديق والانتفاع ، وما أشبه ذلك .
٤٣١	القول السادس والسبعون :
	فيمن أعطاه الموصى شيئاً من مال الميت . أنه أخذه أم لا ؟ وتفريق الوصى الوصية ، وفي أى موضع تنفذ الوصية ؟
٤٣٧	القول السابع والسبعون :
	في الوصى وثقته وتهمته ، وتسليم مال الموصى إليه .
٤٤٠	القول الثامن والسبعون :
	فيما يجوز للموصى من الوكالة والرصايا ، وفي الاستمانة على إيفاد الوصية .
٤٥١	القول التاسع والسبعون :
	فيما يجوز للموصى فعله ، في مال المالك ، وما لا يجوز ، وما أشبه ذلك .

الصفحة	الموضوع
٤٥٥	القول الثمانون :
	فما يجب على الوصى والورثة تسليمه للموصى له .
٤٥٨	القول الحادى والثمانون :
	فى تأخير الوصى الوصية ، وما يلزمه فى ذلك .
٤٦٢	القول الثانى والثمانون :
	فى الوصى إذا لم يقدر على ورثة الموصى والموصى له ، وفى وصى القيم .
٤٧٠	القول الثالث والثمانون :
	فى دعوى الوصى وشهادته وإقراره على الوصى ، والحكم بين الورثة .
٤٨٠	القول الرابع والثمانون :
	فى تسليم الوصى على غير ما أوصى الموصى .
٤٨٤	القول الخامس والثمانون :
	فى الموصى إذا جمل لوصيته أجلا ، وجعلها فى موضع من ماله محدود .
٤٨٩	القول السادس والثمانون :
	فى قيمة المال لإنفاذ الوصايا ، إذا زادت ، أو نقصت .
٤٩٩	القول السابع والثمانون :
	فى بيع الوصى أو الحاكم ، مال المالك ، والحجة على الورثة .
٥٠٩	القول الثامن والثمانون :
	فى مال المالك إذا بيع بأمر الحاكم ، أو وصى له ، أدرك فيه يدرك ، والحكم فى ذلك .

